الأهرام
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

انهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى

تحرير

د. طه عبد العليم

أحمد عباس عبد البديع
أحمد عبد الحليم
أسامة الغزالى حرب
أحمد صدقى الدجانى
أحمد فخر
حسن أبو طالب
حسن قنديل
رضا العدل
صلاح بسيونى
طه عبد العليم
عثمان محمد عثمان
علىّ الدين هلال
على نجم
ڤيتالى ناؤومكين
لطفى الخولى
مجدى حمّاد
محمد الدُبيكى
محمد السيد سعيد
محمد السيد سليم
محمد سيد أحمد
مراد ابراهيم الدسوقى
مصطفى كامل السيد
نازلى معوض
نبيل عبد الفتاح
نصيف حِتّى

الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ندوة

انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي

القاهرة ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٢

تحرير

د. طه عبد العليم

أحمد عباس عبد البديع
أحمد عبد الحليم
أسامة الغزالي حرب
أحمد صدقي الدجاني
أحمد فخر
حسن أبو طالب
حسن قنديل
رضا العدل
صلاح بسيوني
طه عبد العليم
عثمان محمد عثمان
علي الدين هلال
علي نجم
فيتالي ناؤومكين
لطفي الخولي
مجدي حماد
محمد الدبيكي
محمد السيد سعيد
محمد السيد سليم
محمد سيد أحمد
مراد ابراهيم الدسوقي
مصطفى كامل السيد
نازلي معوض
نبيل عبد الفتاح
نصيف حتي

ساعد في التحرير : أحمد ابراهيم محمود

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
المشرف العام : د . وحيد عبد المجيد

الإخراج الفنى : حسين أبو زيد

متابعة فنية : محمود طه شيحة

الناشر : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية - الأهرام - شارع الجلاء ت : ٥٧٤٧٠١١

المحتويــات

الصفحة

تصدير

شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين - وماتزال - العديد من التطورات الكبرى التى تغير وجه العالم كله عما كان مألوفا قبلها لعدة عقود تلت الحرب العالمية الثانية . غير أن فى مقدمة تلك التطورات بلا جدال انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى ! لقد قضى هذا الانهيار على النظام الدولى القديم الذى قام على التوازن بين قوتين عظميين تتزعمان معسكرين متضادين ، وحكمته قواعد وضوابط الحرب الباردة، ليحل محله « نظام » تسود فيها قوة أعظم (الولايات المتحدة) ويشاركها - وينافسها - فيه فاعلون آخرون ... فى وضع لم تتحدد ملامحه النهائية بعد ! وقضى هذا الانهيار على الشكل السابق للقارة الاوروبية وخرجت بلاد اوروبا الشرقية تنفض عن كاهلها غبار الانهيار وتعيد صياغة مجتمعاتها واقتصاداتها، وحل السعى للحاق باوروبا الغربية الأكثر تقدما - محل الصراع والعداء معها ، فضلا عن آلام اعادة توحيد المانيا وما تحمله من فرص واحتمالات عديدة !

غير ان اكثر مشاهد الانهيار إثارة وخطورة كان وما يزال هو انهيار وتفكك الدولة السوفيتية ذاتها لقد فاق هذا الانهيار فى حجمه، وعمقه، وسرعته كافة توقعات وتحليلات الباحثين والمحللين، بمن فيهم من كان اكثرهم رفضا للاتحاد السوفيتى، ولا تكمن خطورة هذا الحدث فقط فى تفكك قوة عظمى الى عدد من الدول المستقلة ذات السيادة، بكل ما يكتنف عملية التفكك واعادة التشكيل من مصاعب وعواقب، وانما تكمن قبل ذلك كله فى انهيار « الأيديولوجية » اللاحمة لذلك البناء، أى الايديولوجية الماركسية - اللينينية . ولا اقصد هنا بداهة انهيار او اختفاء الفكر الاشتراكى عموما أو الماركسى خصوصا ، فهذا الفكر جزء لايتجزأ من تراث الانسانية، كان ولايزال له اسهامه المميز فى دفع وترقية الفكر الانسانى كله، وله جوانب ضعفه وله ايضا جوانب

قوته . ولكن ما انهار هو تلك الصيغة الايديولوجية المحددة التى صب فيها هذا الفكر، وانطوت ليس فقط على نقد المجتمع الرأسمالى، وانما ايضا على تصور مثل اعلى بديل له (المجتمع الشيوعى) وعلى تصور لآليات الانتقال اليه . وما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق ، لم يعن ان تطبيقا خاطئا للايديولوجية قد فشل ولكنه يعنى بالاساس ان العناصر الاساسية لتلك الايديولوجية هى التى ثبت فشلها وخطؤها . ولذلك لم يكن غريبا أن كان الانهيار الذى وقع فى الاتحاد السوفيتى بمثابة مركز لزلزال شديد هز مواقع وافكار كثيرة فى كافة انحاء الارض، واستلزم مراجعة شاملة لمنظومة كاملة من الافكار والمفاهيم والتطبيقات .

لذلك كله ، لم يكن غريبا على الاطلاق ان انصب جانب رئيسى من اهتمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على رصد ذلك الحدث الجلل، والتركيز - ابتداء - على موقع القلب منه ، أى انهيار الاتحاد السوفيتى ذاته ، وتأثيراته على الوطن العربى . ومن هنا ، عقد المركز الندوة التى نقدمها فى هذا الكتاب، والتى اهتم بأن يشارك فيها بعض من أفضل الباحثين والكتاب المصريين الذين اهتموا بالحدث وتابعوه بكل دقة وعناية . ولاشك أن فى مقدمة أسباب ما يجعل من تلك الندوة - وهذا الكتاب - بالتالى - عملا علميا قيما ومفيدا ، هو ان المشرف عليه الدكتور/ طه عبد العليم طه الخبير بالمركز، له درايته الواسعة بالشئون السوفيتية ، فضلا عن اتقانه للغة الأم هناك، أى اللغة الروسية ، بحكم سبق حصوله على الدكتوراه من جامعة موسكو . وفى تحريره للكتاب ، فان د . طه عبد العليم أهتم بأن يضيف ما استجد من تطورات بين الوقت الذى عقدت فيه الندوة ، وبين توقيت نشرها ليخرج الكتاب بافضل صورة ممكنة، وليكون من اللبنات الاولى لبناء صرح علمى جديد يحيط بأبعاد تلك الظاهرة الكبرى التى سوف تؤثر على العالم كله . ونحن فى القلب منه لسنوات عديدة قادمة . ويتوجب التنويه بأن الاستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الأهرام قد وفر قوة دفع أساسية لانعقاد الندوة واخراج الكتاب، حين اوفد المنسق والمحرر فى مهمة الى موسكو بهدف توفير المادة العلمية ومتابعة التطورات المتسارعة فى نوفمبر ١٩٩١ عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق .

الدكتور / أسامة الغزالى حرب

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالانابة)

فصل تمهيدى

سقوط الاتحاد السوفيتى

نظرة عامة

الدكتور / طه عبد العليم

بمرور عام على نهاية وجود الأتحاد السوفيتى فى بداية عام ١٩٩٢ ، يصدر هذا الكتاب الذى يضم أعمال ندوة بادر مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام بعقدها فور وقوع ذلك الحدث التاريخى .. وهدف الندوة والكتاب هو سد الفجوة بين الاهتمام العربى بانهيار الاتحاد السوفيتى وقصور دراسة أسباب الأنهيار فضلا عن استشراق عواقبه خاصة من منظور المصالح العربية . وقد حققت الندوة هذا الهدف كما تؤكد مواد هذا الكتاب ، رغم انقضاء نحو العام على واقعة الأنهيار . ورغم ضيق الوقت المتاح أمام الذين أعدوا أوراقا بحثية ، فأن مساهماتهم إلى جانب أوراق العمل ، فضلا عن الأوراق التى أعدت استنادا إلى كتابات منشورة ، قدمت تحليلات تتسم بالعمق والأصالة .

وقد جاءت التعقيبات والمناقشات اثراء واغناء واضافة للأوراق بما ، جعل الندوة خطوة مبادرة ومبكرة نحو دراسة أخطر المتغيرات العالمية الجديدة . وبوجه خاص ، فان الندوة ، وأن طرحت تساؤلات بحاجة إلى المزيد من البحث ، فقد مثلت مساهمة علمية جادة لاستشراق تداعيات الأنهيار على الوطن العربى . وقد شاركت فى أعمالها نخبة بارزة من المفكرين والباحثين ، ومن خبراء الدبلوماسية ورجال الأعمال ، فضلا عن غيرهم من الخبراء والدارسين . كما شارك ممثلون من السفارة الروسية والسفارات العربية بالقاهرة ، مع آخرين من المهتمين بموضوع الندوة .

والواقع أن سقوط الأتحاد السوفيتى ، باعتباره إنهيارا لأمبراطورية ، ليس ظاهرة فريدة من التاريخ الحديث والقديم ، وليس تهاوى الشيوعية السوفيتية جديداً بدوره ، فقد حكم التاريخ بالموت على النظم التى اضحت عائقا أمام التقدم ، وانهيار الشمولية السوفيتية قد سبقه تداعى الشمولية النازية والفاشية مهما تباينت الطبيعة الأجتماعية للديكتاتوريات المتداعية ، والهزيمة فى الحرب الباردة تبدو نتيجة منطقية إذا سلمنا بأن استخدام القوة غير العسكرية بمقدوره تحقيق أهداف الحرب بوسائل أخرى . ولاجدال أن هدم دعائم النظام القديم - وخاصة جهاز الدولة الشمولى اللاحم - فى عهد جورباتشوف ، قد عجل بانهيار القوة العظمى السوفيتية .

ورغم ماسبق ، فأن ثمة جديدا بلا جدال ، هو سرعة وشكل وإنهيار الأمبراطورية والشيوعية والشمولية فى الاتحاد السوفيتى . إذ تم السقوط على نحو لم تتوقعه أكثر النبوءات الايديولوجية تفاؤلا وايمانا ، ويشمل الجديد أيضا ، أن تأثيرات الانهيار - المباشرة وغير المباشرة - غير مسبوقة فى نطاقها وعمقها ، من منظور النظام العالمى ، بوجه عام ، والوطن العربى والشرق الأوسط ، بوجه خاص ، أضف إلى هذا ، أن تداعيات الإنهيار لا سابق لها من حيث شمولها للجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وغيرها ، مما يبرر التأريخ به كبداية لتشكل نظام عالمى جديد .

ويتلخص منطق تحديد أوراق الندوة ، أو فصول الكتاب ، فى أن تحديد تأثيرات إنهيار الاتحاد السوفيتى على الأقليم العربى وغيره من اقاليم العالم يصعب بغير تحليل المقدمات التى قادت إلي الانهيار ، والتداعيات التى ترتبت عليه ، والاحتمالات التى قد يسفر عنها . ولذلك فأن الفصول الثلاثة الأولى فى هذا الكتاب ، والتى تشمل أعمال الجلسات الثلاث الأولى للندوة ، تتناول : أسباب إنهيار الاتحاد السوفيتى ، ووضع ومصير الدول المستقلة ، ثم الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية .

وتناقش الفصول (الجلسات) الثلاثة التالية مختلف الآثار المباشرة المتوقعة للانهيار على القضايا والأوضاع العربية ، وتتناول : المخاطر والفرص المترتبة على الإنهيار من منظور عربى ، ومكانة العلاقات مع الدول العربية والمواقف تجاه القضايا العربية بين أولويات الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، وأخيرا إعادة بناء العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى .

وفى هذه النظرة العامة ، أو هذا الفصل التمهيدى ، يحاول محرر الكتاب تعمق أسباب سقوط الاتحاد السوفيتى بالاستناد إلى عرض معلومات اضافية وتحليل تطورات أحداث حول : مأزق اقتصاد الأوامر ، وسقوط الحزب الشيوعى ، وتفكك الامبراطورية السوفيتية ، وإعادة بناء الرأسمالية ثم الهزيمة فى الحرب الباردة ، وأشارة سريعة إلى تأثيرات الإنهيار السوفيتى على الوطن العربى .

مأزق اقتصاد الأوامر

فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى المقدم إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب (٣٠ مارس - ٩ ابريل ١٩٧١) أعلن ليونيد بريجنيف « أن عوامل نمو الأقتصاد الوطنى المسماة بالعوامل التوسعية قد أصبحت محدودة أكثر من ذى قبل » وأكد على ضرورة زيادة انتاجية العمل الأجتماعى « وأولوية » تعجيل التقدم العلمى والتكتيكى وأهمية تخفيض استهلاك المواد والتوفير فى الخامات ... والاستفادة المثلى من موارد اليد العاملة . وشدد على وجوب « تحسين نظام ادارة الأقتصاد » وذلك عن طريق تحسين نظرية وممارسة تخطيط الاقتصاد الوطنى وتقوية الحوافز الاقتصادية سواء للمؤسسات أو العاملين ، إلى جانب « مشاركة الجماهير » فى بحث أهم الخطط والقرارات وان هذا بالنسبة لنا هو الطريق الوحيد إلى الرخاء والسعادة ، إلى المستقبل الشيوعى الوضاء[1] ... وهكذا ، أبرز بريجنيف مظاهرة هامة لمأزق الاقتصاد السوفيتى مثل تبديد الموارد والتأخر التكنولوجى وانخفاض الكفاءة وضعف الحوافز ، وقصور نظام التخطيط المركزى . بيد أن جوهر الحل المطروح فى التقرير المذكور لم يتعد تحسين الأساليب الادارية - المركزية المستخدمة فى تسيير الاقتصاد ، والتأكيد على قيادة الحزب الشيوعى والدولة السوفيتية لاقتصاد الأوامر .

والواقع انه بصدد بحث سبل الانتقال من التنمية الأفقية إلى التنمية الرأسية وتسريع التنمية والتحديث التكنولوجي ورفع الكفاءة وزيادة الانتاجية .. الخ جرى التركيز وبرز الخلاف خلال السبعينات ، على أساليب ادارة الاقتصاد سواء على المستوى الكلى أو على مستوى المشروع . وقد تبلور اتجاهان اساسيان :

الاتجاه الأول : أكد على أن نظام ادارة الاقتصاد فى الاتجاه السوفيتى « ليس بهذا السوء . وسلم اصحاب هذا الاتجاه بأن الكثير فى هذا النظام قد بلى ، لكنهم أكدوا على إمكانية تحسينه وتطويره . ويكشف تحليل مضمون ادبيات هذا الاتجاه عن غلبة أستخدام كلمات « التحسين » و « التجديد » و « التطوير » وبايجاز ، فقد أكد انصار هذا الاتجاه على ضرورة بقاء النظام القائم لادارة الاقتصاد ولكن مع تحسين وتطوير بعض عناصره وجوانبه .

وقد عبر ليونيد بريجنيف بوضوح عن هذا الاتجاه ، وأكد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى قدمه إلى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب (فبراير ١٩٧٦) . فقد أعلن بحزم « أن اللجنة المركزية تعارض تعديل البنية الادارية والأساليب القائمة لادارة الاقتصاد تعديلا مستعجلا وغير مدروس ، وينبغى القياس ثمانى مرات بل وحتى عشر مرات ، وليس سبع مرات كما يقول المثل ، قبل الشروع فى القص » [٢]

أما الاتجاه الثانى : فقد أكد على ضرورة الاصلاح الجذرى لادارة الاقتصاد ، أو نحو « إعادة بناء » جذرية ، و « تغيير ثورى » نوعى . وانطلق اصحاب هذا الاتجاه من أن النظام القائم لادارة الاقتصاد فى اساسه و كليته لايتوافق مع المتغيرات والتحديات الجديدة ويعوق القدرة على مجابهتها . وأعلن أنه لايمكن تحسين أو تطوير هذا النظام عن طريق تغيير بعض عناصره ، وانه لابد من تغيير جذرى يشمل كل مكوناته الرئيسية . وشدد على أن المهام الاقتصادية الجديدة تتطلب آلية اقتصادية جديدة ، وأن خلق هذه الآلية الجديدة يستوجب اصلاحا جذريا وليس مجرد اجراءات جذرية لتجسين بعض جوانب نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر .

وقد تبنى جورباتشوف هذا الاتجاه وتقدم صوب تقويض ، دعائم اقتصاد الأوامر ، الموروثة ، وذلك فى اتجاه ما اسماه اقتصاد السوق الاشتراكى . وأكد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى قدمه إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب (فبراير سنة ١٩٨٦) « أن علاقات الانتاج الاشتراكى تفتح بالفعل آفاقا رحبة أمام تطور القوى المنتجه . ولكن ذلك يقتضى تطوير هذه العلاقات بشكل متواصل . ويعنى هذا ضرورة تشخيص البالى من اساليب تشغيل الاقتصاد فى الوقت المناسب ، والاستعاضة عنها بأساليب جديدة » وأوضح انه « لايجوز الاقتصار على تحسينات جزئية ، وانما لابد من اجراء اصلاح جذرى »[٣] .

وبين عهدى بريجنيف وجورباتشوف ، تولى أندروبوف ثم تشيرنينكو ، زعامة

الحرب والدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وكانت ولاية تشيرنينكو امتدادا لولاية برجنيف بينما كانت زعامة اندروبوف تمهيدا لزعامة جورباتشوف .. إلا أن اندروبوف وجورباتشوف قد عبرا عن اتجاهين مختلفين لدعوة التغيير فى الاتحاد السوفيتى السابق .

وبينما استهدف اندروبوف الارتقاء بالاشتراكية على اساس النقاء الايديولوجى للماركسية فقد اتجه جورباتشوف إلى إعادة بناء الاشتراكية على اساس مقتضيات الواقعية العملية وان على حساب الايدولولوجية الماركسية . واتفق الزعيمان على حتمية التغيير وبالاخص تحت ضغط تدهور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٤]

والواضح أن مؤشرات الاداء الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى قد كشفت عن تباطؤ النمو الاقتصادى ، وخاصة فى الصناعة والزراعة ، فضلا عن تراجع معدلات نمو انتاجية العمل ومتوسط دخل الفرد ، منذ بداية السبعينات ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١) تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد السوفيتى بين عامى ١٩٦٦ ـ ١٩٨٤

(معدل النمو خلال الخطط الخمسية)

المؤشرات	الخطة الثامنة ١٩٧١ ـ ٦٦	الخطة التاسعة ١٩٧٥ ـ ٧١	الخطة العاشرة ١٩٨٠ ـ ٧٦	الخطة الـ ١١ ١٩٨٥ ـ ٨١
الدخل القوى	٤١	٢٨	٢١	١٤
الانتاج الصناعى	٥٠	٤٣	٢٤	١٥
الانتاج الزراعى	٢١	١٣	٩	٥
انتاجية العمل	٣٧	٢٥	١٧	١٣
متوسط الدخل الحقيقى للفرد	٣٣	٢٤	١٨	٩

المصدر : أ . ج أجنابيجان ـ التقدم العلمى ـ التكتيكى وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . ص ٧ (باللغة الروسية وعن البيانات الرسمية للتخطيط) . السنوات الأربع الأولى فقط .

وكانت الخطة الخمسية التاسعة هى الأخيرة بين الخطط التى تحقق خلالها معدل نمو مرتفع للانتاج ، وبعدها تدهورت بمعدل ظاهر معدلات هذا النمو وارتبط هذا بأسباب عديدة يبرز بينها تراجع معدلات نمو الاستثمار ، حيث هبطت حصة التراكم من ٢٩٪ إلى ٢٢٪ من الدخل القومى بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ، بينما زادت حصة الاستهلاك من ٧١٪ إلى ٧٨٪ فى ذات الفترة . اضف إلى هذا أن نمو عائد رأس المال المستثمر كان سلبيا ، وقدر بنحو - ١٦٪ فى الخطة الخمسية التاسعة (٧١ - ١٩٧٥) و - ١٥٪ فى الخطة الخمسية العاشرة (٧٦ - ١٩٨٠) و - ١٢ ٪ فى الخطة الخمسية الحادية عشرة (السنوات الأربع الأولى ٨١ - ١٩٨٤) مقابل - ٥ ٪ فى الخطة الخمسية الثامنة (٦٦ - ١٩٧٠) (٥)

وكان انخفاض انتاجية العمل - التى تعد بحق المؤشر الرئيسى لكفاءة اداء الاقتصاد - يلخص مأزق الركود الذى قاد اليه استمرار الاعتماد فى التنمية الاقتصادية على المزيد من استخدام الاستثمارات الجديدة بدلا من رفع كفاءة الاستثمارات القائمة والواقع أن انتاجية العمل فى الاقتصاد السوفيتى بقيت منخفضة واخذت فى التباطؤ ، وهو ما يشير اليه تحليل مادة احصائية مقارنة واعدها أحد باحثى معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية ، يشير إلى الحقائق التالية :

١ - انه خلال ٥٧ عاما (١٩٢١ - ١٩٤٠ و ١٩٥١ - ١٩٨٧) (أى باستبعاد فترة حروب مابعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وفترة الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة لها مباشرة) زاد اجمالى انتاجية العمل فى الاتحاد السوفيتى ١٩ مرة . وفى نفس الفترة زاد اجمال انتاجية العمل فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية) ٥,٥ مرة . بيد انه على الرغم من هذا الانجاز الهائل فأن اجمالى انتاجية العمل فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٧ مازال أقل ٢,٥ مرة مقارنة بمتوسط اجمال انتاجية العمل فى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٢ أن مستوى انتاجية العمل فى الصناعة السوفيتية فى الوقت الراهن لايتعدى حوالى ٦٠٪ من المستوى المناظر له فى البلدان الغربية . وإذ تصل هذه النسبة إلى حوالى ٧٥٪ فى الفروع الصناعية الاساسية فأن هذا يعنى الانخفاض الأشد لها فى الفروع الصناعية الثانوية .

ويبدو تباطؤ نمو الانتاجية - إلى جانب تفاوت هذا النمو حسب مستوى تحديث الفروع الصناعية فى الاتحاد السوفيتى ، إذ لاحظنا أن انتاجية العمل فى الصناعة السوفيتية قد زادت من ٣٦ إلى ٥٨ وزادت فى اليابان من ٢٠ إلى ٩٠ بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٨٦ (حيث متوسط انتاجية العمل فى صناعة البلدان الرأسمالية المتقدمة = ١٠٠ لنفس الأعوام) .

٣ - إن مستوى انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية فى الوقت الراهن يقل بنحو (خمس مرات) عن المستوى المناظر له فى البلدان الرأسمالية الصناعية . وبينما يعمل فى الزراعة السوفيتية حوالى ٢٩٪ من المشتغلين فى مجالات الانتاج السلعى ، فأن هذه النسبة لاتتعدى ٩٪ فى الولايات المتحدة والمانيا الغربية على سبيل المثال وتظهر فجوة انتاجية العمل بين الاتحاد السوفيتى وهذين البلدين فى قطاع الزراعة إذا لاحظنا أن انتاجية العمل فى الزراعة لم تتعد ٢٥٪ من انتاجية العمل فى الصناعة فى الاتحاد السوفيتى بينما بلغت بالنسبة المناظرة حوالى ١٠٠٪ فى الولايات المتحدة و ٧٥ ٪ فى المانيا الغربية .

وإلى جانب هذا التفاوت الهائل فى الانتاجية ، يلاحظ التباطؤ الشديد فى نمو انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية ، رغم الاستثمارات الهائلة للتنمية الافقية والرأسية ، وهكذا ، بينما ارتفعت انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية من ٣٥ إلى ٣٧ ، فقد زادت فى المانيا الغربية من ٨٥ إلى ١١٥ وفى ايطاليا من ٣٥ إلى ٥٠ بين عامى ٥٠ ، ١٩٨٧ . علما بأنها كانت ٣٥ ايضا فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٣ ، وبلغت ٢٠٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ .

(حيث متوسط انتاجية العمل فى الزراعة فى الدول الرأسمالية المتقدمة = ١٠٠ لنفس الأعوام) [٦]

إن مأزق الاشتراكية السوفيتية قد طرح بقوة ضرورة مراجعة النظرية الماركسية ، وهكذا طبقا للخطاب السياسى لاندروبوف وجورباتشوف ، فأن الملكية العامة ... كانت فى غالب الأحيان فريسة للنزعات المصلحية والمحلية الضيقة ، حتى بأتت وكأنها أرض محايدة ، كأنها ملكية مجانية ، ليس لها مالك فعلى . بل وراحت تستغل فى حالات كثيرة لجباية الدخل غير المشروع . وأما التخطيط المركزى .. فقد جنح إلى احتواء كل شىء حتى أدق التفاصيل .. واتخذت القرارات دون مراعاة الأمكانيات الفعلية .. ولم تتجه الخطط إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق التناسبات وتنفيذ المهمات الاستراتيجية .. وسادت نزعة ارادية فى تسيير الاقتصاد ، واعتبرت آليات السوق منافية للاشتراكية . أضف إلى هذا ، أنه قد ظهرت انتهاكات لابرز مبدأ من مبادىء الاشتراكية إلا وهو التوزيع حسب العمل ، سواء بضعف مكافحة الدخل غير المشروع أو باختلال الربط بين مقدار العمل ومقدار الاستهلاك .. وهو ما يشوه مبدأ العدالة الاجتماعية ويعوق نمو انتاجية العمل ..

والواقع انه بدا من الصعب تقديس الملكية العامة فى ذاتها طالما أن هذه الملكية تفقد مبررها التاريخى إذا اضحت تجسيدا لعلاقات استغلال وعائقا أمام رفع الانتاجية . كما بدأ من المستحيل استمرار تجاهل قانون العرض والطلب وغيره من القوانين الاقتصادية الموضوعية طالما أن ادارة الاقتصاد بالمراسيم تقود إلى اهدار

الموارد وكبح التطور . وأخيرا ، إذا غضضنا الطرف عن « فائض القيمة » الذى تستحوذ عليه « الرأسمالية » وهو ما يقابله « الناتج الفائض » الذى تسيطر عليه البيروقراطية ، فقد بدت الرأسمالية الصناعية المتقدمة أكثر اقترابا من مبدأ « من كل حسب جهده إلى كل حسب عمله » (٧)

وقد انطلقت سياسات التغيير من التأكيد على أن النظام القديم لادارة الاقتصاد السوفيتى قد ارتبطت بظروف ومهام مختلفة . وأن هذا النظام قد تشكل حين ارتكز النمو الاقتصادى فى الاساس على استخدام موسع للموارد الجديدة . وهكذا ، مثلا ، فأن تنفيذ الخطط الخمسية المبكرة كان يتطلب عادة توظيف حوالى ١٠ ـ ١١ مليون مشتغل جديد ، وزيادة استخراج الوقود والخامات بنحو ٢٥ ـ ٣٠٪ ونمو الاستثمار بنحو ٤٠ ـ ٥٠٪ ، واضافة اصول انتاجية جديدة تقدر بنحو ٥٠ ـ ٦٠٪ .

وحتى الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ، استمر هدف التنمية الاقتصادية هو بلوغ مستويات الانتاج فى الدول الصناعية على أساس التوسع فى أستخدام الموارد رغم تأكيد الخطة على ضرورة زيادة انتاجية العمل وخفض نسبة استهلاك المستلزمات ، وتحسين أستخدام الاستثمارات الرأسمالية . ومنذ منتصف السبعينات ، جرى التأكيد على ضرورة الانتقال من نمط التنمية الأفقية إلى نمط التنمية الرأسية ، أى زيادة النمو عن طريق رفع الأنتاجية وزيادة الكفاءة للحد من نزيف ونضوب الموارد ، وفى ذات الاتجاه ، دفعت ضرورات الافادة من انجازات الثورة العلمية التكنولوجية ، واشباع الحاجات الاجتماعية المتعاظمة ، فضلا عن حتمية مقرطة الادارة كشرط لتحقيق الغايات الجديدة ، وخاصة تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبأيجاز ، فأن على الآلية الجديدة للاقتصاد أن تكفل توجه الانتاج نحو اشباع الحاجات الاجتماعية على أساس تصفية الانتاج بالاوامر واقتصاد العجز ، وعلى اساس زيادة الكفاءة وتأمين التوازن . وعلى هذه الآلية الجديدة أن توقف تبديد الموارد ، وأن تحفز التقدم العلمى ـ التكنولوجى ، وأن تكفل توافق مصالح وحوافز العاملين والمؤسسات والاقاليم ككل . واخيرا ، على هذه الآلية أن توفر الشروط الديمقراطية الملائمة واللازمة لتوسيع المبادرات والابداعات . وبالدرجة الأولى . فأن تحقيق هذا كله يتطلب التحول من الأساليب الأدارية إلى الأساليب الاقتصادية فى تسيير الاقتصاد (٨)

وحول مسألة تغيير أساليب ادارة الاقتصاد السوفيتى بغية تحقيق الأهداف السابقة وغيرها . دار الصراع بين قوى المحافظة والتغيير ، وبين قوى الاصلاح ذاتها ، فى الاتحاد السوفيتى . فقد دار الخلاف حول تقدير مدى ضرورة الاصلاح ذاته حيث بدأ الانقسام الأول بين صفوف النخبة السوفيتية الحاكمة . وهكذا ، فأن أولئك الذين زعموا أن تطور الاقتصاد السوفيتى يتقدم بشكل مقبول ، وقد يتطلب تحسينات جزئية ، قد دافعوا منطقيا عن الأسلوب القديم لادارة الاقتصاد ، مع ادخال تغييرات

لاتمس أسسه الجوهرية . وأما الذين رأوا أن تطور هذا الاقتصاد يجرى بمعدلات وأشكال غير مقبولة ، وانه لأبد من انعطاف جذرى ما يكفل مضاعفة الفعالية والانتاجية والريعية ، فقد دعوا إلى إعادة بناء شاملة وجذرية فى آلية هذا الاقتصاد . وهكذا تمايزت فى الأنقسام الأول قوى المحافظة عن قوى التغيير .

بيد أن قوى التغيير ذاتها قد تمايزت وانقسمت حول سبل ووتائر الاصلاح ، وفى البداية كان الأنقسام الأول حول سبل الاصلاح بين اتجاهين . **الأول** ، هو ما أطلق عليه اتجاه « الرومانسية الاقتصادية » **والثانى** ، هو ما سمى باتجاه « الواقعية الاقتصادية » . وتتمثل أسس الاصلاح الاقتصادى وفقا للاتجاه « الرومانسى » فى : **أولا** ، أتخاذ الاجراءات التى تفرض « الانضباط » وتصفى « الفساد » . **وثانيا** ، العودة إلى أساليب التسيير الاقتصادى المستندة إلى تنفيذ المهام المحددة عينيا من قبل هيئات التخطيط المركزى ودعم سلطات هذه الهيئات . **وثالثا** : تسريع الانتقال إلى الحوافز الشيوعية للعمل بتوسيع حصة الاستهلاك الجماعى على حساب الدفع حسب العمل .. وأما أسس الاصلاح الاقتصادى وفقا للاتجاه « الواقعى » فقد تلخصت فى التأكيد على : **أولا** ، ضرورة الألتزام التام بمبدأ الدفع حسب العمل ، بأن يمثل القسم المضمون من الأجر الجزء الأقل من أجر المشتغل ، وأن يتحدد القسم الأكبر من الأجر بنتائج العمل . **وثانيا** ، أن يصبح المستهلك هو العامل الرئيسى المحدد لأنتاج المؤسسات ، وأن يكون للمنتج الحق فى أختيار المشترى وتحديد السعر على أساس الاتفاق المباشر بين الطرفين . **وثالثا** ، التغيير الجذرى لمجمل عمل هيئات التخطيط والادارة المركزية ، بحيث يستند إلى معايير المحاسبة الاقتصادية[٩] .

وبأيجاز ، فأن قضايا الصراع بين اتجاهى الاصلاح قد دارت حول الأمور التالية : تأمين انضباط العمل بدافع النزاهة أم بدافع المصلحة ؟ . الدفع حسب العمل أم الدفع حسب الحاجة ؟ ، دعم سلطات التخطيط المركزى أم توسيع آليات السوق .. الخ .

وبعد هذا الأنقسام حول محتوى الاصلاح ، برز الانقسام حول وتيرة الاصلاح وخاصة بين دعاة « التحول الليبرالى » فى ادارة الاقتصاد السوفيتى ، وهو الصراع الذى حسم - وان مؤقتا - لصالح دعاة التنفيذ الثورى للتحولات الليبرالية وسياسات التخصيصية ، بعد فشل محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وقبل الأنقلاب ، كان الصراع قد برز بين صفوف « نخبة البيروسترويكا » ذاتها بين دعاة الاصلاح التدريجى ، ودعاة « التغيير الثورى » ، فيما يتعلق بوتيرة الأنتقال إلى اقتصاد السوق واحياء الملكية الخاصة وتصفية الادارة المركزية والأندماج فى الاقتصاد العالمى .. الخ ، إلا أن هذا الصراع استمر يدور من حيث الجوهر ، فى اطار « اعادة بناء الاشتراكية » .

سقوط الحزب الشيوعى

قبيل الأطاحة به ، أكد جورباتشوف أنه « لم يكن لدى أحد فى العالم ولن تكون - سلطة أكبر مما كان لدى فى عام ١٩٨٥ » . وكان محقا فى هذا ، إذ رغم دعاوى سلطة الشعب العامل وريثة ديكتاتورية البروليتاريا ، فقد كانت تتجمع فى أيدى سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى كل خيوط السلطة الشيوعية للنخبة البيرقراطية الشيوعية الحاكمة بالفعل . وهى سلطة هائلة لاتستند إلى مشروعية الأنتخاب المباشر للرئيس كما هى حالة يلتسين مثلا ، وأنما كانت - كما يقول كاتب روسى - تكثيفا لسلطة القيادة البيروقراطية الشمولية للحزب الشيوعى السوفيتى(١٠) وهكذا ، فأن أقالة جورباتشوف كانت مجرد اسقاط آخر رموز السلطة السوفيتية الشيوعية ، بعد أن فقد الحزب الشيوعى السوفيتى احتكاره لسلطة الدولة وللحياة السياسية كل مبرراته التاريخية واسانيده ، الأيدولوجية وربما لم يكن جورباتشوف مدركا انه باضعافه سلطة الحزب الشيوعى السوفيتى ، كان يصفى اساس حكمه بالذات !

وحتى اسقاطه ، استمر وهم جورباتشوف بأن « قوة الشرعية السوفيتية » تستطيع ايقاف محاولات تفويض « وحدة الشعوب السوفيتية » . لكنه وهم وتحطم على صخرة الواقع الجديد الذى كشفه انقلاب اغسطس الفاشل .. فقد بدت مخيفة تداعيات استخدام قوة الجيش الأحمر من أجل ردع وسحق عملية انهيار الدولة الاتحادية . ولكن وهم استمرار الاتحاد لم يكن بدوره سوى أحد الأوهام التى رددها جورباتشوف فى كتابه « البيرويسترويكا » حول المسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى ، ويكفى أن نشير مثلا إلى زعمه « أننا نعيش فى بلد متعدد القوميات وهذا عامل من عوامل قوته أكثر مما هو من عوامل ضعفه أو تفككه وانه فى الاتحاد السوفيتى « حلت من حيث المبدأ المسألة القومية » ، وهو الحل الذى بفضله تعاظمت قدرات الاتحاد السوفيتى ، كما زعم جورباتشوف مؤكدا فى ذات الوقت أنه « بغير حل المسألة القومية لم تكن لتبقى دولتنا » (١١) وربما لم يكن جورباتشوف مدركا - هنا ايضا - أنه اتحاد غير طوعى سينهار حتما باضعافه آلة التوحيد القسرى . !

والواقع أن المحاولة اليائسة للانقلاب العسكرى الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ قد أجهزت على الحزب الشيوعى السوفيتى وحطمت مشروع المعاهدة الاتحادية الجديدة ، وعجلت بأعلان الاستسلام التام فى الحرب الباردة ، وقد لخص بيان « لجنة الطوارىء » هدف الانقلاب فى تجاوز « الأزمة الشاملة » والابقاء على « الاتحاد السوفيتى » . بيد أن هذه الأزمة قد تفاقمت نتيجة تفويض النظام القديم ، أى العملية التى شارك فيها قادة الانقلاب ذاتهم ، ويشترط تجاوز الأزمة أقامة نظام جديد بدا

هؤلاء عاجزين عن ادراك تكلفة وربما استحالة فرضه باستخدام القوة وبايجاز ، فقد كانت الفوضى الشاملة ، ونهاية الاتحاد ، وانتصار الغرب ، نتائج موضوعية لتقويض السلطة الشيوعية السوفيتية ، وازدهار الحركات الانفصالية القومية ، والهزيمة فى ميدان الحرب الباردة ، وكان فشل الانقلاب محتما بسبب تردد وانقسام قواته ، وكان الانقلاب وعدا بالردة إلى الشمولية وبتفجر الحروب الأهلية ، وربما باحياء الحرب الباردة ، بينما الشيوعية صارت مفضوحة والامبراطورية أصابها التصدع ، والمجابهة بدت مستحيلة ! .

ونرى أن سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية الدولة المركزية السوفيتية كان محصلة مجموعتين من الأسباب المباشرة ، من منظور التطورات الداخلية ، وهى أسباب تفجرت بين تولية جورباتشوف زعامة الحزب فى مطلع عام ١٩٨٥ ، والأطاحة به من رئاسة الدولة فى آخر عام ١٩٩١ . وتتصل المجموعة الأولى من الأسباب ، بانهيار الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية السلطة الشمولية السوفيتية فى مجرى صراع السلطة قبل وبعد انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، وهذه المجموعة من الأسباب هى التى نناولها هنا بالتحليل .

وتتعلق المجموعة الثانية من الأسباب المذكورة بازدهار الحركات القومية الانفصالية بدءا من ليتوانيا وغيرها من جمهوريات البلطيق إلى جانب مولدافيا ، وامتداد هذه الحركات القومية الانفصالية إلى جورجيا وغيرها من جمهوريات ما وراء القوقاز ، أضف إلى هذا ، ازدهار نزعة البعث القومى فى روسيا ونزعات الاستقلال والانفصال فى غيرها من الجمهوريات السلافية الأوروبية ، ثم نزعة التمايز القومى والثقافى والاستقلال فى كازاخستان وغيرها من جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، وهى الاسباب التى نتناولها لاحقا بالتحليل .

وتفسر هذه الأسباب مجتمعه فشل محاولات جورباتشوف ، قبل وبعد الانقلاب لاعادة بناء الدولة الاتحادية السوفيتية السابقة على أساس جديد ، فيدرالى أو كونفيدرالى ، ومع هذا الفشل تلاشت آخر مبررات بقاء دولة اتحادية فى موسكو .

والواقع أن أخطر ما أقدم عليه جورباتشوف ، وكان فيه مقتله ومقتل النظام والحزب والدولة ، هو تحول مخاطرته المحسوبة باضعاف الشمولية إلى مغامرة خاسرة أدت بالشيوعية والامبراطورية . وحين وقع انقلاب القصر فى الكرملين وتم تنصيب جورباتشوف زعيما للحزب والدولة فى مارس ١٩٨٥ كان المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى يسلمان بضرورة التغيير بعد مقاومته بتنصيب تشيرنينكو خلفا لاندروبوف . وكانت الشعارات التى رددها جورباتشوف ضمن الحدود التى لاتهدد بانهيار الحزب والنظام والدولة . وكان جورباتشوف ذاته ابن هذا كله . ونؤكد بادىء ذى بدىء ، أن الحزب قد قبل بمخاطرة التغيير انطلاقا من ادراك خطورة الاستمرار فى وضع الركود وعبث مواصلة نزيف الحرب الباردة واستحالة الحكم بالأساليب الشمولية البالية . وقد طرح جوباتشوف فى البداية هدف

تسريع التنمية وتحديث الاقتصاد ، ثم دعا إلى البيرويسترويكا أو إعادة البناء فأن الجلاسنوست أو المكاشفة والمصارحة ـ التى وظفت لفضح النظام القديم وتبرير اعادة بنائه ـ تحولت إلى اداة لاصلاح سياسى استهدف فى البداية اضعاف القوى البيروقراطية التى قاومت اعادة البناء حفاظا على سلطتها وامتيازاتها أو خوفا مما بدأ تصفية للنظام الشيوعى وتقويض للسلطة السوفيتية .

وأما تفكير جورباتشوف الجديد الذى تطور « داخليا » فى اتجاه مراجعة الماركسية اللينيه « وخارجا » فى اتجاه الاستسلام فى الحرب الباردة ، وما ترتب عليه من اضعاف الشمولية من ازدهار الحركات القومية ذات التوجه الانفصالى ، وما قاد اليه تقويض اقتصاد الأوامر من كارثة اقتصادية شاملة .. الخ ، أن هذا كله قد وسع صفوف المعارضين لجورباتشوف من داخل الحزب والدولة فضلا عن المؤسسة العسكرية والحركة العمالية . لكن أضعاف جهاز الحزب الشيوعى والاطاحة برؤوس النخبة البيروقراطية المدنية والعسكرية التقليدية ، والغاء « تأميم » الحياة السياسية والنقابية ، وأزدهار التيارات السياسية والثقافية والاجتماعية فضلا عن القومية وحتى الدينية خارج اطار الحزب ، وتعاظم التكتل والاستقطاب والانقسام داخل الحزب ذاته ، ودور جورباتشوف عبر لعبة التوازن بين القوى القديمة للنظام والقوى الجديدة للمعارضة ، والاقدام على اجراء انتخابات ديمقراطية للسوفيتات على كل المستويات .. الخ .. أن هذا كله وغيره ، خلق مقدمات سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية السلطة الشمولية المركزية ، بعد أن تقوضت هيبة وسطوة كل منهما .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فأنه حتى النصف الأول من شهر مارس ١٩٩١ صار الاتحاد السوفيتى السابق ساحة صراح لأحد عشر ألفا من الأحزاب والمنظمات السياسية الجديدة ، بالاضافة الى ثلاثين ألف جميعة وهيئة ثقافية وعمالية واجتماعية ونسائية ذات نشاط يتصل بطريق أو بأخر بالعمل السياسى وصراعاته(١٢) .

بيد أنه يجدر أن نلاحظ أن هذه الأحزاب والمنظمات والجمعيات كانت تعبيرا عن أضعاف الشمولية أكثر مما جسدت قوة قادرة على الاطاحة بسلطة الحزب الشيوعى السوفيتى . فقد سقط هذا الحزب مع نقل السلطة الى مؤسسة الرئاسة فى المركز ، وانتزاع السلطة التنفيذية فى روسيا الاتحادية على حساب المركز . ودفع فى اتجاه سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى سقوط مرشحيه الى الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وخاصة فى تلك التى غلب عليها نفوذ الجبهات الشعبية الانفصالية ونجح مرشحوها بما فى ذلك المنشقون عن الحزب الشيوعى السوفيتى .

وأخيرا ، فأن جورباتشوف ذاته ، الذى أنتقلت اليه كل سلطات الحزب الشيوعى السوفيتى والنخبة البيروقراطية المركزية ، بدأ يفقد زمام السيطرة على مقاليد الحكم والأمور ، ودفعته نزعته الى المناورة والمساومة نحو التسليم باسقاط مؤيديه

المحافظين (ليجاتشيف ثم ريجكوف) ومؤيديه الليبراليين (شيفرنازة ثم باكوفيليف) وهم أبرز أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي . والأمر أنه في اطار لعبة التوازن بين القوى التي سعت الى خلق بدائل ليبرالية للنظام السياسي السوفيتي مستغلة الجلاسنوست والبيريسترويكا ، وتلك القوى التي حاولت الحفاظ على النظام السياسي السوفيتي وان المعدل في ظل الجلاسنوست والبيريسترويكا ، تراوح جورباتشوف بين الجناحين حسب حركة التوازن للقوى بينهما ليحفظ وضع التوازن . لكنه أصبح في المحصلة معزولا ، ومرفوضا من الجناحين معا ، فضلا عن عزلته ورفضه من قبل شعوب الاتحاد السوفيتي السابق التي حملته مسئولية الفوضى والتفكك والأزمة التي قاد اليها بقيادته عملية هدم النظام القديم وعجزه عن اقامة نظام بديل .

وقبل الأنقلاب العسكري الفاشل ، كان الحزب الشيوعي السوفيتي عاجزا عن القيام بانقلاب سياسي ناجح كما جرى حين اطاح بخروشوف من قبل . وبغير خوض في أسباب ومظاهر اضعاف الحزب الشيوعي السوفيتي ، فأن تحليل عوامل فشل المحاولة الانقلابية في اغسطس ١٩٩١ تبين أسباب عجزه عن المبادرة بهجوم ينقذه النظام والاتحاد من النهاية التي بدت واضحة للجميع . وكان الانقلاب الفاشل قبلة الموت لهذا كله ، إذ لم يكن سوى خطوة يائسة لانقاذ الماضي فدفنته وسقط بسبب تردد وانقسام القوى التي استند اليها ، أكثر مما سقط نتيجة قوة ووحدة القوى التي عارضته وقاومته . وقد كان تورط الحزب الشيوعي السوفيتي بمختلف الصور وعلى كل المستويات في تأييد الانقلاب علنا أو ضمنا بمثابة سقوط لمشروعيته ذاتها واعلانا بافلاسه بالذات فضلا عن أنه كشف عجزه عن الفعل .

وقبل انقلاب اغسطس ، كانت الأحزاب الشيوعية في ليتوانيا ولاتفيا واستونيا قد انشقت عن الحزب الشيوعي السوفيتي وانضمت قيادات واقسام من الأحزاب الشيوعية في ارمينيا وجورجيا ومولدافيا الى القوى الانفصالية القومية ، واضحى الشيوعيون اقلية في برلمانات روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا إذا أخذنا بمعيار عضوية الحزب الشيوعي وقد نشير الى أن ٤,٢ مليون من أعضاء الحزب قد تخلوا عن عضويته خلال ١٨ شهرا فقط بين يناير ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ . وان عدد اعضاء الكومسمول (المنظمة الشبابية للحزب) تدهور من ٤١,٩ مليون في عام ١٩٨٥ الى ٢٣,٦ مليون في عام ١٩٩١ [١٣] .

وان « مزاجا تصفويا أنهزاميا » ساد بين الشيوعيين كما كتبت مجلة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . ولم يفلح تنديد الحزب ووعيد جورباتشوف في مواجهة قرار يلتسين بحظر خلاياه وتصفية قواعده في المصانع والإدارات الحكومية في جمهورية روسيا الاتحادية[١٤] . وبعد أن سلم الحزب بإنهاء إحتكاره للسلطة بإلغاء المادة السادسة من الدستور التي تنص على ما سمى بدوره القيادي ، وموافقته في البرلمان السوفيتي على تفويض سلطات هائلة للرئيس ، سمح لنفسه

بخطيئة القبول بإغتصاب السلطة بعد أن عجز عن استردادها سياسياً ودستورياً . وكان قرار جورباتشوف بالإستقالة من منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى ودعوته اللجنة المركزية للحزب إلى حل نفسها ، وملاحقة يلتسين للحزب واستيلاؤه على مقاره وأرصدته وإغلاق ثم محاصرة صحفه ، وتحريم نشاطه فى القوات المسلحة وأجهزة الأمن بمثابة ضربات قاصمة دمرت البناء الحزبى . وفى ذات الأتجاه دفع تفكك الأتحاد السوفيتى السابق ، ومساندة الشيوعيين لقرارات الأنفصال والإستقلال . وقاد التفكك إلى إنهاء وجود بقية أجهزة السلطة السوفيتية أى مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الأعلى . كما أطاح بآخر رؤساء الأتحاد السوفيتى ـ جورباتشوف ، وذلك بعد أن ورثت روسيا الأتحادية ـ عملياً ـ المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات ووزارة الخارجية وغيرها من أجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية . وكان اعلان مينسك بقيام رابطة الدول المستقلة بمثابة انقلاب دستورى وسياسى ـ قام به رؤساء منتخبون وايدته دعوته إلى مؤتمر لنواب الشعب ، وقاطعه نواب مجلس السوفيت الأعلى ، وأخفق فى شق صفوف الجمهوريات أعضاء الأتحاد السابق . وأخيراً ، سقطت آخر أوهام جورباتشوف بمساندة المؤسسة العسكرية للأتحاد السابق ، وهى المؤسسة التى تغيرت كثيراً وتعلمت أكثر من درس الإنقلاب الفاشل . وبعد إعلان نهاية الأتحاد السوفيتى ، فإن آخر مؤسسات الدولة السوفيتية ، أى القوات العسكرية الإستراتيجية والمشتركة للكومنولث صارت موضوعاً للتقسيم بين روسيا الأتحادية وريث القوة العظمى السوفيتية والتى تحاول الاستئثار بالقوات الضاربة ، وأوكرانيا وغيرها من الجمهوريات التى إتجهت لإقامة جيوشها الخاصة ووراثة ما تستطيع من القوة العسكرية السوفيتية . وكانت ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها فى « الكتلة الغربية » ضد الأتحاد السوفيتى قبل وبعد جورباتشوف ، وقبل وابان وبعد الإنقلاب ، عاملاً حاسماً فى تقويض النظام الشيوعى ، وإسقاط السلطة السوفيتية ، وتفكيك الدولة الأتحادية . وسوف تبقى هذه الضغوط عاملاً رئيسياً فى تحديد مصير الكومنولث .

تفكك الامبراطورية السوفيتية

بدلا من انقاذ الاتحاد عجل انقلاب أغسطس ١٩٩١ بوأد الاتحاد . فقد أعطى فشل هذا الانقلاب ضوءا أخضر للجمهوريات التى أعلنت استقلالها قبله كى تمضى قدما نحو اتمامه دون خول من قمع « الجيش الأحمر » وأشتدت نزعة الاستقلال والانفصال فى جمهوريات أخرى فى مواجهة نزعة الهيمنة الامبراطورية لادارة يلتسين ، وقد تجلت هذه النزعة فى اجراءاته المنفردة لوراثة السلطة الشيوعية السوفيتية وللتحول الاقتصادى الليبرالى ، فضلا عن تصريحاته حول تعديل الحدود الروسية القائمة مع أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات وبدلا من توقيع أثنتى عشرة جمهورية على المعاهدة الاقتصادية الأتحادية فى صيغتها الأولى والتقدم صوب معاهدة سياسية جديدة للاتحاد ، وقع جورباتشوف مع سبع جمهوريات فقط معاهدة اقتصادية أتحادية فى صيغة معادلة واهنة وأضمحلت فرص توقيع معاهدة سياسية اتحادية .

والأمر أن النخبة المحلية الحاكمة ، بل والشعوب التى ارهقتها الأزمات والصراعات أو تطلعت الى الخلاص للأبد من القيود الامبراطورية الشمولية ، لم تجد لها مصلحة ولم تكن لها رغبة فى بعث الأتحاد السابق ، وكانت ادارة يلتسين الاشد حرصا على « عدم التفريط » بأى قدر من سيادتها على الأراضى الروسية ودفعت بذريعة ازدواج السلطة وملاحقة الشيوعيين الى الاجهاز على ما تبقى من رموز الدولة الأتحادية كما أوضحنا ، وأما النخبة الشيوعية - البيروقراطية ،التى احتفظت بنفوذ متباين تحت رايات مختلفة فى أغلب الجمهوريات الأتحادية ، وبالذات فى روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فقد حاولت فى بعض الأحوال دعم ومساندة المحاولات اليائسة الأخيرة لجورباتشوف من أجل انقاذ الدولة الأتحادية السوفيتية ، واتجهت فى أحوال أخرى للسباحة فى تيار الانفصال وقد تحول قادتها الى « ليبراليين وقوميين » ، وساهمت فى أحوال ثالثة فى حركة الاستقلال بهدف تجنب الأنزلاق الى الرأسمالية تحت قيادة يلتسين .

وكان أعلان نهاية الأتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الكومنولث نتاج المخاوف والمصالح التى دفعت الى رابطة اضطرارية - انتقالية بين المركز الروسى والأطراف المستقلة ، وعدا احتمال احياء الاتحاد السوفيتى السابق ، فان كل احتمالات التطور مقترحة أمام هذا الكومنولث بدءا من ارتقائه على صورة مشروع الوحدة الأوروبية وحتى تفجر حروب أهلية كارثية بين اعضائه . وبينما يصعب استبعاد احتمال بعث الأمبراطورية الروسية وخاصة فى علاقة روسيا بأطرافها الآسيوية ، فأننا لانستبعد احتمالات تفتت اوكرانيا وخاصة باستقلال القرم منفذ روسيا الى البحر الأسود والمياه الدافئة إذا انهار الكومنولث . ويتوقف مصير الكومنولث الى حد بعيد على الأوضاع الداخلية والعلاقات البينية والأولويات الخارجية للدول الأعضاء .

لقد توالت أهم **أحداث** تفكك الاتحاد السوفيتى السابق على النحو التالى . فى **ليتوانيا** التى قادت الحركة الانفصالية القومية فى منطقة البلطيق وافق البرلمان فى ١١ مارس ١٩٩٠ على اعلان الاستقلال وفى **استونيا** وافق البرلمان في ٤ أبريل ١٩٩٠ على بدء مرحلة الانتقال الى الاستقلال الكامل . وفى **لاتفيا** ، فأن الجبهة الشعبية القومية ـ رغم عدم حصولها على أغلبية الثلثين أكدت أن فى ٣ مايو ١٩٩٠ ، بيد أن اعلان الاستقلال فعليا تقرر فى ٢٠ أغسطس ١٩٩١ فى أستوانيا ، وفى ٢١ أغسطس ١٩٩١ فى لاتفيا .

وقبل الانقلاب الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ ، عدا ليتوانيا ، فأن **جورجيا** وحدها هى التى أعلنت الاستقلال ، إذ عجل الصدام بين القوات السوفيتية والقوميين الجورجيين باعلان برلمانها الاستقلال فى ٩ أبريل ١٩٩١ ، وبعد الانقلاب توالت اعلانات الاستقلال من **بيلاروسيا** فى ٢٥ أغسطس ١٩٩١ ، **ومولدافيا** فى ٢٧ أغسطس ١٩٩١ واذربيجان فى ٣٠ أغسطس ١٩٩١ ، كما أعلنت **اوكرانيا** الاستقلال فى ٢٤ أغسطس ١٩٩١ ولكن على اساس استفتاء حوله فى ديسمبر ١٩٩١ ، وكانت **ارمينيا** هى الجمهورية الوحيدة التى اعلنت عقب الانقلاب انها تنوى الالتزام بالدستور السوفيتى الذى يقرر فترة انتقال تصل الى ٥ سنوات للانفصال عن الاتحاد السوفيتى .

وبعد اسبوع من فشل انقلاب أغسطس لم يتبق من الاتحاد السوفيتى قانونا غير جمهورية روسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس ، وهى : كازاخستان ، واوزبكستان ، وقيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمينستان ، وقد أعلنت الجمهوريات الأخيرة انتزاع « سيادتها » قبل انقلاب أغسطس ١٩٩١ وسواء كان الاعلان فعليا وانتقص من سلطة الدولة الاتحادية كما هو الحال فى روسيا بالذات ، أو كان شكليا بالنظر الى طبيعة النخب الحاكمه وخصوصية أوضاع آسيا الوسطى ، فقد ساهم هذا وذاك فى عملية هدم البنية الأتحادية القديمة سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا .. الخ .

وقد وافق مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى ، أو البرلمان السوفيتى ، فى ٤ أبريل ١٩٩٠ ، عقب استقلال ليتوانيا على قانون انفصال الجمهوريات واشترط القانون موافقة ثلثى سكان الجمهورية على الاستقلال فى استفتاء شعبى عام ، واجراء مفاوضات حول شروط الانفصال حتى يتم خلال فترة انتقالية تصل الى خمس سنوات . وازاء عدم خضوع ليتوانيا لمطلب جورباتشوف بالانصياع لقانون الانفصال وبالغاء القوانين التى اصدرتها ليتوانيا بشأن الاستقلال ، فرضت الدولة السوفيتية حصارا اقتصاديا وعسكريا حول ليتوانيا ، وقطعت امدادات النفط والغاز وغيرهما من مستلزمات الانتاج ، كما عززت الدوريات البرية والبحرية على امتداد الحدود . وأعلن جورباتشوف أن قرار استقلال ليتوانيا مغامرة سوف تكلف شعبها والاتحاد السوفيتى والسلام العالمى ثمنا باهظا ، وانه يجب على ليتوانيا الالتزام بالقوانين

السوفيتية إذا ارادت الاستقلال ، ويتعين عليها الغاء قرار الاستقلال الذى اتخذته من جانب واحد ، ثم اجراء استفتاء .

وعلى أية حال فأن الولايات المتحدة واوروبا الغربية لم تعترف باستقلال ليتوانيا ، وبدت بمكاسب الانسحاب من شرق أوروبا والمانيا الشرقية والتنازلات السوفيتية فى مفاوضات نزع السلاح ووقف سباق التسليح ، والأنسحاب السوفيتى من افغانستان وغيرها من نقاط المجابهة الساخنة فى الجنوب ، ولم يكن الحفاء الغربيون ليقدموا من أجل « المبادىء » وحقوق الانسان « على اضعاف جورباتشوف والمخاطرة بفقدان كل تلك المكاسب . وكانت هذه المواقف وراء . تصريح زعيم ليتوانيا بأن الرئيس بوش « باع قضية ليتوانيا وشعبها » واعترف رئيس وزراء ليتوانيا بأنه بدون تأييد الغرب فأن نضال ليتوانيا من أجل الاستقلال سيكون بلا أمل » وكان أقصى ماوصل اليه الغرب هو مبادرة ميتران وكول فى خطاب مشترك إلى الرئيس السوفيتى ورئيس ليتوانيا يطالبان فيه بتعليق قرار الاستقلال مؤقتا ، والدخول فى مفاوضات بين فيلنوس وموسكو حول الاستقلال . (١٦) ، ومع الموقف السوفيتى ضد الغزو العراقى للكويت والتأييد السوفيتى للمبادرة الأمريكية بقيادة تحالف دولى لتحرير الكويت ، تراجع تماما اهتمام الغرب بمسألة ليتوانيا وغيرها من جمهوريات البلطيق ولم يحرك الغرب ساكنا حين حاولت قوة مسلحة سوفيتية بمساندة المخابرات السوفيتية والقيادة المحلية للحزب الشيوعى الموالى لموسكو الاطاحة بقيادة ليتوانيا المنتخبة ديقراطيا وترتب على المحاولة قتل ثلاثة عشر شخصاً وكذلك ابآن أزمة الخليج (١٧) ، وفور وقوع انقلاب اغسطس ١٩٩١ تحركت القوات البرية والبحرية لتحتل المواقع الرئيسية فى جمهوريات البلطيق ومولدافيا .

وفقط بعد انقلاب أغسطس أعلن جورباتشوف أنه يعد للأعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، معلنا أنه « إذا كانت هده رغبة ونية شعوب هذه الجمهوريات أعتقد انه علينا أن نوافق على هذا (١٨) ، وكان هذا تسليما بالأمر الواقع واستسلاما من الرئيس العائد المهزوم ، وكان يلتسين وهو حاكم موسكو الفعلى فقد سبق بالأعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، تحركه من جهة رغبة التعجيل بتفويض الدولة الأتحادية ، ومن جهة ثانية ، نزعة المزايدة فى مجال كسب ود الأصدقاء فى الغرب !

ولقد وقع الأنقلاب ليلة ١٩ أغسطس ١٩٩١ ، وأختير هذا التوقيت بقطع الطريق على المعاهدة الأتحادية الجديدة ، التى تنهى عمليا الأتحاد السوفيتى السابق من منظور العلاقات بين المركز الاتحادى السوفيتى والجمهوريات الأتحادية الأطراف ، إذ كان مقررا أن يوقع جورباتشوف يوم ٢٠ أغسطس ١٩٩١ هذه المعاهدة مع رؤساء أثنتى عشرة جمهورية أى جميع الجمهوريات الأتحادية باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث . وعشية الانقلاب لم يكن قد نشر نص هذه المعاهدة ولكن كان معروفاً أنها

تنقل الكثير من أجهزة الدولة المركزية السوفيتية والهيئات المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى أجهزة الجمهوريات الأتحادية .

وقد كان قادة من رجال جورباتشوف الذين ساندوا « البريسترويكا » من أجل التحديث والأمن ، بيد أن تصفية أحتكار الحزب الشيوعى للسلطة كنتيجة للجلاسنوست وأضعاف النظام السياسى الشمولى ، وسقوط النظم الشيوعية فى شرق أوروبا وتقويد الكتلة السوفيتية الشيوعية الأوروبية كثمن لأنهاء الحرب الباردة وتدهور هيبة الأتحاد السوفيتى كقوة عظمى « باستجداء » العون من الدول الصناعية والتسليم بالأدارة الأمريكية المنفردة لأزمة حرب الخليج .. الخ . أن هذا كله ، كان كافيا للأنقلاب على جورباتشوف من قبل الذين دعموا البريسترويكا بهدف تحديث قاعدة النظام الشيوعى السوفيتى لأهدامها ، والارتقاء بمكانة القوى العظمى السوفيتية وليس اضعافها . وكان التحرك لوأد المعاهدة الأتحادية الجديدة منطقيا للابقاء على الأتحاد السوفيتى ذاته وانقاذ مايمكن انقاذه من النظام الشيوعى والمكانة الدولية . بيد أن الأنقلاب قد فشل لأسباب أوضحنا أهمها ، ومعه بدأ العد التنازلى المتسارع لتفكك الاتحاد السوفيتى ، والابهار على الشيوعية السوفيتية ونهاية القوة العظمى السوفيتية .

وبعد فشل الأنقلاب وعودة جورباتشوف ، حاول الأخير انقاذ الاتحاد السوفيتى من الأنهيار الذى بدأ محتما بعد تفكك جهاز الدولة اللاحم تحت تأثير نزعة الاستقلال والهيمنة فى جمهورية روسيا ونزعات الأنفصال والسيادة فى الجمهوريات الأخرى . وكان مشروع المعاهدة الاقتصادية الأتحادية الذى تم توقيعه فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ فى الكرملين ، آخر محاولة لانقاذ الاتحاد السوفيتى السابق ، بيد أن المعاهدة الجديدة التى قلصت بدرجة أشد سلطات الدولة الأتحادية المركزية لم توقع عليها سوى ثمانى جمهوريات فقط ، مقابل أثنتى عشرة جمهورية كانت مستعدة للتوقيع على معاهدة ٢٠ أغسطس ١٩٩١ التى وأدها انقلاب أغسطس الفاشل .

وقد أكد الرؤساء الموقعون على المعاهدة « أن شعوبهم تصر على نيل السيادة السياسية والاقتصادية » وأن « الجماعة الاقتصادية » تؤسسها دولة مستقلة على أساس المشاركة الطوعية والمساواة فى الحقوق بين الأعضاء وأشارت المادة الأولى فى المعاهدة على أن الهدف هو اقامة سوق مشتركة وتنسيق السياسيات الاقتصادية كشرط لتجاوز الأزمة . وأكدت المعاهدة على ضرورة الأنتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وأهمية الافادة من مزايا التكامل الاقتصادى ، وضرورة الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التى تربط الدول الأعضاء . [١٩]

وعلى أية حال ، فأن المعاهدة الاقتصادية الأتحادية التى تم توقيعها كشفت عن المصلحة فى التكامل الاقتصادى وأظهرت فى ذات الوقت الاصرار على الاستقلال السياسى ، والأهم أنها كانت خطوة واسعة « للوراء » على طريق أنهاء وجود الاتحاد السوفيتى السابق .

وكما أشارت الصحف السوفيتية ذات النزعة الاتحادية - الاشتراكية فأن المعاهدة قد وقعتها ثمانى جمهوريات بدلاً من أثنتى عشرة جمهورية كما كان متوقعا . إذ وقعت عليها روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس بينما لم تنضم اليها أوكرانيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفيا ، فضلا عن جمهوريات البلطيق الثلاث التى لم تشارك بالاساس فى المفاوضات التمهيدية بعاصمة كازاخستان - آلما آتا . واتسمت المعاهدة بالعمومية وكان ينبغى توقيع نحو أثنتى عشرة اتفاقية تفصيلية تحدد آليات التعاون والتنسيق والتكامل ، وعليها يتوقف نجاح أو فشل المعاهدة ذاتها ، فضلا عن عدم التأكيد من التصديق على المعاهدة وتنفيذ الاتفاقات بالنظر إلى المعارضة فى البرلمانات والخلاف حول برامج وتائر الاصلاح الاقتصادى فضلا عن عدم الاستقرار السياسى والصراع القومى والنزاع على توزيع تركة الاتحاد السوفيتى السابق . [٢٠]

وأما المعاهدة الاتحادية السياسية الجديدة فقد هدفت إلى إقامة دولة اتحادية كونفيدرالية ، تحل محل الدولة السوفيتية الموحدة ، وتقلص بشدة سلطات الكرملين بالمقارنة مع المعاهدة الاتحادية الفيدرالية التى تطلع اليها جورباتشوف قبل انقلاب أغسطس الفاشل . لكن هذه المعاهدة الكونفيدرالية المنشودة ، لقيت معارضة ومقاومة أشد من المعاهدة الاقتصادية الموقعة وبالنظر إلى اندفاع الأتحاد السوفيتى السابق إلى هاوية التفكك لم يجد جورباتشوف بدا من التلويح باستخدام القوة ، والتهديد بالغاء الحريات الديمقراطية والأنجازات الديمقراطية من أجل حماية الاتحاد . بيد أن « سلاح الانقلابيين » الذى ارتد إلى صدورهم ، كان محتما أن يرتد إلى صدر جورباتشوف نفسه ، لذات الاسباب ، وكان الانقلاب الدستورى السياسى لتوقيع معاهدة منيسك هو « رصاصة الرحمة » التى صويت إلى الاتحاد السوفيتى والرئيس جورباتشوف للتعجيل بالنهاية المحتومة !

وفى ٨ ديسمبر ١٩٩١ فى منيسك أعلن رؤساء الدول السلافية - روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا « أن أتحاد الجمهوريات الأشتراكية السوفيتيية كما هو منصوص عليه فى القانون الدولى وكحقيقة جغرافية - سياسية لم يعد موجوداً » .

ووافق الرؤساء الثلاث فى منيسك على وثيقة تأسيس « كومنولث للدول المستقلة » وأعلنوا أن عضوية الكومنولث مفتوحة للدول أعضاء الاتحاد السوفيتى السابق وغيرها من الدول التى تقبل أهدافه ومبادئه . وأكد الرؤساء أن المفاوضات حول المعاهدة الاتحادية الجديدة وصلت « الى طريق مسدود » واتهموا « المركز » - أى جورباتشوف - بأنه اتبع سياسة « قصيرة النظر » قادت البلاد إلى أزمة اقتصادية وسياسية عميقة . وأبرزت وثيقة الكومنولث أن الرابطة الجديدة تهدف إلى « أقامة دول ديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون وتطوير العلاقات بينها على أساس الاحترام والاعتراف المتبادل بسيادة كل منها » . وطبقا للوثيقة فأن الكومنولث « سيبقى على قيادة موحدة للمجال الاستراتيجى - العسكرى وسيطرة واحدة على

الاسلحة النووية » وتعهد المؤسسون بتنفيذ الالتزامات الدولية للاتحاد السوفيتى السابق ، وبالعمل من أجل تصفية الاسلحة النووية ونزع السلاح الشامل . والحاقا بالوثيقة وقع الرؤساء الثلاثة بيانا أكدوا فيه الحفاظ على الروابط الاقتصادية القائمة ، وتنسيق برامج الاصلاح الاقتصادى التى تهدف إلى اقامة اقتصاد السوق واطلاق المبادرة الفردية . ونص البيان على اعتماد الروبل أساسا للتعامل على أن تصدر الدول الاعضاء عملات وطنية بموجب اتفاقات خاصة تضمن المصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى . (٢١)

والواقع أن تصويت أوكرانيا فى الاستفتاء حول الاستقلال فى ٢ ديسمبر حين أيده حوالى ٨٠٪ من الناخبين قضى على أية امكانية واقعية لتكوين الاتحاد الكونفدرالى الذى سعى اليه جورباتشوف . ولم تنجح جهود جورباتشوف بعقد جلسة طارئة « لمؤتمر نواب الشعب » ، إذ سحبت روسيا وبيلاروسيا مندوبيها بينما لم يشارك مندوبو أوكرانيا فى أعمال المؤتمر أساسا ، لتصبح أعلى سلطة فى البلاد بلا صلاحية . وفى المقابل أنعقد برلمان روسيا الذى صدق على اتفاقية منيسك بأغلبية ١٨٨ صوتا ضد سبعة أصوات وامتناع سبعة آخرين ، أى بأغلبية ٩٣٪ من الحاضرين ، وقبله صدق برلمان أوكرانيا على الاتفاقية بأغلبية ٢٨٨ صوتا مقابل ١٠ أصوات كما صدق برلمان بيلاروسيا على الاتفاقية بأغلبية ٢٦٣ مقابل صوت واحد ! (٢٢) وأما القوات المسلحة بقيادة شابو شينيكوف الذى عينه يلتسين عقب فشل انقلاب أغسطس ، فقد أكدت « حيادها » بين أطراف الصراع ! . وعرف بوش باعلان الكومنولث من يلتسين قبل جورباتشوف ، وبدت الادارة الأمريكية أكثر دراسة بما يجرى من القيادة السوفيتية ، وأعلنت اعترافها بالدولة المستقلة ورابطة الكومنولث . وكان من قبيل تحصيل أن أعلنت دول آسيا الوسطى الاسلامية الخمس استعدادها للانضمام إلى رابطة الكومنولث ، رغم المرارة التى خلفها عدم دعوتها إلى اجتماع منيسك بتجاهل صريح من قبل القادة السلاف . إذ بعد أن « وصلت إلى طريق مسدود عملية دمج أعضاء ما كان الاتحاد السوفيتى سابقا » ، كما أوضح قادة الدول الاسلامية الخمس فى اجتماعهم بعاصمة تركمينستان ، كان منطقيا أن تنضم هذه الدول إلى الكومنولث ، ومعها انضمت أرمنيا وأذربيجان ومولدافيا . وبقى خارج الرابطة الجديدة جمهوريات البلطيق الثلاث التى قاطعت منذ البداية كل مفاوضات تجديد الاتحاد السوفيتى السابق ، إلى جانب جورجيا التى أصبحت تشارك فيما بعد كمراقب ، وقد تنضم ، بعد الاطاحة برئيسها جامسا خورديا ، الذى اتهم بدوره روسيا وشيفرنادزة بدعم المتمردين الذين عزلوه عن منصبه .

اقامة اقتصاد السوق

الواقع أن الدعوة إلى الاصلاح الاقتصادى قد أستمرت ضمن نطاق توحيد أسس الأشتراكية الستالينية ومبادىء الماركسية اللينينية فى عصر أندروبوف ، إلى السعى نحو التغيير الاقتصادى فى اطار اعادة بناء الأشتراكية على أساس آليات السوق ومبادىء الديمقراطية فى عهد جورباتشوف ، إلى تقويض البناء الاقتصادى الاشتراكى والتوجه نحو اقامة اقتصاد رأسمالى التوجه فى عهد يلتسين .

وقبيل أنقلاب أغسطس وطرح برنامج ستالين والليبراليين للتحول إلى « اقتصاد السوق » خلال خمسمائة يوم ، وفى مواجهته طرح برنامج ريكوف والمحافظين للتحول المتدرج إلى « اشتراكية السوق » وللخروج من المأزق الذى دخلته عملية أعادة بناء النظام الاقتصادى الأشتراكى ، وبهدف التوفيق بين القوى الداعية إلى التغيير المتدرج ، وتلك المتطلعة إلى التغيير الثورى ،طرح جورباتشوف فى أكتوبر ١٩٩٠ برنامجا للتحول إلى « أشتراكية السوق » ونجح فى الحصول على موافقة مجلس السوفيت الأعلى عليه .

ومن أجل تجنب كارثة الانهيار الاقتصادى ، قبلت الأطراف الرئيسية للصراع حول معدلات الاصلاح الاقتصادى بهذا الحل الوسط . وفى اطار هذه المساومة السياسية وافق ريجكوف على البقاء فى منصبه لتنفيذ البرنامج الذى ارتكز اساسا إلى خطة ٥٠٠ يوم رغم معارضته السابقة ، كما قبل ستالين وواضعو الخطة بالتعديلات التى أدخلت عليها ، على حين أعلن ابالكين نائب رئيس الوزراء لشئون الاصلاح الاقتصادى أن « الأهم هو وحدة الأمة وليس كمية الاصلاح » . إلا أن يلتسين استمر معارضا . ورفض المساومة ، مؤكدا على ضرورة أن توافق كل جمهورية على كل قرار للرئيس . [٢٣]

وعشية الأنقلاب الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ ، بدا واضحا افلات سيطرة الحزب الشيوعى السوفيتى فى مجالات ادارة الاقتصاد والاصلاح الاقتصادى ، وعقب الانقلاب لم يعد جورباتشوف قادرا على المطالبة باعادة بناء الأشتراكية ، مكتفيا بالتأكيد على المهام الاقتصادية الملحة لتجنب الكارثة الاقتصادية . وقبيل أعلان نهاية الاتحاد السوفيتى قانونيا طرح يلتسين برنامجه لإقامة بناء اقتصادى جديد .

وجاء أنقلاب أغسطس الفاشل ليدفع نحو انعطافة هائلة فى مسار الاصلاح الاقتصادى تمثلت فى تحرك الدعوة إلى أعادة البناء إلى التقدم نحو بناء جديد . بدلا من الصياغة الأولى للمعاهدة الاقتصادية التى لقيت قبول ١٢ جمهورية اتحادية ، فأن الانهيار الفعلى للدولة الأتحادية ، واجراءات يلتسين لتقويض هذه الدولة ، وتوالى اعلانات استقلال الجمهوريات بدءا من روسيا ، فأن الصياغة الثانية للمعاهدة

الاقتصادية لم تلق قبول غير سبع جمهوريات . والأهم ، أنه أمام الدورة « الأولى والأخيرة » لمجلس السوفييت الأعلى بتكوينه الجديد بعد الأنقلاب فى أكتوبر ١٩٩١ (وقد ضم سبع جمهوريات من أعضاء الاتحاد السوفيتى السابق ، وهى روسيا ، ورسيا البيضاء وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس) لخص جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة أمام الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد يجدر أن نشير هنا إلى أنه لم يأت فى هذا الخطاب ذكر سواء للبيريسترويكا أو للأشتراكية . ويبدو أن هذه وغيرها من الكلمات بدا من الواجب تجنبها حتى على لسان زعيم البيريسترويكا وفى دولة الاشتراكية الأولى . وقد حدد جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة التى واجهت الاتحاد السوفيتى السابق عشية انهياره ، فى :

أولا : تجنب انهيار النظام المالى والنقدى ، واستقرار العملة (الروبل) . وتوجيه السياسات المصرفية والضريبية والسعرية لتحقيق هذا الهدف ، وذلك على أساس التنسيق بين جميع الجمهوريات .

ثانيا : إزالة العوائق التى تواجه الأنتقال إلى اقتصاد السوق ، وخاصة تفكيك ملكية الدولة وعملية « التخصيصية » . وهنا أكد جورباتشوف على أمرين . من جهة ، التعجيل بتصفية ملكية الدولة للمشروعات فى مجالات الخدمات والتجارة ، إلى جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى نشاطات الأنتاج السلعى . والتوجه باصرار نحو اقامة الشركات المساهمة المختلطة فى المشروعات الصناعية الكبيرة . ومن جهة ثانية ، مساندة دعوة اللجنة الاقتصادية المشتركة للجمهوريات ، وقيادة روسيا الاتحادية ، وغيرها من قيادات الجمهوريات ، التى تحرير الأسعار فى أقرب وقت . واتخاذ اجراءات صارمة لكبح التضخم ودعم الفئات محدودة الدخل .

ثالثا : تغيير الموقف تجاه نشاط اصلاح زراعى جذرى مع التسليم بأن تحل كل جمهورية هذه المسألة بنفسها على أساس مراعاة التقاليد التاريخية والقومية . ونقل الأرض إلى الفلاحين الذين يريدون زراعتها ، وتصفية الكولخوزات والسوفخوزات الخاسرة . وتشجيع نشاط الأعمال فى الريف من قبل الدولة سياسيا وقانونيا وماليا . وتغيير أساليب ادارة الكولخوزات والسوفخوزات ، ووقف نظام التوريد الأجبارى إلى الدولة ، واعطاء هذه المزارع التعاونية والحكومية حتى تسويق منتجاتها .

خامسا : أستكمال عملية أعادة تنظيم مجمل علاقات التعاون والتجارة مع الدول الأخرى ، وتغيير سياسة التصدير والاستيراد جذريا . ودمج الاقتصاد عضويا فى الاقتصاد العالمى [٢٤] .

وعشية أعلان نهاية الاتحاد السوفيتى رسميا ، وأمام المؤتمر الخاص غير العادى لنواب الشعب فى جمهورية روسيا الاتحادية (البرلمان الروسى) فى أكتوبر ١٩٩١ أيضا ، أعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة . وأكد أنه لأبد من قفزة كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، موضحا تفاقم الأزمة الغذائية ، وأنهيار النظام

المالى ، وانفلات الأسعار ومؤكدا أن حوالى ٥٥٪ من العلائلات الروسية أصبح يعيش تحت خط الفقر ، وأن الانتاج قد تدهور فى روسيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩١ بمعدل بلغ نحو ضعف معدل انخفاضه فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ومؤكدا على ضرورة التعلم من « الحضارة العالمية » ، وهو مايقصد به « الرأسمالية المتقدمة » كما يتضح من الخطاب ، طرح يلتسين برنامجه لاصلاح اقتصادى جذرى ينتقل من محاولة إعادة بناء الأشتراكية إلى اقامة بناء جديد « رأسمالى التوجه » . وأما اتجاهات ومبررات هذا البرنامج - الذى اعلنه قبل اقالة الرئيس جورباتشوف وقبل الغائه للاتحاد السوفيتى والذى يواصل تنفيذه - فقد تلخصت فى :

أولا : تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم الروبل ، بتنفيذ سياسة مالية ونقدية وائتمانية انكماشية صارمة للغاية - مؤكدا على أنه بغير هذه الخطوة الصعبة فأن الحديث عن الاصلاح والسوق لن يعدو لغوا ، مشيرا إلى أن الحلول الوسط خلال السنوات الأخيرة لم تسفر إلا فوضى اقتصادية .

ثانيا : تنفيذ برنامج التخصيصية وتقليص قطاع الدولة لاقامة اقتصاد مختلط يضم قطاعا خاصا قويا ، وتسريع برنامج الاصلاح الزراعى وتشجيع نشاط الأعمال الخاص مع اقامة نظام للمشاركة الاجتماعية .

ثالثا : تحرير الأسعار ، وذلك استنادا إلى خبرة ما اسماه يلتسين « الحضارة العالمية » ، حيث تكفل السوق وحدها تحقيق الأسعار العادلة التى تمثل مقياسا حقيقيا للعمل .

رابعا : خفض الانفاق الحكومى : بتقليص مخصصات دعم الانتاج غير الكفء ونفقات الدفاع ومصروفات الجهاز الادارى . وأكد يلتسين على أن عجز الموازنة لابد من تصفيته أو تقليصه إلى الحد الأدنى خلال عام ١٩٩٢ .

خامسا : اصلاح النظام الضريبى المشوه ، الذى لايتوافق مع اقتصاد السوق ولايتسم بالانضباط وغير عادل .. وأعلن يلتسين أن الضرائب لن تكون ثقيلة بالنسبة لرجال الأعمال بل ستكون محفزة لنشاطهم ، وخاصة لمنتجى السلع الضرورية .

سادسا : اصلاح الجهاز المصرفى ، وذلك باتخاذ اجراءات صارمة ضد الاصدار غير المقيد للنقود ، وضد تقديم القروض بغير ضوابط . وأوضح يلتسين أن هذا الاصلاح يمثل ضرورة لوقف انهيار النظام النقدى ولحجم التضخم الجامح .

سابعا : اقامة نظام للضمان الاجتماعى . واوضح يلتسين هنا ، استحالة الحفاظ على مستوى معيشة جميع السكان فى المرحلة الأولى للاصلاح الاقتصادى . وأعلن رفع القيود على سقف الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار وحفز المبادرة الفردية [٢٥]

ولعل أخطر حلقات برنامج يلتسين للاصلاح الاقتصادى ، والتى قد تطيح به

وببرنامجه هى تحرير الأسعار إلى مدى يدفع الغالبية الساحقة من سكان روسيا إلى هوة سحيقة تحت خط الفقر شملت حتى « نخبة علماء الذرة » التى عاشت « مرفهة نسبيا » من قبل . وقد برر يلتسين خطوته نحو اطلاق الاسعار المفاجىء والشامل ، مع بقاء الأجور عند مستويات لاتتناسب معها بحال من الأحوال ، وأعلن أن تحرير الأسعار قد جرى بالفعل ولكن بصورة عفوية من قبل . وأن هذا التحرير العفوى للأسعار يفاقم الفساد والرشوة . وأن نظم الكوبونات والتسعير الجبرى لاتحول دون تدفق السلع إلى السوق السوداء . وأن الأسعار التى تحددها الاتفاقات بين المؤسسات والأسعار التعاونية تظلم المستهلك وتؤدى إلى انتشار الجريمة وفوضى الأنتاج ، ونقص السلع الجماهيرية . كما أكد يلتسين أن تحرير الأسعار يمثل أداة زيادة الأنتاج ومن ثم خفض الأسعار لاحقا . وشدد على أن الأنتقال إلى اسعار السوق بقفزة واحدة خطوة صعبة لكنها ضرورية . وأن خسائر تحرير الأسعار بشكل عفوى أشد من خسائر هذا التحرير تحت رقابة حازمة .

وفى مواجهة شعار « نقابات العمال » « أسعار سوق .. أجور سوق ، رفع يلتسين شعار « أجور سوق .. أنتاجية سوق » . وأعلن أن الشرط الاساسى لحماية محدودى الدخل فى ظروف الاصلاح الاقتصادى ليس اعادة توزيع ما لدينا . وأنما زيادة كفاءة الاقتصاد وانعاشه خاصة فى مجال الانتاج . وفى زيادة الكفاءة الانتاجية ومضاعفة الانتاج يكمن شرط انقاذ اقتصاد روسيا وشرط بعث روسيا .

إلا أن تدهور الانتاج لايرجع فى روسيا إلى انخفاض الاسعار . وارتبط هذا الانخفاض بتقويض النظام القديم ، بينما يتطلب اقامة نظام بديل سنوات طويلة ، ويصعب ضمان صبر الجماهير الروسية فيها تحت وطأة الكارثة الاقتصادية . وبدورها فأن مسألة رفع انتاجية العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية عملية ترتبط بعوامل التحديث التكتيكى والتكنولوجى ، وتوفير كوادر ادارية عالية الكفاءة . واعادة تدريب العمالة وزيادة حوافز العمل ، واقامة نشاط أعمال خاصة فى قطاعات الانتاج ، وتحول مؤسسات قطاع الدولة إلى مؤسسات لقطاع أعمال ، وغير ذلك من التحولات التى تتطلب بدورها سنوات طوال . والأهم ، هو أن تقويض الروابط الاقتصادية بين روسيا وغيرها من الدول المستقلة كان عاملا حاسما فى الأنهيار الاقتصادى فى ظروف الترابط العضوى الذى يربط اقتصاداتها جميعا .

وبايجاز ، فى السنوات الأولى للبيريسترويكا ، أدى فضح النظام القديم إلى أضعاف نفوذه وقاد اضعاف الجهاز الحزبى إلى تصفية سطوته ، وترتبت على التمسك بمقرطة الحياة السياسية والدعوة إلى البعث القومى أن بدأت تتقوض أسس شمولية وأخذت تتفكك الدولة الاتحادية . والأمر أن تقويض نظام ادارة الاقتصاد بالأوامر كان لابد وان يفاقم المصاعب الاقتصادية لفترة الأنتقال إلى نظام ادارة الاقتصاد على أساس آليات السوق .

وفى جمهورية روسيا الاتحادية شاسعة الأطراف ، والتى تضم بدورها ست عشرة

جمهورية ذات حكم ذاتى إلى جانب غيرها من مناطق واقاليم الحكم الذاتى ، قاد انهيار اقتصاد الأوامر إلى فوضى اقتصادية وانذر بكارثة اقتصادية محدقة . بدرجات متفاوتة عانت كل الجمهوريات من انهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى بديل ، وخاصة فى مجال التبادل والتوزيع بما يضمن استمرار آلة الانتاج ويوفر حاجات الاستهلاك .

وفى أعقاب انقلاب أغسطس انهار النظام الشمولى ، وتفاقم ازدواج السلطة بين المركز السوفيتى والجمهوريات الأطراف . وتوالت قرارات الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى بدءا من روسيا الاتحادية ذاتها . وتداعى كلية نظام التوزيع والتبادل بين الجمهوريات الخمس عشرة المكونة للاتحاد السوفيتى . وصارت الكارثة المحدقة كارثة حالة .

الهزيمة فى الحرب الباردة

خلال السبعينات ، تمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق التوازن العسكرى مع الولايات المتحدة ، وانتصرت حركات التحرر والاشتراكية التى ساندها الاتحاد السوفيتى ضد الولايات المتحدة فى جنوب آسيا ، وافريقيا جنوب الصحراء . وكان التدخل العسكرى السوفيتى فى افغانستان تطورا جديدا نوعيا للسلوك السوفيتى فى الحرب الباردة . بيد أنه ما كاد ينتهى عقد السبعينات ، حتى قادت ادارة ريجان تصعيدا غير مسبوق للحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى استهدف وأد الاشتراكية ذاتها . وتعاظم حشد القدرات الشاملة ، الأمريكية والغربية ، لتحقيق هذا الهدف ، وخاصة باجبار الاتحاد السوفيتى على دخول سباق جديد للتسليح ، يقوده إلى الانهيار أو الاستسلام .

وفى بداية الثمانينات قاد يورى اندروبوف ، خط التشدد الايديولوجى - العسكرى فى مواجهة ما اسماه بنزعة « الهيمنة » الأمريكية على العالم ، والتصعيد الأمريكى لسباق التسلح « المنفلت » وتحويل صراع الافكار إلى صراع عسكرى ، وشن « حملة صليبية » ضد الاشتراكية ، ومحاولة تقويض التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم ، وأكد اندروبوف ، انه قد صار فى مزبلة التاريخ من تطاول على سلامة اراضى دولتنا واستقلالها وعلى نظامنا » وان « الاتحاد السوفيتى سوف يتمكن من اعطاء الرد المناسب على كل محاولة لكسر التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم . وهو لايخلف كلما يقولها » . ولاينتظرن أحد نزع السلاح وحيد الجانب من قبلنا . فنحن لسنا سذجا .. الخ . كما أكد « نحن الشيوعيين على ثقة من أن المستقبل للاشتراكية . تلك هى مسيرة التاريخ .. ونحن على ثقة من أن الاشتراكية سوف تثبت فى خاتمة المطاف افضلياتها فى ظروف المنافسة مع الرأسمالية بالذات « وقال أننا نشهد تعمقاً كبيراً فى الأزمة العامة للنظام الاجتماعى الرأسمالى . وتقلص فعالية الأساليب التى تمكنت الرأسمالية باستخدامها من تدعيم الاستقرار النسبى لتطورها خلال فترة ما بعد الحرب .. وأن الامبريالية تتخبط فى التناحرات والهزات والنزاعات الداخلية والدولية ...الخ) [٢٦] .

بيد أن وصول اندروبوف إلى زعامة الحزب والدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق يسجل فى ذات الوقت بداية « ثورة الجلاسنوست » ، التى أطلق لها العنان خليفته جورباتشوف ولعل أخطر ما أتت به ثورة « العلانية أو المصارحة أو المكاشفة » هو النقد الذاتى الذى كشف أسباب وعدد مظاهر وحدد مخاطر تردى قوة الدولة السوفيتية ، وإذا كان اندروبوف قد واصل خط التشدد فى ادارة الصراع السوفيتى - الأمريكى ، مستندا إلى قبول تحدى سباق التسلح ، فأن خط المهادنة الذى تبناه جورباتشوف انطلق من اليقين باستحالة مواصلة دور القوة العظمى فى الحرب الباردة

بالاستناد إلى القوة العسكرية وحدها والأهم ، أنه مشيرا إلى ما كشفه اندروبوف نفسه من أبعاد ومظاهرة تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية ، اتجه جورباتشوف إلى تحجيم دور الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى . وفى اقدام جورباتشوف على تنازلاته العسكرية والسياسية من جانب واحد ، كان يعترف عمليا بالهزيمة السوفيتية فى الحرب الباردة . وفى تقديرنا ، أن ما حمله تدهور القوة السوفيتية من خطر المجابهة النووية كبديل للمهادنة الجورباتشوفية ، يقدم التفسير الأهم لانتخاب جورباتشوف فى منتصف الثمانينات .

ويؤكد انهيار « القوة العظمى السوفيتية » أن قوة الدولة لاتقاس بمجرد القدرة العسكرية ، وأن القدرة العسكرية ذاتها يستحيل الاحتفاظ بتفوقها فى ظل التدهور عوامل القوة الأخرى . والواقع أن النقد الذاتى الذى مارسه اندروبوف ، فى كشفه أسباب ومظاهر المأزق الذى دخلته القوة العظمى السوفيتية ركز على خطورة التأخر عن الثورة الصناعية - التكنولوجية فى طورها الأحداث المتسارع . وقد فسر اندروبوف هذا وغيره من مظاهر أسباب مأزق النظام السوفيتى بأن البنية التحتية والبناء الفوقى صارت قيدا بوجه التقدم [٢٧] . وإذا كان اندروبوف قد طالب بالتروى فى التغيير الذى اراده فى اطار النظام ذاته ، فأن جورباتشوف فجر الثورة التى قادت إلى تفكيك البناء الامبراطورى وانهيار النظام الشيوعى باضعاف اللاحم الشمولى . لكن الأهم ، من منظور هذه الورقة ، هو حقيقة أن الدولة الروسية ، ظهرت باعتبارها وريثا لقوة عظمى تآكلت عوامل قوتها وتفاقمت عوامل ضعفها ، وذلك من منظور « القوة الشاملة للدولة » .

وقد أكدت المؤلفات السوفيتية الأهم فى مجال العلاقات الدولية منذ عهد اندروبوف على مفهوم القوة الشاملة للدولة ، رغم خط التشدد العسكرى - الايديولوجى الذى انتهجه الزعيم السوفيتى الأسبق .

وهكذا فأن مفهوم قوة الدولة كما تبنته المؤلفات السوفيتية المبكرة « للجلاسنوست » منذ ولاية اندروبوف قد أكد أن قوة الدولة تشمل :

١ - القدرة الجيوبوليتيكية (المساحة ، والموقع والحدود ، والأقليم المناخى ..)
٢ - الموارد الطبيعية (التعدينية ، الغذائية .. الخ)
٣ - القدرة الاقتصادية (الناتج المحلى الاجمالى ، القدرة الصناعية معدلات نحو الانتاج وانتاجية العمل .. الخ)
٤ - ميزان التجارة والمدفوعات .
٥ - القوة العسكرية (الاتفاق العسكرى ، التكنولوجيا العسكرية ، كم ونوع القوات المسلحة ، نوعية القيادة العسكرية .. الخ)
٦ - السكان (العدد ، هيكل العمالة ، اتجاهات النمو الديمرجرافى .. الخ)

٧ ـ العوامل المعنوية ـ السياسية (نوعية الحياة ، درجة الوحدة المعنوية ـ السياسية ، درجة الدعم السكانى للحكومة .. الخ)
٨ ـ نوعية الدبلوماسية (الفعالية ، والأبداع ، والتأثير على الرأى العام الدولى .. الخ)
٩ ـ نوعية ادارة البلاد (توازن سياسة وموارد الادارة ، درجة التوافق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .. الخ)
١٠ـ مستوى التقدم العلمى ـ التكنولوجى (الانفاق على البحث العلمى ، عدد وتأهيل المشتغلين بالبحث العلمى ، نطاق البحوث العلمية الاساسية والتطبيقية .. الخ)
١١ـ معدلات التجديد والتحديث . [٢٨]

ونرصد **أولا** أنه قبل اعلان نهاية وجود الدولة الاتحادية السوفيتية كانت قد تدهورت أهم سؤشرات قوة الدولة ، وتأكد عجز النظام الشيوعى عن تحقيق التفوق وفق تلك المؤشرات بل وأخذت مكانة الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى تتآكل حيث تراجعت بشدة قدرته على ممارسة الدور الذى نهض به بعد الحرب العالمية الثانية . فقد تراجع دوره كقوة عظمى فى تشكيل أو أعادة تشكيل عمليات ومؤسسات وقواعد عمل النظام الدولى بما يتفق مع مصالحه وأهدافه وتصوراته . وكان هذا التراجع نتيجة لمتغيرات سوفيتية وعالمية أدت إلى تراجع مطلق أو نسبى لعوامل قوة الدولة السوفيتية .

والأمر ، أنه رغم امتلاك الاتحاد السوفيتى السابق إحدى أعظم ترسانتين للاسلحة التقليدية فضلا عن الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل ، فأن احتفاظه بتفوق فى مجال القوة العسكرية بدا مستحيلا أو عبثيا ، بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه . والأهم ، هو تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية نتيجة عجز آليات اقتصاد الأوامر عن توفير الأساليب الأحدث التكنولوجية والتنظيمية والادارية .. الخ التى تؤمن تسريع التنمية ورفع الانتاجية . وقد تفاقم تأخر التحديث التكنولوجى للاقتصاد السوفيتى نتيجة سيادة الوهم بامكانية استيراد مواد ومعارف الموجة الثالثة للثورة الصناعية ـ التكنولوجية من الغرب ، وهو ما أعتمد عليه الاتحاد السوفيتى بدرجة اساسية فى انجازاته الصناعية الهائلة المبكرة .

وقد تفاقم مأزق الاقتصاد السوفيتى بسبب الحصار التكنولوجى واستخدم سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسليح ، من جانب الدول الغربية ، وأولوية تخصيص الموارد العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض ـ العسكرية على حساب حاجات الاقتصاد ، من جانب الاتحاد السوفيتى ، وفى المحصلة تدهورت القدرة الاقتصادية النسبية للاتحاد السوفيتى على الصعيد العالمى . وقى انعكس هذا فى أن حصة الآلات والمعدات فى إجمالى الصادرات السوفيتية إلى الدول الصناعية لم تتعد نحو ٢٪ وان المواد ـ الأولية ونصف المصنعه مثلت أكثر من ٧٠٪ من صادراته إلى العالم فى منتصف الثمانينات . [٢٩]

وكما أوضح الزعيم السوفيتى اندروبوف ، فأنه مع ثورة الاتصالات العالمية اضحى الاتحاد السوفيتى عاجزا عن اخفاء حقيقة تدنى مستويات الرفاهية ونوعية الحياة لسكانه مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية . ومع « الجلاسنوست » أدى البعث القومى إلى تفكك ماسمى بـ « الأمة السوفيتية » وتدهورت هيبة « الدولة الشمولية » وتفكك الجهاز السياسى والأمنى للدولة . اضف إلى هذا ، تراجع النفوذ السوفيتى السيادى والايديولوجى عالميا نتيجة تراجع مساندته لقضايا الجنوب وخاصة مع توجهه إلى انهاء الحرب الباردة . ودفع فى ذات الاتجاه ، عدم قدرة الاتحاد السوفيتى على تحمل تكاليف مواصلة « الثورة العالمية » وتخليه عن أوهام هزيمة الأمبريالية وانتصار الشيوعية ، من جهة ، والمتغيرات العالمية التى زادت انتشار وتسارع التحولات الليبرالية ، خاصة الاقتصادية ، واضعفت مواقع التوجه الاشتراكى ، وعمقت اوضاع الاعتماد غير المتكافىء على الغرب ، وذلك فى العالم الثالث ، من جهة أخرى . وكان انتهاك النظام السوفيتى لحقوق الانسان وعجزه عن رفع مستويات الرفاهية الجماهيرية ، وتورطة فى حرب افغانستان غير العادلة عوامل هامة فى تقويض مصداقية المثال السوفيتى لدى الرأى العام العالمى ، وتوسيع دائرة تأثير آلة الدعاية المعادية للشيوعية وللسوفييت .

وثانيا : تظهر بوضوح مؤشرات قوة وضعف الدولة السوفيتية بالمقارنة مع القوة العظمى الامريكية وغيرها من القوى الكبرى ، وذلك عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق . وقد تمثلت عوامل القوة السوفيتية فى : قدراته الجيويوليتيكية (حيث تبلغ مساحته نحو $\frac{١}{٦}$ اليابسبة ، ويمتد ليشغل نحو نصف أوروبا ومجمل شمال آسيا من غربها إلى اقصاها فضلا عن وسطها ومتاخما للشرق الأوسط ..) ، وقدراته السكانية (ثلث دول العالم من حيث عدد السكان ، بمعدل تعليم الكبار يبلغ ـ,٩٩٪ ..) فضلا عن قدراته العسكرية (أحدى أكبر قوتين عسكريتين فى العالم ..) ورغم تراجع صادراته من السلاح ، وهو ما يمثل أحدى أهم أدوات التأثير فى النظام الدولى ، فقد شغل الاتحاد السوفيتى المركز الأول بين الدول المصدرة للسلاح ، وغطى وحده أكثر من ٤٢,٠٪ من صادرات السلاح إلى الدول النامية بين عامى ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ ، ووصلت وارداته إلى حوالى ٣٥ دولة انخرط أغلبها فى صراعات عسكرية مؤثرة على السلام العالمى فى مقدمتها البلدان العربية . ورغم أثر العوامل المناخية والاقتصادية السلبى على موارده من الغذاء فقد حاز الاتحاد السوفيتى ثروات طبيعية هائلة بينها أنه جقق أكبر انتاج فى العالم من البترول والغاز الطبيعى فى الثمانينات قبل أن يأخذ انتاجه فى التراجع مع مطلع التسعينات فضلا عن الموارد الأخرى الهائلة من مصادر الطاقة الأخرى ، مثل المساقط المائية والفحم [٣٠]. ورغم تراجع مساعداته الانمائية مع تغير أولوياته السياسية الخارجية وتدهور قدرته على تقديم العون الاقتصادى فضلا عن المتغيرات الاقتصادية العالمية التى أشرنا اليها ، فقد مثل طوال نحو عقود ثلاثة منفذاً هاما للتمويل والتسويق فضلا عن التكنولوجيا (المتاحه)

للبلدان النامية ، خاصة الساعية إلى « التنمية المستقلة » والمعادية للغرب وذات التوجه الاشتراكى . ولكن بقيت قدراته الاقتصادية أخطر عوامل الضعف التى أضعفت بدورها إلى حد كبير ما حازه من عوامل القوة .

الوطن العربى بعد الانهيار السوفيتى

فى دراسة التأثيرات المباشرة لسقوط الاتحاد السوفيتى السابق وتحليل واستشراق تفاعلات ورثة الاتحاد السوفيتى الوطن العربى ينبغى الانطلاق من تقدير موضوعى لأسباب سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد وقيام الكومنولث وقيام النظم الجديدة فى شرق أوروبا ، أى أن ما عرضنا له يمثل ــ فى تقديرنا ــ المقدمة المنطقية فى هذا المنظور . وسوف يبقى موضوعا لدراسة ، الكثير من الدوافع العميقة التى قادت إلى تحول مواقف الاتحاد السوفيتى السابق تجاه الصراعات العربية الأقليمية وتغيير الروابط بين الوطن العربى والاتحاد السوفيتى قبل الانهيار ، ينبغى أن ينهض التحليل على أساس قراءة موضوعية لاوضاع ورثة الاتحاد السوفيتى التى قادت حتى قبل الانهيار إلى تغير المواقف السوفيتية تجاه القضايا العربية واثرت على روابطه مع البلدان العربية . (٣١)

أن **أولى الحقائق** ، هى أن الشيوعية قد سقطت ولاينبغى الرهان على بعث النظام القديم بخياراته الايديولوجية « المعادية للأمبريالية » ولايتعارض هذا مع تقديرنا بأن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق لن تقفز بمظلة إلى نظام الرأسمالية . **وثانى الحقائق** ، أن الاتحاد السوفيتى قد زال باعتباره دولة موحدة تلحمها الشمولية الشيوعية واقتصاد الأوامر . واسفر انهياره عن قيام دول مستقلة تتمايز بالضرورة غاياتها وقدرتها . ولاتجب المبالغة فى شأن رابطة الكومنولث الروسى ، إذ لاتعدو رابطة اضطرارية انتقالية . وأيا كان مصير الكومنولث فأنه يجب على البلدان العربية أن تسعى إلى تطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية والجمهوريات الاسلامية التى تملك القدرة على التأثير على الأوضاع العربية وتتوافر لها أسباب التفاعل مع البلدان العربية ، ولكن دون تهوين من شأن الاحتمالات السلبية لهذا التأثير والتفاعل . **وثالث الحقائق** ، أنه بهزيمة الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة انتهى التوازن الدولى الذى قام على أساس القطبية الثنائية . بيد أن هذا لاينبغى أن روسيا سوف تبقى قوة كبرى - مهما كان شللها الراهن . وسوف تبقى ثوابت فى السياسة الروسية ليس أقلها شأنا الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة ، والافادة من العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ، فضلا عن النزعة إلى دور عالمى على اساس تقليص خسائر وتعظيم مكاسب التركة السوفيتية ، بما فى ذلك الارتباط القديم السوفيتى العربى .

ومن زاوية تفاعلات ورثة الكتلة السوفيتية مع الوطن العربي :

نلاحظ **أولا** : أنه إلى جانب استمرار تهجير اليهود إلى اسرائيل ، فأن سلوك ادارة يلتسين في الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو كشف عن مزيد من تدهور موقفها حتى بالمقارنة مع ادارة جورباتشوف . إذ ظهر تطابق روسي كامل مع الموقف الأمريكي مقابل تمايز أوروبا الغربية . وربما تحت ضغوط داخلية دافعها عدم الاضرار بالمصالح الاستراتيجية الروسية ذاتها ، أصدر يلتسين تصريحات لاحقه تعارض الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وتدين انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني في هذه الأراضي . بيد أن هذه المواقف لم تتعد حدود الموقف الأمريكي ذاته . وتسلم موسكو مابعد الاتحاد السوفيتي بالسلام الأمريكي في الشرق الأوسط ، إذ أصبحت غير ذات مصلحة أو على الأقل ، غير قادرة على محاولة تحسين شروط هذا السلام لصالح البلدان العربية . وتبدو مشاركة روسيا للولايات المتحدة في ادارة مفاوضات هذا السلام وهنا بالارادة الأمريكية . إذ يوفر هذا طارداً دولياً يطالب به العرب ، ويوفر لاسرائيل ضمانا بالحدود التي لاتقبل بتجاوزها معتمده على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تنفرد فعليا بادارة المفاوضات . وقد يجدر أن نشير هنا إلى أن الجمهوريات الاسلامية مهما كان شأن تعاطف شعوبها مع الحقوق العربية والفلسطينية ، ورغم استمرار ذات النخبة الشيوعية البيروقراطية في السلطة وان تحت رايات جديدة - لاتقدر على ولاتنزع إلى تقديم دعم فعال للبلدان العربية . ويرجع هذا من جهة إلى أولويات النخبة الحاكمة حيث تبرز اسبقية تطووير الروابط مع الدول الغربية ، عامة ، والولايات المتحدة خاصة ، ومن جهة ثانية ، فأن توقع موقف مختلف فقط من المبالغة في شأن « حاكم الأسلام » في هذه الجمهوريات . وهكذا مثلا ، فأن اوزبكستان حيث تحكم النخبة الشيوعية البيروقراطية ، وحيث توجد أقوى الحركات الاصولية الإسلامية ، كانت أولى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل .

ونرى **ثانيا** : أن ثمة روابط جغرافية وتاريخية وثقافية ، فضلا عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، تشد الاتحاد الروسي والجمهوريات الإسلامية إلى تركيا وايران بدرجة أشد مما تدفعها إلى البلدان العربية . وينعكس هذا بالضرورة على التفاعلات العربية مع دول الجوار الاقليمي في منطقة الخليج وغرب آسيا . ولاشك أن هذه الأولويات لاتنفصل بدورها عن المتغيرات التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وترتبط ارتباطا وثيقا بترتيبات الأمن الأمريكية في منطقة الخليج وجنوب روسيا . وليست بمعزل عن واقع الانقسام والتأزم والسلبية في الوطن العربي . وهكذا ، مثلا ، تتواصل تدفقات السلاح من روسيا وغيرها من دول الكومنولث إلى ايران إيزاء اشتداد الحاجة إلى النقد الأجنبي . وقد نضيف هنا أن روسيا قد تجد في دعم ايران ضرورة للتوازن الأقليمي مع تركيا ، التي تنزع إلى

توسيع نفوذها فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة وتتحكم فى منافذ روسيا إلى المياه الدافئة . ويتراجع تأثير روسيا فى منطقة الخليج إذا استثنينا ايران ـ بالنظر إلى تأزم علاقاتها مع العراق ، والقيود على تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجى ، فضلا عن تسليمها الكامل بالترتيبات الأمريكية لأمن الخليج .

ونلاحظ أن أذربيجان (الشيعية) تتجه إلى توثيق روابطها مع تركيا بما فى ذلك الأخذ بالابجدية اللاتينية عنها باعتبارها بوابة إلى العالم الغربى وليس إلى العالم الأسلامى . وأما طاجيكستان فقد أعلنت التوجه إلى الأخذ بالأبجدية الفارسية وتعميق روابطها مع ايران فى اطار « منظمة بحر قزوين » التى تضم الجمهوريات الإسلامية المستقلة المطلة على هذا البحر مع روسيا . ويغلب التوجه إلى روسيا فى كازاخستان التى لاتعدو إسلامية إلا بالاسم بالنظر إلى تاريخ وحالة الإسلام فيها . والى جانب ادارة اوزبكستان بالأعتراف باسرائيل ،فأنها تتجه مع غيرها من الجمهوريات الإسلامية وبينها تركمينستان للانخراط فى المنظمات الأقليمية الاقتصادية ومنها منظمة ـ التعاون الاقتصادى التى تضم ايضا تركيا وباكستان فضلا عن ايران . ويجدر أن نشير هنا إلى المباركة الأمريكية لهذه العلاقات الأقليمية الجديدة ، سواء فى سباق محاولة تهدف إلى تطويق « الاتحاد الروسى » أو فى اطار جهد يتطلع إلى حصار الاصولية الإسلامية ، وربما لاقامة حزام يجمع دول الجوار الأقليمى ـ للخليج بعيدا عن مخزن النفط العالمى واحتمال الجذب العربى .

ونتصور **ثالثا** : أن روسيا تدرك الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وفى قلبه الوطن العربى ، من منظور تأمين وصولها إلى المياة الدافئة . ولاجدال أنها تدرك الأهمية الاقتصادية للبلدان العربية سواء باعتبارها مصدرة للنفط فى ظروف تدهور الانتاج وتناقص الاحتياطى الروسى ، أو باعتبارها مصدرا للعديد من الواردات الحيوية للاقتصاد الروسى وسوقا ضرورية لتصريف السلع الروسية . وأخيرا ، يصعب أن تتجاهل روسيا أهمية الافادة من العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية الوثيقة التى ورثتها عن الاتحاد السوفيتى السابق مع مصر وغيرها من البلدان العربية ، رغم سعيها إلى إقامة علاقات جديدة مع دول الخليج العربية . (٣٢)

بيد أنه رغم هذا ، فأن روسيا وان ورثت عن الاتحاد السوفيتى السابق القدرة العسكرية للقوة العظمى ، فأن قوتها العسكرية ستبقى فى حالة شلل وسوف تستمر إلى مدى غير قصير آثار الهزيمة فى الحرب الباردة وما تفرضه من تغير أولويات السياسة الخارجية لصالح أسبقية التوجه الروسى إلى الغرب على حساب الجنوب وفى اتجاه الانكفاء على الذات ، تدفع كارثة انهيار الاقتصاد وأزمة الصراع على السلطة ، فضلا عن أخطار التفكك القومى واحتمالات الحروب الأهلية . وفى هذه الظروف فأن صانعى القرار السياسى فى روسيا ، بما فى ذلك داخل وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية الذين يدركون مخاطر خسارة المستقبل تحت ضغط الأمر

الواقع ، لايستطيعون أكثر من محاولة تقليل خسائر « الذيلية للولايات المتحدة » وتقييد نزعة « الاستدارة للبلدان العربية » .

لكن روسيا شأن الاتحاد السوفيتي ، لن تقدم على مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة . وإذا كان الاستعداد للمجابهة احتمالا ممكنا من قبل الاتحاد السوفيتي السابق ، مهما كانت القيود عليه ، لمساندة « حلفائه وكان مؤكدا فى حال تهديد مباشر للأمن القومى السوفيتى ، فأن المجابهة الروسية احتمال مستبعد تماما ، إذ لاحظنا أن الولايات المتحدة أصبحت تستبيح سيادة روسيا ذاتها فضلا عن تدخلها السافر فى شئون الكومنولث الروسى .

وفى تحليل التأثيرات غير المباشرة للانهيار السوفيتي على الوطن العربى ، نلاحظ **أولا** : أن تصعيد الحرب الباردة وتسارع الثورة الصناعية التكنولوجية قد حمل بدوره تأثيرات سلبية على الولايات المتحدة التى وقفت صدارة الخندق الغربى على الجانب الاخر من متراس الحرب الباردة وكان القبول بأنهاء الحرب الباردة الثانية من قبل الادارة الأمريكية بعد تردد طال كثيرا - نتائج ضرورات الالتفات إلى تحديات « الصراع الاقتصادى » الذى يفرضه صعود العملاق اليابانى وقرب الوحدة الأوروبية لم يعد بمقدورها تجاهل التدهور النسبى لقدرتها الاقتصادية وبالذات الصناعية التكنولوجية ، بالمقارنة مع ارتقائها المتسارع فى اليابان وأوروبا الغربية .

أن القوة العظمى الأمريكية كان عليها أن تتلخص إلى ذات الاستنتاج الذى ادركته القوة العظمى السوفيتية ، ودفع إلى ثورة أعادة البناء والتفكير الجديد والعلانية بزعامة جورباتشوف وهو أن « القوة الاقتصادية » هى الاساس الأول الوطيد للاحتفاظ بمكانة « القوة العظمى » والأهم أن تراجع هذه القوة وبالذات ضعف الاقدام الصناعية التكنولوجية للجسم الاقتصادى مهما كان التراجع والضعف نسبيين مثل المصدر الأهم لتهديد « الأمن القومى » مهما كان بأس « الأنياب النووية » ذلك أنه مع التطور المذهل للقوى الانتاجية بفضل الانجازات الأحدث للثورة الصناعية التكنولوجية أضحت القوة الاقتصادية تشغل بمعدلات متسارعة مكانة « القوة العسكرية » باعتبارها أداة تحقيق أهداف « سياسة الأمن القومى » بوسائل أخرى . وفى ظل هذا الوضع فأنه لاسبيل يحول دون تراجع القوة الاعظم عسكريا إلى مرتبة أدنى فى علاقات القوى الدولية . إذا سمحت لنفسها بالهزيمة فى معترك الصراع الاقتصادى العالمى حيث لاخيلة لترسانة الصواريخ مهما كانت قدرتها التدميرية فتاكة !

وثانيا : أن التراجع النسبى للقوة الاقتصادية الأمريكية عشية أنهاء الحرب الباردة لايساوى التفوق المطلق للقوى الاقتصادية المنافسة فى النظام الرأسمالى العالمى ، وهكذا ، مثلا فأن الناتج المحلي الإجمالى الأمريكى فى عام ١٩٨٧ بلغ نحو ضعف مقابلة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وإذا غضضنا الطرف عن حصة الشركات الأمريكية عابرة القومية ومتعددة الجنسية فى صناعات الجماعة الأوروبية . فأننا نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية الأمريكية قاربت تقريبا مثيلتها للجماعة

الأوروبية فى عام ١٩٨٦ . ورغم زيادة هذه القيمة فى اليابان بنحو ٧,٨ مرة مقارنة بزيادة لم تتعد ٣,٣ مرة للولايات المتحدة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٦ فأن القيمة المذكورة تتفوق بنسبة ٤٥٪ فى الولايات المتحدة مقارنة باليابان فى العام الأخير . (٣٣)

وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتى فأن القوة الأمريكية العسكرية أصبحت تجد مجالا أرحب للحركة فى الجنوب من أجل « حماية المصالح الأمريكية » بغير خوف من أحتمال المجابهة النووية العالمية . أضف إلى هذا أن نشوة الظفر فى الشرق دفعت إلى زيادة الشهية للتعجيل بالتحولات الليبرالية فى الجنوب ، حيث بقيت أسلحة الديون والمعونات والغذاء أدوات أهم من التدخل العسكرى فى تأمين هذه التحولات . ومثل هذا سببا اضافيا للوحدة رغم الصراع بين القوى الاقتصادية الغربية العظمى ، طالما أن هذه التحولات تمثل مصلحة مشتركة من جهة وتفتح مجالا اضافيا لصراع المصالح ، من جهة ثانية . وسوف تبقى القوة العسكرية الأمريكية محط آمال أوروبا الغربية واليابان ، ولو إلى حين يتم فية التغلب على « فوضى » انهيار النظام العالمى الجديد ، وعلى « حظر » انبعاث القوى المتناقضة مع مصالح الغرب .

وثالثا : أنه مع مطلع التسعينات مع انتهاء الحرب الباردة وتداعى الكتلة السوفيتية ، أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان « الأمن القومى للولايات المتحدة » فى مارس ١٩٩٠ . وفى سياق عرض مقومات وغايات وسياسات هذا الأمن ، حددت الوثيقة الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وانطلاقا من تأكيد ضرورة موارد الطاقة للأمن والتقدم الأمريكى ، والاشارة إلى اعتماد العالم الصناعى على موارد الطاقة من منطقة الشرق الأوسط ، أعلنت الوثيقة أن انسياب النفط من الشرق الأوسط دون معوقات يعد من المصالح الأمريكية الهامة ، وتأسيسا على تهديد المصالح النفطية الأمريكية فى الشرق الأوسط خلال الثمانينات كما تقول الوثيقة ، فقد عاودت التأكيد على ضرورة حماية الاقتصاد الأمريكى من أى اضطراب فى امدادات النفط ، وقد زعمت الوثيقة أن الشرق الأوسط مثال حى لاقليم لاتستقر فيه المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الوقت الذى تتضاءل فيه أسباب الصراع بين الغرب والشرق .

وبناء على هذا الزعم تؤكد الوثيقة على ضرورة تحظر انتقال التكنولوجيا والموارد العسكرية الحرجة إلى الدول والجماعات المعادية للولايات المتحدة مع الاشارة بوجه خاص إلى الشرق الأوسط . وتعلن أن المصالح الأمريكية تفرض حماية أمن إسرائيل والدول العربية المعتدلة ، فى مواجهة أخطار الأرهاب والتطرف فى المنطقة . (٣٤)

وفى ضوء هذه وغيرها من الوثائق ، فان الأمن القومى الأمريكى يتطلب أعادة ترتيب « البيت العربى » ، بما يستجيب مع المصالح الأمريكية كما لخصتها الوثيقة المذكورة وغيرها من الوثائق الأمريكية المعلنة وغير المعلنة .

مصادر ومراجع وهوامش :

١ - انظر : ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٤ للحزب الشيوعى السوفيتى ، ٣٠ مارس - ٩ ابريل ١٩٧١ . (القاهرة : وكالة نوفستى للانباء ، ١٩٧١) .

٢ - انظر : ليونيد بريجينف ، تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٥ للحزب الشيوعى السوفيتى - فبراير ١٩٧٦ . فى ليونيد بريجنيف . على النهج اللينينى - خطب ومقالات ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٧) .

٣ - انظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى السوفيتى - فبراير ١٩٨٦ . (موسكو : وكالة نوفستى للانباء ، ١٩٨٦) .

٤ - انظر : د . طه عبد العليم ، سياسة جورباتشوف للتغيير فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة « الفكر الاستراتيجى العربى » بيروت . العدد ٢٠ ابريل ١٩٨٧ . ص ص ٢٠١ - ٢٢٦ .

٥ - انظر : أ.ج . أجانبجيان . التقدم العلمى - التكتيكى وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . ص . ٧ (باللغة الروسية)

٦ - حسبت من : الاتحاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى : ١٩١٧ - ١٩٨٧ ، مجلة « الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » MEMO ، موسكو ، العددان ١١ و ١٢ ، ١٩٨٧ . ص ص ١٤٣ - ١٤٧ . (اللغة الروسية) .

٧ - انظر : د . طه عبد العليم . مأزق الاشتراكية واعادة البناء بين النظرية والواقع فى الاتحاد السوفيتى . مجلة : السياسة الدولية . القاهرة ، العدد ، ص ص ٨٧ - ٩٨ . ولاحظ أن معدل فائض القيمة فى الصناعة المصنعية فى روسيا قبل الثورة قدر بنحو ١٠٠٪ ، وكانت أقل فى الاقتصاد الروسى ككل ، وفى عام ١٩٨٨ ، بلغ هذا المعدل ١٣٠ - ١٧٠٪ فى الاتحاد السوفيتى ، مقابل ٧٠٪ فى الولايات المتحدة . أى أن حصة العمل من الدخل القومى فى الاتحاد السوفيتى كانت أقل منها فى الولايات المتحدة .

أنظر : أ . بورد ايفسكى ، أ . بوبوف . الحقوق الاقتصادية للانسان : سوق العمل والملكية . مجلة « الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » . (MEMO) موسكو ، العدد ٧ ، ١٩٩١ . ص ص ٦٦ - ٦٧ . (باللغة الروسية) .

٨ - انظر : أ . ج . أجانبجيان ، مصدر سابق .

٩ - أنظر : ج . بوبوف . الادارة الفعالة . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . المقدمة (باللغة الروسية) .

وأنظر : د . طه عبد العليم . الاصلاح بين الرومانسية والواقعية فى الاتحاد السوفيتى . مجلة « السياسة الدولية » . العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ص ٦٦ - ٧٠

١٠ - فيوفانوف . جريدة « ازفستيا » ١ / ١١ / ١٩٩١ .

١١ - ميخائيل جورباتشوف . « البيريسترويكا مصدر سابق . وأنظر بيان « لجنة الطوارىء » التى شكلها قادة محاولة انقلاب أغسطس الذين استهدفوا قطع الطريق على المعاهدة الاتحادية الجديدة باعتبار أنها - فى نظرهم - تقود إلى تفكيك الاتحاد السوفيتى . جريدة « هيرالد تريبيون » ٢٠ أغسطس ١٩٩١ .

١٢ - انظر : مجلة « أزفستيا » اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، موسكو العدد ٧ ، يوليو ١٩٩١ . ص ص ٦٧ - ٦٩ .

وأنظر : لطفى الخولى . الصراع على السلطة فى الاتحاد السوفيتى . الفصل الثالث فى هذا الكتاب .

١٣ ـ انظر : مجلة « ازفستيا » اللجنة المركزية ، مصدر سابق ، جريدة هيرالد تريبيون ٢٧ ـ ٢٨ يوليو ١٩٩١ .

١٤ ـ مجلة « ازفستيا » اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، موسكو العدد ٨ اغسطس ١٩٩١ . ص ص ٥٨ ـ ٥٩ .

١٥ ـ من اعداد مختلفة من صحف سوفيتية وغربية وعربية متنوعة .

١٦ ـ انظر : جريدة الأهرام ١١ و ٢٣ و ٢٨ ابريل ١٩٩٠ .

١٧ ـ هيرالد تريبيون ١٧ ـ ١٨ أغسطس ١٩٩١ .

١٨ ـ هيرالد تريبيون ٢ سبتمبر ١٩٩١ .

١٩ ـ انظر : جريدة : سوفيتسكايا راسيا « ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ . وجريدة « ترود » ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ .

٢٠ ـ انظر جريدة « موسكو فاسكايا برافدا » ٢٦ أكتوبر ١٩٩١ .

٢١ ـ انتهى الوجود القانوني ـ السياسي للاتحاد السوفيتي السابق في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حتى بعد اتفاق واعلان « مينسك » بين الجمهوريات السلافية الثلاث في ٨ ديسمبر ١٩٩١ تم اتفاق واعلان « آلما آتا » الذي شاركت فيه ثماني جمهوريات اسلامية وقوقازية إلى جانب مولدوفيا والجمهوريات السلافية الثلاث في ٢١ ديسمبر ١٩٩١ .
أنظر : « هيرالد تريبيون ١٠ ديسمبر ١٩٩١ ، « التايمز » اللندنية ٢٣ ديسمبر ١٩٩١ .

٢٢ ـ انظر جريدة الأهرام ١١ / ١٢ / ١٩٩١ .

٢٣ ـ حوار للباحث خلال زيارة إلى موسكو مع شاتالين الذي أشرف على وضع خطة الـ ٥٠٠ يوم للاصلاح الاقتصادي ، والصيغة الأولى للمعاهدة الاقتصادية الاتحادية التي سقطت بانقلاب أغسطس ١٩٩١ ـ إلى جانب أعداد متفرقة من الصحف السوفيتية .

٢٤ ـ انظر : جريدة « البرافدا » أكتوبر ١٩٩١ .

٢٥ ـ انظر : جريدة « نيزافيسيما جازيتا » ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ .

٢٦ ـ انظر : يوري اندروبوف ـ خطب ومقالات مختارة (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) . الطبعة العربية . ص ٣٨ ، ٣١٧ ، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٤١ .

٢٧ ـ انظر : د طه عبد العليم . سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفيتي . مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٨٧ .
وأنظر : يوري أندروبوف ، مصدر سابق .

٢٨ ـ انظر : ف . أ . جانتمان (محرر) الصراعات الدولية المعاصرة . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٣) ص ١٧٢ ـ ١٧٣ (باللغة الروسية) .

٢٩ ـ انظر : ف . أ . باشكين . الاتحاد السوفيتي والبلدان النامية : آفاق التعاون . (موسكو دار العلم ، ١٩٩١) ص ٦ ، ص ١٠ . (باللغة الروسية) .

٣٠ ـ انظر : د . طه عبد العليم . الدور الروسي في النظام العالمي الجديد . ورقة مقدمة إلى ندوة : مفهوم آليات النظام العالمي الجديد » . مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . بور سعيد ، ديسمبر ١٩٩٢ .

٣١ ـ انظر : د . طه عبد العليم . الشرق الأوسط بين الاتحاد السوفيتي والكومنولث الروسي ، أوراق الشرق الأوسط . العدد ٥ ، مارس ١٩٩٢ ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

٣٢ ـ انظر : د . طه عبد العليم ، المصدر السابق مباشرة ، مصر والكومنولث الروسي « كراسات استراتيجية » ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٩٣ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

٣٣ ـ حسبت من : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، أعداد مختلفة .

٣٤ ـ وثيقة مترجمة . وزارة البترول ، القاهرة ، ١٩٩١ .
وأنظر : د . طه عبد العليم ، ادارة السيطرة على النفط العربي « كراسات استراتيجية » العدد ٦ ، نوفمبر ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

الجلسة الافتتاحية

الدكتور / اسامة الغزالى حرب :

باسم الاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام ، وباسم كافة الزملاء اعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية أود أن ارحب بكم جميعا فى افتتاح ندوتنا هذه « انهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى » .

لا أعتقد أننى احتاج فى هذه الندوة ان اضيف المزيد لما نعرفه جميعا عن أهمية هذا الموضوع ..فإذا كنا نتحدث اليوم عن النظام الدولى القديم الذى انهار ، وعن الشيء الجديد الذى يتكون الآن محله ، وسواء اتفقنا على تسميته بالنظام الدولى الجديد أو لم نتفق ، فلاشك ان حجر الزاوية فى تلك التغييرات هو إنهيار الاتحاد السوفيتى ..هذا الإنهيار الذى فاق فى سرعته وعنفه وكيفيته كل ما كان يتصوره الجميع ، ولم يكن بمقدور أى باحث أو محلل ، بل أى كاتب أو روائى أن يتخيل أو يتنبأ بما حدث وبما يطرحه إنهيار الاتحاد السوفيتى من حقائق جديدة على العالم كله . بل أن الأيام وبما تحمل فى طياتها الكثير من تداعيات هذا الانهيار واثاره سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وفى مواجهة تلك الواقعة الهائلة التى سوف تطبع ذاكرة التاريخ والعقد الاخير من القرن العشرين ليس بمقدور مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية ان يقف جامدا أو مكتوف الأيدى . بل أن تلك الواقعة هى بالذات ماينبغى علينا ان نرصده ونتابعه ونحلله ، ليس فقط كحقائق هامة فى ذاتها وفى دلالاتها الواسعة ، وإنما بالذات من خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على بلادنا وعلى وطننا العربى الكبير .

وفى غمار السباق المحموم الذى تشارك فيه كافة القوى فى العالم لتصنع لنفسها مكانا يعتد به فى خريطة العالم الاخذ فى التشكل من جديد ، فان على بلادنا الا تتأخر كما تأخرت فى مناسبات اخرى كثيرة فى فهم حقائق العصر ، وفى التواؤم مع معطياته الجديدة . وربما كانت تكلفة التأخر هذه المرة ذات ثمن افدح بكثير من تكلفته فى كل المرات السابقة . لأن الفجوة تتسع بسرعة بيننا وبين العالم الأكثر تقدما ، بل بيننا وبين القوى الاخرى التى كانت إلى وقت قريب تقاربنا فى مستوى التقدم الإقتصادى والحضارى . وفى اطار هذا الادراك لما يحدث ويحدث فيما كنا نعرفه بالاتحاد السوفيتى ، تأتى ندوتنا هذه ، آخذين عدداً من الاعتبارات الهامة :ـ

١ - ان الظاهرة محل البحث لا تزال تتفاعل وتتطور ، وتأتى كل يوم بما هو جديد ومتغير ، وهذا يضع حدوداً على القدرة على استخلاص نتائج أو أحكام نهائية بقدر ما تضع من اضطرابات واحتمالات قابلة للتغير والتبدل .

٢ ـ انه برغم تعدد أبعاد تلك الظاهرة ، فإن مايهمنا بالذات هو علاقتها المباشرة ببلادنا ، ذلك هو ما نسعى بالدرجة الأولى إلى استخلاصه والاستفادة منه .

٣ ـ اننا سعينا بقدر الامكان إلى أن نشرك معنا فى الندوة عناصر متميزة من رجال الاعمال ، وخاصة من القطاع الخاص ذوى الاسهام المباشر فى العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلادنا وجمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى ، قاصدين ان تكون تلك سابقة هامة تتكرر وتترسخ لإشراك رجال الأعمال ورجال القطاع الخاص فى مناقشة تلك القضايا الحيوية ، وفى إبداء ارائهم بشأن السياسات المنشودة فى التعامل مع الجهات محل البحث .

ان هذه الندوة تدخل ضمن برنامج واسع لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يتضمن مجموعة من الندوات والحلقات النقاشية التى تغطى قضايا حيوية سياسية واقتصادية وأمنية تتكامل مع الأنشطة الأخرى للمركز .

ومهما كان جهدنا ، فإن تفاعلكم معنا واستجابتكم لدعوتنا هى فى المحل الأول والأخير معيار نجاحنا .. فاهلا وسهلا ومرحبا باسهاماتكم وافكاركم .

السفير / فوزى الابراشى :

يسعدنى ويشرفنى حضور الندوة نيابة عن الوزير السيد عمرو موسى الذى كان ينوى المشاركة فيها نظرا لأهميتها ، وتعذر ذلك بسبب سفره إلى اديس ابابا لحضور اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية . وهذه الندوة تعقد فى ظل المتغيرات الدولية الهامة وفى ظل انهيار الاتحاد السوفيتى ، ذلك الانهيار الذى تم دون مقدمات وبطريقة فجائية لم يكن يتوقعها الكثيرون .

ان هذه الندوة بالذات هى واحدة من سلسلة من الندوات التى ينظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وان جهود هذا المركز لعقد مثل هذه الندوات نعرفها جميعاً ، ولا شك أن الدكتور اسامة الغزالى حرب مدير المركز قد قام وسيقوم بتكثيف هذا النشاط والاستمرار فى عقد مثل هذه الندوات التى تتناول موضوعات هامة .

وهذه الندوة تهمنى بصفة خاصة ، حيث انى عملت فى الاتحاد السوفيتى لمدة أربع سنوات . وكان سفيرنا فى ذلك الوقت الدكتور مراد غالب ـ وهو وزير خارجية سابق ـ وكان من أبرز سفرائنا فى ذلك الوقت ، وتعلمت على يديه الكثير ، وكان يتناول بإستمرار بالشرح والتفصيل التطورات فى الاتحاد السوفيتى ، وما يمكن ان تؤول اليه هذه التطورات .

اذا تناولنا موضوع الاتحاد السوفيتى وانهياره ، فاعتقد انه يتعين الرجوع إلى مؤتمر هلسنكى ١٩٧٥ ، وذلك المؤتمر الذى أكد عدة حقائق :

أولاً : ان الغرب ومؤتمر الأمن والتعاون الاوربى قد أعترف بمبدأين هامين هما : مبدأ الاعتراف بالمانيا الديمقراطية ، ومبدأ الاعتراف بالحدود القائمة بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كان الغرب يرفض الاعتراف بها فى ذلك الوقت ، وفى مقابل ذلك انشئت ما سمى بـ (السلات الثلاث The Thrdd Baskets) ، السلة السياسية والسلة الاقتصادية وسلة حقوق الإنسان . وقد قام الكثيرون بالتحليل ، وذكروا ان الغرب لم يحصل على شىء فى مقابل تنازلين أساسيين ، وهما : الاعتراف بالمانيا الديمقراطية والاعتراف بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : ان هذا المؤتمر كان له الأثر الكبير فى التطورات التى حدثت بدءا بدول اوربا الشرقية التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، ثم أثرت بعد ذلك الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى نفسه .

ولا أريد الخوض فيما ترتب على هذا المؤتمر ، وعلى مبدأ حقوق الإنسان وتجميع الاسر وحرية الانتقال بين الشرق والغرب . فقد اطلع الشرق على ما وصل إليه الغرب من تقدم من الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، مما أثر كثيراً على الأوضاع بعد ذلك . ولقد زرت بنفسى الكثير من دول الكتلة الشرقية ، برلين على سبيل المثال قبل تحطم سور برلين بعام واحد ، واطلعت بنفسى على ما كان يتردد فى المانيا الشرقية من مقارنات باستمرار بين الوضع هناك والوضع فى المانيا الغربية .

بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، أعتقد أنه يتعين البدء بقدوم جورباتشوف إلى الحكم فى مارس ١٩٨٥ واعلانه لمبادئه ، وهى المبادىء التى سار عليها الاتحاد السوفيتى بعد ذلك والتى قامت على أساس مبدأين هامين : ـ

١ ـ مبدأ عدم المواجهة مع الولايات المتحدة ، وقد قام المتحدث الصحفى فى الاتحاد السوفيتى وقتذاك بزيارة إلى مصر ، وذكر ان الاتحاد السوفيتى كان همه الأول هو مناوأة الولايات المتحدة . كما ذكر تعليقا على ذلك ان الدبلوماسى السوفيتى كان يكافأ على مدى معارضته ومناوأته للسياسة الأمريكية فى أحاديثه أمام الأمم المتحدة .

٢ ـ مبدأ العمل على حل المشكلات الدولية عن طريق الشرعية ، ومن خلال الامم المتحدة . أى اعطاء الأمم المتحدة دوراً اساسياً فى حل المشكلات الدولية والتعاون مع الدول الغربية والولايات المتحدة لحل هذه المشاكل ، وقد لمسنا ذلك بوضوح فى موضوع حرب الخليج .

وقد توالت الأحداث بعد ذلك ، وسوف تتناول هذه الندوة هذا بالتفصيل ، ولكننى أريد التعليق على بعض التواريخ الهامة التى أثرت على مسار العلاقات والتطورات فى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك : ـ

- يوليو ١٩٩١ ، تمت انتخاب يلتسين رئيسا لروسيا الاتحادية انتخابا حراً .
- ١٧ أغسطس ١٩٩١ ، الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف ، وأود التنويه إلى هذا التاريخ بالذات لأنه ترتبَ على هذا الانقلاب عدة امور هامة : -

الأول: تقليص سلطة جورباتشوف ، وقد نعلم الدور الذى قام به يلتسين ، والذى ترتب عليه تقليص سلطة جورباتشوف وتدعيم سلطة يلتسين فى ذلك الوقت .

الثانى : بعد إنشاء الكومنولث الجديد فى ٧ ديسمبر ١٩٩١ ، من روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء ، وفشل الانقلاب ، كانت هناك المادة السابعة عشرة فى الدستور السوفيتى التى تتيح للجمهوريات الاستقلال بناء على استفتاء عام فيها . وقد ترتب على فشل الانقلاب ضد جورباتشوف ان قامت هذه الجمهوريات بإستخدام المادة المذكورة ، والتى لم يكن احد قبل ذلك يفكر فى استخدامها ، وهى الحصول على الاستقلال من الاتحاد السوفيتى ، بل والانفصال عنه بعد ذلك ، وتعلمون التطورات اللاحقة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وقيام الكومنولث الجديد .

والواقع ، ان التساؤلات كثيرة حول ماهو مصير الكومنولث الجديد ؟

الا أنه يتعين علينا ان نواجه مشكلتين اساسيتين : -

الأولى : المشاكل التى يواجهها اتحاد الكومنولث ، والثانية : نظرة الدول الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة والدول الغربية ازاء هذه التطورات .

بالنسبة للمشكلة الاولى نرصد بايجاز : التحول إلى اقتصاد السوق ، وهو ليس بالأمر السهل ، وكما تعلمون فإن المنفذين لهذه السياسة هم الشوعيون القدامى الذين كانوا يديرون دفة الاقتصاد لفترات طويلة ، علاوة على مشكلة التحول من الاقتصاد العسكرى فى كثير من المصانع إلى الاقتصاد المدنى ، وهو أمر يستغرق الكثير من الوقت . اضف إلى ذلك ، ان هناك نزعة استقلالية متعاظمة فى جمهورية اوكرانيا ، وهى ثانى جمهوريات الاتحاد السوفيتى . وفوق هذا كلة ، توجد مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى ، وهى مشكلة كبيرة ، وزاد منها ايضا ان ستالين كان يتبع سياسة تقوم على توزيع القوميات على الجمهوريات المختلفة الخمس عشر ، حتى لاتكون هناك قومية واحدة مسيطرة على تلك الجمهوريات . ولذلك ، عمل على إرسال المزيد من الروس إلى هذه الجمهوريات ، ولم يستطع الروس ان يندمجوا فى القوميات التى عاشوا فيها ، الامر الذى خلق مشاكل قومية وسياسية داخل هذه الجمهوريات تبرز بينها التساؤلات حول ما هو وضع هؤلاء الروس من ناحية الجنسية مثلا ؟ هل يستمتعون بالجنسية الروسية ؟ وعلى أى أساس تكون اقامتهم فى هذه الجمهوريات ؟ وهل سيحصلون على ازدواج للجنسية ام سيكتفون بالجنسيات الجديدة ؟ كل هذه الاسئلة مطروحة الان ، وليست لها اجابات واضحة ، مع وجود احتمالات تصادم بين هذه القوميات وبين الجنسيات التى ينتمون اليها .

وبالنسبة للمشكلة الثانية ، وتتعلق بموضوعين مرتبطين معا هما : ما هى نظرة

الدول الغربية والويات المتحدة إلى التطورات الجديدة ؟ ثم ماهى نظرة مصر لهده التطورات ؟

بالنسبة للولايات المتحدة وغرب اوربا ، يذكر كثيرون ان هناك تطابقا فى المواقف ازاء هذه التطورات ، واعتقد ان هذا الموضوع يتعين تناوله بتحليل أوسع ، فلايمكن ان ننسى ان وجود الاتحاد السوفيتى كان العامل الأساسى فى استمرارية حلف الناتو ، وكان شبح الاتحاد السوفيتى والتهديد النووى هو الذى يجمع بين هذه الدول فى اطار حلف الناتو ، كما كان أيضا بمثابة الذريعة التى تؤدى باستمرار إلى الوجود العسكرى الامريكى على اراضى اوروبا . وفى الوقت الراهن ، تغير الموقف كثيراً ، لاسيما من جانب فرنسا والمانيا . ذلك ان فرنسا خاضت هده العملية لانه يتعين ان يؤول نظام الامن الاوروبى إلى الاجهزة القائمة فى اوروبا أساسا ، وهى اتحاد غرب اوروبا . ولذا يطرح سؤال حول لماذا نلجأ إلى الولايات المتحدة مادام الخطر السوفيتى قد زال تماما ؟

طبعا ، ترد الولايات المتحدة على ذلك بأن الخطر النووى موجود ، ومازالت روسيا موجودة بقوتها النووية . وهناك اختلاف فى وجهات النظر ، بحيث ظهر شبح الهجرة السوفيتية والهجرة من اوربا الشرقية إلى اوربا الغربية ، وهذا الشبح يهدد بطريق مباشر دول اوروبا الغربية . وكما قرأنا فى الصحف ، فإن هناك الكثيرين من هؤلاء المهاجرين قد وصلوا فعلا إلى باريس ، وإلى الكثير من المدن الاوروبية ، ولاننسى أن هناك مبدأ حرية التنقل ومبدأ حرية العقيدة ومبدأ حقوق الانسان الذى اقرته ودافعت عنه دول اوروبا الغربية .

اذا تناولنا هذا الموضوع ايضا ، يجب نتحدث عن اوروبا ١٩٩٣ ، والتى لن تكون موحدة كما يذكر فى بعض الصحف ، ولكن هناك استكمال لمقومات السوق المشتركة التى انشئت بموجب معاهدة روما فى مارس ١٩٦٧ . وبالتالى ، فإن الكتاب الابيض الذى طرحه الاوروبيون عام ١٩٨٥ كان بهدف مواجهة القوى الاقتصادية الجديدة ، سواء من ناحية الشرق أو من ناحية الولايات المتحدة . وكان قد بدأ الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية ، وبين هذه الاخيرة واليابان ودول شرق آسيا ، والتى كانت تسمى فى ذلك الوقت الحرب التجارية بين اوروبا والولايات المتحدة ، او الحرب التجارية بين اوروبا واليابان .

هناك ، إذن ، صراع واضح واختلاف ملموس فى المصالح الاقتصادية بين اوروبا ١٩٩٣ والولايات المتحدة من جهة اخرى . وبلاشك ، فإن هذه المصالح سوف تنعكس على اهتماماتهم الاقتصادية . ومن الواجب ان ننظر إلى قمة (ماستريخت) ، وما انتهت اليه من انشاء بنك مركزى عام ١٩٩٩ ، علاوة على الوصول إلى سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة (الاكو) والتى تستخدم الآن فى المعملات التجارية ، وليست فى المعاملات العمومية .

أما النقطة الأخيرة ، فتتعلق بدور مصر فى هذه الاحداث واهتمامات مصر بها . ومما لاشك فيه ، انكم تعلمون ان مصر توالى إهتمامها بهذا الموضوع فى ثلاثة اتجاهات رئيسية : ـ

١ ـ الاعتراف بهذه الجمهوريات واقامة علاقات دبلوماسية معها .

٢ ـ الناحية الاقتصادية ، والتى بدت واضحة خلال الزيارة التى قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة نائب رئيس الوزراء والاتفاقيات التى تمت فى هذا المجال .

٣ ـ الناحية الأمنية ، والمتعلقة بالمنافسة التى بدأت بالفعل بين ايران وتركيا ، بل واسرائيل التى تريد ان تتغلغل فى هذه الجمهوريات . وقد بدأت مصر فعلا التعاون مع هذه الجمهوريات اقتصاديا ، ولكن هناك مشكلة ان هذه الجمهوريات ترغب فى التعاون على اساس اقتصاديات السوق الحرة ، وتعلمون ان هناك الاتفاقيات السابقة التى كانت مصر قد عقدتها مع الاتحاد السوفيتى ، وكانت تقوم على صفقات متكافئة، الا انها اصبحت احدى المشاكل المطروحة الآن فى التبادلات التجارية مع هذه الجمهوريات الجديدة ، لكن هناك فكرة تعاون مع تركيا لايجاد علاقات اوثق مع هذه الجمهوريات ، ولاشك ان الأزهر سوف يقوم بدور أساسى فى هذا الموضوع .

وأشكركم على الدعوة ، واتمنى النجاح للندوة ، والتى سوف تفيدنا جميعا ، لاننا نعلم ان الاتحاد السوفيتى كان ركنا هاما فى التوازنات الدولية ، وكان يمثل الدعم الأول للمواقف العربية من الناحية السياسية طيلة المراحل السابقة ، وظل متمسكا بمبدأ عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل طالما تحتل الاراضى العربية ، ولذا فإن إنهيار الاتحاد السوفيتى سوف يؤثر بلاشك على الأمن فى هذه المنطقة .

الدكتور / فيتالى ناؤمكين :

اشكر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على دعوتى لحضور هذه الندوة ، والتى سوف تجيب على الكثير من التساؤلات التى تهمنا اذ أن سرعة الاحداث التى جرت فى الاتحاد السوفيتى كانت مفاجئة لنا نحن ايضا . والحقيقة ، ان التغير الذى طرأ على احدى الدولتين العظميين احدث تغيرا كبيرا فى الوضع الاستراتيجى فى العالم ، فالتغير فى هذا التوازن العالمى أدى إلى بروز الدولة العظمى الواحدة فى العالم ، أو كما يقول البعض الاخر بروز مراكز قوى جديدة حلت محل الدولتين العظميين .

ايضا من الآثار الهامة لإنهيار الاتحاد السوفيتى ان تحالفات جديدة قد تشكلت فى العالم ، ونحن نرى يوميا ان شيئا جديدا يحدث فى هذا السبيل فيما يخص

جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق او خارجها . بالإضافة إلى ان هناك دورا لايران وتركيا بالنسبة لجمهوريات الحزام الجنوبى من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق . وأود الاشارة إلى حقيقة هامة هى ان الاتحاد السوفيتى السابق او رابطة الكومنولث تعيش الآن مرحلة الانتقال ، ولايزال هناك نقاش ، بل وصراع سياسى كبير حول كثير من القضايا ، لاسيما حول مكانة روسيا فى العالم على سبيل المثال ، بحيث يرى البعض مستقبل روسيا على انها سوف تعود إلى اوروبا كجزء من البيت الاوروبى المشترك ، خاصة وان روسيا كانت جزءا من اوروبا خلال تاريخها حتى الثورة البلشفية ، بينما يرى البعض الآخر ان روسيا لها وضع متميز ، ويجب ان يكون الاهتمام الاساسى فى سياستها الخارجية موجها إلى الولايات المتحدة الامريكية . اما البعض الثالث ، فيرى ان روسيا ليست دولة اوروبية بمعنى الكلمة ، وانها دولة اوروبية - اسيوية يعيش فيها أكثر من شعب ، بل شعوب عديدة اوروبية وآسيوية أغلبها من الأصل التركى ، وديانات مختلفة من المسيحيين والمسلمين ، حتى ان عدد المسلمين يصل إلى ٢٠ مليونا فى روسيا نفسها ، ولذلك يعتقدون ان روسيا يجب ان تكون جسراً بين الحضارتين (الشمال والجنوب) .

وفى داخل الكومنولث ذاته ، هناك ايضا صراع حول تطور روسيا وباقى الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويدور السؤال حول : هل الاصلاح الموجود حاليا معناه القضاء الكامل على النظام الذى كان مسيطراً على السوفيتى ، ام يكون هناك تطور جديد يربط بين بعض مكونات وعناصر النظام الاقتصادى القديم والاقتصاد الحر ، ويتركز هذا الحوار إذن حول طريق التطور الاقتصادى الداخلى . وهناك أيضا الصراع حول اسلوب تيسير العلاقات بين الجمهوريات بعضها البعض داخل الكومنولث ، فهناك سؤال مثلا عن : هل هذه الجمهوريات سوف تتباعد بين بعضها البعض مع دخولها فى المجتمع العالمى ، ام انها سوف تعود على العكس إلى نوع من الوحدة عندما تقول كلمتها فى الحياة الدولية ؟

ان هذه التساؤلات تهم السياسيين والعلماء والقوى والاحزاب السياسية المختلفة فى الاتحاد السوفيتى القديم ، لاسيما روسيا . واتمنى ان توضح هذه الندوة شيئا ما من القضايا المثارة . وعلى الرغم من جميع المشاكل التى تواجه روسيا والجمهوريات الاخرى حاليا ، ومع وجود أولويات جديدة فى سياستنا الخارجية ، الا اننى اعتقد ان روابط روسيا بالعالم العربى سوف تبقى قوية ، ومستقبل روسيا سوف يعتمد على مدى بقاء هذه العلاقات فى أهميتها السابقة ، أيا كانت نتيجة الصراع السياسى فى روسيا .

الدكتور / طه عبد العليم : (منسق الندوة) :

اعتقد ان أهمية هذه الندوة تبرز من أننا ازاء قضية صعبة حتى على اصحابها انفسهم . فما بالك بنا ؟ لقد اردنا من هذه الندوة إن نطرح العديد من التساؤلات ،

وان نحاول معا التوصل إلى اجابات لها واتصور أننا قد نخرج من الندوة بتساؤلات اكثر مما دخلنا .

ان أهمية هذه الندوة تنبع من موضوعها الخاص بإنهيار قوة عظمى وتأثيرات ذلك على الوطن العربى وهدفها ليس التوصل إلى إجابات نهائية قاطعة . فمثل هذه الاجابات لن نجدها . لكنها تهدف بشكل اساسى إلى محاولة التعمق فى معرفة محددات التطور لدول الكومنولث ، ومستقبل هذا التطور والعوامل الحاكمة له ، والحاكمة بدورها بشكل أو بآخر للعلاقات العربية مع دول الكومنولث ، ولمواقف الدول أعضاء الرابطة وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى تجاه القضايا العربية والاقليمية فى الشرق الأوسط .

وأتصور أن ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى يحمل من المخاطر أكثر الفرص فى الامد المباشر ، سواء لنا أو لهم . ولا أتصور ان مواقف الجمهوريات المستقلة سوف تكون مساوية لمواقف الاتحاد السوفيتى القديم . واتفق مع الدكتور ناؤو مكين فى ان العرب والروس وغيرهم من شعوب الدول الوريثة للاتحاد السوفيتى يرتبطون بمصالح بعيدة المدى فى بناء علاقات قوية وطيدة . ان لنا مصلحة أن نتوجه إلى الدول الإسلامية وروسيا وفى ذات الوقت ، إلى غيرها من الدول المستقلة من أجل أمننا ومنافعنا المتبادلة الا اننى اتصور ان الدقة الموضوعية تستوجب علينا التسليم بخسائر فترة الانتقال على الاقل حتى إعادة بناء العلاقات الجديدة .

ان هذه الندوة فى تقديرى مكملة للندوة المبكرة التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة منذ حوالى ثلاثة اعوام حول كيف نفهم مايجرى فى الاتحاد السوفيتى ؟ . والآن نحاول ان نطرح سؤالا مكملا ، كيف نفهم مايحدث فى دول الكومنولث بعد نهاية الاتحاد السوفيتى ؟

وسوف تتضمن الندوة ست اوراق اساسية : ـ

الأولى : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟

الثانية : الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث .

الثالثة : الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية .

الرابعة : نتائج فك الارتباط القديم السوفيتى العربى .

الخامسة : العلاقات العربية فى اولويات الجمهوريات المستقلة .

السادسة : خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

وسوف يكون المعقبون هنا أصحاب مداخلات أكثر منهم معقبون على اوراق ، فاعتقد ان معظم الأوراق المقدمة بمثابة محاولة للتفكير بصوت مرتفع . وعلى هذا الاساس ، فإننا دعونا أصحاب المداخلات أو المعقبين إلى تقديم رؤيتهم الخاصة التى اتصور انها سوف تطرح جنبا إلى جنب مع رؤية مقدمى الاوراق ـ قضايا تشاركون جميعا فى أهمية مناقشتها من اجل ان نتوصل إلى فائدة نأملها من الندوة .

القسم الأول

إنهيار الاتحاد السوفيتي :

المقدمات والتداعيات

الفصل الأول

لماذا إنهار الاتحاد السوفيتى ؟*

الأستاذ / محمد سيد أحمد

* تقدم هذه الورقة نظرة عامة حول اسباب انهيار الاتحاد السوفيتى ، من خلال ارجاع هذا الانهيار إلى الافلاس الايديولوجى الشامل فى المجتمعات الاشتراكية ، بحيث شكل هذا الافلاس مقدمة موضوعية لتداعى وإنهيار الدولة السوفيتية .

وتعتمد هذه الورقة على مجموعة من المقالات والمحاضرات التى كان الاستاذ محمد سيد احمد قد اعدها أو القاها فى مناسبات مختلفة حول هذا الشأن . وفى هذا السياق ، تنقسم الورقة إلى ثلاثة اجزاء رئيسية ، يتناول أولها البيريسترويكا ومقدمات الإنهيار ، ويتعرض ثانيها لاسباب الانهيار ، أما ثالثها ، فيتعرض لمتغيرات مرحلة ما بعد الإنهيار .

(المحرر)

١ ـ السؤال فى حد ذاته يطرح افتراض ان انهيار الاتحاد السوفيتى لم يكن امرا « طبيعيا » أو متوقعا .. قضية « الحتمية التاريخية » ، تصور ان الاتحاد السوفيتى كان نتاج مسار تاريخى لامهرب منه .

٢ ـ الخطأ المتمثل فى أن نأخذ بالتصور المضاد ، وهو ان الاتحاد السوفيتى كان لامفر من أن ينهار ، ان عاجلا أو آجلا .. وهذه صيغة اخرى لفكرة « الحتمية » .

٣ ـ اشكالية « مرجعية » الاشتراكية .. « السلفية الاشتراكية » .. ماركس مادى جدلى ، ومادى تاريخى ، ومع ذلك وضع الماركسيون فكر ماركس فوق التاريخ ..اذا ما خالف المسار التاريخى تنبؤات ماركس ، فإن « المخطىء » هو التاريخ ، وليس ماركس ! .

٤ ـ هل كان الخطأ فى الستالينية وفى اللينينية ؟ أو فى الماركسية ذاتها ؟ والرد على هذه الاسئلة تستوجب طرح شكالية « الاشتراكية والتخلف » .. ماركس نظر إلى الاشتراكية على انها « نتاج » وليس فقط « نقيضا » للرأسمالية .. فهل من اشتراكية بمعزل عن الرأسمالية ؟ .. قانون « وحدة الاضداد » ..

٥ ـ مسار الاشتراكية لو كانت قد انطلقت اصلا من موقع الدول الرأسمالية الأكثر تقدما ..

٦ ـ مراحل تطور التجربة السوفيتية :

ـ المرحلة اللينينية (ومخالفة تعاليم ماركس بضرورة انطلاق التجربة الاشتراكية من اكثر مواقع الرأسمالية تقدما) .

ـ المرحلة الستالينية (وحسم قضية « اقامة الاشتراكية فى بلد واحد » .. عملية « لى ذراع التاريخ ») .

ـ الحرب العالمية الثانية (والتحدى الاعظم) .

ـ انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب وذروة حكم ستالين (الاتحاد السوفيتى « يجسد حركة التاريخ ») .

ـ المرحلة الخروشوفية (المؤتمر العشرون واعادة طرح الاساسيات) .

ـ مرحلة بريجنيف (محاولة تجميد عملية المراجعة وارجاء حسم متطلباتها) .

ـ مرحلة جورباتشوف (المراجعة الشاملة تفرض نفسها فرضا .. موقع « البيريسترويكا » من التاريخ .. هل كان من الممكن ان تكون « البيريسترويكا » اساسا لصورة بديلة عن الاشتراكية ؟ عن الاتحاد السوفيتى ؟ .. ام كانت بالضرورة تعبيرا عن عملية « فك اشتباك » مع الغرب ، ومحاولة ضمان انهاء التجربة برمتها بالطرق السلمية ـ اى مع تحاشى نشوب حرب تعرض الجنس البشرى للهلاك الشامل ؟) .

٧ ـ اشكالية « ترحيل » التناقضات الطبقية من المجال « الاجتماعى » إلى المجال « العسكرى » .. دلالة ـ ومدى « شرعية » ـ تحويل الصراع الطبقى ـ عالميا ـ إلى مواجهة بين كتلتين عسكريتين ؟

٨ ـ الاشتراكية وتكنولوجيا العصر .. اشكالية « اللحاق التكنولوجى » ، هل كان « اللحاق » ممكنا ؟ .. هل الاشتراكية ، فى ضوء انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، مازالت « ضرورة » ؟ .

٩ ـ الاتحاد السوفيتى والقضية القومية .. مدى تأثير اشكالية « التعدد » و « التنوع » القومى فى تقرير مسار ـ ومصير ـ التجربة السوفيتية .. اشكالية علاقة القضية القومية بقضية التخلف .

١٠ ـ موقع الاتحاد السوفيتى فى التاريخ . هل كان فى النهاية محاولة « للي ذراع » التاريخ ؟ .. هل نهض ، مع الوجهة الموضوعية ، بدور « تجديدى » للرأسمالية ، بدلا من النهوض بدوره المعلن فى الاطاحة بها ؟ .. معنى ذلك بالنسبة للاشتراكية مستقبلا .. المجتمع الاشتراكى بصفته مجتمعا « يهيمن على مقدراته » .. ماهى متطلبات هذه « الهيمنة » ؟ هل من تعريف لفكرة « الهيمنة » فى هذا السياق ؟

البيريسترويكا ومقدمات الانهيار :

من الامور اللافتة للنظر افلاس الايديولوجية افلاسا شاملا فى المجتمعات الاشتراكية والسبب الذى يبدو لى اكثر بداهة من غيره هو ان « الايديولوجية » قد تحولت إلى « مؤسسات » تنسب لنفسها صفة تجسيد الايديولوجية بينما اصبحت هذه « المؤسسات » فى نظر الجماهير « ادوات كبت » ، ولم تعد لها جاذبية . ولم تعد تمثل عنصر إلهام .

اصبحت الايديولوجية ، فى نظر الجماهير ، مبرر اقامة بناء مؤسسى ينطوى على قدر كبير من الكتب ، مصدره الادعاء بأن كثيرا مما تتطلع اليه الجماهير انحراف عن المبدأ الايديولوجى السليم ، وتعبير عن تطلعات طبقية تتعارض مع الموقف البروليتارى الصحيح ، ومع المسلك الذى يفضى فى النهاية إلى المستقبل المشرق المنشود ، مستقبل الاشتراكية والشيوعية . وفى نفس الوقت تفشى الفساد نتيجة هذا الكبت ، ونشأت « طبقة جديدة » (على حد قول دجيلاس) ، طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية .

ترتب على ذلك منطق ينطوى على تنافس داخلى ، فإن المفترض فى المبدأ الاشتراكى قدرته على تحقيق حياة للجماهير تزداد ازدهارا . والملحوظ والمحسوس تجربة عملية نقيض ذلك على خط مستقيم .

لقد اصبح علم الاشتراكية ، علم « الهندسة الاجتماعية » . علما مفقرا للحياة ، بدلا من ان يكون علما مثريا لها . فإن « الهندسة الاجتماعية » انما كانت تعنى فى

النهاية تطويع الاحتمالات الواردة اجتماعا لقوالب مصبوبة سلفا ، بدلا من استثمار الفرص المتاحة حقيقة من اجل زيادتها ازدهارا .

لقد اصبح « التخطيط الاشتراكى » ينطوى على عملية افقار ، بدلا من ان ينطوى على عملية اثراء . وهذا عيب يمس الايديولوجية فى الصميم ، ذلك ان المقصود بالتخطيط هو اعادة ترتيب الفرص المتاحة واستثمارها استثمارا واعيا افضل ، كى تسفر العملية فى النهاية عن نقيض هذه الغاية . واذا اخذنا بما جرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، فقد كان واضحا ان المؤسسات الوحيدة التى استمرت تخرص على وحدة الاتحاد السوفيتى ككيان ، هى الحزب والمخابرات والجيش فقط ، وكلها مؤسسات منظور لها على انها ادوات كبت ، بينما تعددت صور التفكك لاسباب قومية ، ودينية ، الخ .. فإن هذا مؤشر عن ان عنصر « التماسك » الذى كان من المفترض ان يستمد كيانه وحيويته من « الايديولوجية » ، لم يعد قائما .. وان هذا التماسك يتحقق اساسا فى صور مؤسسات ، بما تملكه من قدرات كاتبة ، إلى حد ان ادوات قمع صريحة كالجيش والمخابرات اصبحت تطرح على قدم المساواة مع الحزب وتباشر نفس الوظائف !

لقد بدلت « الايديولوجية » بمؤسسات نسبت نفسها إلى الايديولوجية ، وبدلا من ان تحقق رسالة الايديولوجية ، وهى رسالة تحرير ، اصبحت هذه المؤسسات ترمز لنقيض هذا المعنى ، وترمز لمعنى الكبت ! لقد ترتب على ذلك ان المؤسسات عبرت فى النهاية عن نقيض معنى الايديولوجية .. لقد اصبحت تنسب اليها صفات هذه الايديولوجية حتى اصبحت الايديولوجيات ذاتها تعتبر عنصر كبت ، وليست فقط المؤسسات التى أريد بها تجسيد الايديولوجية ، والنتيجة تشويه الايديولوجية وافقادها رسالتها الاصلية .

وقد ترتب على غياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقى » انتعاش لايديولوجيات اخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الدينية ، والايديولوجية القومية ، والايديولوجية العرقية ، الخ .. وكل هذه العوامل عوامل تفكيك ، بدلا من ان تكون عوامل تماسك وبناء . واذا وضعنا فى الاعتبار ان الايديولوجية الطبقية ربما ترتب عليها عزل شرائح اجتماعية معينة بدعوى ان هذه كانت « افقية » . ولم يكن يترتب عليها تقسيم المجتمع .

بل على العكس توحد المجتمع فى مواجهة هؤلاء الخصوم الطبقيين » . وبهذا المعنى فإن « الصراع الطبقى » ، ممارسا على هذا النحو ، حتى اذا ما اعترته عيوب . لم يكن عنصر تمزيق للمجتمع .. بينما الايديولوجيات البديلة التى حلت محل الايديولوجية الطبقية ، وبالذات الايديولوجيات القومية والعرقية والدينية ، الخ .. هى كلها عناصر تقسيم للمجتمع ، لانها تفترض ان جميع الذين ينسبون انفسهم إلى دين معين ، أو إلى قومية معينة ، على نطاق مجتمع بأسره ، انما يشكلون وحدة فى مواجهة الذين ينتسبون إلى دين اخر . أو قومية اخرى . وهذا معناه تقسيم المجتمع

« رأسيا » . وهكذا ، فعندما نتحدث عن التقسيم الاساسى ، اى التقسيم الايديولوجى الطبقى ، فإننا نعنى به كتلة رئيسية فى المجتمع ، يشكل كل المنتسبين اليها وحدة كتلة الطبقة العاملة ومعها مجموع الطبقات الكادحة فى المجتمع .. انها كتلة اجتماعية مفترض فيها التجانس ، بغض النظر عن اختلاف قومية المشكلين لها ، واختلاف اصولهم الدينية والعرقية .. وان وجد لهم « اعداء » ، فهم اعداء ينبثقون من صفوف هذه المجتمعات جميعا . وهم قابلون للعزل . ولذلك نقول ان عهد ستالين الذى شهد تصفيات مروعة لشرائح اجتماعية كبيرة بلغت ملايين من الضحايا ، بالذات بين الفلاحين .. (فرغم ان الضحايا بلغت هذا الحد المخيف) عهد لم يتعرض المجتمع فيه للتقسيم ، لان المدنيين وجهت اليهم تهمة العداء الطبقى ، و« العداء للشعب والاشتراكية » ، ولم يكن فى ذلك تمييز بين قطاع من المجتمع الاشتراكى واخر .

هنا برز التساؤل : هل من مستقبل للاتحاد السوفيتى بعد اضمحلال المؤسسات القائمة على الايديولوجية الطبقية ؟ هل هناك رباط يجمع بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وبالذات بعد إنهيار انظمة اوروبا الشرقية .. وإنهيار فكرة « الكتلة » فى صورتها الأوسع ، صورة « المعسكر الاشتراكى » ؟ هل من مستقبل للتماسك « الداخلى » فى الاتحاد السوفيتى بعد انهيار تماسك « الكتلة » على نطاق « المعسكر الاشتراكى » ككل ؟ تلك اسئلة لاشك وردت ومست مستقبل قضية الاشتراكية فى الصميم .

ولا اعتقد ان هناك اجابة على هذا السؤال دون التعرض للاسباب التى دعت جورباتشوف إلى اطلاق عملية « البيريسترويكا » اصلا .

وقد يكون من الأهمية بمكان ، فى هذا الصدد ، ان نميز مابين احتمالين نظريين : الأول هو ان النظام الاشتراكى كما انجز فى هذا القرن اصبح مآله السقوط ، والانهيار من الداخل ان آجلا أو عاجلا ، لاسباب موضوعية تتعلق بطريق اقامته أصلا . والإحتمال الثانى أن يبرز هناك وعى ذاتى بأن عملية السقوط واردة لا محالة ، وانه ينبغى بالتالى التصدى لهذه العملية قبل حدوثها ، تجنبا للأسوأ ، وعملا بفكرة « ان السقوط ان لم يكن منه بد ، فليكن بيدى وليس بيد عمرو » ! اى ان يقدم القائد نفسه على ترويض عمليه السقوط ، ومحاولة السيطرة عليها . بدلا من ان تفلت من كل سيطرة .

اننى لا أعتقد ان جورباتشوف منذ البداية كان مدركا لمدى الخلل فى النظام وابعاده .. اعتقد على العكس انه قد تكشف هذه الأبعاد أولا بأول وهو يمارس التغيير .. وربما اصبح يدرك ان الخلل يتجاوز كل حد كان يمكن التكهن به سلفا ، وان الخلل كاد يبلغ حد الانفلات كلية . وبعبارة اخرى ، اصبح تحاشى الانفلات همه الأول وأمرا واقعا يواجهه له اسبقية على عملية الإصلاح والتصحيح .. أى أن القضية لم تعد الآن قضية تصحيح ، بقدر ما اصبحت قضية سيطرة على عملية افلتت من كل سيطرة !

واتصور ان التقدير الذى يحظى به جورباتشوف فى الغرب ، وحصوله على جائزة نوبل ، مرجعه الحقيقى انه قد جنب العالم آثار هذا « الانفجار المندفع من الداخل » .. لقد جنب العالم الانهيار الذى كان من الممكن ان يفضى إلى حرب نووية شاملة .. وإلى تعريض الكوكب كله للفناء .. ان القضية لم تعد قضية مباراة بين النظامين ، وانما أصبحت القضية كيفية التعامل مع اى نظام منهما عندما « ينفجر من داخله » ، أى بحكم آلياته الذاتية قبل أى شيء اخر ؟ وان الفضل الذى ينسب إلى جورباتشوف هو انه قد حاول السيطرة على « عملية الانفجار من الداخل » قبل ان تصيب الاطراف الأخرى باضرار مهولة يتعذر التكهن بكل عواقبها . !

هذا الطرح وحده هو الكفيل بتقديم تفسير مقنع لتغيير الغرب موقفه فجأة من قضية المساعدات للاتحاد السوفيتى . وتسليمه فجأة بضرورة التخلى عن تشدده فى شروط تقديم هذه المساعدات ، وهرولته فجأة لتقديمها بسخاء . انه يقدمها بهدف الحد من الانفجار فى الاتحاد السوفيتى ومن اثارة ومضاعفاته الخطيرة على صعيد الكوكب كله ، لا على المعسكر الاشتراكى وحده واصبحت المساعدات تمنح دون ضمانات ودون شروط .وفى هذا تختلف تماما عما كان مقررا من قبل .

ان كثيرا من ملامح الاشتراكية فى قرننا هى ملامح نوعية من الاشتراكية تتناسب مع مستخلصات الثورة الصناعية الأولى ، بينما الثورة الصناعية العصرية ـ ثورة العلوم والتكنولوجيا فى عرضنا ـ قد أعادت طرح ، ليس فقط قضية « قوى الانتاج الاجتماعى » بل أيضا قضية « عملية الانتاج الاجتماعي » فى إطار معطيات جديدة تختلف نوعيا عما كانت عليه هذه المعطيات فى ظل الثورة الصناعية الأولى ، وفى نهاية الأمر ، فإن الاعتقاد بأن النظام الاشتراكى كان كفيلا بأن يحتفظ بشموخه لو لم تكن هناك « بيريسترويكا » ولا « جلاسنوست » ، أى بدون مكاشفة ومصارحة ، فإنه تصور ـ كما تثبت مؤشرات عديدة ـ يقوم على الوهم وخداع الذات ! لقد استطاع جورباتشوف ، بمجرد وصوله إلى قمة السلطة ، أن يزيل البناء السابق . وكان هذا البناء السابق يبدو شيئا بالغ الجبروت ، ومثيرا لرعب العالم الخارجى . ولكنه إنهار بسهولة منقطعة النظير عندما تم التصدى له من الداخل . وبدأ فجأة وكأنما هو مجرد « نمر من ورق » تبعا للتعبير الشهير « لماوتسى تونج » . ثم كانت هناك ظواهر أخرى ، اتيح للعالم كله أن يشهدها وأكدت ان هذا البناء كان بالفعل « نمرا من ورق » .. حتى عندما يتم التصدى له « من الخارج » ! فإننا كلنا نذكر حادث وصول شاب المانى (« يوست ») بطائرة صغيرة إلى « الكرملين » عبر الاتحاد السوفيتى كله دون ان ترصده أجهزة الرادار السوفيتية فى اى مكان ولكن الجديد بتأمل هو مسار جورباتشوف نفسه ومدى قدرته على ان يدخل تغييرات جذرية دون ظهور معارضة كفيلة بالدفاع مما كان موجودا الا ينم ذلك عن حقائق بالغة المرارة ، عن تجربة اشتراكية كان لتمجيد وتأليه تعاليم وأوضاع سابقة دور مدمر لهذه التجربة كلها ولقدراتها على التجدد ومسايرة متطلبات العصر ؟ .

أسباب الانهيار :

انتهى الاتحاد السوفيتي مع نهاية عام ١٩٩١ ، أثر استقالة جورباتشوف ، ولاتنتهى الشعوب مع زوال الدول التى تنشؤها ، ولكن الاتحاد السوفيتي كان تجربة فريدة من حيث أنه ربما الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تكن تنسب نفسها إلى هوية شعب بعينه ، ولا إلى موقع جغرافي محدد . ذلك ان الاتحاد السوفيتي دولة أريد بها ان تصبح النواة لنظام اشتراكى فشيوعى يتسع للكوكب كله .

لقد تميز الاتحاد السوفيتي عن دول العالم جميعا فى انه قد قصد به أن يكون ثورة قبل ان يكون دولة ، وان يكون فكرة ، فكرة شمولية خليقة بالإنتشار لتصبح عقيدة عالم جيد ، وحمل إنتهاء الاتحاد السوفيتي على نحو ما معنى فشل هذه الفكرة . وطبعا سوف يطرح سؤال لابد أن يصبح موضوع جدل محتدم فى الآونة المقبلة ، وبخاصة فى عالمنا الثالث ، هل إنتهاء الاتحاد السوفيتي يؤذن بإنتهاء فكرة الاشتراكية أصلا ؟ هل زوال الاتحاد السوفيتي من على خريطة العالم السياسية يشهر افلاس البناء الفكرى الذى شيده كارل ماركس إبتداء من منتصف القرن الماضى ، ام ان الفشل قد نال فقط من تجربة بعينها ؟ وان هذا الفشل لا يعنى إنتصارا نهائيا للذين ناصبوا العداء للاتحاد السوفيتي منذ مولده ولا يعنى بالذات انتصار الرأسمالية ؟

ثمة حجة لا تحمل الإغفال هى ان عالم مابعد عام ١٩٩١ لا يمكن ان يكون مجرد صورة مكررة لعالم ما قبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، وانه لابد أن تكون لتجربة الاتحاد السوفيتى بصمات باقية ، لقد عاش معظم أبناء قرننا فى مختلف أرجاء كوكبنا وأمام أبصارهم ما بدأ لهم بديهة هى ان وجود الاتحاد السوفيتي تحكمه حتمية ، وربما نوع من « القدرية » لافكاك منه ، وقد انسحبت هذه العقيدة الراسخة على المتحمسين للتجربة السوفيتية والرافضين لها على حد سواء . كان الاتحاد السوفيتي فى نظر المتحمسين له ، المؤمنين به ، التجسيد الحى لـ « حركة التاريخ » وحركة تحرير الشعوب ، وبدأ انتصار الاتحاد السوفيتى انتصارا لقضايا التحرير وبالتالى فلا رجوع عنه ، لأن المزيد من التحرر سنة الحياة ، اما خصوم الاتحاد السوفيتي ، فقد رأوا فيه حقيقة مؤلمة ، لا مهرب منها ، عليهم التسليم بها ، ولايرون ماينبىء بزوالها تلقائيا ، خاصة فى عصر اسلحة الدمار الشامل ، التى قد تصلح لـ « ردع العدو » ومحاولة احتواء توسعة ، وبالتالى تأسيس « النظام » الدولى على « معادلة الرعب النووى » ولكن يكون الاقدام على إزالة هدا العدو مخاطرة غير مؤتمنة العواقب ، لانها تحمل خطر الافناء المتبادل ! ولذلك نظر خصوم الاتحاد السوفيتي الألداء فى الغرب إلى بقائه على أنه فى النهاية شر أهون مفروض على المجتمع الدولى بما هو أشبه بـ « قدرية تاريخية » .

هذا الاحساس بـ « القدرية » إنتهى مع إنهيار الاتحاد السوفيتي ، وفجأة بدأ ان مسار هذا القرن لم يكن محكوما بتصور « نظرى » عن مجرى مقرر سلفا للتاريخ ،

وبدأ فجأة ان المستقبل كله مفتوح للتكشف وربما أيضا للاختراع ، وان للانسان قدرة متجددة على ان يقرر محددات مصيره . وسقط بالتالى التصور ان هناك من يملك ان يدعى انه يمثل « حركة التاريخ » بل لابد فى هذا الصدد من ان يتنافس المتنافسون ومن هنا كان لابد ان يكون للرأى الاخر مكانة ومكانته ، وكان لابد ان يكون هناك تسليم بمبدأ التعددية وبالتالى بمبادىء الديمقراطية .

بيد ان القول بأنه ليست هناك « قدرية تاريخية » أعاد طرح اسئلة جوهرية ليس فقط فيما يتعلق بالمستقبل ، بل أيضا فيما يتعلق بالماضى ، فهل كانت هناك « حتمية » ان يقوم الاتحاد السوفيتى أصلا ؟ وان يقوم على النحو الذى قام به ؟ هل كانت هناك « حتمية تاريخية » لتجربة اشتراكية وفق تلك التى عصرناها فى هذا القرن ؟ وماذا لو لم يكن قد وجد لينين ؟ وماذا لو ان الألمان قد قبضوا عليه وقت ان استقل من منفاه فى سويسرا قطارا اخترق به المانيا ليلحق ببؤرة الثورة فى سان بطرسبورج عام ١٩١٧ ؟ وماذا لو امتدت الثورة إلى قلب اوروبا ؟ وماذا لو لم يكن اغتيل زعيمى حزب سبارتكوس - روزا لوكسمبورج وكارل لايبتخت - وقد مثلا التيار الراديكالى داخل الحركة الثورية الالمانية ، وكان مثل هذا كفيلا وقتذاك بنقل بؤرة الثورة إلى دول اوروبا الرأسمالية الأكثر تقدما ، بدلا من ان تستقر فى روسيا فقط وان ترتد عن بقية القارة الاوروبية ، مما شجع البلاشفة علي تبنى فكرة اقامة الاشتراكية فى بلد واحد حتى لو كان هذا البلد متخلفا وغير مهيأ لثورة اشتراكية .

إلى أى حد كانت هذه العوامل نتاج الصدفة . أم نتاج « حتمية تاريخية » الحقيقة ان تصور ماركس لم ينجزه لينين ولم ينجزه ستالين على رغم انتسابهما اليه . لقد انطلق ماركس من ان الاشتراكية ليست فقط نقيض الرأسمالية ، بل هى أيضا نتاج الرأسمالية ، وان لا اشتراكية من دون تطور رأسمالى يسبقها وينضج الظروف الضرورية لتخطى المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع اشتراكى ، ولذلك تصور ماركس ان أكثر الدول ترشيحا لتدشين الثورة الاشتراكية هى الدول الممثلة لأكثر حلقات التطور الرأسمالى تقدما مثل المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا . بيد ان لينين انطلق من فكرة ان الثورة قد نشبت فعلا فى روسيا لايجوز التخلى عنها ، وبرر دعواه من منطلق انه من الممكن اطلاق الثورة من أضعف حلقة فى الامبريالية العالمية حيثما تجمعت التناقضات الاجتماعية فى أكثر صورها حدة (الناجمة فى حال روسيا تحديدا ، عن قسوة قمع الفلاحين ، وشدة اضطهاد القوميات ، وويلات الحرب التى بلغت الذروة ، فضلا عن الاستغلال الرأسمالى) .

بيد ان أضعف حلقة فى الامبريالية لم تكن أقوى حلقة فى الرأسمالية ، ولم تكن ابدوا معارضة لهذه السياسة الجهنمية ، أو حتى مجرد تحفظات ، تعرضوا هم أيضا للقمع نفسه بدعوى انهم كشفوا بتقاعسهم عن تنفيذ تعليمات قيادة الحزب عن هويتهم كـ « عملاء للشعب » وحلت آلية القمع محل الاقناع ، واختفى بذلك كيان الحزب وراداته فى وجه القيادة وارادة القيادة فى وجه الامين العام ، أى تجاه ستالين

شخصيا ، واسفرت « المركزية الديمقراطية » عن ديكتاتورية مطلقة . واسفرت اجهزة القمع عن قوة تفوق قوة الحزب ، وأصبحت النظرية الماركسية هى قراءة ستالين بها ، ذلك انه هو النظرية ، وهو الصواب ، وهو التاريخ ، وكانت هذه الآلية مبعث عبادة الفرد ، وتأليه القائد على نحو لا سابق له عبر التاريخ .

ان إقامة الاشتراكية من موقع دولة انتمت إلى القطاع المتخلف من العالم ترتبت عليها امس مأساة قرننا ، كذلك ترتبت عليها مواجهة عنيفة من قطاع العالم الرأسمالى المتقدم ، اذ كان بمقدور الاتحاد السوفيتى ان يبلغ من القوة ما أشعر النظام الرأسمالى العالمى بإنه معرض لتهديد يمس صميم كيانه ، ولكن لم يبلغ المعسكر الاشتراكى من القوة ما سمح به بوضع حد نهائى لوجود النظام الرأسمالى وترتب على ذلك نشأة الفاشية أولا ثم انقسام العالم إلى معسكرين متضادين . وهكذا ، بدلا من ممارسة التحولات الإجتماعية بطريقة حضارية ، جرت ممارستها وعلى جانبى خط المواجهة بعنف لم ير التاريخ مثيلا له ، ان لم يكن بطريق الحرب ، فبطريق الحرب الباردة ، ومن خلال استقطاب عالمى حاد استوعب عبقرية العصر فى اطلاق سباق التسلح النووى وأسلحة الدمار الشامل ، ونشأ تناقض غريب ، فالاشتراكية طرحت هدفا لها هو اسعاد البشرية ، لكن الوسائل التى اتبعتها لبلوغ هذه الغاية حملت فى طياتها تعريض البشرية للهلاك ، وهكذا ، تعارضت الوسائل مع الغاية ، وقد يكون ذلك مقبولا فى مجتمع برجوازى لا يهيمن على مقدراته لان القانون الذى يحكمه هو الجرى وراء الربح ، ولكن كيف يمكن تبريره فى مجتمع ينسب لنفسه خاصية خلوه من التناقضات والسيطرة على المصير ؟ .

اذا صح فى المجتمع الرأسمالى ان الجرى وراء الربح هو الذى يحكمه وان ذلك قيد على حريته ، فإن المجتمع الاشتراكى . كما طبق فى هذا القرن ، حكمه اللحاق بالعالم الرأسمالى الاكثر تفوقا ، بأمل بلوغ نديَّة معه ، وهذا أيضا جرده من الحرية والسيطرة على المصير ، بل بوسعنا الادعاء ان الاشتراكية التى دشنها الاتحاد السوفيتى اسهمت فى تطوير الرأسمالية اكثر مما اسهمت فى القضاء عليها ، كانت تحديا للرأسمالية الزمها تجديد نفسها ، لكن لم يصل التهديد إلى حد المساس بصميم كيانها ، فكانت الرأسمالية هى الرابحة فى النهاية . وكان ذلك مؤشرا اخر على ان اقامة اشتراكية تنطلق من مواقع التخلف هى اشتراكية لا تسيطر على المصير ولا تتحقق لها مبررات الوجود . هذا يطرح عليها اسئلة مهمة ماذا لو ان الاشتراكية انطلقت فى الأصل من اكثر مواقع رأسمالية نضجا ، لا من اضعف حلقات الامبريالية ، ماذا لو اقيمت الاشتراكية فى اعقاب الحرب العالمية الأولى ، فى بلدان تنتمى إلى قلب القارة الاوروبية ، مثل المانيا ؟ هل كان معنى ذلك ان يكون لمسار هذا القرن ملامح مختلفة نوعيا ؟ وهل تصور ماركس عن الاشتراكية كان يصلح لمجتمعات الرفاهية فى قرننا ؟ ثم هل كان ذلك سوف يجنبنا العنف ؟ هل كان من الممكن اقامة الاشتراكية بالاسلوب الحضارى لا بالعنف ؟ هل كان من الممكن ان

تصبح للمواجهة العسكرية الاسبقية على المواجهة الحضارية ؟ بعبارة موجزة ، ها
كان الاتحاد السوفيتى ضرورة تاريخية ، أم كان على العكس تشويها لمجرى التاري
محكوما عليه بالزوال ، آجلا أو عاجلا ؟

تطرح هذه الاسئلة بدورها اسئلة اخرى لا تقل أهمية ، هل كان من الممك
احياء التجربة السوفيتية من خلال عملية « البيريسترويكا » أم كانت العملية مجر
« معبر » جنب العالم هزة عنيفة بانتقال مجتمعات كانت طوال ٧٠ عاما موط
الاشتراكية إلى مواقع الرأسمالية ، ألم تكن « البيريسترويكا » فى النهاية مجرد بذ
فكرى لتبرير تحويل المجتمع السوفيتى من مجتمع يؤمن بالتخطيط المركزى إل
مجتمع يؤمن باقتصاديات السوق ، ومن مجتمع يقوم على ايديولوجية تتسم بالشمول
إلى مجتمع يسلم بالحاجة إلى الديمقراطية والتعددية ؟ .

انكر ان كتابا صدر منذ عدد من السنوات تضمن حوارا حول الاشتراك
والرأسمالية بين اقتصادى سوفيتى مرموق هو ستانسلاف منشيكوف والاقتصاد
الامريكى الكبير جون كينيث جالبرايث ، وقد ورد على لسان منشيكوف فى ه
الكتاب اننا اذا ما استعرنا لغة الفيلسوف هيجل ، فإنه قد يثبت مستقبلا ان الرأسما
كانت بمثابة الدعوى THESIS والاشتراكية بمثابة الدعوة المضادة NTI-THESIS
وان مجتمع المستقبل سوف يكون نوعا من المجتمع التركيبى الجامع لصفات استمد
من المجتمعين معا SYNTESIS ، وقد بدا لى هذا النمط غريبا وقتذاك ، ذلك
تعاليم الماركسية كانت تنادى بإقامة الاشتراكية ، فالشيوعية على انقاض الرأسما
لا فى عملية تركيبية معها ، والسؤال بالفعل مطروح : إلى أى حد يمكن اعتبار
يجرى الآن عملية تركيبية بين الاشتراكية والرأسمالية ، أم مجرد تسليم من قبل الدو
الاشتراكية الأولى بأن التجربة الاشتراكية برمتها فشلت ، وان الخيار الوحيد الوا
هو الرجوع إلى آليات الرأسمالية ، ومعنى ذلك فى التحليل الأخير الأخذ بآليا
اقتصاد السوق ، وبفلسفة ترى ان مجرى التاريخ يصحح نفسه بنفسه ، وانه يتع
التخلى عن فكرة ان المجتمع كفيل بأن يسيطر على مصيره ، وفق تصور جر
التخطيط له سلفا ؟

سمعنا كثيرا فى السنوات الأخيرة ، على لسان مفكرين سوفييت ، انهم لم يقب
مرة أخرى بأن يكون مجتمعهم « معمل اختبار » لنظريات مستوردة من الخارج
معنى ذلك انهم كفروا بالماركسية من فرط الاختناقات التى تتعرض لها حياة
اليومية ، انهم اضحوا يرفضون فكرة ان النظرية خليقة بأن تهيمن على التطبيق
وان التطبيق ينبغى تطويعه للنظرية ، وردة اليها وايجاد تفسير نظرى له ، وان تأ
النظرية على هذا النحو سقط وفقد قدسيته نهائيا .

ان الاستراتيجية القائمة على احلال الاشتراكية محل الرأسمالية عن طر
مواجهة عسكرية بين معسكرين اشهرت افلاسها نهائيا ، ولايبدو انه كان واردا أص
ان يلحق المعسكر الاشتراكى - فى عقود - بما أنجزه النظام الرأسمالى العالمى طو

قرون وان تتحقق ندية بين المعسكرين فى عصر كانت الرأسمالية العالمية أكثر تهيؤا من الاشتراكية العالمية فى استثمار وتوظيف مكتشفات الثورة التكنولوجية العصرية .

هناك من يدعون ان الاتحاد السوفيتى لم يختف ، بل أعيد بناؤه فى صورة « كومنولث » ضم فى نهاية الأمر جل ، ان لم يكن كل الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق ، وقد الحقت بالاتحاد السوفيتى فى ظروف شابتها شوائب لم تعد خافية . وهناك من يقولون ان الذى جرى مجرد « اعادة بناء » على نحو ما ، وامتداداً فى النهاية للـ « بيريسترويكا » ولكن من دون جورباتشوف ، وبتعبير أدق صيغة جديدة من الـ « بيريسترويكا » تنطلق من ان جورباتشوف أصبح عقبة فى وجه السير بها إلى نهاية المطاف بعد ان كان الحافز الرئيسى فى ابتداعها ابتداء .

ان الاتحاد السوفيتى حسب هذا التصور يكون قد حافظ على كيانه مع تحقيق قدر من التحديث ، مسايرة لمتطلبات عصر مختلف ، غير انه تصور يعيبه انه يغفل كلية البعد الايديولوجى فى بناء الاتحاد السوفيتى - مبرر كيانه أصلا - ثم ينطلق من ان « الكومنولث » الجديد كفيل بأن يحقق انسجاما يتسم بصفة الدوام بين الجمهوريات التى ضمها الاتحاد السوفيتى وهذا امر مشكوك فيه ، فقد كان للايديولوجية الشيوعية ، وللمؤسسة التى التزمت هذه الايديولوجية وجسدتها ونسبت لنفسها صفة تمثيلها ، أعنى الحزب الشيوعى ، كان لهذه المؤسسة التى هيمنت على الدولة وعلى اجهزتها القمعية الدور الحاسم فى ضمان تماسك الاتحاد السوفيتى والحيلولة دون تفككه ، بيد ان الحزب الشيوعى لم يعد له وجود ، والـ « كومنولث » الذى اقيم على انقاض الشيوعية ، فهل هناك عناصر ربط بديلة تتسم بصفة الدوام ؟ .

هل من الوارد فى ضوء غياب الايديولوجية التى تبرر عملية التوحيد ، وبعد الغاء المركز المكلف السهر على هذا التوحيد ، وفى ضوء ماجرى فى يوغسلافيا ، الاحتفاظ بكيان يقوم على وحدات قومية وعرقية ودينية متنابزة ، لقد اعلنت الجمهوريات السوفيتية الاسلامية فى آسيا موافقتها على الانضمام إلى رابطة الكومنولث ، ولكن يصعب تصور انضواء هذه الجمهوريات بصورة مستقرة تحت لواء تجمع ضم فى الأصل جمهوريات سلافية فى غياب مؤسسات تقوم على ايديولوجية « أممية » موحدة . واذا صح ان الجمهوريات الاسلامية لم يعد يربطها مع هذا الكومنولث الا المصلحة الاقتصادية من منطلق انها - خلافا لجمهوريات البلطيق المستفيدة اقتصاديا من استمرار هذه الرابطة فإن المصلـ لاقتصادية بعد زوال الايديولوجية تتحقق لها على نحو افضل عن طريق روابط مع تجمعات خارج الاتحاد السوفيتى تلبى على نحو افضل تطلعاتها ، بعد طول غياب ، إلى تأكيد هويتها الدينية والقومية ، لذلك لا ينبغى استبعاد محاولات اقامة كتلة تركمانية تجتذب جمهوريات الكومنولث الإسلامية السنية مع دول اسلامية اخرى سنية مثلها ويكون لتركيا دور بارز فى استقطابها ، وقد تتشكل ايضا كتلة شيعية يكون لايران دور فى

بلورتها ، ومن المتصور ان تنشط واشنطن لمحاولة احتواء الكتلة الشيعية بتشجيع قيام الكتلة التركمانية وبخاصة ان تركيا فى نظر الغرب دولة اسلامية « مؤتملة » .

ان الاسباب الداعية إلى ترابط الكومنولث فى الحاضر المباشر عوامل ذات أهمية مؤقتة فقط هى الحصول على اقرار من قبل الغرب باستبعاد جورباتشوف والغاء « المركز » ومايرمز له بالكرملين ، الذى حملت اضفاء صفة الشرعية الدولية عليه معنى ان الماضى الشيوعى لم يتم اجتثاثه بعد ، وهى أيضا لطمأنة الغرب ان ترسانة الاتحاد السوفيتى من أسلحة الفتك بالجملة ، وهى ثانى أكبر ترسانة من هذه الاسلحة فى العالم ، لن تفلت من السيطرة ولن تغفل الاتفاقات الدولية التى وقع عليها الاتحاد السوفيتى بشأن تفكيك جزء منها ولن تهرب بعض أسلحتها إلى دول فى العالم الثالث ، ولكن هذه عوامل قصد بها إزالة هموم تشغل الغرب انيا فقط ولا تكفى لارساء الكومنولث على أسس وطيدة .

ولو كان لى ان ابدى رأيا فيما يتعلق بالبعد الايديولوجى ، فانى لا اعتقد ان رأسمالية الغد خليفة بانهاء التاريخ ، وباشباع تطلع الشعوب إلى مجتمعات اعدل تكفل للمواطنين فرصا أكثر تكافؤا ، ومع ذلك لا أعتقد ان هناك احتمال ان ينشأ مشروع اشتراكى جديد مع موقع الدول التى تبنت هده الايديولوجية فى الماضى ، وان الاشتراكية ان كان لها مستقبل فانها سوف تنبع من مواقع جديدة تماما كصيغة تعبر عن قفزة نوعية فى المجتمعات الرأسمالية البالغة الرقى أو على نقيض ذلك تماما ، كتعبير فى البلدان شديدة التخلف عن الصراع المستعصى الحل حتى الآن ، لا بين الشرق والغرب ، ولكن بين الشمال والجنوب ، والارجح أن العملية لن تكون هذا ولا ذاك ، بمعنى ان الاقامة الجزئية للاشتراكية على قطاع من كوكبنا دون غيره وفى مواجهة مع قطاع اخر منه يتبنى الرأسمالية ، سيناريو لم يعد له مستقبل ، وان الوارد الآن تحول جذرى فى المجتمع العالمى دفعة واحدة ، ومن خلال عالم واحد ، مترابط ومتداخل .

ان كلمة الاشتراكية اذا ما كان هناك حرص على الابقاء عليها انما سوف ترمز مستقبلا لمعنى تخطى آفاق الرأسمالية اكثر من ان تعنى الرجوع مرة اخرى إلى تجارب شبيهة بتلك التى نسبت إلى الاشتراكية فى القرن العشرين ، ومع ظواهر التدويل التى اضحت تتسع لكل أوجه الحياة العسكرية فإن اشتراكية الغد سوف تكون عالمية او لا تكون أصلا .

ما بعد الانهيار :

سقط الاتحاد السوفيتى ، ولم يعد لرئيسه جورباتشوف دور ، ولم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كيان .. سقط رمز الاشتراكية وقلعتها الأولى .. ولكن هل معنى ذلك نهاية الاشتراكية ؟ .

اللافت للنظر ان العواصم الغربية لم تساعد جورباتشوف على انجاز عملية « البيريسترويكا » بنجاح . بل امتنعت عمدا وبعد طول تفكير وتدبير عن تزويده بأى دعم .. وبرز قرارها ذلك على أوضح وجه - فى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى الذى انعقد فى لندن فى اوائل اغسطس الماضى .. لقد دعت القمة الغربية جورباتشوف لحضور الاجتماع .. وترتب على امتناعها عن مساعدته ، وعودته منه فارغ اليدين ، التعجيل بالانقلاب ، الذى حاول الاطاحة به . وقد فشل الانقلاب ، ولكن ترتب عليه انهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى .. وأصبحت دولة السوفيت تحظر نشاط الحزب الشيوعى ، حتى أصبح إنتساب الدولة إلى صفة « السوفيتية » ذاتا لا محل له من الاعراب .

وقام « كومنولث » من جمهوريات مستقلة محل الدولة السوفيتية ، ولم يعد أمام جورباتشوف غير ان يتنحى .. وان يعلن ان لا مكان له فى الوضع الجديد وان مهمته فى الحياة قد انتهت ..

الآن فقط ، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط جورباتشوف تفكر العواصم الغربية فى تزويد « الكومنولث » الجديد بمساعدات سخية .

الآن فقط سوف تمد هذه العواصم يد العون للجمهوريات التى تتبنى اقتصاديات السوق . وتلتزم بالديمقراطية الغربية ، وتسير فى طريق الرأسمالية .. وسوف تمتنع عن تقديم اية معونة للجمهوريات التى تتلكأ أو تناهض هذا الطريق .. ان الغرب لن يقبل بحل وسط .. وثبت انه لم يقبل بعالم ثنائى القطبية ، حتى مع انتقال القطب الشيوعى من المواجهة إلى التعاون .. وإنما اراد استسلاما بلا قيد أو شرط ، استسلاما كذلك الذى اشترطته من دول - المحور - الفاشية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بغض النظر عن اسلوب فرض هذه الهيمنة ، وسواء كان ذلك باسقاط قنابل ذرية فوق مدن يابانية ، أو بالطرق « السلمية » .

لقد حاول جورباتشوف التجديد داخل اطار الاشتراكية وقد هزم فى المحاولة ، ولكن .. هل معنى ذلك ان الرأسمالية قد انتصرت وان لا مستقبل لقضية الاشتراكية فوق سطح كوكبنا ؟

لا أعتقد ذلك ..

لا أعتقد ان عالم مابعد إنهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، من الممكن ان يكون مجرد صورة مكررة لما كان عليه ماقبل عام ١٩١٧ .. عالم ماقبل قيام الثورة البلشفية ..

لا اعتقد ان عالم الغد ، المتعدد الاقطاب ، كفيل بأن يكون مجرد تكرار لعالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عالم الصراعات المحتدمة بين كتل من الدول الامبريالية العظمى .. فلقد جد جديد فى القرن العشرين ، وربما بفضل الثورة البلشفية بالذات ..

جد ان الشعوب قد تعاظم وعيها على نحو لم يسبق له مثيل .. جد أن مشاركة الجماهير فى صنع القرار السياسى أمر لم يعد يملك احد التهوين من شأنه .. جد أن هناك ثورة فى اجهزة البث والاعلام وتكنولوجيا عالمية مساندة ومطورة باستمرار لهذه الثورة الاعلامية « ولذلك سقطت كل اشكل الانغلاق ، وأصبحت شعوب العالم مشاركة فى صنع القرار ولن يكون هناك رجوع عن ذلك أبدا .

لقد سقطت قلاع نسبت نفسها إلى الاشتراكية ، ولكن تعاظم شأن الديمقراطية وقد يتشدق الغرب بانه بطل اعلاء شأن الديمقراطية . ولكنه الآن معرض لاختيار لا مهرب منه ، عن مدى التزامه فعلا بالديمقراطية وقد أصبح وحده فى حلبة .. ولم يعد هناك تحدى المعسكر الاشتراكى ذريعة لدعاويه بأن ديمقراطيته قد تعرضت للى الذراع .

ثم هناك تحدى التكنولوجيا فى عصرنا ، التكنولوجيا التى قد تعد بالخير العميم ، ولكن قد تمس ايضا كوكبنا فى الصميم ، وتنال من صلاحيته كوعاء للحياة .. هل من الممكن التوفيق بين القانون الرئيسى للرأسمالية .. قانون العمل من أجل تعظيم الربح إلى أقصى حد وبين تجنب ان يترتب على تنافس الرأسماليين دون قيد أو شرط تعريض كوكبنا لاخطار مميتة .. هل من الممكن إطلاق العنان لقوانين رأسمالية دون تلويث كوكبنا والحكم على البشرية بالفناء المحقق ؟ .

ثم ان تركيبة الرأسمالية العصرية القائمة على الشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، لم تعد تسمح بقوانين التنافس الطليق ، بل اصبحت كل شركة منها تقوم على صفة اصيلة من صفات الاشتراكية هى التخطيط المحكم الدقيق !

ان جولة فى طريق بناء الاشتراكية قد انتهت إلى مأزق تاريخى . ولكن سوف تكون هناك جولات أخرى وأخرى . وقد قال لى حكيم صينى مسن التقيت به منذ سنوات وقت ان كان الصراع العقائدى السوفيتى الصينى على اشده قال : لماذا تنطلق من الاعتقاد بان الاشتراكية لابد ان يتم انجازها فى عقود من الزمان ، بينما اقتضى قيام الرأسمالية وتثبيت أركانها عالميا قرونا ؟ ..ان الاشتراكية هى الأخرى عملية عليها ان تنضج ، وان تستكشف طريقها عبر منعرجات متعددة ، وهذا تحد متجدد سوف يلاحق على الدوام جميع الاشتراكيين □

• • •

تعقيب (١)

فشل ادارة جورباتشوف للإصلاح

الدكتور / محمد السيد سعيد

ربما لا تكون هناك جدوى كبيرة من إعادة التأكيد على ان النظام الشمولى السوفيتى قبل جورباتشوف كان قد شاخ كثيرا ، وانه لم يكن من الممكن أن يستمر لفترة طويلة بعد منتصف الثمانينات . وأطنب جورباتشوف نفسه فى شرح جوانب التأزم والفوضى فى النظام الاجتماعى والسياسى « للشمولية الاشتراكية ، ولاشك ان الجانب المثير حقا والذى يدعو للتساؤل الجاد حول سقوط الاتحاد السوفيتى هو فشل تجربة الانتقال السلمى من أعلى ، أو إدارة جورباتشوف للإنتقال من المجتمع السوفيتى القديم إلى مجتمع جديد . وسوف نركز مداخلنا على صياغة الاسئلة التى يجب طرحها عند بحث أسباب هذا الفشل .

إن هذه الصياغة للاشكالية تعد أمرا ضروريا حتى لا يكون بحثنا مقصورا على تجربة محددة أو مجتمع بعينه . ذلك ان فشل ادارة الإنتقال السلمى من المجتمع السوفيتى القديم إلى مجتمع جديد يمس طائفة كبيرة من الدول والمجتمعات التى عانت لفترة طويلة تمن الشمولية أو السلطوية السياسية ، ومن بينها بلادنا . ولاشك ان البحث حول فشل ادارة جورباتشوف للإنتقال السلمى يمكن ان يكون له دلالات غنية بالنسبة لحالات عديدة أخرى ، اذا وضع فى إطار مقارن يستقرىء ماهو متاح من معارف حول التجارب السياسية والاقتصادية المشابهة للتجربة السوفيتية .

إن السؤال العام الذى نبدأ به عملية اشتقاق الاسئلة ذات الدلالة المقارنة هو - لماذا فشلت ادارة جورباتشوف للإنتقال إلى طراز جديد متحرر من تشوهات وامراض المجتمع السوفيتى القديم . وسوف نشتق الاسئلة بالتالى عبر استعراض أهم النظريات التى طرحت على نحو صريح أو ضمنى فى الأدبيات الصحفية والأكاديمية لتفسير فشل الإدارة الجورباتشوفية للإنتقال السلمى ، وبالتالى إنهيار وتحلل الاتحاد السوفيتى .

١ - نظرية الاحباط الذاتى للإصلاح المتأخر :

ربما تكون أكثر النظريات شمولا وعمومية هى أن تجربة جورباتشوف الإصلاحية جاءت متأخرة جدا بحيث لم تعد مجدية فى تحقيق مهمة إنقاذ النظام القديم واصلاحه من داخله وعلى نحو سلمى . وبإيجاز شديد ، فإن النظام السوفيتى القديم اتسم بالركود الممتد والعجز عن التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على نحو منهجى ، مما أدى إلى تكدس ركام هائل من المشكلات والتناقضات المستفحلة فى هياكل المجتمع والدولة لفترة طويلة جدا من الزمن . وبمجرد التزام جورباتشوف بعدم مزاولة العنف لقمع هذه التناقضات ظهرت الفجوة الكبيرة بين حجم المشكلات المتراكمة والقدرة المحدودة للنظام القديم ، حتى لو كان قد تم إصلاحه جزئيا وبسرعة ، على مغالبة هذه المشكلات وحلها . وبمجرد ان رفع غطاء العنف الشمولى انفجرت التناقضات السياسية والاجتماعية بقوة أكبر من القدرة المتاحة على السيطرة عليها . ولم يتمكن جورباتشوف بالتالى من تحقيق إعادة البناء فى ظل الجلاسنوست لانه لم تكن لديه الوسائل الضرورية للسيطرة على الخريطة الجديدة للقوى السياسية والاقتصادية ، فالسيطرة Control هو الشرط الرئيسى للهندسة الاجتماعية التى تضمنتها فكرة إعادة البناء .

وإلى جانب مقولة ان الإصلاح المتأخر عادة ما لاينجح فى إنقاذ النظام أو الإنتقال السلمى به إلى نظام جديد ، فإنه قد يساعد على الإنكسار المفاجىء للنظام وإنهياره الكامل والسريع . فقد حدث كثيرا فى التاريخ أن تركزت كل نوازع إصلاح نظم إجتماعية واسعة النطاق فى شخص يأتى - ولو بالصدفة - على قمة النظام القائم . ويقوم هذا القائد أو الزعيم الإصلاحى بمجهودات ضخمة لإعادة تنظيم المجتمع القائم بعد أن يكون قد تعرض للتآكل والشيخوخة الممتدة . غير ان التحلل التحتى والفوضى الذى أفرزته أزمة ممتدة غالبا ما يجرف كالطوفان تجارب الإصلاح المتأخرة هذه وغالبا ما يرتبط فشل الإصلاحات المتأخرة بسقوط مفاجىء ومدو للنظام ، وربما للحضارة بأسرها ، وقد يعود ذلك إلى أن تجارب الإصلاح المتأخر عادة ما تستند على نقد شامل للنظام القديم بما يعطى شرعية ضمنية أو صريحة لكل مواقف وتيارات المعارضة الجذرية لهذا النظام ، دون أن تكون هذه الأخيرة هى صاحبة الفضل فى اسقاطه ، أى دون ان تكون قد اشتدت قوتها أو تجذرت بحيث تقدم بديلا متكاملا ومنسجما يتمتع بتأييد حماسى بين الجماهير أو القوى الاجتماعية المؤثرة . وهكذا

تظهر فجوة شرعية لا تمتد إلى هدم النظام القديم فحسب ، بل وتحجب إمكانية بناء نظام جديد أيضا . وهكذا تتورط حركات الإصلاح المتأخرة فى تناقض كامن يحبط أغراضها ذاتيا ، ويؤدى فى العادة إلى سقوط انفجارى للنظام برمته .

على ان هذه النظرية تفسر فشل ادارة جورباتشوف للإنتقال بالمجتمع السوفيتى عند مستوى عام جدا . وفوق ذلك فإنه يمكن التأكيد على ان القول بالاحباط الذاتى لتجارب الإصلاح المتأخرة من date Reform Movement ليست مطلقة . وبالتالى ، فإنه يتعين علينا تشريح تجربة جورباتشوف كمدخل محدد من بين مداخل مختلفة لإدارة الانتقال الإصلاحى السلمى من أعلى ، وبذلك يجب ان نطرح سؤالا تاليا عن تلك الجوانب من مدرسة أو مدخل جورباتشوف لإصلاح النظام السوفيتى سلميا من أعلى التى تعتبر مسئولة عن الفشل فى تحقيق هدف الإصلاح والانقاذ .

٢ ـ نظريات عدم توازن مدرسة جورباتشوف فى الإصلاح :

وتسعى طائفة من النظريات إلى تعيين تلك الجوانب من مدرسة جورباتشوف فى الإصلاح من أعلى المسئولية عن فشل الإصلاح فى نهاية المطاف وسقوط الاتحاد السوفيتى بالاشارة إلى عدم توازن هذه المدرسة وأحد أهم هذه التنظيمات يؤكد ان مدرسة جورباتشوف قد ركزت على إصلاح السياسة الخارجية على حساب مهمة إصلاح السياسة الداخلية . إذ تعلقت معظم المبادرات الثورية لجورباتشوف بالسياسة الخارجية ، التى استقطبت أيضا جل جهود وطاقة الدولة السوفيتية خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه . وترتب على ذلك إهمال الاصلاح الداخلى إلا فيما يتعلق بتلك الجوانب الداخلية التى عززت أو قصد بها ان تعزز استراتيجية الاصلاح الخارجى . وفى هذا السياق بدت البيرسترويكا نوعا من الرازسترويكا (أو الهدم) أكثر منها نوعا من إعادة البناء حقا . ويرتبط بذلك أيضا ان استراتيجية اصلاح السياسة الخارجية السوفيتية قد بدأت كمحاولة من جانب الدولة السوفيتية للتخفيف من أعباء الضغوط الخارجية التى تكثفت مع صعود المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الحكم ، وانتهت بنقد ظالم لأسس السياسة الخارجية السوفيتية القديمة حط من قدر جوانبها وتقاليدها العظيمة وصعد من جوانبها وتقاليدها غير المبدئية والانتهازية . وتطور ذلك إلى تبنى صورة الخصم السياسى والايديولوجى العالمى عن الذات السوفيتية ، الأمر الذى كثف من تحقير وقهر الذاتية السوفيتية واضاف إلى عملية نزع الشرعية عن النظام القديم والقائم .

وتتفق تلك النظرية مع الواقع فى جوانب عديدة . كما انها تتفق مع بعض جوانب الميراث التاريخى للماركسية اللينينية السوفيتية التى دأبت على تقديم العام على الخاص ، واشتقاق المهام الداخلية من توصيف الموقف على الصعيد العالمى . وربما يكون فيها الكثير من الحقيقة والتى تظهر ماديا من الفجوة بين شعبية جورباتشوف الكبيرة فى الغرب من ناحية وافتقاده إلى الشعبية فى الداخل السوفيتى

من ناحية أخرى . ومع ذلك ، فإنه قد لايمكن القول بأن جورباتشوف وقمة الدولة السوفيتية قد أهملت السياسة الداخلية بقدر ما كانت قد فشلت فى حل معضلاتها . وحتى اذا كان جورباتشوف وقمة الدولة السوفيتية قد صرفا جزءا كبيرا من طاقاتهما فى اصلاح الشئون الخارجية السوفيتية ، فإن ذلك قد انطلق من معادلة كان يمكن ان تكون صحيحة ومفيدة . إذ كان من الممكن ان يؤدى التخفف من العبء الخارجى إلى توجيه الطاقات والموارد أكثر إلى البناء الداخلى ، وكذا توجيه الموارد والطاقات نحو البناء الاقتصادى والتنمية بالمقارنة بالتركيز على الدفاع وتكريس هيبة الدولة فى الخارج . وهنا يثور التساؤل المنطقى التالى : لماذا فشلت استراتيجية جورباتشوف فى نقل الموارد المادية والمعنوية من النطاق الدفاعى والخارجى إلى النطاق الانمائى والداخلى ، بالرغم مما حدث بالفعل من تحرير لجانب كبير من الموارد التى انفقت على الدفاع والالتزامات الخارجية للاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ؟ .

يمكننا هنا ان نلفت الانتباه إلى نظرية ثانية تقول ان استراتيجية جورباتشوف للإنتقال قد اتسمت بعدم التوازن الداخلى حيث ركزت على الاصلاح السياسى واهملت الاصلاح الاقتصادى . أو انها قد تورطت فى نمط من الاصلاحات السياسية كان ضارا بالاصلاحات الاقتصادية . فتوجه الاصلاح السياسى إلى تحطيم الطابع الشمولى للدولة الذى كان الاساس الموضوعى لقوتها وانسجامها النسبى باسم الجلاسنوست واحترام الحريات المدنية والسياسية وبعث التعددية القانونية فى المجتمع السياسى السوفيتى . وألحق هذا الاصلاح السياسى ضررا شديدا بقدرات الدولة الوظيفية والاقتصادية قبل ان يتمكن المصلح السوفيتى من خلق آليات جديدة للادارة الاقتصادية الكفء والقائمة على قدرات المجتمع المدنى والاقتصادى المستقلة عن الدولة : أى آليات السوق وبذلك قذف بالدولاب الاقتصادى العملاق للاتحاد السوفيتى إلى فراغ إدارة Management Vacuum جعل الفوضى تتمكن منه تماما ، الأمر الذى اسفر بدوره عن إنهيار اقتصادى لا يتفق مع القدرات والامكانيات والموارد المذهلة التى تتمتع بها البلاد . ومثل هذا الانهيار الذى وصل إلى مستوى المجاعة الممتدة الاساس الموضوعى للتآكل السريع والواسع النطاق لشعبية الاصلاحيين السوفيتيين وعلى رأسهم جورباتشوف . كما مثل هذا الانهيار الاقتصادى السبب الرئيسى وراء تفكك وانحسار إمكانية الرقابة على التطور السياسى العام للبلاد ، وهو الذى عبر عن نفسه فى أزمة القوميات .

ومن الواضح ان هذه النظرية تدفع ضمنا إلى التأكيد على استحالة الاصلاح السياسى فى ظروف التآكل والفوضى الاقتصادية ، وانها بالتالى تقود إلى الاعتقاد بحتمية تسلسل بديل لعملية الاصلاح يبدأ باتخاذه البناء الاقتصادى كأساس ضرورى لنجاح الاصلاح السياسى الليبرالى . بل ويقوم المنطق الضمنى لهذه النظرية على القول بأن مصير مجمل التطور السياسى لروسيا والجمهوريات الاخرى فى

الكومنولث الجديد يتوقف على نجاح الاصلاحات الاقتصادية الراهنة . فهناك إمكانية للارتداد إلى الشمولية عبر انقلاب مضاد يهدف لتمكين دولة مركزية من السيطرة على الاقتصاد من جديد بهدف انقاذ البلاد من الفوضى والخراب . وهنا تثور المناظرات حول انماط التسلطية أو الديكتاتورية الجديدة الممكنة ، غير ان المنطق العام لهذه النظرية يبدو متناقضا تماما مع الاعتقاد الشائع قبيل بدء حركة الاصلاح الجورباتشوفية . فقد كان يبدو فى الوعى العام للنخب المثقفة داخل الاتحاد السوفيتى وفى انحاء العالم عموما أنه من المستحيل وقف التدهور طويل المدى للاقتصاد السوفيتى - وهو التدهور الذى عبر عن نفسه فى الهبوط المستمر لمعدلات النمو والانتاجية الكلية والنمو السالب فى النهاية منذ منتصف السبعينات - بدون اصلاح سياسى جذرى . بل وانتقد المصلح السوفيتى الكبير فى البداية لعجزه عن تقديم نقد جذرى وشامل للدولة القيصرية - الامبراطورية السوفيتية لصالح التركيز على مظاهر الفوضى والتآكل والفساد الاقتصادى . ومن هنا يبدو الاساس المنطقى للنظرية السابقة وكأنه يدفع ضمنا نحو تبطئة الاصلاحات الديمقراطية السياسية حتى فى بلاد أخرى - خارج الاتحاد السوفيتى - من أجل انجاح جهود الاصلاح الاقتصادى أولا ، لوضع مرتكزات كافية لنجاح الاصلاح السياسي فى نهاية المطاف .

اننا نصل هنا إلى حالة فقدان للاتجاه النظرى وضياع كامل للتأكد بصدد استراتيجية الاصلاح فى المجتمعات التسلطية والقائمة على دور الدولة المركزى فى الحياة الاقتصادية ، بسبب ما تتضمنه الأولويات المتعاكسة من دوائر مغلقة وشريرة حيث الافتقار للاصلاح الاقتصادى يفسد امكانية الاصلاح السياسى ، وكذا يؤدى الجمود السياسى حتما إلى فشل الاصلاحات الاقتصادية . ويدعونا ذلك إلى التساؤل لا عن أولوية مجال الاصلاح بحد ذاته ، وانما عن نمط تلك الحزمة مع الاصلاحات التى أدت إلى فشل الاصلاح الجورباتشوفى . أى ان التساؤل هنا ينصرف إلى تعليل فشل الاصلاح السياسى الجورباتشوفى .

٣ - نظريات استحالة اصلاح نظام امبراطورى - شمولى :

ان الظاهرة التى تلفت الانتباه فى مجال سياسات الاصلاح السوفيتية فى عصر جورباتشوف ، وربما ما بعده Politics of Reform هى ان اهدار الرقابة والسيطرة السياسية لقمة السلطة ، وبالتالى الفوضى السياسية التى منعت إمكانية الهندسة الاجتماعية الاصلاحية المتضمنة فى فكرة البيريسترويكا هى انها لم تنطو على معارضة حقيقية وجذرية . بل ان سياسات الاصلاح لم ترتبط بمستوى مرتفع من التعددية السياسية والتنظيمية ، أو حتى مجرد التمايز الفكرى والسياسي الكافى على المستويات المختلفة للحياة السياسية السوفيتية . بل تم الصراع بين أقسام متمايزة تمايزا ضعيفا ، ومتداخلة فى أغلب الحالات ، من نخب السلطة السوفيتية السابقة . بل ان المستوى الحقيقى للكفاية السياسية والحيوية الفكرية والتنظيمية فى عصر

البيريسترويكا وما بعده منخفض للغاية بالمقارنة بحالات اخرى فى مختلف انحاء العالم .

والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة العامة ، وهو استثناء يبدو متفقا مع القاعدة أكثر منه خروج كامل عليها - هو حالة البعث القومى فى الاتحاد السوفيتى ، وهو الذى واجه جورباتشوف وقمة السلطة فى الكرملين بإعتباره الشكل الرئيسى للفوضى السياسية التى صاحبت البيريسترويكا وكانت موطىء المسئولية الرئيسية فى فشلها وسقوطها فى النهاية .

ويقود ذلك إلى نظرية تتمتع بشعبية فى الأوساط الصحفية الغربية وهى استحالة إصلاح دولة شمولية امبراطورية من النمط السوفيتى القديم . والاستراتيجية أو المآل الوحيد لمثل هذا النمط من الدولة هو حتمية إنهيارها وسقوطها ، أو هدمها من البداية . وبهذا المعنى فإن جورباتشوف كان يسعى عبثا لإصلاح دولة شمولية - امبراطورية من داخلها ، لا بسبب ان اصلاحاته جاءت متأخرة عن موعدها مع الزمن فحسب بل ولاستحالتها منطقيا أيضا . وتستند استحالة اصلاح دولة شمولية على أنها لا تتفق مع طبيعة المجتمع الصناعى المتقدم ، وانها تميل إلى إخلاء المجتمع السياسى من حيويته devitalization وبالتالى تميل إلى قمع نمو وتطور قوى داخل الدولة وخارجها يمكنها من انجاز مهمة الاصلاح السلمى للدولة . ويفاقم من أزمة الدولة الشمولية انها ذات طابع امبراطورى (الهيمنة الروسية على مجتمعات قومية عديدة) فى وقت يشهد فيه العالم بعثا للروح القومية وللهويات الدينية والطائفية والعرقية ..الخ .

ومع ذلك فإن حالة القوميات السوفيتية لا تتفق تماما مع هذا الوصف . ذلك اننا لا نشهد ثورة للقوميات ونضالها من أجل الاستقلال عن قومية أم أو سلطة مركزية تعبر عن احتكارها للسلطة ، الا على نحو استثنائى للغاية ويكاد فعليا ان يكون مقصورا على حالة جمهوريات البلطيق الثلاث . وبالاحرى فإننا نشهد ما يشبه الانتفاضة من قبل القومية الأم (الروسية) وتفضيلها للتحلل من هيكل سلطة يسمح بمشاركة ولو عناصر من قوميات أخرى فى ادارة المجتمع السياسى الروسى ذاته . النزعة القومية الروسية تبدو وكأنها تنفض عن نفسها التزامها التاريخى حيال الارتباط البنائى بقوميات قريبة أو مجاورة ثقافيا واقليميا لصالح ارتباط أعمق مع الغرب ولو فى وضع تبعية وهامشية له . وفى الوقت الذى تسعى فيه النزعة القومية الروسية - ممثلة فى قمة السلطة الروسية بعد السوفيتية - إلى هذا التحلل ، نجد ان القوميات والأمم السوفيتية الأخرى ، أما ترغب فى اللحاق بأى رابطة جديدة تعرضها عليها القومية الروسية (الكومنولث الجديد) أو تسعى لاحداث توازن يقوم على نموذج المساواة والتوازن ولو إلى درجة معينة (حالة اوكرانيا والنزاعات داخل الكومنولث الجديد) . وكذا ، فإن النزاعات بين القوميات غير الروسية بعضها وبعض تبدو أكبر واكثر تدميرا من النزاعات بين كل منها والأمة الروسية .

وهكذا ، لانبدو أمام حالة ثورة قوميات ضد بنية امبراطورية مرفوضة ،

بإعتبارها السبب وراء فشل اصلاحات جورباتشوف . بل إننا نبدو أمام صراعات نخبة سياسية ممزقة ومتداخلة فى آن واحد ، عاجزة عن حسم صراعاتها عبر تمايز ايديولوجى وتنظيمى واضح وتتخذ من أحياء النزعات القومية مدخلا لوراثة السلطة السياسية : أى ان اطلاق نزعة الفاشية القومية من عقالها هو حاصل لصراع سياسى وايديولوجى هو بالفعل أبعد مدى مما هو ظاهر .

ويصدق نفس النقد على مقولة الشمولية . اذ يبدو ان فشل اصلاحات جورباتشوف هو بدوره فشل للمدخل الديمقراطى للإصلاح ، أى اننا لايمكن ان نعزو هذا الفشل إلى نقص الديمقراطية فى الدول السوفيتية بل إلى إحباط أهداف التحول الديمقراطى عموما . ومن الواضح ان المعارضة لجورباتشوف بما فيها المعارضة التى مثلتها قمة السلطة الروسية الحالية ـ يلتسين ورفاقه ـ هى فى الجوهر معارضة غير ديمقراطية ، وان الصراعات الداخلية بين أقسام النخب السوفيتية على نحو خاص هى صراعات بين **تفضيلات ونزعات غير ديمقراطية مختلفة** .

وهكذا ، نصبح فى الحقيقة أمام السؤال التالى : كيف أدت اصلاحات جورباتشوف إلى اطلاق العنان أمام قوى غير ديمقراطية ونجاحها فى وراثة السلطة السوفيتية وتحطيمها باسم النزعة القومية ؟

٤ ـ اطار نظرى بديل لشرح فشل المدخل الاصلاحى لجورباتشوف :

فى واقع الأمر فإن الثورات والحركات الاصلاحية والتصحيحية داخل الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية تبدو نتاجا لمخزون متراكم وهائل من السخط جمع على نحو عشوائى ومتداخل بين ثلاث نزعات كبرى غير متبلورة وهى النزعة الديمقراطية ، والنزعة القومية ، والنزعة للتحول إلى الرأسمالية القائمة على **الانبهار الثقافى والارتباط السياسى بالغرب** .

ويتعلق المصير السياسى للتحولات الراهنة فى هياكل السلطة الجديدة ، بما فى ذلك مصير حركة الاصلاح الجورباتشوفية ، وحركات الاصلاح ما بعد الجورباتشوفية بالتناقضات الظاهرة والمستترة بين هذه النزعات الثلاث وتضميناتها (أو تداخلها المركب) المتبادلة .

ويمكننا ان نوصف مدخل أو مدرسة جورباتشوف فى الاصلاح كمزيج خاص من هذه النزعات الثلاث المتناقضة ، وهو مزيج ظل يتحول على نحو غير واع وعبر عملية كيماوية خاصة استجابة للمتغيرات السياسية فى البيئة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى .

وبتغيير آخر ، فإن أول ما يلفت الانتباه فى المدخل الجورباتشوفى للاصلاح أو مدرسة جورباتشوف فى إدارة الانتقال هو انه انطلق من نقد شامل ـ واع وضمنى ـ للنظام القديم دون أن يملك ولو تصورا مبدئيا بسيطا عن النظام الجديد أو البديل .

كان هناك وعى بعيوب ونواقص النظام الذى يجب الانتقال منه دون ان يتوافر قدر معقول من الوعى الواضح بالنظام الذى يجب الانتقال اليه ، بالضبط .

وبطبيعة الحال ، فقد بدأ جورباتشوف بالتعبير عن طموحات أو مثل سياسية عامة ، مرتبطة بالاشتراكية على نحو أو آخر مثل اشتراكية ذات وجه انسانى ، أو اشتراكية ديمقراطية .. الخ . غير انه ظل محكوما فى واقع الأمر بمركبات مختلفة من حيث المزائج من النزعات الثلاث السابقة .

ان الطابع الارتجالى ، والمتناقض غالبا ، للادارة الجورباتشوفية للانتقال من المجتمع السوفيتى الجديد يمكن غزوها مباشرة للافتقار إلى الوضوح حيال نموذج المجتمع السياسى والاقتصادى الذى تصبو هذه الادارة للانتقال اليه . ويمكننا كذلك ان ننسب التعاظم المتسارع لنفوذ النزعات القومية ، واتجاهها نحو التطرف والفاشية ، والنزعة نحو التحول للرأسمالية إلى هذا الطابع الارتجالى لادارة الإنتقال ، بمعنى ان نموذج الانتقال السوفيتى قد اتسم بأنه اطلق قوى التطرف الثقافى والقومى على حساب النزعة الديمقراطية والكفاءة الاقتصادية ، التى كانت فى البداية هى الموضوع الرئيسى والهدف المباشر للحركة الاصلاحية الجورباتشوفية .

ونمت قوى التطرف هذه فى سياق انفلات الامور من يد السلطة السوفيتية الجديدة التى بدأت فى الواقع بمستوى مرتفع من السيطرة Control على العملية الانتقالية وانتهت بأن اصبحت هى ذاتها هامشية تماما . ويمكن ان نعزو هذا الانفلات إلى **الهيكل الاجرائى** الذى طرحت من خلاله سياسات الانتقال ، وتحديدا إلى الادارة التضخمية للانتقال . اذ أدت هذه الادارة التضخمية إلى انهيار كامل لجهاز الدولة بفضل تعميم وتعميق الفساد إلى الدرجة التى أصبحت فيها الدولة وملكيتها ورموزها واسرارها العليا معروضة بصورة شبه علنية للبيع من قبل مصالح خاصة تدافع من داخل جهاز الدولة عن مصالحها ، بل ومجرد بقائها الآدمى .

تعقيب (٢)

الانهيار السوفيتى : اشكاليات وتفسيرات

الاستاذ / نبيل عبدالفتاح

لعل عنوان رواية ماركيز سرد وقائع موت معلن ، يكون هو المدخل الملائم لصياغة اشكالية هذه المداخلة فى الحوار حول انهيار وتفكك الامبراطورية السوفيتية . هل كان الانهيار المروع ، والدرامى الذى حدث فوق حدود أى خيال سياسى أو روائى كان مسألة مرئية ، ومعلنة ، المشكلة فى العيون السياسية ، والفكرية المعدنية التى لم تر التداعى البنائى الذى كان يحدث فيما وراء صخب الايديولوجية ، وأرقام مؤشرات الانجاز ، والاخفاق ، والقوة العسكرية المتضخمة بأحدث انظمة التسليح ، والهادرة بالانفاق العسكرى الضخم ؟ هل ثمة حتمية للانهيار تجد جذورها البنيوية فى الفلسفة ، والايديولوجية ، وفى نمط الانتاج وعلاقاته ومن ثم فإن هذه الحتمية وراء انتصار الرأسمالية والليبرالية الغربية ؟ .

هل نحن ازاء حادث له نظائره التاريخية فى إنهيار الامبراطوريات العظمى التى تداولت على جغرافيا الامبراطوريات ، والتكوينات الحضارية والاجتماعية والسياسية فى تاريخنا الانسانى ؟

لعل هذه الاسئلة الافتتاحية اساسية قبل التجاسر على طرح وجهة نظر فى تحليل هذا الانهيار المدوى عند نهايات هذا القرن ، مؤذناً بعالم مختلف ، ونظام انسانى بديل ، وفلسفات ونظم أفكار من طراز فريد كامنة عند الافق القريب لنهايات عصرنا .

ولاشك لدينا فى أن انهيار الامبراطورية السوفيتية ، وتفككها على هذا النحو غير المسبوق فى تاريخ التطور السياسى ، والحضارى فى عصرنا ، يمثل حالة متعددة الأبعاد ، والمكونات ، والآليات . وتسعى الورقة المتميزة المقدمة من الاستاذ / محمد سيد أحمد لأستجلاء بعض هذه الجوانب العصرية على التناول فى الخطاب السياسى ، والبحث السائد مصريا وعربيا . وسوف نحاول فى هذه المداخلة الوجيزة الحوار مع بعض التفسيرات المقدمة ، ثم طرح رؤيتنا الخاصة لعمليات الانهيار ، فى بعض مكوناتها ، ولهذا نقترح الأطار التالى لمداخلتنا :

أولا : حوار حول المصطلح والتفسير : نقاط للخلاف .
ثانيا : فى ضبط اشكاليات الانهيار .
ثالثا : الانهيار تفسيرات أولية .
رابعا : نهاية الاسطورة ، وجفاف منابع الالهام .

أولا : حوار حول المصطلح والتفسير : نقاط للخلاف :

١ ـ القضايا المصطلحة :

ثمة اصطلاحات ، ومفاهيم نظرية تحتاج منا إلى إعادة نظر ، وضبط فى ضوء مستجدات عصرنا ، وبعضها ورد فى ثنايا العرض المقدم ، وسوف نحاول تحليل وتفكيك بعضها على سبيل المثال لا الحصر ، كالحديث عن تحويل التناقضات من المجال الاجتماعى إلى المجال العسكرى ، وتحول الصراع الطبقى عالميا إلى مواجهة بين كتلتين عسكريتين . وفى تقديرنا أن نقل مصطلح الصراع بين الطبقات من مجال البنية الاجتماعية الداخلية إلى مجال النظام الدولى ، مسألة تنطوى على ترحيل غير دقيق نظريا للمفاهيم من مجال لآخر ، ودونما مسوغات نظرية ، وتحليلية تؤصله ، أو على الأقل تفصح عن فائدة تحليلية من ورائه . فليس ثمة شك فى أن الماركسية ، كفلسفة وجملة نظريات فرعية ـ أو دين وضعى ـ تتسم بالنزعة العالمية ، والرؤية الكونية للعالم ، والطبيعة ، والأنسان ولكن القول بوحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم الصراع الطبقى على المستوى العالمى ، أمر يتسم بالغموض ، وينطوى على تعميم شديد ، وغير سائغ ، وذلك بالنظر إلى إختلاف الخصائص التكوينية للعمال كطبقة فى مختلف الأمم ، والشعوب ، والدول ، وأيضا فى مدى شرعية اطلاق المصطلح على كل العمال فى مختلف بقاع المعمورة ، بدولها ، وكياناتها المختلفة ، وعلى اختلاف نشأتهم وتكويناتهم ، ومعتقداتهم ، وقيمهم ، ومدى تطورها بل أن البنيات الاجتماعية فى خارج المجتمعات الأوروبية تتسم بالتشوه البنائى والأبتسار فى

الوعى ، والنضج الاجتماعى والطبقى . وفى هذا الأطار ألا يُعد تعبير « يا عمال العالم اتحدوا » الذى ورد فى البيان الشيوعى بما يحمله من دلالات ، أقرب إلى بيانات التحريض السياسية والتعبوية منه إلى الصياغة الدقيقة للمصطلحات والدلالات . ومن ثم يكون من غير الدقيق نظريا ، وتحليليا ، وادائيا الحديث عن ترحيل للتناقضات الاجتماعية من المجال الاجتماعى المتعدى للقوميات والدول إلى المجال العسكرى ، وأن الصراع العسكرى يمكن تفسيره فى ضوء اعتبارات أخرى تتعلق بالنظام الدولى ، وصراعاته ، وتناقضاته التى تدور حول المصالح القومية فى ظل القطبية الثنائية المنهارة . وفى هذا الأطار هل يجوز لنا أن نفسر هذا الترحيل أو التمويل للتناقضات انطلاقا وتأسيساً على مفهوم التعبئة الشاملة ـ بأعتباره قسمة أساسية للنظام السوفيتى المنهار . ان هذه التعبئة محاولة لتبرير سياسات نظام قهر الحريات ، وتصفية الخصوم السياسيين ، المنتمين ويا للأسف إلى ذات الأيديولوجية الذين أخرجوا من داخلها رؤى مغايرة رأوا أنها الأفضل للأنطلاق والتطور . وأن الخطر الخارجى الممثل فى الرأسمالية ، والامبريالية ، والابريالية الغربية قد تم توظيفه فى ترسانة القمع الداخلى ، وتسييد الخطاب ذى البعد الواحد بتعبير ماركوز ، دون سياقه .

٢ ـ البيروسترويكا ومقدمات الانهيار : الايديولوجيا والمؤسسة واشكالية الانهيار :

ينطوى استخدام خطاب الباحث لمصطلح الايديولوجيا على منطق ايجابى فى بنيته الداخلية ، وأن مفارقته لمعناه ، وايحاءاته مع تطلعات الشعوب السوفيتية بتركيباتها الداخلية المتعددة والمختلفة ـ هو مفتاح تفسير هذا الانهيار المروّع ، وفى تقديرى أن هذا الاستخدام الإيجابى ، والتبجيلى للايديولوجيا ، تعبير عن فهم ايمانى ودينى للايديولوجيا فى حين أن الايديولوجيا هى مزيج من الأفكار ، والقيمة ، والأوهام ، والأساطير ، وهى بهذه المثابة قد تلعب ادواراً فى التبشير السياسى ، وتنشيط التطلعات ، التعبئة الاجتماعية والسياسية . ولكنها أيضا تنطوى على العنف الرمزى ، بأعتبارها من ناحية أخرى بنية من العلامات والرموز والمعايير ، وهى بهذه المثابة نسق معلق ، له كهنته وحراسه الذين يمتلكون مفاتيح التفسير ، والشروح ، وفك الأسرار ، والثواب والعقاب ، كل أيديولوجية ـ كائنة ماكانت ـ تفترض ، وتعنى ، وتبرر ، وجود اكليروس ومؤسسة كتابية سياسية وجنائية ..الخ . ألا يعنى ذلك أن الايديولوجيا فى ذاتها نسق مغلق ، ومفارق للواقع ، وبأعتبارها ـ فى أحد أبعادها ـ أسطورة أو مجموعة اساطير تحاول التجسد فى مؤسسات ، وسياسات ، وطبقة حاكمة .. أذن الايديولوجيا ليست فى ذاتها رسالة تحرير ، فالتحرير ـ والتحرر ـ عمليات اجتماعية ـ سياسية ، وثقافية ، وفلسفية ـ على وجه الإجمال ـ تنزع صوب نفى الأوضاع ، وتسعى إلى اكتشاف الحقائق ، وبلورة الوعى

بالذات الفردية والجماعية ، وإلى فهم الواقع ، والطبيعة ، والعلاقة مع الاخر وعوالمه المتعددة . ترتيبا على ذلك نرى أن تفسير الوهن والانهيار ـ الايديولوجى الوارد فى الخطاب موضوع الحوار ـ بأعتبار أن المؤسسة السوفيتية عبرت عن نقيض معنى الايديولوجيا ، لايفسر لنا ماحدث فى هذا الجانب الهام ،لأن الايديولوجيا كاسطورة ، وايهام توظف وتستخدم من قبل المؤسسة على هذا النحو الذى تمت به فى غالب الأحيان أن لم نقل دائماً .

٣ ـ الايديولوجيا الطبقية . وانتعاش الأيديولوجيا ـ الدينية والعرقية والقومية البديلة :

هل صحيح أن غياب الايديولوجيا المؤسسة على البعد الطبقى هى سبب أنتعاش الايديولوجيات الدينية والقومية والعرقية البديلة . والواقع أن هذه المسألة تثير اشكاليات تعتقد عمليات التغيير الاجتماعى ، وفى مجال بنى الأفكار ، والاديان ، والقيم ، والثقافات . وهى مسألة صعبة ومركبة ، وتحتاج إلى مجال تاريخى طويل حتى يمكن فحصها تحليلياً . ولكن يمكن القول أن استراتيجيات بوتقة الصهر ـ كأداة للتكامل القومى ـ لا تستطيع انجاز مهمة عظمى تتمثل فى تخليق الوحدات الكبرى بين الشعوب والقوميات ، وفى اطار يسمح باشباع تطلعاتها الفرعية فى اطار الوحدات الكبرى المطلوب فرضها بالقوة والعنف الرهيب ، أو الترغيب والأغواء . وفى تقديرى أن ذلك يثير انصار بعض الاشكاليات النظرية الاساسية فى الفلسفة الماركسية كالعلاقة بين البُنى التحتية ، والفوقية ، وان التغيير فى الأولى يؤدى إلى انعكاسات وتيارات تغييرية فى الثانية . الا تكشف هذه النزعة الخطية عن أعطاب ومثالب نظرية ، وموضوعية فى الماركسية وتتطلب اعادة النظر فى هذه المقولات النظرية انطلاقا من تجربة الانهيار المروع الذى تم فى الاتحاد السوفيتى القديم .

٤ ـ أن القول بغياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقى » ترتب عليه انتعاش لايديولوجيات أخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الدينية ، والايديولوجية القومية والايديولوجية العرقية ..الخ ينطوى على تبجيل لمفهوم الايديولوجيا الطبقية كمصطلح فى ذاته ، فى حين أن كافة الايديولوجيات الأخرى البديلة تنطوى على أبعاد طبقية معلنة ، أو مضمرة ، وذلك بغض النظر عن الكساء الدينى أو العرقى أو القومى على مستوى الرمز أو الأسطورة . وفى ذات الوقت فأن اختلاف منحى التقسيم الايديولوجى وانعكاساته على الدولة والمجتمعات السوفييتيه ـ لا المجتمع كما كان يقال ـ قد ينطوى على بعض الايجابيات ، وذلك بديلا عن التقسيمات القائمة على أسس دينية وقومية وعرقية .

وفى تقديرنا أن كل معيار للتقسيم ، طبقيا كان أم دينياً أم عرقيا قد يؤدى إلى نمط ما من العزل . وقد يؤدى المعيار الدينى أو القومى إلى توحدات مغايرة ، وتؤدى وظائف توحيدية وتكاملية ، وايضا إلى تفكيكات من نمط آخر .

والقول بأولوية المعيار الطبقى تأسيسا على أن المثال الستالينى لم يتعرض فيه المجتمع للتقسيم قول يحتاج إلى مناقشة ، ففى اعتقادى أن تفسير التوحد هنا وغياب التقسيم فى هذه الحالة لم يكن مرجعه وظيفة المعيار الطبقى وفعاليته ، لأن صناعة المعيار السياسى - ودلالته وايحاءاته - ووظائفه أمر تخلقه الطبقة الحاكمة ، لأنه مسألة ذات طابع رمزى ، انتقائى ، وهى التى تضفى عليه الدلالة عبر اجهزتها الأيديولوجية القمعية . وفى هذا الاطار يمكن أن نعتبر التوحد الذى تم فى الحقبة الستالينية هو القمع المروع بالأيديولوجيا ، والرموز ، والنفى ، والقتل ، والاغتيالات للمخالفين . ونرى أن حافة الرعب المعلن ، كانت وراء الاغتيال المادى والمعنوى لرفاق ستالين ، وقيادات حزبية ، وكوادر ، وأناس عاديين ذهبوا ضحية لعملية تأسيس دولة عظمى - بكل المعايير والانجازات - مثلت محاولة للتماهى بين الأسطورة الشيوعية ، وبين واقعها المفارق .

٥ - ان **الافتراضات النظرية لتفسير الاسباب** التى دعت جورباتشوف إلى اطلاف عملية البيروسترويكا ، تنتهى فى رأى للباحث إلى أنه فوجىء باختلال يكاد يبلغ حد الانفلات الكلى ، واصبحت القضية ليست التصحيح بل السيطرة على عملية افلتت من السيطرة . أى أن جورباتشوف حاول السيطرة « على عملية الانفجار من الداخل » قبل أن تصيب الأطراف الأخرى بأضرار مهولة . الا يعد هذا التفسير - أيا كانت الحيثيات التى أسس عليها - تنتهى بتفسير ما حدث تأثيرا بالتفسير التآمرى ، وعمالة جورباتشوف للغرب ، التى وجهت له من قبل بعض الجماعات القومية واليسارية العربية ، والمصرية ، وأن الزعيم السوفيتى كان يدير عملية السيطرة على الانهيار لصالح هدف خارجى ، وليس لصالح الشعوب السوفيتية أو حتى الحزب الشيوعى .

أن التفسير المقدم ، هو تفسير يستند إلى سلوك خارجى لاحق ، ولايعتمد على تحليل للعوامل الهيكلية للانهيار ، وادارته . فتفسير موقف الغرب ارتبط بالعملية الانقلابية الفاشلة ، والأحساس بخطورة ترك الأمور تتطور على نحو مرسل فى الدولة والشعوب السوفيتية ومخاطر ذلك على خلق حالة فوضى شاملة فى هذه المنطقة الهامة فى عالمنا ، وخاصة اذا ما ارتبطت بالرعب من فوضى تمس عملية السيطرة على الترسانة النووية السوفيتية فى حالة تفكك غير مسيطر عليه . أن تغير الموقف الغربى كان شكلا من أشكال الغطرسة العمياء للقوة التى مورست على جورباتشوف والاتحاد السوفيتى . هل نقول أن فشل عملية الاصلاح ، واعادة الهيكلة والمشروع الذى انطلقا منه ، كان يعكس فشلا فى المشروع ، فى عملية ادارة أزمات انهيار النظام الاشتراكى ذاته ، ومؤسساته . الا نستطيع ان نقول أن تجارب الأنظمة السياسية الحديثة تمدنا بخبرة ثمينة مفادها أن عدم القدرة على صياغة مشاريع الاصلاح ، وإعادة الهيكلة الكبرى فى الوقت الملائم ، وفى السياق والادوات ،

والفعالية اللازمين ، تؤدى إلى اشاعة التحلل والانهيار البطىء الذى يشق مساراته بقوة فى عمق النظام والدولة والمجتمع ، وفى اللحظات غير المواتية زمنياً ، لا يستطيع أى مشروع اصلاحى ، أو انقاذى أن ينتشل نظاما ما من مصيره ، ومستقبله ، وأن العاب اللحظة الأخيرة فى السياسة مصيرها التعجيل بالانهيار والفشل الذريع .

٦ - **فى صفحة ١٠ ، ١١ من الورقة هناك رفض للحتمية والقدرية** ، وهو ما نتفق معه الا أن الباحث مع ذلك يطرح اسئلة تدخل فى باب القدريات التى رفضها، كالقول ماذا لو قبض الالمان على لينين ؟ ، وماذا لو لم يكن قد اغتيل زعيما سبارتكوس روزا لوكسمبورج وكارل لايبنخت ؟ ومذا لو أن الاشتراكية انطلقت من المواقع المتقدمة فى الرأسمالية كالمانيا ؟ وهل من الممكن اقامة الاشتراكية بالأسلوب الحضارى لا بالعنف ؟ . فى تقديرنا أن نظام الاسئلة السابق يدخل فى نطاق نظم الاسئلة التى لا تنتج اجابات . أن التاريخ ووقائعه الكبرى بأعتباره مسرحا للفعل والارادة الانسانية يؤخذ كمعطى ، ويحلل فى هذا الإطار . وهذا فى تقديرنا لايعنى القبول بفكرة الحتمية ، ورفض الفعل الانسانى الغائى فى تغيير النظم واساليب الحياة والانتاج والثقافات وفيما يتعلق بمفهوم الاسلوب الحضارى فى التطبيق الذى تأخذ به الورقة قد يعنى أن التأسيس يتم من خلال آليات النظام الليبرالى ، كالانتخابات وتعود الاحزاب ..الخ . اليست هذه الآليات والأساليب تنطوى على عنف رمزى ممثلا فى الايديولوجية ، والأساطير ، والأوهام ، وخداع الجماهير ؛ الا توجد فى الغرب صراعات عنيفة على المستوى السياسى ، وإلا يمثل التحالف بين النخب فى الغرب شكلا من اشكال العنف ، والقهر الرمزى ضد الجماهير كتحالف السياسيين ، والصحفيين مثلا ؟ أن العنف يمثل جزءاً لا يتجزأ من اساسيات وبنية المجتمعات الرأسمالية المتطورة كما تؤكد على ذلك دراسات عديدة فى فرنسا والولايات المتحدة الامريكية .

٧ - **ان تحليل الخطاب - الشفاهى والكتابى -** لا يكتفى بالسعى إلى تجلية ظواهره وعلاماته فقط ، وأنما تفكيكه سعيا وراء الأمساك بالبنيات التى تجرى وراء البنيات الظاهرة - بتعبير الألسنى الايطالى البارز امبرقو ايكو - فيبدو لى أن نظام صياغة اسئلة الاستاذ / محمد سيد أحمد ، يومىء ويوحى بأن انهيار الاتحاد السوفيتى ، والماركسية فى أكثر المجتمعات الرأسمالية تخلفا ، ودون مراعاة لمستوى التطور السياسى والاجتماعى ، والتاريخى أدى إلى مأساة عظمى ، وأن التطور الاجتماعى والسياسى ، لابد وأن يأخذ مساراً تاريخياً طويلاً على نحو ما تم فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تطوراً فى زماننا ، وهو مايعنى رفضا لفكرة التطور الاجتماعى الاقتصادى العمدى ، ومحاولة تجاوز وضعية التخلف ، وهذا يعنى القبول بفكرة

قدرية ، وحتمية مفادها أن ما تم فى الرأسماليات المتقدمة حتمى على الدول المتخلفة أن تسير فيها إلى النهاية ، وهو ما يعنى حتمية اخرى أن التاريخ الانسانى يأخذ طابعاً خطياً فى الأطار الرأسمالى ـ الليبرالى ، وهو صياغة خطية للتطور كما صاغته الماركسية أيضا .

ثانيا : ضبط اشكالية الحوار حول الانهيار :

هناك نزعة فى نظام الكتابة ، والبحث السائد تميل إلى محاولة اضفاء الحكمة ، وسلامة التحليل البحثى بأثر رجعى ، فالكل كان يتنبأ ، ويعرف بأن حدثا ما أو أزمة كانت ستحدث ، وأن سياسة ما لابد وان يكون مآلها الفشل أو الكارثة . وفى هذا السياق فأن انهيار نظام سياسى أو تجربة ما لابد وان تكون مسألة حتمية . وهذا النمط فى التحليل أو صناعة النصوص السياسية ، أو الفلسفية له رواج ، وغلبة على الخطاب العلمى السائد أيا كانت الأردية النظرية والمفاهيمية ، والاصطلاحية التى تكتسبها لغة هذه النصوص المستعارة من التراث الفلسفى والعلمى والنظرى العالمى ـ الغربى تحديدا ـ أو تلك المستولدة فى اطار محاولة للتنظير المحلى ـ ومرجع هذه النزعة الخلابة ، تكمن فى العقل السلفى ، والمنطق الحتمى القدرى الذى يمثل بنية العقل العام ـ بتياراته ، وتجلياته المختلفة أقصد العقل الجمعى الذى خرجت من عباءته الاصوليات السياسية والفلسفية السائدة فى مصر والذى يتسم بالبعدية الاحادية ـ اذا شئنا استعارة ماركوزة ـ، والايمانية والروح الاطلاقية ، والحتمية التى مثلت البيئة ـ النواة التى تتخلق داخلها الافكار ، والتحليلات بعد تغذيتها بأنظمة لغوية ، ومفاهيمية ، ودلالية محدثة ، أو تقليدية بحسب منتج النص ، أو التحليل ، أو الخطاب . وثمة من ناحية ثانية ظاهرة الذبذبة الفكرية ـ أن لم نقل موضوع الانتهازية الفكرية ـ التى اتسم بها موقف منتجى الافكار ، أو مستورديها من الفلسفات والايديولوجيات الاخرى ، وأمنوا بها كأديان وضعية ، ولعبوا أدوارا فى التبرير ، والتسويغ لها لدى جماعات المؤمنين بهذه الايديولوجيات ـ الاديان ، ولكن المشاهد الاساسية للجماعات الأكاديمية والسياسية والثقافية الاساسية في مصر ، تكشف عن هذه الانتقالات السريعة من ايديولوجية ، ونظام للافكار للاخر ، دون أن يطرف لهذه الزمر والجماعات أى جفن ، ودونما ارهاصات ، أو تحليلات عميقة ، تسوغ لنا هذه الانتقالات التى لم تقتصر على ايديولوجيتين أو ثلاث ، وانما انتقال دائم إلى اللحاق بالنظم السياسية والفكرية الصاعدة . قد يكون ذلك سببه أمور عديدة لعل على رأسها ، هشاشة التكوين العلمى والثقافى لهذه الجماعات الايديولوجية المؤمنة ، وضعف فى الايمان لم يقر فى قلب الداعية الايديولوجى المحدث ، ولم يصدقه العقل . وقد تكون الرغبة الملتاعة فى التقرب إلى السلطة ، والسلطات للتعايش فى كنف سلطة الخطاب السائد عالميا ، وداخليا . أو ربما هو المولع بالفكر السائد عالميا أو داخليا كجزء من نظام الموضة الرائج ، وحتى يتمكن منتج النص من التكيف الدائم معها . تلك ظواهر ليس هنا

موضوع تحليلنا ، ولكنها مدخل ملائم لمناقشة تلك الصياغة الحدية ـ أحد وجوه الاصولية الايديولوجية والاكاديمية ـ لاشكالية الحوار ، هل كان حتميا سقوط وانهيار الكتلة السوفيتية ، وعلى رأسها الاتحاد ، وتحولها من فلسفة وايديولوجية ونظام اجتماعي ـ سياسى اشتراكى ـ ماركسى إلى الطرف الغربى . النقيض ، وان هزيمة النظام الماركسى ، هى تعبير حتمى عن انتصار الرأسمالية والليبرالية .

ان المنطق ، والمنهج ، والفلسفة الحتمية التى تقف وراء هذه الصياغة للاشكالية هى جزء من عطب اساسى فى منهج التفكير السائد فى تقديرنا لماذا ؟ لانها تنطلق من لاهوت وضعى ، مفاده أن ثمة حتميات فى التاريخ ، والحتمية هى منطق وبيئة تفكير لاهوتى سائد ، ووضعى وماركسى أيضا ، فالحتمية تعنى ان ثمة تسليما بسنن كونية ، وأقدار ميتافيزيقية لا راد للجماعات الانسانية ـ لقضائها ، ولا سبيل للارادة الانسانية سوى أن تتقبلها راضية مرضية ، فلا تعدبل ولا تبديل لاحكامها وقواعدها ، ومسارها . ومن هذا المنبع تنطلق الاسطورة المتدثرة بالاوهام الايديولوجية من أن نظاما فلسفيا وايديولوجيا ، مآله الانتصار الحتمى ، بل أن مسارات ودروب ومسالك التطور الانسانى محددة سواء فى صعودها إلى الجنة الشيوعية حيث لكل بحسب حاجته ، وحيث تتلاشى الدولة ، هذا الكيان الشيطانى ، القاهر ، وتبدأ الجنة ، والحريات الحقيقية ، والاشباع الكامل ، والناجز للحاجات والرغبات . وفى الحتمية المقابلة هناك الثلاثي الذى يعقب الانهيار ، والبؤس الرأسمالى ، والليبرالى .

والحتمية فى تقديرنا ونرجو الا تكون مخطئين ـ هى تعبير عن نسق تفكير ، وتحليل وايمان مغلق ، ومستور ، وقبل ذلك ، وبعده تعبير عن منطق مضاد للتاريخ ، على الرغم من ادعائه المستمر بتاريخيته وايمانه المطلق بالتاريخ والتقدم ايضا ، سواء فى تناقض الاضواء ، والتركيب ، أو التقدم المرتبط بأنتصار الشيوعية الحتمى . فالحتمية فض للتاريخ بأعتباره المدى الابدى للحرية والارادة ، والفعل الانسانى بكل تناقضات ذلك ، وصراعاته ، ومنافساته . ومن منبع اللاحتمية ، والنسبية والحرية ، والارادة الانسانية ، بتألقها ، وخفوتها ، بصعودها وانتكاساتها يمكن تغذية البيئة النواة للتفكير ، والتحليل فى الانهيار الكبير للماركسية ومشروعها العدالى العظيم ، وايضا فى الانتصار المدعى به للرأسمالية ، والليبرالية باعتبارهما حتمية أخرى ، واعتبار انهيار الاتحاد السوفيتى والماركسية بمثابة نهاية التاريخ ـ بتعبير فوكوياما ـ الممثل الجديد للحتمية على الضفة الأخرى للايديولوجية ، والفلسفة ، والايمانية الليبرالية . فى النسبيات ـ حيث منابت ما بعد الحداثة وبدايات تخلق صعودها الكبير علما على ما بعد عصرنا ـ يمكن صياغة الأسئلة والاشكاليات وعلى مسرحها يمكننا صياغة الفروض ، واختبارها ، واستخدام المناهج واستراتيجيات التحليل بحسباتها ـ ايا كانت مواردها واتجاهاتها وفاعليتها ـ روءى علمية نسبية تحاول ان تكون موضوعية . فلكل نظرية أو منهج ، أو تصور مفهومى

منطقه الداخلى الظاهر ، والباطن ، وقيمة ، وتحيزاته ، فى أطار النسبى يمكن التعامل مع تلك الروءى والاسئلة والاشكاليات باعتبارها محاولات للسعى الحثيث للامساك ببعض جوانب الحقيقة الموضوعية ، المركبة ، والمعقدة ، والعصية على الامتلاك والحيازة والتصرف فيها أو بأسمها .

تأسيسا على ما تقدم فإن صياغة اشكالية الانهيار يجب الا تصاغ باعتبارها امرا حتميا وان ابتسامة الظافرين من دعاة الرأسمالية ، والليبرالية الغربية ، ليست سوى تعبير عن ايمان لاهوتى بأنتصار دينهم ، وديدنهم الاقتصادى ، والاجتماعى والسياسى ؟

أذن سنناقش الانهيار انطلاقا من السؤال لماذا ؟ فى بساطة ووضوح لايدعيان الحكمة ، ولا بلاغة التحليل وتركيبة بآثار رجعية ، وان مداخلتى رؤية نسبية ، يعتريها ما قد يصيب الرؤى الفلسفية والسياسية ، والتحليلات الاكاديمية من ابتسار ، واعطاب وادعاءات بالموضوعية ، والاحكام .

ثالثا : الانهيار : تفسيرات أولية :

ثمة اجتهادات متعددة ، ومختلفة فى تفسير انهيار الاتحاد السوفيتى ، والكتلة السوفيتية ، وذلك فى شكل يبدو ، وكأنه يتخذ شكل ، وأداء الأقدار الاغريقية القاسية . وفى هذا الاطار هناك من يركز على المؤشرات - والتحليلات - الاقتصادية من الانخراط فى دائرة الانفاق العسكرى الضخم ، الذى استنزف الموارد المادية ، والمعنوية من خلال عملية التعبئة السياسية ، والامنية ، والاقتصادية الهائلة واستنزاف طاقة ، وروح الشعوب السوفياتية الجماعية فى مجال الابداع فى تكنولوجيا السلاح المتطورة ، وانساقها العديدة ، وأن ذلك أثر على نمط الحياة السائد وأدى إلى عدم قدرة النظام ، والنموذج على الوفاء ، بوعوده ، ورموزه وفراديسه المعلقة . وفى هذا السياق يطرح البعض عدم ايلاء السلطة السوفيتية - الاهتمام بالانفاق على البحث العلمى ، ومشاريع تطوير التكنولوجيا فى القطاعات غير العسكرية وإلى عدم العناية بالصناعات المتوسطة ، والاستهلاكية لتلبية الرغبات والحاجات الانسانية للمواطنين السوفييت ، وارتبط ذلك بغياب تصور للعلاقة بين الحاجات الانسانية ، والتطور التكنولوجى المرتبط باشباع الرغباب والحاجات الانسانية المتجددة . وثمة من يرى أيضا ارتباط التدهور بمسألة الضغوط ، والقيود التى فرضها التصعيد والتوتر الدائم الذى فرضه سباق التسلح الضارى فى المجالات النووية ، وغير التقليدية مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، والتى استطاعت فرض قائمة الاعمال السياسية ، والاستراتيجية والاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، وجعلت من سلوكه بمثابة رد فعل لسباق التسلح ، وسياسات الغرب ، وحروبه الايديولوجية الدامية ، والتى تجلت فى الحرب الباردة .

ولاشك فى ان هذه الجوانب قد تنطوى على بعض الوجاهة ، وقد تمثل عوامل تساعدنا على التعرف على آليات الانهيار ، والتفكك الهيكلى للامبراطورية ، ومركزها القائد . ولكن مثل هذه المؤشرات الاقتصادية ، والرقمية ، والسياسية تعانى منها الامبراطورية الامريكية ، والكتلة الغربية ، على الرغم من الموارد الضخمة ، واختلاف فى المؤشرات ، ولكن لاتوجد الدراسات التحليلية المباشرة ، والحقلية التى تسند مثل هذه المؤشرات ، والمكونات فى الأزمة ، وآليات الانهيار . حسنا انها قد تشكل خلفية للتصدع ولكنها لاتفسر هذا النكوص ، أو على الأقل التغيير الجذرى فى النظام ، وبناءات الافكار ، والقيم ، والرغبة فى تبديل نظام الحياة السائدة ، وعلى هذا النحو البالغ السرعة والايقاع .

والواقع ان تفسير عملية سقوط الماركسية كايديولوجية ، واجهزة دولة ، ونظام انتاج وعلاقات اجتماعية على هذا النحو السريع فى الصعود ، والألهام ، والانهيار ، يكمن فى تقديرى ، فى ضرورة الابتعاد عن المنطق التقليدى الكامن فى نظام الاحالة والقياس التاريخى الذى يستخدمه الباحثون والسياسيون المصريون ، والعرب من اللجوء الدائم للتاريخ بحثا عن تفسيرات لحالات معاصرة ، وهو منطق لا تاريخى ، لانه يفترض ان ما سوف يحدث هو حادث ماضوى ، وأن ثمة تكرارية فى الوقائع ، والحادثات ، والنماذج(١) . ومن هنا لايسعف الباحث التاريخ المعملى ، والتكرارى هذا - الذى صاغة العقل السائد على هواه فى تفسير حدة السرعة ، وجسامة الانهيار . ويمكننا الحديث عن السباق السريع ومتغيرات التحولات السريعة فى عالمنا ، والتى لم يشهد العالم أمثلة موازية لحدث الانبثاق ، والصعود لامبراطورية ، وانهيارها على هذا النحو . هل نجد تفسيرا مقنعا فى حدة عمليات التحول العالمى ، والتكنولوجى ، وثورات الاعلام ، والمعلومات ، والسلطات الجديدة الاعلوماتية . والتى استطاع الغرب من خلال ثورة المرئيات ، والرموز(٢) . والمعلومات التى ارتبطت بتطور الرأسمالية العالمية الاندماجية ، والشركات متعددة الجنسية - من تدويل نموذجه الاقتصادى ، والاجتماعى ، والقيمى ، واضفاء اليها ، على الاستهلاك بلا حدود والتكنولوجيا ، وتعدد الاحزاب ، والبرلمانات ، وكل مكونات نموذجه السياسى - الاجتماعى والثقافى ، والحضارى - لقد استطاعت الرأسمالية ان تجدد فى آلياتها ، ونظامها الانتاجى ، وعلاقاته ، وانسقته الفرعية وتمكنت عبر اجهزة اعلامها من انتاج المعارف . وتوسيع دائرة استهلاكها ومن تعزيز العلاقات بين التقنيات الجديدة للاعلام والاتصال وبين تقنيات الذكاء والابداع كما يقول جان ماكس نوبيه . ولاشك ان هذا العامل ساهم فى تجديدات خلاقة ارتبطت بالتطور فى تقنيات المعرفة ، ونظام ووسائل انتاجها ، وفى التطور العلمى والتكنولوجى للثورة الصناعية الثالثة - وما بعدها - كل ذلك أدى إلى تطويرات اقتصادية ، وتعليمية ، وتربوية ، وثقافية كبرى فى الغرب الرأسمالى ، وفى ذات المستوى فرضت الانظمة الاعلامية حصارا مروعا على الاتحاد السوفيتى ، والكتلة السوفيتية ، ثم فى بلدان العالم الثالث . لعل ابرز

مظاهرة بدت فى احداث رومانيا ، وفى حرب الخليج ، والانقلاب الشيوعى الفاشل لبقايا الحرس القديم ، حيث كانت الرسائل والاتجاهات تبث ويستقبلها المواطن العادى فى تلفازه وفى منزله وعمله .. الخ . كانت هذه الاحداث تجسيداً لعملية معقدة تمت عبر سنوات معدودات ، ساهمت فى اضفاء النعوت والسلبيات على النموذج الماركسى فى قلعته التاريخية ، وروجته فى داخله ، وخارجه وبين أوسع القطاعات التى رأت فيه خلاصا لها من أوجاعها ، وأمراضها المزمنة .

اذن نحن ازاء عملية تحلل ، وانهيار من طراز فريد سواء فى عمليات تأسيس النموذج والنظام وآليات انهياره ، لعب الاعلام دورا بارزا فى سياقها ، لان العالم لم يعد قط قرية صغيرة كما نعته مار شال ماكلوهان ، وليستربيترسون انطلاقا من دور جهاز المذياع الصغير ، وانما الاعلام كأنظمة ، وهياكل ، ولغة يقوم - منذ سنوات - بتشكيل العالم كمفهوم ورؤية ، واتجاهات ومدركات نفسية ، أى أن الاعلام المرئى والمسموع ، والمقروء صانع ثورات هادئة وأداة تخليق لمنظورات ، والأهم أداة هدم وتفكيك للثقافات ، ونظم الافكار خارج النظام الرأسمالى والليبرالى الغربى - وداخله ايضا - والأخطر اذا جاز استخدام هذا الوصف ، تدويل النظام الرأسمالى ، بعد الحديث لكى يعيد صياغة العالم على مثاله . ان هذا الدور ساهم فى تحطيم دور الاجهزة الايديولوجية السوفيتية فى مراحل وهنها الكبير ، وساهم فى تسريع عملية الانهيار الكبير ، هل هذا التفسير كان للاجابة على الشكل النهائى الذى اتخذته عملية التحلل النظامى والايديولوجى والرمزى ؟ نعم . ولكن هذا يثير مسألة دور العوامل والمؤثرات والضغوط الخارجية فى تحديد مسارات التطور البنائى الداخلى . كانت هذه العوامل فى الماضى تمثل عاملا مساعدا ، ومنشطا ، وتحولت إلى عامل هام مع تطور التكنولوجيا ، والاعلام ، والسيطرة العسكرية .. الخ ، ومع صعود سلطتى الاعلام والمعلومات تحولت إلى دور مركزى فى تفسير التحولات الداخلية فى نظم ومجتمعات عديدة ، ان هذا الوزن للعوامل والمؤثرات الخارجية فى تغيير وتشكيل المجتمعات والدول المختلفة ، يعنى التخلى عن بعض من منطق الاصولية الماركسية السلفية الذى كان يرى أن تحليل مسارات التطور ، والازمات انطلاقا من الوزن المركزى للعوامل الداخلية ولنمط الانتاج ، وعلاقاته . ويبدو أن هذا النسق التحليلى المبسط ساهم فى عملية تسطيح ، وتبسيط التحليلات الرائجة فى النصوص التحليلية العربية التى اتخذت من الماركسية شرعة ومنهاجا . ومع ذلك فأن عوامل الانهيار الداخلية على المستوى الرمزى ، يمكن ان تقدم لنا تفسيرا لهذا الانهيار البطىء والمتنامى الذى اتخذ شكلا دراميا فى آليات الانهيار الاخير . وسوف نتناول تحليل هذا الجانب الهام فى تقديرنا فى الجزء الثالث من المداخلة ، وذلك على النحو التالى :

رابعا : نهاية الأسطورة وجفاف منابع الالهام :

افتتح البلاشفة غداة وصولهم إلى السلطة بأسم الماركسية والطبقة العاملة والحزب لحظة تاريخية نادرة فى التاريخ الانسانى . حيث شق لينين - رمز التوحد بين المثقف والمنظر ورجل السياسة العملية ، والزعيم - مسارا مختلفا في تاريخ العلاقات الدولية ، وحول الفلسفة إلى مشروع دولة مغايرة فى تاريخ بناء الدولة القومية الحديثة إلى دولة متعددة القوميات ، يقودها التخطيط المركزى ، والديموقراطية المركزية .

كان أهم ما فى المشروع الماركسى - اللينينى ، وعوده ، واحلامه أن لم نقل اساطيره ذات الطابع الانسانى الشامل ، وأفقه العدالى الصارم ، وهناك أيضا الحلم الساكن فى الفلسفة ، والخطاب السياسى بنهايات موعودة للصراعات الاجتماعية ، والتناقضات بين الطبقات ، أى اسطورة تحول الكيان المجتمعى المعقد بأنقساماته إلى كيان موحد متجانس واخطر من ذلك .

هذا الوعد الساخر بأنبثاق اقصى اعماق النيل الانسانى وغياب الصراع حول الحاجات الاستهلاكية ، والانسانية . كان الوعد الكبير فى ظل الشيوعية ، هو عودة الانسان كفاعل اجتماعى ، وانسانى متوحد ، وكامل وكلى ، وجمعى فى صيغة ، ربما لم تحاول الاديان السماوية أو الوضعية أن تقدم صورة مثيلة لها .

كان ثمة وعد بنهاية الاستلابات ، وبالاشباع الكلى للحاجات ، والدوافع ، والرموز . هذه الوعود الفلسفية ، والنظرية كانت بمثابة تأريخ لانسانية بديلة ، وبنماذج ، ومؤسسات وعلاقات اجتماعية وانتاجية ، وأمميات غير مألوفة فى تاريخ البشر ، والمجتمعات .

واجتذبت الماركسية تحت سحر الاساطير الجديدة الفاتنة اجيالا من المثقفين ورجال العمل السياسى ، والفقراء وبعض الاثرياء ذوى النزوع الانسانى فى العالم كله شماله ، وجنوبه ، بثقافاته ودياناته واساطيره ورموزه المعقدة والمتعددة .

وارتبط هذا الحلم بالصعود الكبير للاشتراكية ، وتحول الاتحاد السوفيتى ثم الصين وكتلة عدم الانحياز إلى اسطورة امكانية تغيير العالم والانتصار على الرأسماليات الغربية . ونماذجها الليبرالية المتعددة .

ولكن الفجوة بين الاسطورة ، والحلم ، والدولة والمجتمع كانت تتسع باستمرار تاركة احساسا داميا وفاجعا بتبدد الاحلام والالهام بتغيير البشر والمجتمع ، وبنفى الاستلاب في نظام وعلاقات الانتاج الاشتراكية . ويتكرس هذا الاحساس ليغدو نظام حياه ويتكرس الاستلاب ، والتشويه ، والاحساس بالاثوميا ، والعدمية السياسية ، والانسانية ويصبح قانون الحياة السوفياتية . وكانت نتيجة تماهى الايديولوجية مع الحزب ، والصفوة المسيطرة بمصالحها واهوائها - ونشر السيطرة والرقابة على الجميع ، وبأسمهم - هى أداة سحق الضمير الانسانى تحت سطوة رغبة عارمة

ووحشية فى إحداث تماهى قسرى بين الحزب ، والطبقات المحكومة ، والايديولوجية المسيطرة . محاولة شيطانية لمزج كلى بين كل هذه المكونات بقوة نظام القمع ومؤسساته « المشروعة » .

أن التحلل تحت وطأة التوتاليتارية الذى رسم التجربة السوفيتية باسم وحدة شاملة للقوميات والاعراق والثقافات ، والبشر ، مرجعه فى تقديرى تحول الفلسفة والايديولوجيا الماركسية إلى دين ، والاندماج بين هذا الدين الوضعى ، والبشرى ، وبين زعامة الحزب ، ومحاولة إذابة هذه الكتل الانسانية والثقافية والعرقية المتعددة ، والمركبة فى بوتقة هذا الدين الوضعى ، باسم وعود مستقبلية للعدالة ، وانسانية مختلفة عن الانسانية فى ظل النظم العبودية والاقطاعية والرأسمالية ، سعيا وراء هدف الوصول إلى جنات الاشتراكية صعودا إلى ذروة النعيم الشيوعى .

وهذا المسار السلطوى الغاشم فى التطبيق ، والارهاب ، والمنافى الجليدية فى سيبيريا ، ومحاكم الضمير ، والتشهير ، والاغتيال المعنوى للشخصيات التى طرحت الرؤى المغايرة ، ولو بهدف تصحيح مسار حلم يتحول إلى كابوس رهيب كانت الفكرة الشاملة والمطلقة تضع العالم لمرة وحيدة ، ونهائية وللابد وكانت اجهزة الدولة الايديولوجية تعيد انتاج رموز واساطير وعقل الجمهوريات والشعوب ، وتحرس مسار ومناهج الفكر المختلفة ، تحولت الفلسفة المادية إلى دين وضعى ، كما قلنا سلفا - ولم يكن ثمة ادراك ان سلفية الايديولوجيات تؤدى إلى تآكل انتاجها الرمزى ، وتزوى فى النهاية لان الانساق الايديولوجية والرمزية هى منتجات خيال فلسفى وسياسى ، وبانهيار الخيال والحلم والاسطورة فى الواقع الاجتماعى تنهار الانساق بطيئة ولكنها مدوية فى النهاية(٣) .

..وايضا لم تكن للحزب قدرة على تجديد انتاجه الفلسفى والرمزى والحلمى ، وإنما كان يعيد انتاج نفس الانتاج والسلع الرمزية والروحية والاخلاقية التى كان الحزب يبددها ببيروقراطيته ، وسلطاته ، وممارساته كطبقة حاكمة تسيطر وتحكم باسم الطبقة العاملة فى عموم الجمهوريات(٤) .

كانت التجربة الهائلة فى انجازاتها ، فى سلبياتها الضخمة ، وانهيارها الدرامى والمروع ، والمأساوى ، تعبيرا عن المسارات المأساوية التى تتخذها التوتاليتاريات الوضعية .

فالتوتاليتاريات المعاصرة هى الابن الطبيعى للدولة الحديثة بتعبير مارسيل جوشييه فى « دين المعنى » - حيث يقول ان هذه الدولة - مكنها زوال الصفة - الدينية - المفارقة لها من بلوغ معرفة وقدرة كلية على المجتمع الا انها فى الوقت نفسه وريثة عهود الدين . ويشرح هذا الجانب بقوله انها ولدت فى اللحظة التى تكشف فيها انشطار المجتمع على نفسه فى حالته الصافية لأول مرة فى تاريخ الانسانية ، دونما تبرير للمغايرة أو الاختلاف الدينى .(٥)

واشكالية التوتاليتارية الماركسية التى انهارت كدولة فى الاتحاد السوفيتى ـ او ما كان يسمى كذلك منذ فترة وجيزة ـ انها كانت تصدر عن ايديولوجيا واساطير ، ورموز مناهضة للدين ، ولكنها فى ذاتها كانت تؤسس لدين جديد من صنع فلاسفة الحرب ، وقادته ، وهى فى ذلك كانت ككل التوتاليتاريات المعاصرة تصدر عن وهم شامل ـ كما يقول جوشييه ـ حول مايجعلها ممكنة ، وعن تعام جذرى عن انفصال السلطة الذى تظهر من خلاله ، وعن رفض النظر ومواجهة الانقسام بين البشر والذى يجعلها تقترب من السلوك الدينى(٦) .

فالتوتاليتارية فى اصلها مشروع لمجتمع واحد لايعرف الانقسام موحد وراء حكامه ، ومنظريه ، وفلسفتهم ، ومستبعد لكل نزاع حول المصالح ، وملتحم بشكل حميمى مع معرفته لنفسه ، واذا كان ثمة انقسام فهو عابر وسطحى وغير جوهرى ويمكن إزالته(٧) .

وتستهدف التوتاليتارية انتاج مجتمع متحرر من تناقضاته الداخلية بصورة نهائية .

ألم يكن انهيار مشروع الدولة الاشتراكية ـ فى افاقها الشيوعية هو نهاية لحلم صياغة مجتمع ودولة ، ومؤسسات ، تستبعد التناقضات ، والرؤى المغايرة ، والقيم المتعددة ، أى استبعاد لجوهر ما هو انسانى فى الاساس .

ولكن هذا الانهيار المأساوى الا يعد انهيارا لمنابع مغايرة للاحلام ، والاساطير ، والامال ، والالهام للانسانية ، وللجنوب وللقوى المطالبة بالعدل ، ووقف التدهور فى مستويات الفئات الاجتماعية الأضعف فى الشمال والجنوب .. خصوصا هذا الجنوب المكتظ بالنقر والفقر ، والمرض ، والتعاسة ، وتآكل ارثه الثقافى والحضارى ، وسيطرة ديكتاتوريات الفقر والاستبداد المتخلفة .

أنهار البديل الاسطورى ، دون صعود بدائل عدالية جديدة فلسفيا ، وسياسيا فى ظل مرحلة انتقال تاريخية غير مألوفة فى تاريخنا ويظل المطروح للاستهلاك الرمزى ، والحلمى الانسانى هو المشروع الظافر فى الغرب الليبرالية ، والرأسمالية الاحتكارية ، وقوانين السوق ، والتبادل الحر للافكار ، والسلع ، والقيم فى عالمنا . ما هو المطروح الان فى روسيا ، والكومنولث الجديد ، وجنوب الدنيا ، أنها الليبرالية ، والمشروع الحر . ولكن البديل الجديد ـ القديم يقدم فى صياغة حلمية ، مع هذيان سياسى لم يبلور حتى الآن مشروعا ليبراليا ـ رأسماليا ذا سمات قومية روسية وما يطرحه الزعماء الانتقاليون الجدد ، كيلتسين هو نمط من الطفولة الليبرالية ، تسرع نحو حلم ، ووعود مستحيلة التحقيق ، لان الاستهلاك بلا حدود ، وتصارع الاراء ، وتعددها لايستند إلى مقومات اقتصادية ، ومؤسسية ،وقيمية راسخة .

ومن هنا فالطفولة الليبرالية السعيدة باحلامها ، والمفارقة لوضعية بلادها تسير فى نفق مظلم .

وعلى الجانب الاخر للمشهد الانسانى المعاصر ، ثمة مأزق من نوع آخر . فالليبرالية والرأسمالية الاحتكارية الوحشية ، كانت تدفع إلى حيوية فى تعدد الافكار ، وتنوعها ، مع صعود سلطة المعلوماتية ، وتقدم الثورة الصناعية الثالثة ، وما بعد الحداثة فى الأفكار ، والرؤى ....الخ .

ولكن جوهر الديناميكية الليبرالية والرأسمالية وتجاوزها لازماتها الدورية ، تمثلت فى القدرة على استيعاب التناقضات ، واضفاء المشروعية على الاراء النقيضة والراديكاليات البديلة داخلها . هذه الحيوية هى التى رفدت دماء النماذج الليبرالية بالتجديد واعادة صياغة المشاريع ، والافكار ، وتجاوزها ايضا .

ولكن الصحوات الليبرالية ، كانت تعتريها سلبيات - فى القلب ، نكاد تعصف بجوهرها الفلسفى ، والمعرفى . فنحن فى عصر تسيطر عليه ايديولوجية رخوة ، حيث تتلاشى الحدود بين نظم الافكار ، والايديولوجيات السياسية ، ومشاريع الاحزاب المختلفة فى اوروبا - فرنسا تحديدا - حيث ينطق الجميع بذات القيم ، الحرية ، وحقوق الانسان ...الخ . ولكن بمفردات مختلفة ، إذن فإن جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى ، أو يبهت على الأقل .

فنحن ازاء حرية بلا اختيارات متنوعة ، ومتعددة . فلا حرية دون اختيار بين سلع رمزية وفكرية ، وقيم ، وسلع استهلاكية متعددة . فعلى مستوى الاستهلاك المادى فان السلع المتعددة فى اشكالها ، لا تختلف فى شروطها القياسية ، والتصحيحية ، والتكنولوجية . هناك مسميات واشكال مختلفة ، ولكن الجوهر ، والكفاءة ، والنوعية متشابهة أن لم نقل موحدة . إذن فخيار الحرية ، خيار معلق .

ولكن يبدو أن التصور التشاؤمى للمشهد الانسانى ، والفلسفى ، فى الحضارة الغربية الليبرالية ، هو تعبير عن وضع انتقالى ، يئن بآلام التحول الكبير نحو ما بعد الحداثة ، وما بعد الثورة الصناعية الثالثة ، وتعبير عن حيرة البحث عن نظام انسانى واجتماعى جديد(٨) .

ويزيد من وطأة هذه الحيرة والألم فى أوروبا ، والولايات المتحدة الامريكية تلك الوضعية الفريدة للقيم والثقافة والنموذج الغربى الآن . فلقد تحولت الآن إلى نموذج انسانى شامل وكلى ، وهناك امتداد وتوسع له ، على المستوى العالمى . تدويل النموذج ترافق مع سقوط المقاومات القديمة - باستثناءات - وهناك قبول بشرعيته على المستوى النظرى . ترتب على ذلك هذا الاحساس الأوروبى الجماعى بفقدان الذات الجماعية الغربية لابداعها الابرز ، والأعظم ازاء الثقافات الأخرى . الأحساس بفقدان الذات الجماعية لابداعها الجماعى ، هو أحد مصادر تفسير هذه الرغبة العمياء فى نسيان الجنوب ، والشعوب الملونة ، وهذه النزعة العنصرية الوحشية فى الشمال

الغربى . تحول المشروع الاوروبى والغربى إذن إلى مشروع انسانى شامل يعنى فقدان الثقافات والشعوب الغربية لدورها ووظائفها وتماسكها الجمعى .

كيف سيتحول هذا المشروع على ايدى الاخرين ؟ كيف سيتفاعل مع الثقافة الاسيوية اليابانية ، وغيرها . ما الذى ستقدمه النمور الاسيوية بقيادة اليابان .

بين الغموض الاسيوى واليابانى ، وفقدان الثقافة الاوربية والغربية لخصوصيتها وانهيار النوتاليتارية الماركسية ، مع تصاعد ردات الفعل الشمولية الدينية يبقى المشهد الانسانى أسيراً لانماط من السيولة ، والفوضى من نوع جديد ، وقبل ذلك القلق ، والحيرة وفقدان القدرة على التكيف ، أو السعى الحثيث لتحقيقه مع تحولات العالم الصاعقة . وبين هذا وذاك هذا الحنين إلى الجذور دونما تحقيق ، أو اشباع .

ثبت بالاحالة المرجعية

١ - نبيل عبدالفتاح ، ازمة المثقف والثقافة الحديثة ، الباب الرابع فى النص والرصاص (مؤلف تحت النشر) .

٢ - نبيل عبدالفتاح ، النظام الاعلامى الجديد وتغيير العالم ، مقال بجريدة الاهرام العدد الصادر فى ١٩٩١/١٢/١٣ .

٣ - نبيل عبدالفتاح ، الوجوه الرمزية للتراجيديا السوفيتية ، مقال بجريدة الاهرام العدد الصادر فى ١٩٩١/١٢/١٣ .

٤ - نبيل عبدالفتاح ، المرجع السابق ذكره .

٥ - مارسيل جوشييه فى دراسته والمنشورة بالعربية فى ترجمة على حرب للدراسات الفرنسية المنشورة فى كتاب اصل العنف والدولة لمرسيل جوشييه وبياكلاستر ، الناشر دار الحداثة ، بيروت ص ١٩٨ / ١٩٩ / ١٩٨٥ .

٦ - المرجع السابق ذكره ص ١٩٩ .

٧ - المرجع السابق ذكره ص ١٩٩ .

٨ - نبيل عبدالفتاح ، خطاب الزمن الرمادى ، الفصل الرابع ، الدور الثقافى المصرى فى عالم جديد تحت التشكيل ، رؤية فى عمليات التكيف ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ الناشر يانا للدراسات والنشر . القاهرة ١٩٩٠ .

المناقشات

الدكتور / أحمد صدقى الدجانى :

هناك امر اساسى يستحق التركيز ، ويتعلق بكيفية التعامل مع حدث انهيار الاتحاد السوفيتى . وقد بدا لى ان هناك جوا عاما سائدا مفاده ان المفاجأة هى التى حكمت الكلمات التى قيلت حتى الآن ، حيث تكررت كلمة (المفاجأة) فى الافتتاح ثلاث مرات ، ووجدت ان من الضرورى ان اقف امام هذه الظاهرة .

والسؤال هو : هل كان هذا الانهيار مفاجأة فى الحقيقة ؟ اننى أوجه هذا السؤال لأن هناك دولا أخرى موجودة فى عالمنا ، واذا غفلنا عن متابعة مايتفاعل داخلها ، كما غفلنا عما يتفاعل داخل الاتحاد السوفيتى ، فسنعانى من المفاجأة ذاتها .

والجواب يدخل ضمن علم التاريخ فى باطنه . وقد علمنا شيخنا ابن خلدون ان لعلم التاريخ ظاهرا وباطناً ، وهو فى باطنه بحث وتدقيق وتعليل . ويجعلنى هذا استحضر المحاولات الانسانية السابقة فى تحليل انهيار الدول ، ولاسيما واننا - العرب - قدمنا فيما مضى تصوراً دقيقاً عاش كل الغرب عليه على مدى القرون الماضية . ولذلك ، فالمناسبة التى نحن بصددها غنية جدة لكى نحيل الحدث إلى مدارس فلسفة التاريخ . والمدرسة التى افضل الاعتماد عليها هى المدرسة التى تعتمد على القراءة الحضارية العمرانية ، والتى ترتكز على خمسة عوامل رئيسية ، يمكننا من خلالها معرفة الكيفية التى تنتهى بها الدول ، وليس الاتحاد السوفيتى فقط ، وإنما دول اخرى فى عالمنا .

وقبل الحديث عن هذه العوامل الخمسة ، أود الوقوف امام تعبير (الدولة) فى لساننا العربى ، لاننى لاحظت من التعقيبات جمعاً بين معنيين للدولة . وارجو التفريق بين معنيين للتعبير :

أولهما : ان جذر كلم دولة من دال ، بدول . وتلك الايام نداولها بين الناس . ولا توجد دولة تدوم ابداً ، اى ان التعبير هنا يرمز إلى القوة والسلطان الذى يحكم .

ثانيهما : هو معنى الدولة ، ومعنى الاعتراف بها ... إلى اخر هذه الركائز الشائعة . اعود ، واستذكر بايجاز شديد ان العوامل الخمسة تتمثل فى : -
- العامل الفيزيائى ، ويتعلق بالقوة التى تقوم عليها الدولة مثل قوى الطبيعة . العامل الطبيعى ، ويشير إلى ان للدولة عمرا .
- العامل النفسى ، مثل حالة الجو العام المحيط بالدولة .
- العامل الاجتماعى ، ويتعلق بنظام القوى الاجتماعية ، وابرز المجتمعات فى الدولة .
- العامل الاقتصادى .

وقد أورد ابن خلدون هذه العوامل الخمسة جميعها . وعند التطبيق على الاتحاد السوفيتى لابد أن نتساءل اولا كيف قام هذا الاتحاد السوفيتى ؟ وسوف نلاحظ انه ارتكز فى قيامه على كل من العقيدة والعصبية ، فما الذى طرأ - إذن - على العقيدة والعصبية على مدى السبعين عاما منذ قيامه ؟

بإيجاز شديد ، يمكن القول ان العصبية والعقيدة قد تغيرتا . والنقطة الأخيرة التى اود التركيز عليها تتعلق بمراحل تطور الاجيال داخل الاتحاد السوفيتى . فقد كانت عملية تطور الجيل الأول داخل الاتحاد السوفيتى واضحة حتى نهاية الحقبة الستالينية ، كما كانت عملية تطور الجيل الثانى واضحة حتى نهاية الحقبة البريجنيفية ، ثم بدأت عملية تطور الجيل الثالث مع مجىء جورباتشوف . والسؤال الذى يبرز امامى هو : لماذا كانت الحقبة الثالثة قصيرة على هذا النحو ؟

وأعتقد ان هذا السؤال يستحق البحث والاهتمام فى علم السياسة ، فقد كان عمر الجيل الثالث قصيرا جدا ، لم يزد عن بضع سنوات . واذكر اننى قرأت اثناء زيارتى لموسكو فى صيف ١٩٩٠ لفيكتور كوزالفين قوله : ان صيف ١٩٩٠ سوف يدخل تاريخ بلادنا السياسى لوصفه زمنا اصبح فيه الكثير من الاشياء الخفية ظاهراً ، كما أصبح التطور الحادث مشوشاً جدا . فجمهوريات البلطيق تتجه نحو الغرب ، بينما تتقدم الجمهوريات الاسيوية نحو العمل بتقاليد الدول الاسلامية ، فى حين كان هناك من يتحدث داخل روسيا عن (روسيا الارثوذكسية) بكل قوة ، داعيا إلى العودة إلى العقيدة الاصلية التى حكمت الدولة عبر العقود .

واختتم حديثى بترديد مقولة ابن خلدون : « ان العصبية لاتكفى ، ولابد لها من الخلال » . وارجو ان نبدأ بتداول هذه الكلمة : « الخلال » ، أى الاخلاق وكرامة الفرد . والدول تموت اذا انعدمت هذه المعانى ، لان الانسان هو الأصل ، وكرامته هى الأصل .

الدكتور / مراد غالب : -

لقد عشت فى الاتحاد السوفيتى ١٤ عاماً ، وحضرت مناقشات عديدة من أول مراحل تطور النظرية الماركسية إلى أخرها ، علاوة على أننى شاهدت التطورات

المختلفة فى الاتحاد السوفيتى ، الا اننى سوف اجتهد فى ملامسة النقاط الاساسية فى الموضوع . وابدأ بالتأكيد على أن الثورة الصناعية كانت بمثابة الحقيقة التى ولدت الرأسمالية وهى التى ولدت الاستعمار ايضا كنتيجة لتطور علاقات الانتاج وتطور الادوات العسكرية .. وما إلى ذلك . ونحن نواجه اليوم عصرا جديدا تماما هو عصر الثورة العلمية والتكنولوجية . وتقوم هذه الثورة فى الوقت الراهن بإيجاد النظام العالمى الخاص بها ، وأدى ذلك بدوره إلى تراجع واضعاف الماركسية ، على الرغم من كونها تعبيرا عن حقبة معينة من حركة التطور الانسانى .

والنقطة الثانية التى أود التركيز عليها تتعلق بنشأة الماركسية ذاتها . فقد أدت ظروف النشأة والبداية إلى افراز ما عرف بـ « ديكتاتورية البروليتاريا » ، أى انها بدأت بالديكتاتورية . وبالتالى ، فقد تسببت هذه الظروف فى خلق ما يمكن وصفه بـ « مجتمع انسانى يقف على قدم واحدة » ، وكان ذلك سبباً فى حدوث التناقض الهائل فى الماركسية وبناء المجتمع .

والنقطة الثالثة : تتعلق بان المجتمع السوفيتى شهد حالة من عدم التوازن فى النمو والتطور . فهذا المجتمع الذى نجح فى السبق إلى غزو الفضاء ، كان عاجزا عن توفير الاحتياجات الاساسية لمواطنيه من السلع والخدمات ، الأمر الذى تسبب فى نشوء حالة من التناقض المخيف بين نمو المجتمع وتطوره فى الميادين والمجالات المختلفة . وقد قابلنا اندروبوف فى عام ١٩٦٦ ، ولخص لنا جوهر هذا التناقض بقوله : ان الامر كان سهلا فى عهد ستالين ، فقد كنا نضع ميكروفونات فى جميع البيوت والمنازل ، وكنا قادرين على اقناع المواطنين انهم يعيشون أحسن عيشة فى الدنيا ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح بمقدور أى فرد يملك راديو ترانزستور أن يسمع ويعرف ما يحدث فى جميع انحاء العالم ، وقد ازدادت حركة الاتصال بالخارج مع مرور الوقت عن طريق البعثات والأسواق التجارية .. وغيرها ، واصبح ١٢٠ الف شخص يدخلون ويخرجون يوميا من الاتحاد السوفيتى . كما تنبأ اندروبوف وقتذاك ان اى فرد سوف يكون لديه جهاز تليفزيون فى المستقبل سوف يرى كيف يعيش الجانب الاخر من العالم الخارجى . ويعنى ذلك انه لم يعد بالامكان خداع المواطنين ، بل لقد أصبح من الضرورى عمل المزيد من أجلهم ، ولذا فقد أصبح لابد من التغيير .

وهكذا ، فإن القضية التى نحن بصددها شائكة للغاية ، ويصعب ايجازها ، الا اننى أود التركيز على الجانب الاقتصادى بالتحديد . فقد كانت الموارد الاقتصادية السوفيتية أقل من نصف مثيلتها الامريكية ولذا ، فقد كان لابد من الانهيار الاقتصادى ، طالما كان مطلوبا من الاقتصاد السوفيتى ان يتحمل أعباء التسلح لمواجهة الغرب ، ثم لمواجهة الصين بعد ظهور الخلاف معها .

وقد لمست عن قرب العديد من مظاهر على التوازن فى تطور ونمو المجتمع بالاضافة إلى ان النزعات القومية والحاجة إلى الديمقراطية كانت تتفاعل فى الخفاء ،

بالرغم من ان ذلك كله لم يكن ظاهرا على السطح . والحقيقة ، أننا كنا ننتظر التغيير ، الا اننا لم نتوقع ان يحدث التغيير بمثل هذه الصورة التى جرى عليها ، ولم نكن نتوقع هذا الانفجار الضخم داخل الاتحاد السوفيتي ، كما اننا لم ننتظر وقوع التغيير فى هذا التوقيت بالذات ، ولكننا بدون شك كنا نتوقع حدوث تغيير ما .

وأود أن أقول كلمتين صغيرتين عن جورباتشوف ، وهى انه بالرغم من ان جورباتشوف قام بقيادة عملية البريسترويكا والجلاسنوست ، الا انه لم يكن يمتلك رؤية للمستقبل . فقد قام جورباتشوف باحداث تغييرات هيكلية ضخمة على الحزب الشيوعى السوفيتى والجيش والمجمع الصناعى - العسكرى والكى جى بى ووزارة الداخلية ، فما هى اذن القوة التى كان يعتمد عليها فى التغيير . وأنا أتفق مع د .محمد السيد سعيد فى قوله ان جورباتشوف أعتمد على جماعة من المثقفين المؤمنين بالديمقراطية ، ولكن حتى هؤلاء لم تكن لديهم رؤية مستقبلية ، كما لم تكن لديهم جبهة منظمة او قوة محددة ، أى أن جورباتشوف هدم كل شىء ، ولم تكن لديه رؤية محددة لإعادة البناء ، وهذا فى تصورى احد الاسباب الرئيسية الكبرى لانهيار الاتحاد السوفيتى .

الدكتور / حسن نافعة :

ليست لدى ذكريات أو خبرة أو ثراء تجربة السفير مراد غالب ، الا اننى أود التأكيد على ان الموضوع الذى نتناوله يتسم بالتعقيد البالغ . فالاتحاد السوفيتى تجربة انسانية فريدة يبلغ عمرها ثلاثة ارباع قرن من الزمن . ومن غير الممكن ارجاع انهيار هذه التجربة الفريدة إلى سبب واحد ، وإنما يرجع إلى مجموعة من الأسباب المركبة . وبالتالى يستحيل ايجاد خط محورى يُعزى اليه الانهيار . اننا نستطيع - طبعا - الحديث عن بنية الايديولوجيا الماركسية والاشكاليات التى تطرحها ، كما نستطيع الحديث عن مدى تطابق التجربة السوفيتية نفسها مع الفكر الماركسى ، ونلاحظ التباينات التى حدثت بين هذا وذاك ، ونستطيع أيضا الحديث عن التوازنات الداخلية والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطورت عبر تطور التجربة السوفيتية ذاتها ، ويمكننا أن نجد داخل كل فصل من هذه الفصول اسبابا وقضايا عديدة تصلح كنقطة بداية أو طرف لتفسير الانهيار السوفيتى .

لكننى أود أن الفت النظر إلى بعض الأبعاد التى لم تذكر فى كل ماقيل ، وتتعلق بحقيقة ان رؤيتنا للاتحاد السوفيتى ارتكزت دائما على النظر اليه باعتباره قوة عظمى ، وهى القوة العظمى التى لم تبرز فى الحقيقة مع بداية التجربة السوفيتية ، ولكنها برزت فقط بعد الحرب العالمية الثانية ، أى بعد عام ١٩٤٥ لان الاتحاد السوفيتى كان قبل ذلك عبارة عن دولة معزولة ، بل ان دور الامبراطورية القيصرية فى اوربا تاريخيا كان مجرد دور ثانوى ، وأقصى ما كانت هذه الامبراطورية تطمح اليه هو ان تلعب الدور الاقليمى على المستوى الأوروبى ، ولم تكن تمتلك - بأى معيار من المعايير - امكانات الدولة العظمى أو الدولة التى تطرح نفسها كقوة عظمى .

وفى ظل هذا الوضع ، فإن الاشكالية التى حدثت تتعلق بأننا ننظر فقط إلى قدرة الاتحاد السوفيتى التى تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى جعلته يبدو كما لو كان يقود العالم إلى تجربة انسانية جديدة ، ويحقق الاشتراكية على المستوى العالمى . ولذلك ، أود أن الفت النظر إلى مجموعة من الأسباب التى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتى ، من خلال محاولة البحث فى احتكاك هذه التجربة مع العالم الخارجى ، ومدى قدرة هذه التجربة على توليد مجتمع جديد أو توليد تجربة انسانية جديدة تسقط النظام الرأسمالى .

لقد كانت علامات الضعف موجودة منذ اللحظة الأولى فى الواقع ، ولايمكننى فى هذا الصدد سوى ان اطرح عددا من العناوين فقط :

أولا : علاقة الحزب الشيوعى السوفيتى بالاحزاب الشيوعية الأخرى ، بما فى ذلك كافة التناقضات التى حدثت داخل الاحزاب الشيوعية ذاتها .فالحزب الشيوعى السوفيتى لم يتمكن من تأكيدقدرته على قيادة الأحزاب الشيوعية ، بل وحدثت انقسامات داخل الأحزاب الشيوعية وتتضح هذه الحقيقة من المقارنة بين الدولة السوفيتية والثورة الاشتراكية العالمية ، والتناقضات التى حدثت بين الدولة ومقتضياتها ، وبين منطق الثورة ومنطق الدولة .

ثانيا : علاقة الدولة السوفيتية بالتجارب الاشتراكية الأخرى فى العالم ، وقد حدث التناقض بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية منذ منتصف الخمسينات . والسؤال هو : إلى أى مدى تسبب هذا التناقض فى تقويض احتمالات ان يقود الاتحاد السوفيتى الثورة الاشتراكية العالمية ؟

ثالثا : علاقة الاتحاد السوفيتى مع دول العالم الثالث ، والحقيقة ان هذه العلاقة تدعمت فقط عقب اخفاق فكرة قيام الأحزاب الشيوعية داخل اوربا الغربية. فقد أدى هذا الانخفاض إلى انهيار فكرة تدعيم الثورة الاشتراكية من خلال تثوير المركز الرأسمالى . وبالتالى ، تصور القادة السوفييت ان هناك فرصة تاريخية يمكن إستغلالها تتمثل فى حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، وانه يستطيع من خلال دعم هذه الحركة ان يقود عملية تقويض النظام الرأسمالى . وقد سقط هذا الرهان أيضا حينما أصبحت مناصرة حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث عملية استنزاف لموارد الاتحاد السوفيتى .

والحقيقة ان هناك عددا من التناقضات التى تسببت فى إنهيار الاتحاد السوفيتى ، وهى تناقضات ترجع إلى علاقة الاتحاد السوفيتى بالدول الاشتراكية وبدول العالم الثالث . ومن غير الممكن تفسير الانهيار بالرجوع إلى نظرية المؤامرة ، وإنما يصبح ذلك ممكنا فقط بإحالته إلى التناقضات المشار اليها .

الدكتور / مجدى حماد :

سوف أبدأ بمناقشة الاستاذ / محمد سيد أحمد ، وهو أحد الماركسيين القلائل الذين يمتازون بالقدرة على التطور ، وفى نفس الوقت القدرة على متابعة التطور . ومن هذا المنطق سوف اعود إلى كتابه « بعد ان تسكت المدافع » ، والذى صدر عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، حيث ذكران الاتحاد السوفيتى أو الكتلة الاشتراكية أو الظاهرة الاشتراكية أصبحت من الظواهر التى لاتقبل الارتداد . وبالتالى ، من المفيد ان نعلم كيف كان يبنى هذا الحساب ، وخصوصا انه اشار فى حوار معه إلى ماكتبه فى مقال بنشرة « التقدم » التى توزع داخليا فى حزب التجمع ، وانتهى فيه إلى نتيجة فى غاية الخطورة ـ تمثل نوعا من الحكمة الاستباقية وليست الحكمة بأثر رجعي ـ مؤداها انه راجع ماكتبه طيلة السنوات العشر الماضية بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩ ، وانتهى من هذه المراجعة إلى الشك حتى فى الاشتراكية كعقيدة . واذا كان قد وصل فعلا فى عام ١٩٨٩ إلى الشك فى الاشتراكية ، فهذا فعلا نوع من الحكمة الاستباقية ، ومن المفيد ان نعرف اذا كان يتذكر العناصر الأساسية لهذه الرؤية المبكرة .

النقطة الثانية فيما قاله الاستاذ محمد سيد أحمد تتصل فى الحقيقة بنقطتين أولاهما تختص بنفى الحتمية ، سواء حتمية الذين كانوا يقولون بحتمية استمرار الاتحاد السوفيتى أو بالذين كانوا يقولون على العكس بحتمية الانهيار . وثانيهما : تتعلق بمسألة التدخل من الخارج كعنصر لتغيير ماحدث داخل الاتحاد السوفيتى . وفيما يتصل بالنقطة الأولى (نفى الحتمية) ، فإن جميع العناصر التى اثارها الاستاذ محمد سيد أحمد تنبنى فى غالبيتها على عنصر الحتمية ، أى انها تحول الصراع من طبقة فى مواجهة طبقة ، وهوية فى مواجهة هوية ، إلى صراع ذى طبيعة مغايرة ، أى إلى صراع مبنى على صاروخ ، ومدى الصاروخ لا هوية له . وقيام الاشتراكية أضعف حلقات الدول الامبريالية ، وما افرزه من ظواهر ذات طبيعة حتمية ، قد اصبح قوة دفع فى اتجاه انهاء التجربة . أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية (مسألة التدخل) ، فهى تمثل فى الحقيقة ظاهرة مزدوجة ازاء ظاهرة إنهيار الدولة السوفيتية . ذلك انه يجب علينا عند معالجة ظاهرة إنتهاء الايديولوجيا الاشتراكية فى اوروبا الشرقية ان نضع فى اعتبارنا طبيعة دور البعد الدولى ، لاننى اذكر ان بريجنسكى صرح فى عام ١٩٧٧ ـ فى ظل ذروة ازدهار الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية ، لاسيما فى اسبانيا وايطاليا ـ ان من الممكن ان يحقق الاتحاد السوفيتى نجاحا فى اوروبا الغربية فى مقابل النجاح والتقدم الامريكى فى اوروبا الشرقية . وفى ظل هذه الظروف ، لا أعتقد انه كان من قبيل المصادفة ان ينتخب بابا بولنديا ، وان يكون أول وفد من المهنئين هو طائرتان من الامريكيين ذوى الأصل البولندى ، وكان الأكثر دلالة ان يخرج لاستقباله فى أول زيارة له إلى بلده (بولندا) خمسة ملايين مواطن . وكان ذلك قبل بروز ظاهرة نقابة التضامن فى بولندا ، والتى كانت تعكس رؤية مبكرة لهذا الانهيار ، لانها كانت تعكس خللا فى صميم العقيدة

الاشتراكية ، ولانها انطوت على قيام حزب الطبقة العاملة بقمع الطبقة العاملة . وكان هذا التطور بمثابة مؤشر ذى دلالة ، ثم نشر بعد ذلك عن وجود علاقة مبكرة بين الولايات المتحدة ونقابة تضامن ، وتأكد بعد ذلك ايضا ان السياسة الامريكية لعبت دوراً بارزاً فيما يحدث داخل بولندا .

وبالاضافة إلى ماسبق ، لابد من الاشارة إلى العبء المتزايد الواقع على كاهل الاتحاد السوفيتى نتيجة سباق التسلح وسباق الفضاء ، وهو السباق الذى أراد الامريكيون من ورائه تعجيز الاتحاد السوفيتى وتركيعه من الداخل . ومن الأمور اللافتة للنظر ايضا ان كافة الدول الاشتراكية السابقة قد سارعت إلى إعادة علاقاتها مع اسرائيل ، وذلك فى الوقت الذى تعلن فيه وسائل الأعلام الغربية عن الممارسات الوحشية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى خلال الانتفاضة . فهل يمكن ان يحدث ذلك مصادفة ؟ وخصوصاً ان البعض منا كان يدرك ان الانقلاب الذى كان على وشك الحدوث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، كانت وراءه أصابع صهيونية واسرائيلية .

السفير / صلاح بسيونى : -

اذكر ان رئيس وزراء روسيا بعد ثورة ١٩٠٥ كتب انه ليس هناك شيء اسمه روسيا ، وانما هناك شعوب وأمم وقوميات مختلفة محكومة بقوة السلاح داخل (الامبراطورية الروسية) ، وهذا بالتحديد هو وضع الاتحاد السوفيتى أو ان شئنا اسميناه بـ (الامبراطورية السوفيتية) . وعندما يحدث أى اخلال بالسلطة المركزية التى تحكم هذه الامبراطورية التى تحكم تلك الشعوب ، فلابد ان يقع الانهيار . ولذا ، فإن ما حدث مع بداية حكم جورباتشوف كان نهاية لمسلسل ما اتصوره (سياسة قطاع معين داخل الحزب الشيوعى السوفيتى) تمكن من ان يصل بميخائيل جورباتشوف إلى السلطة لاحداث التغيير . وأنا اتفق تماما مع د .مراد غالب على المعنى الذى اراد الوصول اليه من حديثه مع اندروبوف عام ١٩٦٦ ، لاننى أعتبر ان اندربوف هو الذى دفع فعليا بميخائيل جورباتشوف إلى السكرتارية العامة للحزب الشيوعى السوفيتى . وبالتالى ، لا يجب اطلاقا اغفال حقيقة ان هناك قطاعا هاماً مؤثراً داخل الحزب الشيوعى السوفيتى كان يرى ان الموقف لابد ان يتناوله التغيير . وقد ضرب جورباتشوف السلطة المركزية فى شقها السياسى والاقتصادى والعسكرى والامنى كما قال د .مراد غالب ، وبدأت هذه العملية فى أواخر عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦مع مؤتمر الحزب . وفى الوقت الذى يتم فيه المساس بهذه السلطة المركزية ، لابد ان يحدث الانهيار . ولم يكن ما حدث مفاجئا لأحد فى الحقيقة ، وإنما توقع الكثيرون منذ عام ١٩٨٦ انه عندما يتم المساس بالنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى لابد ان يحدث الانهيار ، وما حدث بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ كان لابد ان يؤدى إلى هذه النتيجة .

الدكتور / محمد السيد سليم :

هناك خمس نقاط يمكن طرحها فى موضوع تفسير تفكيك الاتحاد السوفيتى : ـ
اولى هذه النقاط أبدأها بإثارة تساؤل : هل كان تفكك الاتحاد السوفيتى مفاجأة ؟ هناك إختلاف شديد حول هذه النقطة ، وينبع الاختلاف هنا من نقطة العقيدة ، والتى تنطوى على مقولة ان الانسان يميل إلى التقليل من أهمية المعلومات السلبية الواردة عن الصديق ، مع التضخيم فى قيمة المعلومات الايجابية الواردة عنه ، والعكس صحيح مع العدو . واعتقد ان هذا ماحدث للكثيرين منا فى شأن المعلومات عن مشاكل الاتحاد السوفيتى ، والتى كانت مطروحة ومتاحة وموجودة لدى الكثير من مراكز الأبحاث الأوروبية والامريكية والكندية ، إلا أننا كنا ننحى هذه المعلومات جانبا نظرا لأننا كنا ننظر إلى الاتحاد السوفيتى بوصفه صديقا اساسيا . وبالتالى ، كان هناك ميل سيكولوجى لدينا للتقليل من قيمة تلك المعلومات ، واعتقد اننا اذ عاودنا قراءة مانشر من ٢٠ عاما عن الاتجاد السوفيتى لوجدنا طرحا مكثفا للمشكلات القومية داخلة .
ومن ناحية أخرى ، فإن الهوة بين روسيا والولايات المتحدة عام ١٩١٧ كانت أقل مماهى الآن ، أى ان الهوة زادت بينهما خلال الـ ٧٠ عاما الماضية عما كان متصورا ، فيما يعنى ان الحديث عن تحسن الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ليس صحيحا حال مقارنته بالوضع مع الولايات المتحدة . بالطبع ، ان الاتحاد السوفيتى حقق انجازات عظمى ، إلا ان الفجوة زادت مع الولايات المتحدة ، وهناك حاجة موضوعية للانتفاع من المعلومات المتاحة فى هذا الشأن لدراستها بشكل موضوعى بعيدا عن التحيزات الفكرية والايديولوجية . ومن أبسط الأمثلة على ان مؤشرات الانهيار كانت ملموسة منذ فترات ليست بالقصيرة ، اننى كنت ادرس مقررا من حوالى ٢٠ عاماً عن المشكلة القومية فى الاتحاد السوفيتى ، وكان كل مايقال عن هذه المشكلة اليوم مطروحاً فى ذلك الوقت إلا اننى كنت اتعامل معه بإعتباره غير صحيح أو بوصفه كلاما مفرضا يصدر عن الاعداء ، أى أن المشكلة تكمن فى قدرتنا على تفسير المعلومات .

والنقطة الثانية : اننى أعتقد ان تفكك الاتحاد السوفيتى يفسر عادة فى اطار نظرية عامة تتعلق بفشل الدولة الايديولوجية ، والتى تقوم على فشل مفهوم الهندسة الاجتماعية ويثير مفهوم الهندسة الاجتماعية إلى وجود مسعى لاحداث التغيير الاجتماعى والتطور الاجتماعى بالقوة خلال فترة زمنية محددة ، عبر منظور ايديولوجى محدد . وقد أكدت التجارب التاريخية السابقة فشل هذا المفهوم ، والاتحاد السوفيتى لم يكن استثناء من ذلك ، بل ثبت ان التغيير الاجتماعى القهرى تطبيقا لمفهوم الهندسة الاجتماعية يؤدى إلى تعطيل التطور الاجتماعى ، وتشويه المجتمعات ، بل وانما يؤدى إلى تزايد الهوة بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى التى يسير تطورها الاجتماعى فى طريقه الطبيعى ، وتصحيح نفسه بنفسه من خلال الاخطاء الموجودة .

والنقطة الثالثة : تتعلق بقضية النظام السياسى الذى يقوم على الرأى الواحد ، وعلى قدرة ابناء هذا النظام على الدفاع عنه . والظاهر أن الاتحاد السوفيتى لم يستوعب درس الثورة المجرية عام ١٩٥٦ ، والتى كان قد تبين من خلالها ان الذين ثاروا على التدخل السوفيتى فى المجر هم ابناء الحزب الشيوعى الذين تعلموا الايديولوجية الشيوعية ، وكانت لديهم وجهة نظر واحدة . وعلى العكس من ذلك ، فإن الذين عاصروا فترة الامبراطورية المجرية بتقاليدها العريقة لم يثوروا على التدخل السوفيتى ، وكان موقفهم مبنيا على ان الموقف كان أكثر تعقيداً . ولذلك ، فإن الدرس الذى لم يستوعبه السوفييت ينصب فى ان طبيعة النظام السياسى الذى يرتكز على رأى واحد فقط انما يخلق مواطنين غير قادرين على الدفاع عنه ، بل ربما يكونون أول من يقف ضده كما حدث فى الثورة المجرية .

والنقطة الرابعة ، وتتعلق بالنظرية العامة الحاكمة لحركة الدول الامبراطورية ، والتى تقول ان الدولة التى تتمدد خارج حدودها إلى أكثر مما تستطيع قدرتها الاستيعابية يأتى عليها حالة من التأزم فى لحظة معينة حينما تتوسع بدرجة يصعب الحفاظ عليها ، ويعتبر كلا من الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية - المجرية من النماذج التاريخية البارزة على هذه القاعدة .

النقطة الخامسة ، وتتعلق بالتساؤل الخاص بـ : لماذا ساد الاتجاه الذى يهمل نظرية المؤامرة ؟ لقد كانت الولايات المتحدة بالفعل تفرض حصاراً على الاتحاد السوفيتى ، وظلت تمارس ضغطا مباشرا ومستمراً عليه لاجباره على الدخول فى سباق التسلح ، بل ان ريجان اعتقد انه نجح فى اجبار الاتحاد السوفيتى على التراجع من خلال هذا الحصار . ومن ثم ، فإن هناك مؤامرة فعلية استهدفت الاتحاد السوفيتى ، ولكننا نبتعد عن هذه الكلمة لأنها أصبحت تنطوى على دلالات غير طيبة ، إلا أن الحقيقة ان الاتحاد السوفيتى لم ينهر لأسباب داخلية فقط ، وإنما اقترنت الاسباب الداخلية باسباب خارجية تتعلق بالحصار الغربى ، وبدون الاسباب الخارجية كان يمكن أن تسير الامور فى اتجاه اخر .

وهناك نقطة أخيرة فى هذه القضية تتعلق بمقولة ان روسيا تريد ان تتفكك من الاعضاء الأطراف الاخرين فى الاتحاد السوفيتى القديم ، وانا اتحفظ على هذه المقولة . فقد كانت روسيا تستفيد من الأطراف ، والعكس صحيح ، وتدلل كافة المؤشرات على هذه النتيجة .

الدكتور / زكريا حسين :

بالاضافة إلى مجمل ماسبق ، أود أن أضيف حقيقة مهمة من وجهة نظرى ، وتتعلق بالدور المحورى الذى لعبته خاصية عدم التوازن بين السياسات الرئيسية التى تحكم السياسة العامة للدولة (السياسة العسكرية / السياسة الداخلية / السياسة

الاقتصادية) ، ويتضح من المقارنة ان هناك تناقضا شديداً بين هذه السياسات . ففى الوقت الذى انطلقت فيه السياسة العسكرية بغباء فى سباق تسلح بالغ الحدة مع الولايات المتحدة ، واوقعت نفسها فى مصيدة اعدت باحكام على حساب القوة الاقتصادية ، بل وعلى حساب السياسة الاقتصادية ، فكيف يمكن ان نتوقع للاتحاد السوفيتى ان يصمد فى ظل هذا الوضع ؟

وفى نفس الوقت ، وصل الاتحاد السوفيتى من الناحية العسكرية إلى درجة التوازن مع الولايات المتحدة ، بل استطاع تحقيق التفوق معها فى الكثير من مجالات التسلح . ومن ناحية أخرى ، كان سباق التسلح النووى ينطوى على درجة عالية من عدم الرشد والغباء . فقد كان امتلاك الاسلحة النووية القادرة على التهديد بتدمير الخصم مرة واحدة تكفى لتحقيق الردع ، دون اللجوء إلى سباق التسلح (الغبى) . أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية ، كان الواضح ان الاتحاد السوفيتى وصل إلى مرحلة استجداء المعونة على حساب السياسة العسكرية ، أى الاستعداد لبيع ماتبقى لدى دول الكومنولث من الاسلحة والمعدات لتدعيم وتقوية الانشطة الاقتصادية ، الامر الذى يدلل على مدى الاختلال القائم بين السياسة العسكرية والسياسة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، كانت هناك حدود لحرية الفرد ، كما سادت قيودا هائلة على الحريات العامة ، ولم يكن من المتصور أن يستقيم هذا الوضع فى ظل وجود صفوة متميزة تتمتع بكافة المزايا والمكاسب على حساب إهمال الغالبية الساحقة من أفراد الشعب ، وكان مطلوبا منهم التضحية بصفة دائمة ، ومن الممكن اعتبار هذا التناقض من الاسباب الرئيسية لانهيار الاتحاد السوفيتى .

وبالاضافة إلى ما سبق ، كان عدم التوازن بين السياسات الأربع الرئيسية : السياسة العسكرية ، السياسة الاقتصادية ، السياسة الداخلية ، السياسة الاجتماعية - سبباً فى انعدام التوازن الداخلى ، وكان ذلك بدوره سببا فى الانهيار .

الدكتور / أحمد مختار الجمال : -

هناك سؤال جوهرى يطرح نفسه فى سياق الحديث عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، فما يقال عن محاولة خروتشوف اولاً ثم الاطاحة به ، وما يقال أيضا عن محاولة جورباتشوف ثم الاطاحة به ... هل هذا يدلل على انها كانت محاولات فردية محضة ام مجرد حركة ام جماعة ام تنظيم لمجموعة ادركت ان الكارثة ستقع لا محالة ؟

أما الشق الثانى من السؤال هو : هل كان الانقاذ ممكناً أم ان تقاعس الولايات المتحدة والغرب كان متعمدا للتخلص من قوة عظمى مناوئه فى ظل ظروف الضعف التى انتابتها ؟

أما الشق الثالث هو : هل الانهيار السوفيتى مقدمة لانهيارات اخرى فى العالم فى دول متشابهة او غير متشابهة فى العقيدة والنظام السياسى والاقتصادى ؟

الدكتور / سعد الدين ابراهيم :

تنطلق مداخلتى من نقطة اساسية واحدة ، وهى الاختلاف مع مقولة وردت فى ورقة الاستاذ محمد سيد احمد ، والتى يذهب فيها إلى ان التكنولوجيا معادية للديمقراطية بالضرورة ، وهى مقولة غاية فى الخطورة . وفى تفسير لانهيار الاتحاد السوفيتى ، أود التأكيد على انه لم يدرك ان الدخول فى الثورة التكنولوجية الثالثة لايمكن ان يتحقق بدون هامش كبير من الحرية ، بل يمكن ارجاع تراجع الاتحاد السوفيتى فى سباقه مع الغرب بين عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ إلى هذا السبب بالتحديد ، ودعونا نفسر قليلا هذا الطرح المختلف .

ان الثورة الصناعية الأولى ـ بل وحتى الثورة الصناعية الثانية ـ كانت تعتمد على مايمكن ان نسميه بـ « سياسات التعبئة الضخمة » ، اى تعتمد على الايدى العاملة والنظام والانضباط وتعبئة الموارد بشكل هائل ، بما يصل إلى شكل شمولى أو سلطوى . أما الدخول فى عصر مابعد الصناعة ، فيحتاج إلى هامش كبير من الحرية لانها ثورة تعتمد بطبيعتها على العقول ، ويمكنها ان تتحكم فى الاجسام أيضا وفى حركة الناس ، الا انها لايمكن ان تتحكم فى عقولهم . ويتطلب الدخول إلى غمار هذه الثورة ان يتوافر قدر من الحرية أو الديمقراطية أو التعددية (مهما كانت التسمية) ، الامر الذى يفسر الدواعى الكامنة وراء حدوث تحول ديمقراطى فى الدول الاسيوية (النمور الخمسة) بعدما وصلت إلى السقوف العليا للثورة الصناعية الأولى والثانية ، حيث لم يعد بامكانها ان تبقى فى مضمار التنافس التكنولوجى بدون الدخول إلى مرحلة التطور الديمقراطى .

ان هذه الوضعية تفسر الدواعى الكامنة وراء الفجوةالتى اشار اليها أحد المتحدثين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . ففى عام ١٩١٧ ، كانت الفجوة كبيرة بين الدولتين ، إلا أنها كانت تضيق من الناحية الفعلية حتى أوائل الستينات ، ثم بدأت فى التزايد مرة أخرى منذ منتصف الستينات حتى أوائل الثمانينات بدرجة أصبحت فيها الفجوة اكبر مما كانت عليه عام ١٩١٧ ، ومن الحكمة ارجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى العشرين عاما التى تولى فيها بريجنيف السلطة ، والتى اتسمت بالجمود فى كافة المجالات والميادين .

والواقع ، ان الاستنتاج الذى توصل اليه الاستاذ محمد سيد احمد كان العديد من الدول الغربية قد توصل اليه . ذلك اننا نطلق وصف (الرأسمالية) تجاوزا على النظام السائد فى الغرب ، إلا أنه يسمى بـ «New Deal» فى الولايات المتحدة ، والتى كانت قد أدركت منذ عهد روزفلت ان النظام الرأسمالى يقف على ساق واحدة بفعل اهماله للقضية الاجتماعية (قضية العدالة) . فعلى الرغم من الحياة الديمقراطية الموجودة فى الغرب ، إلا أنهم كانوا يهملون قضية العدالة ، الأمر الذى دفع نحو إجراء مجموعة من الاصلاحات الهائلة ، والتى وصف روزفلت بسببها بانه شيوعى وماركسى على ايدى المعارضة الأمريكية فى الثلاثينات حينما طرح سياسات الـ

«New Deal» أو العهد الجديد . وعلى ذلك ، أصبحت النظم الحاكمة فى اوربا الغربية يطلق عليها (الاشتراكية الديمقراطية) . وكان ذلك المسار مطلوبا على وجه الخصوص فى الاتحاد السوفيتى ، والذى كان ينبغى عليه استكمال الانجازات الباهرة التى حققها اقتصاديا واجتماعيا باحلال الديمقراطية ، إلا أنه لم يفعل ذلك ، وحينما فعل كان متأخرا وبصورة مرتجلة ومن ثم كان الانهيار .

ان الخطأ الايديولوجى الكبير الذى لم تنتبه له الماركسية انها تجاهلت حقيقه وجود الانتماءات القومية والدينية والعرقية . فقد كان من الممكن تهذيب هذه الانتماءات وترشيدها وعقلنتها ، الا ان تجاهلها كان احد اكبر الاخطاء الايديولوجية فى النظرية الماركسية .

وفيما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتى ، لا أريد تقديم أى نوع من التفسير ، إلا ان ملاحظتى على التفسيرات المطروحة فى هذا الشأن انها ركزت بصفة اساسية على مايمكن ان نسميه النواحى الذاتية أكثر مما ركزت على النواحى الموضوعية . واعتقد ان حدثا كبيرا مثل انهيار الاتحاد السوفيتى لابد من النظر اليه من عدة جوانب ، كما ان هناك اسبابا موضوعية عميقة ، علاوة على الأسباب الذاتية المتعلقة بالقيادة ومدى نجاحها والطبقات الاجتماعية المتفاعلة وكيفية تفاعلها . وفى هذا الصدد ، اعتقد ان اغلب الاهتمام كان منصبا على مايمكن ان نسميه بالنواحى الذاتية الخاصة بادارة الازمة ، اكثر من التركيز على الأسباب العميقة فيما عدا الأسباب الايديولوجية التى تحدث عنها الاستاذ محمد سيد أحمد . وعلى الرغم من أهمية الأسباب الايديولوجية ، إلا أنها ليست كافية بحد ذاتها لتفسير ماكان يحدث فى الاتحاد السوفيتى .

وبالاضافة إلى ماسبق ، أود أن اطرح قضية أساسية هى قضية نجاح أو فشل وحدات الانتاج السوفيتية فى تحقيق انتاجية عالية تماثل اوتقترب من الانتاجية التى يحققها المجتمع الاخر الذى يجرى التنافس معه (الولايات المتحدة) ، والغرب بصفة عامة . وفى هذا الصدد ، لم يؤد الاصلاح الاقتصادى إلى نجاح وحدات الانتاج السوفيتية فى تحقيق انتاجية عالية والسير فى هذا الطريق ، وكان ذلك احدى النقاط الهامة جدا فى الدفع نحو الانهيار . وهذا هو الدرس الذى يمكن استخلاصه من تجربة انهيار الاتحاد السوفيتى ، ذلك اننا لاندرس الاتحاد السوفيتى لمجرد الفهم ، وانما للمساعدة فى الاختيار . واننى مدرك لحقيقة ان هناك وقتا طويلا لابد ان ينقضى قبل الادراك الواعي للحقائق واستخدام المعلومات ،إلا ان هناك بعض القضايا التى يمكن طرحها من الان لانها متعلقة بنا بصفة اساسية .

ومن القضايا الهامة جدا بالنسبة لنا فى المرحلة الحالية والمتعلقة بأسباب الانهيار ، هى سهولة أو صعوبة الانتقال من نظام مركزى إلى نظام السوق فى ظل غياب طبقات اجتماعية رأسمالية . فعندما نتحدث عن التحول إلى نظام السوق داخل الاتحاد السوفيتى القديم ، فاننا نطرح التحول إلى نظام مبنى على وجود طبقات

اجتماعية تملك وتدير المؤسسات الصناعية الضخمة التى نشأت فى ٧٠ عاماً . والسؤال هو : إلى أى درجة يمكن تحقيق ذلك فى الواقع ؟

فقد كانت الطبقة الرأسمالية غير موجودة فى الاتحاد السوفيتى منذ فترة طويلة من الزمن ، ولم يعد فيه سوى الفاسدين واللصوص وتجار العملة وتجار السوق السوداء ، وهؤلاء لايكونون طبقة رأسمالية . ومن ثم ، فإن مجرد اطلاق مايسمى قوى السوق لا يؤدى - من وجهة نظرى - سوى إلى الانهيار ليس لان قوى السوق فى حد ذاتها خاطئة أو لأن نظام السوق خاطىء ، وانما لان الانتقال من هذه الحالة الموضوعية بالذات له نتائجه التى لابد ان تترتب عليه . ويعنى ذلك ، ان استبدال دمغة معينة بدمغة أخرى لايحمل الموقف ، أى ان من الخطأ الاعتقاد ان المشكلات سوف تحل باستبدال مقولة ان التخطيط قادر على حل كل الامور بمقولة ان السوق قادر على حل جميع الأمور .

الاستاذ / نبيل عبدالفتاح :

أود ان اثير نقطة تتعلق بالنظر فى الحتمية على الجانب الآخر فى الليبرالية . وفى تقديرى ان احد أفضل الجوانب التى قدمتها الليبرالية الغربية ، والتى مكنتها فى النهاية من الظفر فى الصراع الضارى الذى خاضته ضد النموذج الاشتراكى يتمثل فى قدرتها ليس فقط على تجاوز أزماتها الدورية ، وانما ايضا استيعاب التناقضات واضفاء المشروعية على الاراء النقيضة داخلها حتى لو كانت آراء راديكالية وبديلة للنموذج الليبرالى ، وكان ذلك - فى تقديرى - المصدر الذى رفد النماذج الليبرالية بالتجدد وإعادة صياغة المشروعات والافكار الكبرى وتجاوزها أيضا .

ولكن هناك فى واقع الأمر مأزقا آخر تتعرض له الليبرالية ، ويكاد يعصف بجوهرها الفلسفى والمعرفى - ففى الوقت الراهن ، أصبح الغرب يعيش نوعاً من الايديولوجية الناعمة أو الرخوة - اذا جاز التعبير - حيث تتلاشى الحدود بين نظم الافكار والايديولوجيات السياسية ومشروعات الاحزاب المختلفة فى أوروبا ، فالجميع ينطق الآن بنفس القيم : الحرية ، حقوق الانسان ، ولكن بمردات مختلفة - ويعنى ذلك ان جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى لاننا اصبحنا ازاء حرية بلا اختيارات متنوعة ومتعددة ، كما قال أحد الفلاسفة الفرنسيين ، لان الحرية تقوم على اختيار بين سلع رمزية وفكرية ، وقيم وسلع استهلاكية مختلفة ، وكان ذلك واضحا على كافة المستويات . فعلى مستوى الاستهلاك المادى ، كانت هناك السلع المتعددة باشكالها لاتختلف فى الشروط القياسية ، وهناك مسميات واشكال مختلفة لنفس السلعة ، بنفس المكونات ، وبنفس الشروط . ويعنى ذلك ، ان خيار الحرية يبدو خيارا معاقا فى الوقت الراهن . وبالتالى ، فإن الوضع الذى يدخله العالم حتى فى اطار التجربة الغربية هو وضع مأذوم ، حتى وان كان يعيش حاليا لحظة الظفر على الكيان الاشتراكى ، أو على الاتجاه الماركسى فى عالمنا .

ان لحظة الظفر هذه قد تخفى عنا ان الغرب يعانى بدوره من ازمات بالغة العمق . وعلى الرغم من وجود مؤشرات اقتصادية ، إلا ان هناك أزمة بدأت تفرض ذاتها على جوهر التجربة الليبرالية ، بل ان المشروعات الليبرالية الكبرى بدأت تعانى من مظاهر هذه الأزمة .

الدكتور / محمد السيد سعيد :

أود التعليق على النقطة الخاصة بالمسائل القومية ، وأود بصفة خاصة ان انفى بصراحة ووضوح ان المسائل القومية تم تجاهلها فى الاتحاد السوفيتى . واذا كانت هناك مشكلة ما فى مسألة السياسة القومية أو القضية القومية ، فهى تتعلق بنمط الادارة الخاصة بالسياسة القومية (نمط السياسة القومية) .

ففى الولايات المتحدة مثلا يجرى تطبيق نظرية (البوتقة) ، وتقوم على تفتيت القوميات الأخرى ودمجها فى قومية أم ، أى توجد علاقة استعمار داخلى . اما فى الاتحاد السوفيتى القديم ، فمن الصعوبة الحديث عن استعمار داخلى بين روسيا والقوميات الهامشية ، واعتقد ـ بصفة شخصية ـ انه ليست هناك أسس لهذه العلاقة الاستعمارية على الاطلاق ، فقد قامت النظرية فى شكلها السوفيتى على فكرة المساواة . ومن هذا المنظور ، فإن الشكوك تنصب على ناحية الفاعلية بالمقارنة مع نظرية البوتقة . وعلى الرغم من ان هذه النظرية ادت إلى تفتيت القوميات الهامشية والجماعات الهامشية واذابتها ، ولكن هل هذا هو ما نبتغيه من وجهة النظر القومية ؟ وللاجابة على هذا السؤال ، أعتقد انه على الرغم من ان المشكلة القومية لم تحل فى الاتحاد السوفيتى ، إلا ان هذا الاتحاد استطاع ان يقيم من حيث المبدأ علاقة تقوم على المساواة ، وربما تكون هنا اشكالية تاريخية يجب مناقشتها .

ان احد الاتجاهات الاساسية داخل روسيا الحالية هو (الجلاسنوست) ، والذى سيطر على الناس ، إلا ان هذه المدرسة لاتقوم على (الجلاسنوست) فى الحقيقة ، وإنما هى فى حقيقتها عبارة عن علاقة التهميش والتبعية للغرب ، بل انها تقوم على الانبهار الثقافى بالغرب ، كما يجرى النظر إلى الغرب بإعتباره كل شيء ، علاوة على سيادة نزعة نحو تحقير الذاتية السوفيتية .

الاستاذ / محمد سيد أحمد : ـ

هناك ثلاثة تساؤلات اثيرها سريعا : ـ

أولا : هل الاتجاه الاصلاحى الذى تبناه خورتشوف ، وبعد ذلك جورباتشوف ، كان محكوما عليه بالفشل ؟ اننى ازعم ان الاتجاه الاصلاحى كان موجودا، إلا انه لم يكن صاحب الغلبة وكان خروتشوف وجورباتشوف يعبران عن هذا الاتجاه ، إلا انهما لم يستطيعا ضمان استمرار العملية الاصلاحية للغاية . وبالقطع ، فإن ذلك كان بعيدا

عن رد فعل النظام السوفيتى أو ما اسفر عنه أو وجود تعارض مابين الأهداف المطروحة والتنفيذ الفعلى لهذه الأهداف ، وكان من الطبيعى ان تترتب على ذلك ردود فعل ما داخل المجتمع السوفيتى القديم فى مستويات مختلفة .

ثانيا : هل كان الانقاذ ممكنا ؟ وما موقع اشكالية السلطة ؟ لا أعرف بالضبط اجابة واضحة على هذا التساؤل ، الا ان مما لاشك فيه ان البعد الذاتى والهدف النهائى للبريسترويكا لم يكن واضحا . ويثير ذلك بالضرورة سؤالا عن : إلى اى درجة كانت البريسترويكا تبريرا لتصفية العملية بشكل مشرف ؟ وإلى اى درجة يمكن اعتبار مايجرى الآن حلقة ثانية فى البريسترويكا بدون جورباتشوف أو انها استمرار لعملية تصفية العملية باقل الاضرار الممكنة بكل الاطراف المعنية ؟

ثالثا : هل ما حدث من انهيارات قد يتكرر بصورة مماثلة فى مواقع اخرى ؟ أزعم ان ذلك محتمل ، حتى بالنسبة لانظمة لاتنتسب إلى النظام السوفيتى ايديولوجيا ، إلا انها ذات شبه فى التشكيل ، وفى كثير من الانظمة العربية تحديدا . كما أزعم ان هذه النوعية من الأنظمة قد انتهت تاريخيا ، واعتقد ان هذه الحقيقة تكمن وراء الحماس الامريكى للتحرش بأنظمة عربية معينة للتعجيل بعملية الانهيار .

أما فيما يتعلق بما أثاره د . سعد الدين ابراهيم حول الايديولوجيا معناها نسب التاريخ إلى الذات ، وتنطوى التكنولوجيا على أهمية بالغة فى هذا الصدد . كذلك ، فإن هناك خلطاً بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية وفكرة التخلف ، حيث اننى استخدمت فكرة التخلف كمعيار من معايير الاشتراكية ، الا ان الأمر يحتاج إلى بحث - فكيف يمكن قياس التخلف كميا بدون مجرد الاكتفاء بالتشخيص ؟ وكيف نقيس بين الأشكال المختلفة من التخلف ؟

الفصـــل الثـــانـــى

ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث

الدكتور / طه عبد العليم

مقدمة :

كانت نهاية الامبراطورية الروسية واعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام العالمى . وأضحت نهاية الاتحاد السوفيتى واعلان رابطة الدولة المستقلة ثورة تغير خريطة العالم . وبينما قادت الثورة الأولى إلى نظام انقسم العالم بشأنه . فقد أدت الثورة الثانية إلى وضع يحتار العالم فى أمره . وفى تقديرنا أنه يصعب فهم أسباب الثورة الثانية ما لم نتعرف على نتائج الثورة الأولى . إذ نرى علاقة سببية بين عواقب ثورة ١٩١٧ ودوافع ثورة ١٩٩١ .

ونوضح فنقول أن أسباب نهاية الاتحاد السوفيتى تكمن فى تفكك البنية الإمبراطورية وانهيار الشمولية الشيوعية ، وقوة الضغوط الغربية . وإذا كان هذا الترتيب يعكس الوزن النسبى لأسباب تلك النهاية ، فإنه لا يمثل التعاقب التاريخى للعوامل التى دفعت نحو النهاية . فقد كان أضعاف الشمولية – مع ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا ومنطق التفكير الجديد – هو المتغير الذى حال دون قمع البعث القومى وتصفية الحركات الإنفصالية . وفيما يتعلق بالضغوط الغربية – المباشرة فى صورة تصعيد الحرب الباردة أو غير المباشرة بسبب تفوق القدرة الشاملة – فإن نجاحها فى التعجيل باسقاط الشيوعية الشمولية وتفكيك البنية الإمبراطورية يكمن بالدرجة الأولى فى تصدع « الإتحاد السوفيتى » ذاته . ولا شك أن تحليل مقدمات وأسباب تفكك الإتحاد السوفيتى السابق يمثل مدخلا ضروريا لدراسة تداعيات ونتائج هذا التفكك ، وهو ما نشير إليه بقدر ما يفيد فى دراسة موضوع هذه الورقة .

وهدف هذه الدراسة هو المساهمة فى دراسة وضع واستشراف مصير الكومنولث – كرابطة اتحادية ، ومجموعات فرعية ، ودول مستقلة . وأهمية هذه الدراسة تكمن فى الآثار ، المباشرة وغير المباشرة ، الفعلية والمحتملة ، لإنهيار الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث على الوطن العربى . ولعل الجديد الذى تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة به هو التحليل الموضوعى النقدى للمعلومات الضرورية لبناء التوقعات وتقدير التأثيرات . وتشمل مصادر ومراجع هذه الدراسة ما هو متاح باللغات الروسية والإنجليزية والعربية ، من كتب ودوريات وغيرها . وقد حاولنا أن تكون الحقيقة وحدها هى غاية البحث ، ولا يرجع الإبتعاد عن الحقيقة إلا إلى قصور فى المعلومات التى بنيت عليها استنتاجات الباحث . ويفرض منطق البحث أن نحاول فى هذه الدراسة أن نتعمق فى تحليل أسباب تفكك الاتحاد السوفيتى واعلان رابطة الكومنولث . ثم بحث أوضاع الدول المستقلةومأزق الكومنولث . وأخيرا ، استشراف مستقبل ما بعد الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث . بيد أنه فى حدود هذه الورقة فإننا نكتفى بإثارة أهم هذه القضايا والتساؤلات . ثم نلقى ضوءا على عدد منها .

إن المجموعة الأولى من القضايا والأسئلة ، تتعلق بتكوين الامبراطورية الروسية القيصرية ، وتطور الدولة السوفيتية متعددة القوميات ثم إعلان رابطة الدول المستقلة – الكومنولث . وهنا لابد من تحليل التنوع والتوحد بين الدول أعضاء الكومنولث من حيث ظروف الالحاق بالامبراطورية الروسية ، والإدماج فى الاتحاد السوفيتى والإنضمام إلى رابطة الكومنولث . وفى هذه الدراسة لابد ، من جهة أولى ، الإجابة على مجموعة من الأسئلة التاريخية والنظرية : هل قام الاتحاد السوفيتى على أساس الوحدة الطوعية للقوميات والجمهوريات والأقاليم والمناطق التى تألف منها ؟ . وهل كان مجرد استمرار للإمبراطورية الروسية القيصرية التى ورثها ؟ . وما هو الفرق بين علاقة المركز الروسى بالأطراف غير الروسية فى ظل الشمولية الشيوعية بالمقارنة مع الإستبداد القيصرى ؟ . ولماذا اخفقت محاولة تكوين « شعب سوفيتى » بينما نجحت عملية تكوين « الأمة الأمريكية » من سكان متعددى القوميات فى الحالتين ؟ . وما هو المأزق الذى دخلته الرؤية النظرية للماركسية والسياسة القومية فى ظروف النظام الإشتراكى ؟

وتطرح ، من جهة ثانية ، مجموعة من التساؤلات الملحة كيف انعكس التفكير الجديد على المعالجة النظرية للمسألة القومية ؟ وما هو الجديد فى سياسة الحزب الشيوعى السوفيتى تجاه المسألة القومية بعد ثورة الجلاسنوست ؟ . وكيف قاد التحرر من وهم تشكل « شعب سوفيتى » والتسليم بواقع حركة « البعث القومى » إلى ازدهار حركات الإنفصال ونزعات الاستقلال فى الاتحاد السوفيتى السابق ؟ . وهل كان بمقدور جورباتشوف أن يصفى بالقوة الحركات الإنفصالية القومية وبالأخص فى جمهوريات البلطيق للحيلولة دون انفراط العقد السوفيتى ؟ . وهل كان يمكن للإتحاد السوفيتى السابق ، باعتباره وحدة سياسية أن يستمر بعد انهيار السلطة الشمولية ؟ وهل كان يمكن له ، باعتباره وحدة اقتصادية أن يبقى بعد تقويض اقتصاد الأوامر ؟

وتبرز ، من جهة ثالثة ، علامات استفهام كبيرة حول : الدعوة إلى « البعث القومى » و « النزعة الإستقلالية » فى المركز الروسى ، والتصويت بالإجماع تقريبا على الإستقلال فى أوكرانيا رغم علاقتها الخاصة التاريخية بروسيا ورغم النسبة الكبيرة للسكان من أصل روسى بين سكان أوكرانيا . كما تبرز علامات استفهام أخرى لا تقل أهمية حول مواقف النخب الحاكمة فى العديد من الجمهوريات والتى انتقلت من المساندة الفعلية – وأحيانا العلنية لمحاولة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ الذى استهدف « أنقاذ الاتحاد » ، إلى الإندفاع فى اتجاه « تفكيك الاتحاد » فى أعقاب فشل تلك المحاولة .

وفى محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ، مع التركيز على تجديد الأسباب المباشرة لإعلان رابطة الكومنولث ينبغى تحليل التمايزات بين الحركات القومية

الإنفصالية فى الجمهوريات التى شكلت الاتحاد السوفيتى السابق . كما تبرز ضرورة التعرف على دوافع الإنضمام إلى المعاهدة الاقتصادية الإتحادية ، سواء فى صيغتها الأولى قبل تمرد أغسطس ١٩٩١ أو فى صيغتها الثانية بعد فشل التمرد . ويتسم بالأهمية فهم أسباب تقلص عدد الجمهوريات الموقعة على المعاهدة الثانية مقارنة بالمعاهدة الأولى ، ولا يقل أهمية تحديد الخلاف بين مضمون المعاهدتين . وتبرز ضرورة تحليل العوامل التى تفسر إعلان نهاية « الاتحاد السوفيتى » ، وتشكيل رابطة الكومنولث فى مينسك ، ثم توسيع ، عضوية الكومنولث فى ألما آتا ، وبين هذه العوامل : الصراع على السلطة بين المركز السوفيتى والجمهوريات الإتحادية وضرورة الخروج من مأزق أزدواج السلطة وخاصة فى روسيا الإتحادية ، وتعاظم أسباب الخوف من نزعة الهيمنة الروسية وخطر بعث الامبراطورية الروسية ، والخلاف حول برامج ووتائر الإصلاح الاقتصادى ، وانهيار جهاز الدولة الاتحادية وخاصة بعد تجميد وتجريم نشاط الحزب الشيوعى السوفيتى ، وتمايز النخب الحاكمة فى الجمهوريات المكونة للإتحاد السوفيتى السابق ، وتواصل ضغوط الولايات المتحدة التى بدا أنها لا تقبل بأقل من الاجهاز على الاشتراكية وتصفية الدولة السوفيتية .

-٢-

وأما المجموعة الثانية القضايا والأسئلة ، فتتصل ببحث أوضاع الدول المستقلة ورابطة الكومنولث . وتبرز ضرورة تحليل تمايز المجموعات الفرعية الاقليمية والثقافية وتباين القدرات النسبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها وخصوصية وضع جمهورية روسيا الاتحادية - الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق باعتباره « قوة عظمى » . كما ينبغى التركيز على تحديد أسباب الصراع وعوامل الوحدة بين الدول المستقلة ، والمصالح والمخاوف التى تفسر الوضع الانتقائى لرابطة الكومنولث .

من جهة أولى ، فإن الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق تنتسب إلى أربع مجموعات إقليمية فرعية من منظورات الجغرافيا ، وهى : مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا واستوانيا) ، ومجموعة شرق أوروبا (روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا) . ومجموعة ما وراء القوقاز (اذربيجان وأرمينيا وجورجيا) ، ومجموعة آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرجيزسيتان وتركمانستان) . بيد أن ذات الدول يمكن تصنيفها على أساس الرابطة الثقافية ، حيث نجد المجموعة السلافية التى تشمل مجموعة شرق أوروبا عدا مولدافيا ، والمجموعة الإسلامية التى تشمل مجموعة آسيا الوسطى إلى جانب أذربيجان ، وتتمايز جمهورية روسيا الإتحادية بأنها تمتد اقليميا من الشرق الأقصى إلى شرق أوروبا ، ومن شمال أوروبا إلى البحر الأوسط . ومن الناحية الثقافية فإنها تضم جمهوريات وأقاليم ومناطق حكم ذاتى سلافية وإسلامية ، فضلا عن الأقليات

الألمانية واليهوديةوغيرها . وإلى جانب التوزع بين الكنيستين الأرثوزكسية والكاثوليكية هناك التوزع بين المذهبين السني والشيعى ، كما تختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومى ونسب القومية الأصلية إلى سكان كل منها وتختلف بوجه خاص من حيث نسب المتحدثين باللغة الروسية ووزن الروسى إلى إجمالى السكان . ويستحيل بغير دراسة هذه وغيرها من التمايزات أن تكتمل المعرفة بأوضاع الدول المستقلة كما يصعب استشراف مصير الكومنولث .

ومن جهة ثانية ، فإن الدول المستقلة والمجموعات الفرعية تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقدرات العسكرية وخاصة النووية ، والموارد الطبيعية التعدينية والنباتية وخاصة موارد الطاقة والأراضى المزروعة . كما تتباين من حيث الإمتداد الجغرافى والقوة الجيوبوليتيكية ، ومن حيث عدد السكان وتطور التعليم والبحث العلمى والقدرة البشرية . ويتسم بأهمية خاصة تحليل القدزات النسبية لجمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها مركز الامبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتى ورابطة الكومنولث ، وباعتبارها الوريث الشرعى والوحيد للاتحاد السوفيتى السابق كدولة عظمى تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لمجموعة الدول الإسلامية – الأسيوية ذات الصلات المباشرة والروابط المتنوعة مع دول الشرق الأوسط ، ومن ثم ذات التأثير الهام على الأوضاع الاقليمية – العربية . كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لأوكرانيا باعتبارها القوة الثانية بين دول الكومنولث والتى حددت مصير الاتحاد السوفيتى وسوف تحدد مصير رابطة الكومنولث .

ومن جهة ثالثة ، تبرز أولوية تحليل أسباب الصراع وعوامل الوحدة ، أو المخاوف والمصالح المحددة لتفاعلات الدول المستقلة ومصير رابطة الكومنولث . وفى هذا الصدد تبرز أوضاع وأخطاء الصراع القومى وقضايا المواطنة والجنسية المرتبطة بالتركيب القومى المعقد للدول المستقلة (لاحظ حالة البلطيق) ، ومصير الروس المقيمين فى الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، واحتمالات تصاعد الصدمات القومية العرقية داخل كل دولة ، وانعكاسها على العلاقات بين دول الإقامة الفعلية ودول الانتماء القومى وهى حالة سائدة فى كل الدول . كما تبدو واضحة أخطار المطالبة بإعادة ترسيم الحدود على أساس الإنتماء القومى (حالة ناجورنو كاراباخ مثلا) أو على أساس التراجع عن تنازلات إقليمية فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق (حالة روسيا مع كازاخستان وخاصة مع أوكرانيا حول اقليم القرم) . وتشتد أخطار الصراع حول تقسيم القوات المسلحة ، وإقامة جيوش مستقلة للدول ذات السيادة والنزاع على مصير الترسانة النووية ، وأوضاع القوات الاستراتيجية والقوات المشتركة المتواجدة فى الدول المستقلة ، وأخطار التركيب القومى المعقد لهذه القوات ، ومصاعب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتى السابق من الدول التى لم تنضم إلى رابطة الكومنولث (حالة دول

البلطيق) . ثم هناك الصراع على توزيع أعباء التركة مثل المديونية الخارجية للاتحاد السوفيتى السابق وغيرها من أثار انهيار الروابط الاقتصادية القديمة وخاصة تصدير أعباء الإصلاح الاقتصادى ، أضف إلى هذا تلك الصراعات المتصلة باختلاف انتماءات وسياسات وتوجهات النخب السياسية الحاكمة فى الدول المستقلة ، ومصائر الصراع على السلطة داخل كل دولة وبالأخص فى روسيا الإتحادية بانعكاسه على مصير الكومنولث ، ومصير الحزب الشيوعى السوفيتى وقوة المعارضة الإسلامية الأصولية وغيرها من قوى المعارضة اليسارية والديموقراطية والقومية والدينية ، ودور ووزن جماعات الضغوط وخاصة نقابات العمال والاتجاهات الشيوعية والقومية والفوضوية فى صفوفها .. الخ . وفى ذات الوقت لابد من دراسة الروابط الاقتصادية والعسكرية وغيرها من عوامل الوحدة سواء على نطاق الرابطة الجديدة أو على امتداد الاتحاد السابق ، أو بين هذه وتلك من المجموعات الفرعية التى تنتسب إليها الدول المستقلة . وبين دوافع الارتباط تبرز أوضاع التخصص الاقتصادى والصناعى والوحدة العضوية للبنية الأساسية ، وضرورات التعاون والتنسيق والتكامل ، وتنوع المواد وتوزعها بين الدول المستقلة وخاصة مصادر الطاقة والمواد الغذائية . كما تبرز مصالح المجمع الصناعى العسكرى والمؤسسة العسكرية الموروثة ، واخطار الحروب الأهلية مع انتشار الأسلحة النووية ، وواقع استمرار قوات مشتركة ، باعتبارها عوامل تدفع إلى وجود رابطة للتعاون والتنسيق من منظور أمنى . وفى ذات الاتجاه تدفع مخاوف الغرب من افلات السيطرة على الترسانة النووية وتهديد الأمن الأوروبى والعالمى ، على الأقل فى فترة الانتقال الحتمية لما بعد الاتحاد السوفيتى .

-٣-

وأخيرا ، فإن المجموعة الثالثة من القضايا والتساؤلات ، تتصل بمصير الكومنولث ومستقبل الروابط القائمة واتجاهات التطور للدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق وخاصة أعضاء الكومنولث ، واحتمالات تطور العلاقات بين المجموعات الفرعية والدولية المستقلة مع غيرها من دول الجوار الإقليمى وخاصة مع أوروبا الشرقية والغربية ، بالنسبة للمجموعة السلافية ، ومع دول غرب آسيا والشرق الأوسط خاصة تركيا وإيران بالنسبة للمجموعة الإسلامية .

ولا شك أن الأولوية فى هذه المجموعة من القضايا والأسئلة تتعلق بمصير رابطة الكومنولث ذاتها . ونلاحظ بداية ، أنه من زاوية العلاقات السياسية يمكن تصور ارتقاء رابطة الكومنولث إلى اتحاد كونفيدرالى يضم على الأقل الجمهوريات السبع التى وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية عشية اعلان مينسك . كما يصعب أن نستبعد احتمال « بعث الامبراطورية الروسية » على الأقل فيما بين المركز الروسى والأطراف الآسيوية التى استمرت قرونا « مستعمرات داخلية » .

لروسيا القيصرية . ويبقى الاحتمال الأخطر وهو انهيار رابطة الكومنولث تحت وطأة تناقضاتها ، وخاصة فى حال انفلات الصراع القومى (اذربيجان وجورجيا ومولدافيا مثلا) أو بسبب إعادة النظر فى التنازلات الإقليمية فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق (الحدود بين روسيا وكل من أوكرانيا وكازخستان مثلا) . وأما تناقضات التعدد القومى فى جمهورية روسيا الاتحادية بوجه خاص (لاحظ الحركات الاستقلالية الإنفصالية فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق الإسلامية ذات الحكم الذاتى مثلا) فإن أسلوب حلها سوف يتوقف على مستقبل الديموقراطية فى روسيا الاتحادية ، بيد أننا نستبعد انهيار الاتحاد الروسى . وبوجه خاص ، فإن الصراع الداخلى على السلطة ، بنفوذ روسيا الكبير فيه (لاحظ الإطاحة بجامسيا خورديا مثلا) سوف يحدد إلى مدى بعيد مستقبل الروابط بين ورثة الاتحاد السوفيتى السابق ، بما فى ذلك جمهوريات البلطيق (لاحظ لاتفيا مثلا) بيد أن الأهم ، أن احياء الاتحاد السوفيتى السابق مستحيل ، إلا على صورة بعث الشمولية الشيوعية عبر انقلاب عسكرى وهو ما نستبعده بدوره إذا اخضعنا للتحليل العميق دروس انقلاب أغسطس الفاشل ، وبالأخص بعد كل المتغيرات التى اعقبته .

ومن جهة ثانية ، فإن مصير رابطة الكومنولث والعلاقات بين الدول المستقلة عن الاتحاد-السوفيتى السابق ، سوف يتحدد بمستقبل الإصلاح الاقتصادى والقدرة على تجاوز الكارثة الاقتصادية لإنهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى جديد . وفيما يتعلق باتجاهات الإصلاح الاقتصادى الداخلى ، فإن الاحتمالات تتراوح بين النموذج الكورى الجنوبى (أى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى إطار رأسمالية غير ديموقراطية) أو النموذج الصينى (أى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى إطار اشتراكية غير ديموقراطية) ولكن مع الطبعة المحلية للنموذجين . وأما قيام نظام رأسمالى ديموقراطى على النمط الغربى فى غالبية الدول المستقلة ، فاننا نستبعده بالنظر إلى طول الفترة الانتقالية لإقامته بافتراض عدم قطع طريق هذا التطور عبر ثورة شعبية أو انقلاب فاشى . ونستبعد أيضا إحياء النظام الاشتراكى الشمولى على النمط السوفيتى فى غالبية هذه الدول ، لأن الضرورات التى أسقطته سوف تقطع الطريق على محاولة احيائه . والأرجح أن اقتصادا مختلطا سوف يتطور فى غالبية الدول المستقلة طالما أن القفز إلى الرأسمالية مستحيل ، وأن الردة إلى الإشتراكية مستحيلة بدورها . بيد أن الخلافات حول برامج ووتائر الإصلاح الاقتصادى كانت وسوف تبقى عاملا محددا لمستوى العلاقات وقوة الرابطة بين الدول المستقلة (لاحظ مثلا أثر الخلاف الروسى الأوكرانى حول اصلاحات يلتسين الاقتصادية) . أضف إلى هذا أن مصير القوات المسلحة الموروثة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يمثل محددا حاسم الأهمية لمصير الكومنولث ونرى أن أخطار تفجر حرب أهلية بين القوى النووية الرئيسية فى الكومنولث وخاصة روسيا وأوكرانيا ، فضلا عن التركيب القومى المختلط للقوات المسلحة الاستراتيجية والمشتركة ، سوف يمثل قيدا رئيسيا

على تفجر مثل تلك الحرب ويدفع نحو التوصل إلى حلول وسط انتقالية (حالة اسطول البحر الأسود مثلا) . وإذا كان هذا الردع النووى المتبادل يمثل أحد عناصر الأمن ، فإن التفوق الحاسم للجيش الروسى فى حال تقسيم القوات المشتركة وقيام جيوش مستقلة ، سوف يمثل أهم عناصر الردع الذى يقطع الطريق على حرب أهلية واسعة النطاق .

ومن جهة ثالثة ، فإن الدول المستقلة سوف تواصل التوجه نحو الإندماج فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولكن فى ظل القيود التى تفرضها التطورات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية البينية فضلا عن الزمن الذى تستغرقه عمليات التكيف الهيكلى تحت رعاية صندوق النقد الدولى والدول الغربية الدائنة . ونرى أن التخصص الاقتصادى الموروث عن الاتحاد السوفيتى السابق سوف يستمر لفترة طويلة أساسا يدفع نحو التكامل بين الدول المستقلة (لاحظ حالة جمهورية البلطيق وحتى بعض دول شرق أوروبا مثلا فى علاقاتها بالدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق) . لكن هذا التكامل ، وخاصة فى ظروف الأولويات الجديدة الخارجية للدول المستقلة ، وتفكك الهياكل التنظيمية والمؤسسية للعلاقات بين هذه الدول . لن يحول دون التوجه نحو إقامة علاقات تكاملية مع دول الجوار الإقليمى الأوروبية والاسيوية . وسوف تبقى العوامل السياسية فضلا عن العوامل الثقافية والتاريخية ، ذات تأثير حاسم على العلاقات الأخيرة . بيد أن العامل الحاسم سوف يتمثل فى الحاجة إلى العون الاقتصادى الخارجى وخاصة فى ظل الكارثة الاقتصادية الراهنة .

-٤-

نهاية الاتحاد السوفيتى السابق :

وعلى الرغم من أن رابطة الكومنولث ، لا تعدو وضعا انتقاليا ، وتبدو رابطة انتقالية - اضطرارية ، فإن احتمالات المستقبل لا تتضمن احياء الاتحاد السوفيتى السابق ويتأكد هذا الحكم من أسباب ونتائج انهياره .

ونؤكد بداية أن أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى تكمن بالدرجة الأولى فى أزمته الداخلية الشاملة ، وإن عجلت بالإنهيار ثورة الجلاسنوست والبيريسترويكا والتفكير الجديد التى بدأت مع ولاية جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ . وساهم فى الاجهاز على الاتحاد السوفيتى الانقلاب الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ وانقسام المؤسسة العسكرية وحل الحزب الشيوعى السوفيتى وفى ذات الاتجاه قادت الضغوط الأمريكية التى استهدفت علانية تقويض الشيوعية وتفكيك الدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق . ومن ثم فإننا نرى أن نظرية المؤامرة الخيانة لا تفسر ثورة جورباتشوف وتداعياتها ، أو انقلاب أغسطس ونتائجه ، أو سياسة يلتسين واتجاهاتها . والأمر ، أن سقوط الاتحاد السوفيتى يرجع إلى أزمة نظامه وبنيته الامبراطورية فضلا عن ضغوط الغرب .

وبغير خوض فى مؤشرات أزمة النظام الاشتراكى وتناقضات التكوين الامبراطورى الموروث ، فإنه يكفى لتأكيد استنتاجنا السابق الإحالة إلى خطاب اندروبوف الذى فجر ثورة « الجلاسنوست » وبادر فى علانية غير مسبوقة إلى ابراز أبعاد وأخطار مأزق الاقتصاد والمجتمع فى الاتحاد السوفيتي السابق . وإذا كان اندروبوف ، لم يبدأ « البيريسترويكا » ، وسعى إلى تجاوز مأزق التحديث وأزمة النظام بتقوية ذات الأسس التى ارتكزت عليها الدولة « الإشتراكية - السوفيتية » ، فقد شدد على ضرورة التغيير . وعن طريق ضرب الفساد وتشديد الإنضباط ، والرقابة العمالية وحماية ملكية الدولة ، وتحسين التخطيط وزيادة الحوافز ، ولكن مع رفض حازم لتقويض « البناء القديم » وتقوية مواقع الدولة الشمولية المركزية ، تطلع اندروبوف إلى تجاوز المأزق والأزمة . وفى إدارة الصراع مع الغرب ، قاد اندروبوف خط التشدد ضد التصعيد الأمريكى للحرب الباردة ، كما ضاعف الدعم لحلفاء الاتحاد السوفيتى السابق فى الشرق والجنوب ، وسعى إلى ضرب النفوذ الصهيونى داخل الاتحاد السوفيتى . وفى هذا السباق نفهم قوة تأييد اندروبوف للبلدان العربية ضد العدوان الاسسرائيلى ، وهو ما تجسد فى سعيه إلى زيادة القدرة العسكرية العربية (١) .

الا أن نهج اندروبوف لمواجهة مأزق التحديث والأمن فى الاتحاد السوفيتى السابق بدا غير قادر على تحقيق أهدافه . من جهة ، لأنه لم يكن من الممكن تجاوز الأزمة الداخلية الشاملة للنظام الاشتراكى السوفيتى عبر دعم ذات الأسس التى نهض عليها . ومن جهة ثانية ، فإنه فى ظل الأزمة السوفيتية وتفوق الغرب ، فإن خط التشدد لم يكن يملك أرضا صلبة يقف عليها ويتمكن من الاستمرار بوجه التهديد والتحدى الأمريكى خاصة ، والغربى عامة .

ولذا فقد جاء جورباتشوف وكان نهجه للتغيير تعبيرا عن ضرورات موضوعية ، وفى عهدة أضحت « الجلاسنوست » ثورة لم تكتف بكشف أبعاد وأخطار الأزمة ، وإنما فضحت وبقسوة أسبابها الكامنة فى أسس النظام التى تعرضت لمراجعة جذرية . وأقدم جورباتشوف على تقويض البناء القديم بتفجيره ثورة « البيريسترويكا » ، التى أضعفت سطوة الحزب الشيوعى السوفيتى وانهت احتكاره للحياة السياسية ، وقوضت نظام إدارة الاقتصاد بالأوامر ، وأطاحت برؤوس النخبة البيروقراطية الحزبية المحافظة التى توارثت السلطة والامتيازات ورغم أن جورباتشوف قد استمر حريصا حتى اقالته على التوازن بين خطى التدرج والثورة ، بين المحافظين والراديكاليين ، بين الشيوعيين والديموقراطيين ، فقد دفع نحو تهاوى الشمولية التى مثلت العمود الفقرى للنظام والوحدة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية(٢) .

ونلاحظ بوجه خاص ، إن الغاء النص الدستورى على الدور القيادى للحزب ، كان بمثابة اعلان ببدء تقويض مجمل جهاز الدولة القديم ، تمهيد للإطاحة

بجورباتشوف نفسه ، ابن ذات الجهاز . وإذا كان جورباتشوف لم يصل إلى حد تقنين التعددية الحزبية ، فقد سمح بالتعددية السياسية ، بما فى ذلك قبوله عمليا بقيام تكتلات داخل الحزب الشيوعى السوفيتى جسدت تعمق انشقاق النخبة الحزبية - البيروقراطية . ولعل الأخطر ، هو دعوة جورباتشوف إلى البعث القومى بغية احتواء نزاعات الانفصال والاستقلال التى قاتها ليتوانيا مع غيرها من جمهوريات البلطيق . ورغم التصفيات المتلاحقة للقيادات الحزبية التى وقفت بوجه التغيير ، أو التى نزعت إلى المغامرة ، ورغم اللجوء إلى العنف بوجه اعلانات الاستقلال فى جمهوريات البلطيق ، فقد استمر جورباتشوف حريصا على المعالجة السياسية الديموقراطية للتناقضات التى فجرتها التحولات الديموقراطية التى قادها . وكان صمود جورباتشوف بوجه محاولات الردة إلى الشمولية يعنى انفلات زمام السيطرة على النظام والاتحاد ، وهو ما يفسر قيام واخفاق تمرد أغسطس ١٩٩١ . الذى استهدف انقاذ ما يمكن انقاذه ، والحيلولة دون نهاية الاشتراكية وانهيار الاتحاد ، فأجهز على هذا وذاك .

ونرى أن نهج جورباتشوف للتغيير كان لابد وأن يقود إلى التعجيل بهذه النهاية وذلك الانهيار . وبايجاز ، فإن البناء القديم وإن كان ضرورة لإعادة البناء فقد قاد إلى فوضى شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ... الخ بدا مستحيلا السيطرة عليها بغير إقامة نظام جديد للإنضباط يتطلب بالضرورة فترة انتقال طويلة وقاسية . إلا أن تقويض جهاز الدولة ، وتفكك الدولة الاتحادية ، قطع الطريق على ثورة « إعادة البناء » التى قادها جورباتشوف ، وفتح الطريق أمام ثورة تدفع إلى « بناء جديد » بما فى ذلك نوعية الرابطة بين جمهوريات الاتحاد السابق .

وعلى أساس مفهوم جديد للأمن القومى السوفيتى ، سمح جورباتشوف بتفكيك الكتلة السوفيتية الأوروبية بتركه للنظم الشيوعية تتداعى فى شرق أوروبا ، وقدم تنازلات هائلة فى مجال نزع السلاح ووقف سباق التسلح ، كما قاد انسحابا سوفيتيا من الجنوب العربى وغير العربى لوقف المجابهة السوفيتية - الأمريكية على امتداده . ومن أجل فهم منطق « التفكير الجديد » الكامن وراء السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة ، ينبغى ، من جهة ، أن نلاحظ أن تأخر الاتحاد السوفيتى السابق عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية التى تسارعت فى المراكز الصناعية الرأسمالية قد فاقم أبعاد وأخطاء التهديدات والتحديات التى جابهت الأمن القومى السوفيتى بمفهومه الشامل . وكانت مجابهة تصعيد الحرب الباردة وسباق التسلح بالمثل ، تعنى التخلى عن هدف التحديث أى عن أهم ركائز الأمن القومى حتى بمفهومه العسكرى الضيق . وقد أدرك جورباتشوف عبث الانزلاق إلى الانتحار الجماعى ورفض وهم تصفية « الامبريالية » . بل إن المراكز الصناعية الرأسمالية قد تمكنت من التكيف الإيجابى مع دوافع ونتائج التقدم ، على حين كان جمود النظام الاشتراكى السوفيتى بمثابة كابح لهذا التقدم (٣) .

ومن الصحيح نسبيا القول بأن تسريع الثورة الصناعية التكنولوجية ، وتصعيد الحرب الباردة ، والنزعة العلمية إلى التكيف ، كانت استجابة رأسمالية للتحديات والتهديدات والضرورات التى ترتبت على قيام « النظام الاشتراكى السوفيتى » وتعاظم « القدرة العسكرية السوفيتية » وتوسيع « النفوذ العالمى السوفيتى » . بيد أن الأهم هو ما ترتب على استجابة المراكز الرأسمالية الصناعية من تأكيد تفوقها بمعيار التقدم الشامل ، أى تحقيق : أعلى معدلات الانتاجية ، وأرفع مستويات المعيشة ، فضلا عن احترام حقوق الإنسان . وبالاستناد إلى هذا التفوق ، وما كشف عنه من أبعاد الإنكشاف الشامل للاتحاد السوفيتى السابق ، توافرت للغرب أدوات الضغط لإسقاط الأخير والانتصار فى الحرب الباردة . ويمثل هذا التفوق ذاته أساس انفراد الغرب بإدارة عالم ما بعد الاتحاد السوفيتى . وأما التفوق النسبى للقدرة الأمريكية الشاملة ، وصعود القوة الأوروبية وفى قلبها المانيا الموحدة وارتقاء القوة الروسية الكامنة ، فهى أهم عناصر التوازن الدولى الراهن . وفى النظام العالمى الجارى تشكيله ، فإن توازن المصالح تتحدد فى نهاية المطاف بتوازن القوى . وفى هذا الإطار فإن التطورات الداخلية فى الجمهوريات المستقلة وفى علاقاتها البينية وتوجهاتها الدولية سوف تخضع بالدرجة الأولى للقدرة الأمريكية على التدخل والتأثير ، فضلا عن الدور الغربى ، بوجه عام .

-٥-

التكوين الامبراطورى لروسيا القيصرية :

كانت كييف هى مركز الدولة الروسية المبكرة – روسيا كيف . وتأسست هذه الدولة فى القرن التاسع بعد تطور امتد قرونا لاتحادات سياسية عسكرية ، ذات طابع قبلى ثم إقليمى ، ارتقت إلى دويلات كانت أكبرها امارات كييف ونوفا جوردسكايا . وقد نشأت الدولة الروسية المستقلة على أساس اتحاد تلك الدويلات – الامارات فى سياق صراع الشعوب السلافية الشرقية ضد البيزنطيين وغيرهم من أجل الاستقلال . ومع نهاية القرن العاشر بلغت دولة كييف مستوى مرتفعا من التطور الاقتصادى والسياسى ، وامتدت من البلطيق إلى الفولى وحتى الأورال ، وكان تركيبها العرقى متوعا يضم السلاف وغيرهم من الشعوب .

وقد ارتبطت تجارة نوفا جوردسكايا (وغيرها من مدن شمال غرب روسيا) بسياسة استعمارية تجسدت فى انتزاع الجزية الثقيلة من سكان الشمال والبلطيق ، وبتوسع اقليمى استعمارى للحدود الشمالية والشرقية لإمارة نوفا جوردسكايا . وقد عاشت الدولة الروسية الأولى – روسيا كييف – حتى القرن الثانى عشر حين انهارت بعد أن انفصلت عنها ، اقتصاديا وسياسيا ، تلك الإمارات الأكبر مثل نوفا جوردسكايا . ومكن من هذا ، سيادة الاقتصاد الطبيعى وبدائية وسائل المواصلات والاتصالات (٤) .

واستمر تفتت روسيا بين القرنين الثانى عشر والخامس عشر وذلك حتى قيام الدولة الروسية المركزية بعد التحرر من نير التتار نهائيا (عام ١٤٨٠) بعد أن استمر نحو ١٥٠ عاما ، وحين أتم ايفان الثالث (١٤٦٢ - ١٥٠٥) اخضاع جميع أراضى روسيا لسيطرة أمراء موسكو تماما . وفى عام ١٥٤٧ انتصر الحكم المطلق حين أعلن ايفان الرابع نفسه قيصرا على روسيا ، لتظهر وتتوسع الامبراطورية الروسية القيصرية فى القرن ١٧ . وساهم فى توطيد « الاتحاد الروسى » الصراع ضد غارات القبائل الرحل وسكان القرم . واضحت موسكو - باعتبارها المركز الاقتصادى التجارى الأكبر - عاصمة روسيا . وكان الاستبداد القيصرى ضرورة فى ظروف الحاجة إلى سلطة قوية تضمن انتزاع الاتاوات وتمنع هروب الفلاحين .

وكان أهم نتائج قيام الدولة الروسية المركزية هو تعاظم « الممتلكات الإقليمية الروسية » . ومع مطلع القرن ١٨ كانت قد تكونت الامبراطورية الروسية القيصرية . وقد لعب الاستعمار « الداخلى - الاقليمى » دورا هاما فى تطور اقتصاد روسيا ، وخاصة بمضاعفة الموارد الزراعية والتعدينية ، وارتقاء التخصص الإنتاجى الإقليمى وتطور التجارة . وتكون سوق عموم روسيا .

وقد تواصلت عمليات التوسع الاستعمارى الإقليمى الروسى منذ زمن ايفان جروزنى (١٥٣٣ - ١٥٨٤) . وفى عام ١٦٥٤ تم ضم أوكرانيا إلى الامبراطورية الروسية وباخضاع ممالك كازان واسترخان امتد هذا التوسع إلى آسيا الوسطى وما وراء القوقاز والشرق الأدنى . ومع مطلع القرن ١٨ كانت حدود الامبراطورية الروسية القيصرية قد بلغت المحيط الهادىء ومهد هذا لإستيطان روسى واسع لاحقا فى الشرق الأقصى (٥) . وقد ضمت روسيا انجوشيا وشمال شرق « أوسيتيا » فى عام ١٧٧٠ ، وكاباردى وغيرها من الممتلكات المجاورة لداجستان فى سياق تحالف سكان هذه المناطق إلى جانب روسيا فى حروبها ضد تركيا ١٧٦٨ - ١٧٧٤ . ثم الحقت روسيا الشيشان فى عام ١٧٨١ وجورجيا وجنوب شرق أوسيتيا فى عام ١٧٨٣ وداجستان فى عام ١٨١٣ . وقد اعترف تركيا فى معاهدة ١٧٠٠ بأن أزوف قسما من روسيا وهو ما أغلق طريق التوسع العثمانى فى شمال القوقاز . وأما معاهدة ١٧٧٤ فقد فتحت الطريق أمام اتمام العملية الطويلة لتوسع الامبراطورية الروسية فى شمال القوقاز بين نهاية القرن ١٨ ومطلع القرن ١٩ . وقد ضم بطرس الأكبر دربنت وباكو ورشت وقسما كبيرا من جيليانا ، وهى مناطق فارسية ، شمال غرب ايران قرب بحر قزوين ، بين عامى ١٧٢٢ - ١٧٢٣ . وفى عام ١٨٢٥ ألحق شمال اذربيجان بروسيا وبقى جنوبها خاضعا لايران(٦) . وفى عام ١٨٢٨ جرى ضم شرق أرمنيا إلى الامبراطورية الروسية ، وأما شرق مولدافيا (بيساربيا) فقد تم ضمها إلى الامبراطورية فى عام ١٨١٢(٧) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ أعلن تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، الذى تكون من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ودخلت

فى قوامها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس الاتحادية ثم المستقلة فيما بعد ، إلى جانب غيرها من جمهوريات وأقاليم ومناطق الحكم الذاتى ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفيتية ، إلى جانب جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية (والتى دخل فى قوامها جمهوريات ما وراء القوقاز الاتحادية والمستقلة فيما بعد) . وبينما حافظت فنلندا على استقلالها بعد ثورة ١٩١٧ ، فقد أعاد ستالين الحاق جمهوريات البلطيق الثلاث فى عام ١٩٤٠[٨] . وفى ٩ ديسمبر ١٩٩١ ، أعلن رؤساء الجمهوريات السلافية الثلاث إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، كما هو منصوص عليه فى القانون الدولى وكحقيقة جغرافية سياسية لم يعد موجودا . وفق اعلان منيسك . وبذلك فإن الاتحاد السوفيتى – وريث الامبراطورية الروسية – « لم يعد موجودا » .

ويبقى التساؤل الأهم حول أسباب ازدهار الحركات الانفصالية للقوميات غير الروسية وحركة البعث القومى الروسى استقلالية النزعة ، عشية هذا الإعلان .

-٦-

المسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى :

فى تقريره « ستون عاما للاتحاد السوفيتى » فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ردد اندروبوف بحق توصيف لينين للامبراطورية الروسية القيصرية ، من منظور المسألة القومية ، بأنها كانت « سجن الشعوب » . وفى ذات التقرير زعم أنه منذ ستين عاما خلت « اتحدت شعوبنا طوعيا » وردد مقولة « الشعب السوفيتى » باعتباره جماعة انسانية جديدة . كما زعم أنه « لأول مرة فى التاريخ انقلب تغدو القوميات فى البلاد من مصدر ضعف لها إلى مصدر قوة وازدهار » . لكنه اعترف بأن « النجاحات التى أحرزت فى حل المسألة القومية لا تعنى البتة أنه قد زالت كل المشكلات التى تنشأ من واقع حياة وعمل أمم وأقوام كثيرة فى إطار دولة واحدة . فمن المستبعد أن يكون ذلك ممكنا ما دامت هناك أمم ، ما دامت ثمة فروق قومية وهذه ستبقى طويلا ، أطول بكثير من الفروق الطبقية » . كما اعترف أيضا بالظواهر السلبية « للغطرسة القومية » ، وأوهام « التفرد » واتجاهات « عدم احترام الأمم والأقوام الأخرى » ، مؤكدا أن هذه الظواهر « من الخطأ عزوها إلى رواسب الماضى فقط » وشدد على « ان شعوب بلادنا تتوجه بالامتنان الخالص للشعب الروسى ، الذى لولا مساعدته الأخوية النزيهة لكان من المستحيل أن تتحقق الانجازات الحالية لأية جمهورية ، مؤكدا على أهمية اللغة الروسية التى « دخلت بشكل طبيعى حياة الملايين من الناس على اختلاف قومياتهم » ، وخاصة بدورها « فى تقارب جميع الأمم والأقوام » . كما أشار إلى « أن تجربة الحل الاشتراكى للمسألة القومية تدرس باهتمام فى عشرات البلدان المتحررة من نير الاستعمار[٩] . فماذا يعنى هذا كله ؟

باديء ذى بدء ، فإن الحديث عن « اتحاد نوعى » يتناقض مع الاعتراف بأن الامبراطورية الروسية كانت « سجن الشعوب » . وإذا كنا نعترف بأن الشعب الروسى كان ضمن « الشعوب السجينة » ، فإن هذا لا ينفى حقيقة أن الغالبية من الشعوب غير الروسية ، وخاصة غير السلافية ، صارت أحد مكونات النسيج« متعدد القوميات » للاتحاد السوفيتى السابق ، فقط باعتبارها جزءا من « ممتلكات الامبراطورية الروسية » ، وتصعب البرهنة على أن الانضمام إلى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » تم على أساس اختيار « البروليتاريا الظافرة » فى الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتى السابق . وهو ما تؤكده البيانات الرسمية المنشورة فى عهد اندروبوف نفسه حول مستويات التصنيع والتنمية فى الأطراف الإسلامية للمركز الروسى قبل الثورة الاشتراكية .

وقد يكفى أن نشير مثلا ، إلى أن الطبقة العاملة فى أوزبكستان لم تتعد حوالى ٥,٠ ٪ من السكان فى عام ١٩١٣ ، وكانت ذات النسبة أقل من ٠,٢ ٪ فى طاجيكستان ، وهى نسب تشمل السكان الروس . وبين التركمانيين لم يتجاوز عدد أفراد الطبقة العاملة الصناعية حوالى ٢٤٢ عاملا ، اشتغلوا أساسا فى إقامة السكك الحديدية(١٠) . وتاريخيا ، فإن انتصار البلاشفة فى المركز الروسى مهد السبيل لإقامة السلطة السوفيتية فى الأطراف الإسلامية . حين قامت مقاومة للسلطة السوفيتية ، وتوالى اعلان استقلال هذه أو تلك من الأطراف ، فقد كان « الجيش الأحمر » أداة سحق « الثورة المضادة » . وعمليا فإن فنلندا وحدها تقريبا التى استقلت بين جميع المستعمرات والأقاليم التى خضعت للامبراطورية الروسية القيصرية وارتبط هذه بقوة « الثورة المضادة » وعدم قدرة « الجيش الأحمر على سحقها .

ولا شك أن العلاقات القومية قد شهدت تطورات هامة ايجابية فى الاتحاد السوفيتى . ارتبط هذا من جهة ، بانتشار عمليات التصنيع والتنمية وارتفاع مستويات التعليم والثقافة ، والمساواة الدستورية والقانونية بين القوميات .. الخ بيدان الفوارق فى مستويات التصنيع والمعيشة والثروة وغيرها بقيت كبيرة بين روسيا وغيرها من الجمهوريات السلافية فضلا عن جمهوريات البلطيق فى الشمال وبين الجمهوريات الإسلامية وجمهوريات ما وراء القوقاز فى الجنوب . (أنظر الجدولين التاليين) :

جدول رقم (١) توزيع السكان والدخل والانتاج والثروة بين جمهوريات « الاتحاد السوفيتى » . فى عام ١٩٩٠ (٪)

الجمهوريات	السكان	ن م أ	الانتاج		الثروة
			الصناعى	الزراعى	القومية(*)
روسيا	٥١,٣	٥٨,٧	٦٦,٤	٤٦,٢	٦٠,٠
أوكرانيا	١٨,٠	١٦,٥	١٦,٠	٢٢,٥	١٦,٨
روسيا البيضاء	٣,٦	٣,٨	٤,١	٥,٩	٣,٧
ليتوانيا	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٢	١,٤
لاتفيا	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٤	١,١
استونيا	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧
مولدافيا	١,٥	١,٢	٠,٨	٢,٢	١,٢
جورجيا	١,٩	١,٧	١,٢	١,٤	١,٦
أرمينيا	١,١	١,٣	٠,٨	٠,٦	١,٩
أذربيجان	٢,٥	١,٤	١,٧	١,٨	١,٦
كازاخستان	٥,٨	٥,٣	٣,٥	٦,٩	٥,٣
أوزبكستان	٧,٦	٤,٠	٠,٧	٤,٦	٣,٥
قيرجيزستان	١,٥	٠,٩	٠,٥	١,٣	٠,٨
تركمينيستان	١,٢	٠,٩	٠,٤	١,١	٠,٨
طاجيكستان	١,٨	٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٧

(*) الأصول الأساسية ، الانتاجية وغير الانتاجية ، مع استبعاد الممتلكات الاستهلاكية للسكان ، فى نهاية العام .

عن العدد ٣٩ ، أكتوبر ١٩٩١ . (حقائق وبراهين .. جريدة أسبوعية .. صدر منها ٥٧٢ عددا) . (باللغة الروسية)

جدول رقم (٢) مستوى التطور الاقتصادى لجمهوريات الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠

الجمهوريات	الاتحاد السوفيتى = ١٠٠					الولايات المتحدة = ١٠٠				
	متوسط نصيب الفرد من ن م أ	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل		متوسط نصيب الفرد من ن م أ	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الثروة القومية	انتاجية العمل	
				الصناعة	الزراعة				الصناعة	الزراعة
روسيا	١١٤	١٠٨	١١٧	١١٠	١٠٨	٣٤	٢٢	٣٩	٢٨	١٠
أوكرانيا	٩٢	٩٧	٩٣	٨٠	١٠٨	٢٨	٢٠	٣١	٢٠	١٠
روسيا البيضاء	١٠٦	١٠٨	١٠٢	١٠٣	١٢٨	٣٢	٢٢	٢٦	١٢	١٢
ليتوانيا	١٢٣	١٢٧	١٠٨	١٠٣	١٥٢	٣٧	٢٥	٢٦	٢٦	١٤
لاتفيا	١٢٣	١٣٧	١٢٢	١٠٥	١٣١	٤٠	٢٧	٤٠	٢٦	١٣
استونيا	١٤٠	١٥١	١٤٠	١١٥	١٥٢	٤٢	٣٠	٤٦	٢٩	١٤
مولدافيا	٨٠	٨٥	٨٠	٧٥	٨٣	٢٤	١٧	٢٦	١٩	٧
جورجيا	٩٠	٩٥	٨٤	٩٠	٦٢	٢٧	١٩	٢٨	٢٣	٦
أرمينيا	١١٨	٩٢	٨٢	٧٥	٧٦	٣٥	١٨	٢٧	٢٠	٧
أذربيجان	٥٦	٥٧	٦٤	٦٠	٦٨	١٧	١١	٢١	١٥	٦
كازاخستان	٩٠	٨٤	٩١	٩٠	١٠٠	٢٧	١٧	٠٣	٢٣	٩
أوزبكستان	٥٦	٥٩	٥٠	٦٠	٥٦	١٧	١٢	١٦	١٥	٥
قيرجيزستان	٦٠	٦٦	٥٣	٦٥	٧٤	١٨	١٣	١٧	١٦	٧
تركمينيستان	٧٥	٦٦	٦٧	١٠٠	٦٦	٢٢	١٣	٢٢	٢٥	٦
طاجيكستان	٥٠	٤٨	٤٠	٧٥	٦٠	١٥	١٠	١٣		٧

عن : جريدة « حقائق وبراهين » العدد ٣٩ اكتوبر ٩٩١ (عدد ٥٧٢) باللغة الروسية

ولاشك أن الشمولية الستالينية قد وضعت جميع الشعوب - بما فى ذلك الشعب الروسى - فى « سجن واحد » ولعل هذا ما يفسر « نزعة الاستقلال » لدى الشعب الروسى فى مواجهة « النظام الشمولى » وضد « الأعباء الامبراطورية » . وأما قمع « الروح القومية الروسية » من أجل بناء « الأمة السوفيتية » ، فقد كان رد فعله هو « حركة البعث الروسى » التى يبدو يلتسين واحداً من المعبرين عنها . وهو رد فعل زاد مع نمو النزعات الإنفصالية للقوميات غير الروسية .

وتمتد « النزعة الأرادية » فى محاولة « اذابة القوميات فى أمة سوفيتية » إلى عهد ستالين . وفى سياق تأميم الحياة السياسية وتصفية قوى المعارضة ، وسحق نزعات الإنفصال ، فقد شهد ذلك العهد حالات عديدة لإقتلاع القوميات وإعادة توطينها فى « مناطق

آمنة » . ولم يترتب على فضح الستالينية » موقف مختلف من « المعارضة القومية » أو غيرها . ويسترعى الانتباه بين بداية السبعينات وبداية الثمانينات ، تسارع معدلات نشر اللغة الروسية فى الاتحاد السوفيتى كله ، وتنشيط جهود « التربية الالحادية » فى الجمهوريات الإسلامية السوفيتية (١١) . وأطلقت « الجلاسنوست » العنان لإزدهار نزعات الانفصال والدعوة للبعث الروسى .

المصادر والمراجع والهوامش :

١ - أنظر : يورى اندربوف ، خطب ومقالات مختارة ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) . الترجمة العربية .

د . طه عبد العليم طه ، سياسة جورباتشوف للتغيير فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة « الفكر الاستراتيجى العربى » بيروت ، العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٨٧ .

٢ - أنظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى المقدم إلى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى السوفييتى (القاهرة : وكالة أنباء نوفستى ، ١٩٨٦) .

وأنظر : د . طه عبد العليم طه ، مأزق الاشتراكية بين النظرية والواقع فى الاتحاد السوفيتى . مجلة « السياسة الدولية » . القاهرة ، العدد ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٨ .

مجلة « السياسة الدولية » الاصلاح بين الرومانسية والواقعية فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ، العدد ٨٩ يوليو ١٩٨٧ .

٣ - أنظر مثلا : ميخائيل جورباتشوف ، البيريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨)
الطبعة العربية الثانية .

٤ - أنظر : ف . ى باليانسكى ، ف أ . جامين (محرران) . التاريخ الاقتصادى للدول الاشتراكية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٧١) . ص ٥ - ١٦ . (باللغة الروسية) .

٥ - المصدر السابق مباشرة ، ص ١٦ - ٤٢ .

وأنظر : أ . أ . اليكسييف ، ب . ن موروزوف . الاستيلاء على الشرق الأقصى الروسى نهاية القرن ١٩ - ١٩١٧ . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٩) . (باللغة الروسية) .

٦ - أنظر : ن . أ . سوتافوف . شمال القوقاز فى العلاقات الروسية الايرانية والعلاقات الروسية التركية فى القرن ١٨ ، (موسكو : دار العلم ، ١٩٩١) . (باللغة الروسية) .

٧ - م . ب . متشيدلوف (محرر) نقد التريدفات حول العلاقات القومية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (موسكو : دار الأدب السياسى ، ١٩٨٤) . المصدر السابق مباشرة .

٨ - أنظر : يورى اندربوف . خطب ومقالات مختارة ، (موسكو / دار التقدم ، ١٩٨٤) . ص ٧ - ١٥ . (باللغة الروسية) .

٩ - أنظر : م . ب . متشيدلوف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

١٠ - زادت نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة من ٤١,٩ ٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٥٦,٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ بين سكان الاتحاد السوفيتى السابق .

أنظر : المصدر السابق مباشرة ، ص ١٧٨ .

تعقيب (١)

القدرات العسكرية للورثة ..

والتداعيات العسكرية للانهيار

اللواء / أحمد عبد الحليم

كان الحديث فى الجلسة السابقة عن العوامل الكامنة وراء انهيار الاتحاد السوفيتى ، وأود الإشارة إلى أن هذا الانهيار كان ظاهرة فريدة فى التاريخ . فقد كانت المرة الأولى التى تتحلل فيها امبراطورية على هذا القدر من القوة مثل الاتحاد السوفيتى دون حرب أو تدخل خارجى ، كما انها المرة الأولى أيضا التى تنفرد فيها قوة واحدة على رأس النظام العالمى ، سواء فى التاريخ القديم أو الحديث ففى كل مرة كان انهيار الامبراطوريات يعقبه ظهور قوتين أو أكثر تتولى رأس العالم ، وتتولى توزيع النفوذ بينها . أما فى هذه المرة ، فقد كان من الغريب أن تبقى قوة وحيدة على قمة النظام الدولى ، وذلك بغض النظر عما يقال عن وجود قوى اقتصادية أخرى تنافس الولايات المتحدة . وأتصور أن حرب الخليج قد حسمت قضية القوة المسلحة فى مقابل القوة الاقتصادية ، بوصول الولايات المتحدة إلى منابع البترول فى الخليج .

وهناك أكثر من دليل أو نموذج على هذه المقولة ، أولها التصريح الذى صدر عن روبرت ما كنمارا حينما كان رئيساً لمؤسسة فورد فى أوائل الخمسينات عندما تحدث عن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فقال : « إنه لا شك أن الولايات المتحدة تمتلك العديد من وسائل القوة ، وسوف تملك العديد منها فى المستقبل . وأيضا الاتحاد السوفيتى يمتلك ا لعديد من وسائل القوة ، وسوف يملك العديد منها فى المستقبل ، إلا أن عنصر الحسم بينهما سوف يبقى مرهونا بعملية

الإدارة » . وفى ذلك الوقت ، كانت الولايات المتحدة فى بدء عمليات تطوير علم الإدارة . وفى الفترة الراهنة ، فإن هناك عنصرا آخر يلعب دوراً حاسماً فيما يحدث فى العالم كله ، وهو « العنصر التكنولوجى » ، والدى بدأ يظهر بوضوح حتى قبيل نهاية الحرب الباردة ، حيث كان هناك نوع من السيطرة على انتقال التكنولوجيا من القوتين العظميين إلى باقى دول العالم . أما الآن ، لم تعد هذه السيطرة بنفس القوة التى كانت عليها فى الماضى ، بالإضافة إلى أن هذه الانهيارات المتتالية التى وقعت داخل الاتحاد السوفيتى القديم تضع التكنولوجيا فى متناول من يستطيع أن يدفع الثمن .

ومن ناحية أخرى ، فإن من الأمور المعروفة فى قضايا الدفاع والأمن وقياس القوة أن الكل بطبيعته أكبر من مجموع الأجزاء التى يتألف منها ، ويعنى ذلك أنه حينما كان الاتحاد السوفيتى دولة واحدة ، فإنه كان أقوى بكثير مما يمكن أن ينتج عن تجميع الأجزاء الحالية الموجودة فى الجمهوريات المستقلة ، حتى مع التسليم بأن أهداف هذه الجمهوريات تتطابق تماما مع أهداف الاتحاد القديم ، ومع بعضها البعض . أما بالنسبة للقوات المسلحة بصفة خاصة ، فإن الكل كان يعنى وجود بعض المؤسسات على رأس القوات المسلحة السوفيتية (القيادة الاستراتيجية ، المخابرات الاستراتيجية) ، علاوة على الامكانات العامة للدولة التى كانت تجند لصالح القوات المسلحة السوفيتية . ومن الأمور التى ينبغى أخذها فى الحسبان عند تقييم القوة وقياسها ، ليس فقط اعداد الأسلحة والمعدات والسلع ، وإنما نوعيتها أيضا ، فضلا عن الاجراءات الأخرى التى تتبع لضمان كفاءة استخدام هذه المنتجات مثل عمليات البحوث والتطوير والاختبار والانتاج ، وأيضا عملية تسليح القوات المسلحة من هذه المنتجات ، وكذلك عملية الفتح على المستوى الاستراتيجى ومستوى العمليات ومستوى الاستخدام القتالى لهذا السلاح والمنتج . ومن ثم ، يصبح من غير المنطقى أن نقيس قدرة الاتحاد السوفيتى القديم فى صورته الجديدة (صورة الكومنولث) ونضعها جنبا إلى جنب مع أية قياسات أخرى للدول العظمى ، حيث أن الاتحاد القديم قد انهار تماما .

أما فيما يتعلق بالترسانة النووية السوفيتية ، فهى تتألف من جزئين أولهما استراتيجى والآخر تكتيكى . ويصل إجمالى الرؤوس النووية الاستراتيجية إلى حوالى ١٠,٧٦٤ رأس ، بينما يتراوح اجمالى الرؤوس التكتيكية بين ١٩,٥٠٠ – ٢٩,٧٠٠ رأسا . ومن الغريب أن هذه القدرات النووية تتركز فى عدد قليل للغاية من الجمهوريات السوفيتية على النحو التالى : روسيا الاتحادية : ٨٠٠٠ رأس نووى استراتيجى (تمثل ما يتراوح بين ٧٥ – ٨٥ فى المائة من اجمالى الرؤوس الاستراتيجية) أوكرانيا : ١٦٧٠ رأس نووى استراتيجى ، بالإضافة إلى ما يتراوح بين ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ رأس تكتيكى ، كازاخستان : ١٠٤٠ رأس نووى استراتيجى ،

علاوة على ما يتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ رأس تكتيكى ، ويمثل الاثنان معا حوالى ٢٤ فى المائة من طاقة الانتاج الروسى .

وتبلغ نسبة ما لدى أوكرانيا حوالى ٧٥ ٪ من اجمالى الرؤوس التكتيكية ، بينما تتراوح نسبة الرؤوس الاستراتيجية ما بين ١٠ - ١٥ فى المائة . أما كازاخستان ، فإن نسبة الرؤوس الاستراتيجية لديها تتراوح بين ٣ - ٥ فى المائة ، فى حين تبلغ نسبة الرؤوس التكتيكية حوالى ٤٠ فى المائة . وبالاضافة إلى ما سبق ، فإن روسيا البيضاء لديها أسلحة أخرى على المستوى الاستراتيجى تبلغ حوالى ٥٤ رأسا نوويا ، فى مقابل حوالى ٥٠٠ رأس نووى تكتيكى . ولا تمتلك باقى دول الكومنولث شيئا من الرؤوس الاستراتيجية ، إلا أنها تمتلك ما يتراوح بين ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ رأس نووى تكتيكى ، الأمر الذى يضع الرؤوس التكتيكية بصفة خاصة موضع الخطر ، حيث يمكن أن تتسرب هذا الرؤوس بسهولة ، كما تتميز ببساطة الاستخدام ، ويعنى ذلك أنها يمكن أن تنتشر بشكل واسع بدرجة أكبر من المستوى الاستراتيجيى لا سيما عند المقارنة فى مجالات البحوث والتطوير والانتاج .

ولن أتعرض لباقى أنواع التسليح ، إلا أننى أكتفى باعطاء فكرة عن الأسلحة التقليدية ، حيث بلغ اجمالى عددها حوالى ١٠٠ الف قطعة من السلاح التقليدى ، علاوة على تخزين حوالى ٣٠ ألف قطعة منها وسحب ١٥ ألف قطعة أخرى .

أما فيما يتعلق بقضية الوراثة ، فهى ذات شقين ، أولهما يختص بوراثة ما كان يطلق عليه الاتحاد السوفيتى ، أى الجمهوريات الحالية الموجودة فى تجمع الكومنولث الجديد ، وثانيهما ورثة أخرون خارج إطار الاتحاد السوفيتى يلقون بأنظارهم إلى مايحدث داخل الاتحاد القديم ، رغبة منهم فى الحصول على جزء من القوة من المؤسسة العسكرية السوفيتية . ويحاول العسكريون السوفييت التمسك بهذه المؤسسة ، الأمر الذى دعا أحد النواب الروس إلى إطلاق اسم الجمهورية السادسة عشرة ، على القوات المسلحة السوفيتية ، وبالاضافة إلى ما سبق ، فإن هناك عناصر أخرى من الداخل تحاول أن تزيد هذه المؤسسة من الطبيعة المركزية للكومنولث ، فضلا عن الابقاء على الصفات المركزية للمؤسسة ، بينما يطالب آخرون بان تصبح الطبيعة المركزية للمؤسسة العسكرية عند أقل حد ممكن ، وإن يتحول الجزء الأعظم منها إلى أوضاع لا مركزية ، أى أن تنتقل إلى حوزة الجمهوريات المصتقلة ويجرى تقسيمها فيما بينها .

أما العسكريون السوفيت أنفسهم ، فإنهم يؤكدون على ضرورة ابقاء مصير المؤسسة العسكرية فى أيدى العسكريين أنفسهم ، وذلك انطلاقا من أنه فى حالة تقسيم هذه المؤسسة أو تقسيم القوات المسلحة ، فإن هذا يعنى الانتهاء تماما من عملية انهيار وتفتيت الاتحاد السوفيتى أو الكومنولث بشكل كامل .

وفيما يتعلق بأوضاع القوات الاستراتيجية المشتركة ، فإنها ما زالت إلى الآن مشتركة ومتواجدة ومتماسكة ، إلا أنه ما زلت هناك عوامل مشتركة تساعد على

تحلل هذه القوات سواء كانت هذه العوامل متعلقة بغمليات التخريب أو السطو أو الهجوم المسلح على الوحدات المسلحة أو أية أمور أخرى أو نتيجة للصراعات الموجودة ورغبة القوميات المختلفة فى الحصول على الأسلحة لاستخدامها فى الاستقلال الأمر الذى يؤدى إلى وضع علامة استفهام على أوضاع القوات الاستراتيجية المشتركة .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن القول ان بروز هؤلاء الورثة بهذا الشكل ، وفى ظل تبنى توجهات دينية وسياسية متباينة إنما يدع الأمور فى حالة بالغة الخطورة ، حيث هناك فرصة استراتيجية لورثة الاتحاد السوفيتى للحصول على أسلحة متقدمة ، وأيضا لاستخدام مجموعة من الخبراء والفنيين ، خاصة فى المجالات النادرة (المجالات النووية بالتحديد) ، وذلك من خلال استقدام هؤلاء الخبراء والفنيين لتحقيق هدفين ، أولهما تدريب وتربية كوادر نووية محلية ، وثانيهما تطوير وانتاج التكنولوجيا النووية لدى تلك الجهات .

ويثير موضوع السيطرة على السلاح النووى أشكالية محورية فى الوقت الراهن ، وذلك بفعل عدد من المتغيرات والعوامل ، أولها أن هناك افتقارا للسيطرة على هذه القوات بصورة مركزية ، الأمر الذى يطرح احتمالات وصولها للعالم الثالث ، وثانيها أن الأسلحة النووية السوفيتية يمكن أن تتسرب إلى السوق السوداء للسلاح النووى وفقا لقانون العرض والطلب ، وثالثها ظهور ما يسمى بـ (سوق المرتزقة النوويين) وهؤلاء المرتزقة عبارة عن بعض العلماء الروس الذين دفعتهم ظروفهم المعيشية والاقتصادية إلى عرض خبراتهم للبيع لمن يرغب فى الشراء .

ويؤكد الخبراء المعنيون أن هناك عددا محددا من الدول بالتحديد ترغب فى الحصول على هذه العقول النووية ، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وغرب أوربا واسرائيل ، حيث بدأت هذه الأخيرة فى استقطاب الخبراء السوفييت منذ بدء هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل ، بل أنها ما زالت تضع عينيها أيضا على مجموعة أخرى من هؤلاء العلماء ، بالإضافة إلى مجموعة من الدول التى تصنفها الولايات المتحدة وغرب أوربا على أنها من الأنظمة (المغامرة) مثل ايران وباكستان والجزائر والعراق وكوريا الشمالية ... وغيرها .

والواقع ، أن الخطر القائم فى الوقت الراهن يطلق عليه (الفوضى النووية) ، إلا أن هذا الخطر ينحصر فى الوقت الراهن فيما يمكن أن تستخدم فيه التكنولوجيا النووية ، لأن الفوضى النووية لا تمثل خطرا فى حد ذاتها . وفى هذا الصدد ، ينبغى التركيز بصفة خاصة على الوضع داخل الكومنولث ، حيث توجد مجموعة كبيرة من الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية لدى بعض الجمهوريات ، إلا أنه لا توجد سوى روسيا التى تمتلك القدرة الكاملة على تصنيع السلاح النووى ، بينما تمتلك باقى الجمهوريات القدرة على تصنيع أجزاء معينة من السلاح النووى دون غيرها . ولذلك ، فإن روسيا الاتحادية تعتبر أحد مصادر الخطر النووى فى العالم بالنظر إلى

امكانية تسرب الصواريخ الباليستيكية منها من خلال سرقة شاحنات الأسلحة التقليدية ، علاوة على احتمالات تسرب العلماء ... إلى آخر ذلك من مؤشرات الخطر .

وفي ضوء هذا الوضع ، تنتاب الولايات المتحدة حالة شديدة من القلق بفعل الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي القديم ، حيث ما زالت روسيا الاتحادية أقوى قوة عسكرية في أوربا ، بالإضافة إلى بروز بعض التوقعات داخل الولايات المتحدة بشأن امكانية حدوث مواجهات بين روسيا وأوكرانيا أو ظهور تهديدات من أوكرانيا لبعض الدول الأوربية . وقد صرح أحد المستشارين العسكريين للرئيس الروسي بوريس يلتسين أن ضباط الجيش قد نفذ صبرهم بسبب الظروف المعيشية ، ويخشى من خروج الجيش السوفيتي عن نطاق السيطرة ، كما كان ادوارد شيفارنادزة قد توقع حدوث انقلاب أغسطس قبل وقوعه ، وصرح بعد فشل ذلك الانقلاب بأن خطر وقوع انقلاب جديد باتت أكبر بكثير من الخطر الذى كان يحيق بالبلاد قبل انقلاب أغسطس . ومن ناحية أخرى ، فإن ضباط الجيش السوفيتي منقسمون ما بين مؤيد لحكومة يلتسين وبين غاضبين . ومن الصعب تحديد أى الطرفين أكبر ثقلا ووزنا ، وهناك تفاصيل عديدة لم أتعرض لها في هذا الشأن ، إلا أننى أود التركيز على النبوءة التى يطرحها البعض والقائلة أن الاتحاد السوفيتي سوف يستغرق ما يتراوح بين ٥ – ١٠ سنوات لمعاودة النهوض والتقدم ، إلا أننى اتحفظ بشدة على هذه المقولة ، ذلك أنه لم يحدث في التاريخ قط أنه عادت امبراطورية ما إلى النهوض بعد انتهائها . وفي الحالة السوفيتية ، أخذت العقيدة فرصتها ، كما أخذ الاتحاد السوفيتي فرصته ، إلا أنهما فشلا في نهاية المطاف ، والعالم يتقدم باستمرار ، وسوف تظهر بالضرورة قوى أخرى في العالم .

تعقيب (٢)

المزاعم الاقتصادية للإنهيار ..
والتداعيات الاقتصادية للتفكك

الدكتور / رضا العدل

إن أهم المتغيرات الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتى تتمثل فى حقيقة أنه كانت هناك أزمة ، كما كان هناك اتجاه ركود فى الاقتصاد السوفيتى ، الأمر الذى فجر بدوره الحاجة الموضوعية إلى الإصلاحات التى قام بها جورباتشوف . والواقع ، أن المجادلات المثارة حول أنصار الاتحاد السوفيتى تنطوى على مبالغات كثيرة ، فقد استطاع الاتحاد السوفيتى أن يحتفظ فى عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوى يزيد عن ٣ ٪ ، وكان الاقتصاديون المؤيدون للنظام القائم يرون فى ذلك مؤشرا على نجاح وانتصار الاشتراكية ، علاوة على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتى نجح فى الوصول إلى مستويات النمو الغربية والأمريكية والتى كانت تتراوح بين ٢,٥ - ٣ فى المائة . ومع بدء جهود (إعادة البناء) على يد جورباتشوف ، أصبح المطلوب تحقيق معدل نمو أعلى بكثير ، انطلاقا من أن نسبة الـ ٣ ٪ ليست معيارا سوفيتيا ، حيث أن معدل النمو السوفيتى خلال فترة الثلاثينات كان أعلى من ذلك بكثير . ومن ثم ، فإن انخفاض هذا المعدل كان دليلا على الفشل والركود . وقد طرحت هذه القضية فى البداية فى مؤتمر الحزب الشيوعى عام ١٩٨٥ . وبطبيعة الحال ، فإن الأرضية كانت ممهدة لثورة جورباتشوف الاصلاحية ، إلا أن المعلومات المتاحة عن معدلات الركود فى الاتحاد السوفيتى القديم تنطوى على قدر كبير من المبالغة . فقد حقق الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٨٥ معدلا عاليا للغاية من التطور التكنولوجى ، كما كانت هناك مصانع شبه أوتوماتيكية ، علاوة على أنه كان هناك تفكير فى أن قطاعات كاملة سوف

تصبح أوتوماتيكية ، وطرحت أيضا تصورات خاصة بنماذج عام ٢٠٠٠ . وفى نفس الوقت كانت هناك عملية تخطيط بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى ، كما كان العلم والتكنولوجيا موجودين ، وكانت النماذج الاقتصادية موضوعة بالفعل .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الفترة التالية أدت إلى تناقص معدلات النمو ، ثم تحول النمو نفسه إلى السالب . وبشكل عام ، فإن الاتحاد السوفيتى ظل يسير نحو المزيد من الخسارة منذ ثورة جورباتشوف فى المجال الاقتصادى ، بصورة تتوازى مع ما حدث للاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية . ويرتبط هذا الوضع إلى حد كبير بالإشارة إلى المشكلة القومية فى البلاد ، والتباعد بين معدلات النمو وبين الأقاليم والجمهوريات المختلفة ، وتزايد فجوات النمو الاقتصادى خلال العهد السوفيتى . وتشير المؤشرات كلها إلى أن فجوات النمو والتنمية ظلت فى تقارب مستمر ، ولن تزيد .

وتمتد المبالغة أيضا إلى كافة مؤشرات النمو والصحة العامة ، ويكفى مثلا أن نعرف أن جمهورية مثل أرمينيا السوفيتية التى يبلغ عدد سكانها ٢,٥ مليون نسمة تمتلك قاعدة علمية تقارب تلك الموجودة لدى مصر والتى يبلغ عدد سكانها ٥٧ مليون نسمة ، كما أن لدى أرمينيا فروع حديثة فى التطور العلمى تتفق مع المستويات العالمية . والواقع أننا نلحظ تقاربا واضحا فى مؤشرات الحياة عموما فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، بما فى ذلك الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى . وفى نفس هذا السياق ، كانت معدلات الوفيات فى جمهورية آسيا الوسطى أحسن مما هو الحال فى روسيا ذاتها ، وهناك أرقام معلنة تدلل بالفعل على هذه الأوضاع .

أما موضوع القهر القومى داخل الاتحاد السوفيتى ، فإن هناك مبالغة واضحة أيضا . ففى عام ١٩٣٩ كان مسموحا فى الجمهوريات الإسلامية بتعدد الزوجات فى حكم ستالين نفسه ، والذى يوصف بأنه (مهندس القوميات) ، وقد نشرت هذه الحقائق فى أدبيات الحزب الشيوعى السوفيتى . ومن الدلائل البارزة على هذه المبالغة أيضا أن معظم رؤساء الاتحاد السوفيتى لم يكونوا من أصول روسية ، فقد كان ستالين من جورجيا ، كما كان خورتشوف من أوكرانيا . وعلى وجه التحديد ، فإنه لم يكن من رؤساء الاتحاد السوفيتى قبل جورباتشوف سوى لينين واندروبوف الذين كان ينحدرون من أصول روسية ، بل أن اندروبوف لم يحكم سوى شهوراً قليلة .

وعلى العكس مما هو شائع الآن بشأن الثقافات القومية لجمهوريات الاتحاد السوفيتى ، فإن هذه الثقافات كانت مزدهرة ، ولم يكن هناك تعسف فى جميع المناطق . والأمة الأمريكية نفسها تشكلت من مهاجرى أوربا الغربية . كما أن اليهود لم يكونوا يؤلفون أمة ، إلا أنهم أصبحوا كذلك اليوم . وعلى العكس من ذلك ، كان العرب أمة عظيمة جدا فى التاريخ الوسيط ، إلا أنهم يمكن أن يتحللوا فى الوقت الراهن . ويعنى ذلك أن الأمة مقولة اجتماعية ، وليست طبيعية ، وبالتالى تتعرض

للتطور شأنها شأن سائر الظواهر الاجتماعية . وينطبق ما سبق على حالة روسيا الاتحادية ، اذ أنها يمكن أن تنهار ، كما يمكن ألّا تنهار ، ويعتمد الأمر فى الحالتين على مدى انتشار الفوضى وامكانية نشوب الحرب الأهلية .

ومن الممكن أن يستأنف الاتحاد السوفيتى النهوض من جديد إذا تغيرت الأوضاع بشكل أو بآخر ، وأعتقد أن الكومنولث الحالى ليس أكثر من مؤسسة لتصفية ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى . ذلك أن عملية تصفية الاتحاد السوفيتى القديم كانت صعبة للغاية ، حيث كان هناك اقتصاد متكامل يرتكز على الاعتماد المتبادل والتشابك القطاعى والاقليمى . ولم تكن هناك استقلالية قط لاقتصاد جمهورية ما داخل الاتحاد ، كما لم تكن هناك جمهوريات تنمو على حساب جمهوريات أخرى ، بل إن الموارد البشرية والطبيعية والأصول الثابتة الرأسمالية .. وغيرها كانت تخدم بعضها البعض بطريقة شبه متكاملة فيما بين الجمهوريات ، وكان ذلك كله ينفذ بناء على دراسة دقيقة تستخدم نماذج الشابك القطاعى بين الجمهوريات .

وعلى خلاف الوضع فى أوربا الغربية التى تنفرد كل دولة بنظام مستقل خاص بها فإن الاقتصاد السوفيتى كان اقتصاداً متكاملا تزداد فيها كثافة العلاقة المتبادلة ، كما ترتبط به شبكة ضخمة من المؤسسات الاتحادية مثل القوات المسلحة والمرافق العامة والمصانع ، ولم تشهد هذه الفئة الأخيرة ثورة تجديدية ، وإنما شهدت مزيداً من الفوضى والهدم والفقر والسلب والنهب ، ويبدو المناخ فى الوقت الحالى غير مهيأ على الإطلاق لنجاح عمليات النمو والتطوير والتحديث ، وإنما يبدو المجال مفتوحا للمزيد من الفوضى والإنهيار والتصارع .

تعقيب (٣)

المشكلات القومية

بين الاتحاد السوفيتى ودول الكومنولث

الدكتور / فيتالى ناؤومكين

أريد أن أركز على نقطة واحدة بين أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى ، وقد تكون من المشكلات الأساسية الماثلة أمام رابطة الكومنولث ، وتتعلق بـ : أزمة الشكل الذى كان موجودًا فى الاتحاد السوفيتى . والحقيقة أن يوغوسلافيا تعانى من نفس الظاهرة ، أى مشكلة شكل الدولة ودروس الماضى ومبدأ القومية السائدة . والمؤسف أن أحداً لم يتعلم من دروس الماضى لا فى الاتحاد السوفيتى القديم أو يوغوسلافيا ، ولم يتعلموا بصفة خاصة أن هذا الشكل من أشكال الدولة يكتب عليه بالفشل . والظاهر أن الدول المستقلة تكرر نفس الخطأ المذكور ، ويبدو ذلك واضحا فى تنامى النزاعات القومية . وقد يكون مصدر الخلاف الأساسى للصراع فى بعض الجمهوريات هو الصراع بين أنصار الشكل القديم للدولة وبين المعارضين لهذا الشكل .

وفى الاتحاد السوفيتى السابق لم تكن هناك أية جمهورية تخلو من المشاكل القومية ، باستثناء أرمينيا ، وكان هناك خليط من الأمم والقوميات والشعوب . ففى أوكرانيا مثلا ، كان هناك ٢٠ ٪ من السكان ينحدرون من أصول روسية .. وغير ذلك . أما أرمينيا ، فقد كان ٩٫٩ ٪ من السكان من الأرمن . لذلك ، فإن هذا الشكل ساهم فى تصعيد الأزمة القومية ، كما كان هناك طغيان من المركز ، ولم تكن لهذا

المركز أية جنسية . ولم تستفد القومية الروسية اطلاقا من استعمال اللغة الروسية وإنما كانت جميع الجمهوريات السوفيتية – باستثناء اذربيجان – تعيش على حساب المركز ، وكانت تتلقى من الميزانية أكثر مما كانت تعطى ، حيث كانت الأموال تأتى من روسيا إلى المركز ثم توزع على جمهوريات آسيا الوسطى . ولذا ، فإن مستويات التطور ومعدلات الدخل فى جمهوريات القوقاز والبلطيق كانت أعلى بكثير من روسيا نفسها ، حيث كان مستوى القرى فى جورجيا وأرمينيا من حيث التطور أعلى بكثير من مستوى القرى الروسية ، كما أنه لم يكن هناك سفك للدماء على الإطلاق .

والحقيقة أن التحولات التى شهدها الاتحاد السوفيتي لم يكن لها مثيل فى التاريخ ، وترتب عليها تغييرات جذرية كبيرة ، إلا أن أحدا لم يقتل خلال هذه التحولات ، ولم يكن هناك صراع . وفى هذا الصدد ، فإننى اختلف بشدة مع ما ذكره د . رضا العدل حول دواعى التشاؤم وتقييمه للخسائر ، فقد خسرت روسيا بسبب طبيعة شكل الدولة أكثر بكثير مما خسرته خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك طبقا لتقرير لجنة الإحصاء الذى يتداول فى البرلمان الروسى ، الأمر الذى يعنى أن الخسائر البشرية والاقتصادية التى تحملها الشعب الروسى بالمقارنة مع عدد سكانه كانت أكبر بكثير من خسائر أى شعب آخر فى الاتحاد السوفيتى . ولذلك ، فإننى أرفض تماما الحديث المطروح عن طغيان المركز الروسى على باقى الأطراف فى الاتحاد ، وإنما كان الروس أنفسهم أعداء المركز قبل أى شىء آخر ، بل إن روسيا كانت أول جمهورية بعد جمهورية البلطيق – تطالب بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتى . والجانب الآخر من هذه القضية يتثمل فى تشخيص الشكل الراهن لجمهوريات الكومنولث ، فقد نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتى عدد من الدول القومية على أساس الأمر الواقع ، وتتمثل الاشكالية الجوهرية التى تجابه السلطات الجديدة لجمهوريات الكومنولث فى التغلب على النزعة القومية الضيقة ، والتى تدفع إلى النظر مثلا إلى أوكرانيا على أنها دولة الأوكرانيين ، وهكذا . وينبغى بدلا من ذلك القبول بالتعددية القومية داخل الدولة الواحدة ، لأن هذا المبدأ يكمن وراء نشأة العديد من الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة وسويسرا وكافة الدول التى قامت على أساس الهجرات ، كما ترتكز تلك الدول على أساس اعطاء كل شعب حقوقه . وفى ظل هذا الوضع ، فإن الدولة ذاتها تفسر على أنها دولة فحسب ، أى أنها ليست دولة شعب واحد ، كما أنها ليست دولة اسمية أو دولة قومية . وفى ظروف مغايرة عن هذا الظرف تتفجر كافة التناقضات ، ومنها مثلا قضية اللغة . ففى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، كانت المعارضة الضارية للغة الروسية تنطلق من النظر إليها باعتبارها رمزا على طغيان المركزالروسى ، دون أن يكون لدى المعارضين أى شىء آخر ضد اللغة الروسية نفسها أو ضد الشعب الروسى . وقد بقيت اللغة الروسية فيما بعد ذلك رمزا سيكولوجيا على تلك الفترة بأكملها ، أى فترة الاستبداد والهيمنة ، ولذلك تصبح هناك ضرورة موضوعية لتحويل هذا الشكل الذى تتخذه الدولة إلى دولة جديدة .

وتعانى يوغوسلافيا من نفس هذه المشكلة فى الوقت الراهن بعد اقرار حق تقرير المصير لكل القوميات التى تعيش داخل البلاد ، وتنبع المشكلة هنا من أن مثل هذا الوضع يمكن أن يؤدى إلى كارثة لإنها يمكن أن تفضى إلى سلسلة لا نهاية لها من الانقسامات ، بما يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى أن تطالب قرية صغيرة أو منطقة اقليمة محدودة بحقها فى الاستقلال طالما أنها تتكلم لغة خاصة بالرغم من أن عدد سكانها قد لا يزيد عن ٢٠٠٠ شخص .

وهذا هو ما يجرى داخل الاتحاد السوفيتى المنهار حاليا ، حيث يدور الصراع السياسى على كافة الأمور فى الوقت الحالى ، بما فى ذلك العمل والمناصب والممتلكات . ويعتبر هذا الوضع طبيعيا للغاية ، ويمكن التغلب عليه فى حالة ما إذا أقدمت كل جمهورية على تغيير نظرتها القومية الضيقة السائدة . والحقيقة أن أوضاع الأقليات فى الاتحاد السوفيتى كانت أفضل بكثير مما هو الحال فى العديد من الدول الأخرى ، ففى تركيا مثلا – التى تعتبر دولة ديمقراطية – لم يجر الاعتراف بالهوية الكردية سوى منذ سنة ونصف فقط ، إلا أن الجانب الأكثر خطورة فى أداء النظام السابق فى الاتحاد السوفيتى بشأن هذه القضية ينصب بالدرجة الأولى فى أن النظام عمل على تربية النخبة المرتبطة بالنظام البيروقراطى المسيطر على الجمهوريات والمناطق القومية ، الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن أصبح لهذه النخبة مصالح ضيقة ، وكانت تستعمل النزعة القومية الضيقة أو النهضة القومية كأداة رئيسية فى الصراع السياسى من أجل البقاء فى السلطة ، وهذا أيضا من أسباب الأزمة القائمة فى الوقت الراهن .

المناقشات

الدكتور / صبحى عبد الحكيم :

ما زالت عوامل انهيار الاتحاد السوفيتى كامنة فى التشكيل الجديد (الكومنولث) ، بل يمكن القول إن عوامل الانهيار لم تختف ، حيث ما زال بعضها كامنا ، ثم طفا على السطح . وسوف تظل عوامل الانهيار بمثابة عقبة أمام مسيرة التشكيل الجديد القائم ، لا سيما قضايا القوميات والأديان .. وغيرها ، والتى سوف تبقى مشكلات حادة ، وأغلب الظن أن الأمر سوف يتطلب مرور سنوات طويلة قبل انتهاء التشابكات الكثيرة الموجودة فيما بين جمهوريات الكومنولث . وقد تفجرت مشاكل الحدود بالفعل فى بعض المواقع ، كما يمكن أن تتفجر فى مواقع أخرى . أضف إلى ذلك أن هناك مشاكل القوميات داخل كل جمهورية مستقلة . وتنبع مشكلة القوميات من حقيقة أن الاتحاد السوفيتى عمل على إعادة توزيع السكان توزيعا مناسبا للحكم السوفيتى ، الأمر الذى خلق أقليات روسية فى معظم الجمهوريات السوفيتية ، كما أن هناك أقليات من الأوكرانيين .. وغير ذلك . وترتبط هذه الأقليات بعمليات ترسيم الحدود الجارية فى الوقت الراهن ، ويمكن فى ظل هذا الوضع أن تتفجر مشكلات عديدة فيما بين دول الكومنولث ، مما يمكن أن يهدد بالتالى مستقبل هذا الكيان الجديد . وقد تحدث السيد اللواء / أحمد عبد الحليم عن الخلافات القائمة داخل الجيش ، وكذلك الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول اسطول البحر الأسود ، وهناك أيضا المشكلات القائمة حول الطرق والكهرباء والاقتصاد . وقد أثار أحدالمعقبين قضية التكامل الاقتصادى بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى القديم ، ويدعونا ذلك إلى التساؤل : كيف يمكن أن يقوم الاقتصاد فى كل جمهورية بصورة مستقلة بعدما كان متكاملا فى السابق ؟

ففى الوقت الراهن ، ما زالت العلاقات الاقتصادية متشابكة جدا بين جمهوريات الكومنولث ، وتجابه جهود فك التشابك بينها صعابا ضخمة فى ظل نظام الكومنولث الجديد . والحقيقة ، إننى أتصور إن الكومنولث عبارة عن مرحلة انتقالية لتصفية الاتحاد السوفيتى القديم كما ذكر أحد المتحدثين ، إذ من الصعب تصور أن تستطيع مثل هذه الرابطة أن تواصل المسيرة نظرا للتناقضات الكثيرة الموجودة بين

الجمهوريات الداخلة فيها : وإذا كان العالم يواجه الآن صراعاً بين الشمال والجنوب ، بخلاف المشكلات الأخرى المشار إليها . ويبدو ذلك محتملا بالنظر إلى الفروق الشاسعة بين جمهوريات الكومنولث فى مستويات التنمية والدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلى ونصيب الفرد من الثروة ولذلك ، فاننى أتصور أن الكومنولث سوف يواجه فى المستقبل صراعاً بين الشمال والجنوب ، بصورة لا تختلف كثيرا عن الصراع العالمى بين الشمال والجنوب ، علاوة على أن الخصوصيات التى تتمتع بها كل دولة فى الكومنولث سوف تلعب دوراً فى إذكاء هذا الصراع ، حيث أن هذه الخصوصيات تفرز تباينات حادة بين الدول أو بين مجموعات الدول داخل الكومنولث . وعلى سبيل المثال ، تؤدى هذه الخصوصيات إلى إيجاد تباينات حادة بين دول آسيا الوسطى ذاتها ، اذ تختلف جمهورية كازافستان عن باقى دول آسيا الوسطى فى معدلات النمو ، الأمر الذى كان يدفع الروس إلى النظر اليها باعتبارها ليست واحدة من جمهوريات آسيا الوسطى ، وكانت جميع الأدبيات السوفيتية تقول (كازافستان وآسيا الوسطى ، أى أن كازافستان لها وضع خاص ولا تصنف ضمن تلك المجموعة من الدول ، وكان وضعها أقرب إلى كونها اطارا يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى ، حيث بلغت مساحتها حوالى جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى جميعا ، وهى الوحيدة من بين جمهوريات الجنوب التى توجد بها قوة نووية ، كما أنها الدولة الوحيدة التى هاجر اليها الروس والأوكرانيين بكثافة عالية ، بصورة جعلت الكازاك الأصليينن لا يشكلون سوين نصف السكان فى الجمهورية .

وينطبق ماسبق على باقى الجمهوريات ، إذ أن اذربيجان أيضا لها خصوصية متميزة ، وأيضا طابميكستان لها خصوصية ، وسوف تعانى منطقة آسيا الوسطى بأسرها من لعبة (شد الحبل بين القوى التى تتسابق الآن على تلك المنطقة ، ومن الجدير بالاهتمام فى هذا الصددان نتابع المؤتمر الذى عقد فى طهران مؤخراً لجمع شمل هذه المنطقة اقتصاديا . وسوف تعانى تلك الدول من التنافس بين القوى الخارجية عليها ، ويصعب التنبؤ بمصير هذه الجمهوريات الجنوبية ، وما إذا كانت ستستمر فى الحفاظ على علاقاتها الوطيدة مع المركز (روسيا) ، أم انها سوف تعطى ظهرها لها وتولى وجهها إلى الجنوب وتعتبر نفسها جزء من المنطقة الجغرافية المسماة بـ (الشرق الأدنى) .

الدكتور / السيد عليوة :

تعليقى موجز يتلخص فى انطباعى أن هذا اللقاء جاء متأخرا بعض الشيء ، وهو أشبه بإقامة قداس جنائزى لشخص عظيم مات ، الا أن هذا عموما شأن المعرفة العلمية الاجتماعية انها تلهث دائما وراء الأحداث . وعلى الرغم من ذلك ، فما زالت فى أذهاننا العديد من الأسئلة التى تدور حول القضية موضع التناول ، لا سيما الاتحاد السوفيتى لم يكن فى تقديرى مجرد دولة عظمى أو دولة كبرى فقط ، وإنما كان أوسع

من ذلك ، فقد كان قوة سياسية وحضارية وثقافية ، كما كان عبارة عن توليفة مركبة من الحقائق والرموز والأوهام ولذلك ، أستطيع أن أزعم أن ورثة الاتحاد السوفيتى كثيرون ، بل ربما جاز القول ان العالم كله يحاول أن يرث الاتحاد السوفيتى . وقد دار الحديث حتى الآن حول الورثة المباشرين ، أو ما أستطيع أن اصنفهم انهم -(ورثة الدرجة الاولى) ، وهم أطراف الاتحاد القديم ، ومكونوا الاتحاد-التعاهدى الجديد الذين يحاولون وراثته وضع القوى العظمى (الأسلحة النووية ، الموارد الاقتصادية ، الأصول والخصوم الاستراتيجية والسياسية) ، الا أن هناك فئة أخرى من الورثة هم (ورثة الدرجة الثانية) ، الذين حاولوا أيضا أن يستقطبوا أو يستفيدوا من وراء الانهيار . وتعتبر هذه العملية فى الواقع جزء من دائرة الصراع الدولى الراهن ، والذى يدور حول التنافس على القوى المادية المتخلفة عن الاتحاد السوفيتى المنهار . والملاحظ فى هذا الشأن بصفة خاصة إن المانيا تحاول أن تكون قوة عسكرية – قارية فى وسط القارة الأوربية ، كما تحاول اليابان أيضا أن تكون قوة بحرية وارثة للاتحاد السوفيتى الذى كان يعتبر القوة البحرية الثانية فى العالم ، وهناك كذلك المحاولات الأمريكية المنصبة أساسا فى مجال التقدم العلمى وغزو الفضاء ، أى فى المجال الذى كان الاتحاد السوفيتى يحظى فيه بالسبق والتقدم ، ولذا تحاول الولايات المتحدة أن ترث هذا الجانب أيضا ، وهناك أيضا إسرائيل (احدى ورثة القوى العظمى والتقدم التقنى والمعرفى) ، ولعل الأرقام تفيدنا كثيراً فى هذا الصدد إذا تصورنا حجم المهاجرين إلى إسرائيل من اليهود السوفيت ، والذين وصل منهم ١٣٠ الفا من العلميين و١٥ ألف طبيب و ٣٥ ألف مهندس .

وبالإضافة إلى ما سبق ، هناك ورثة الدرجة الثالثة (إذا جاز التعبير) ، الذين تمسكوا بالمقومات التنظيمية والرمزية التى نقلوها عن الاتحاد السوفيتى ، حيث هناك الصين الشعبية التى ما زالت تحتفظ بهذا النظام ورموزه ، كما أن هناك كوبا التى ورثت عن الاتحاد السوفيتى تنظيم الحزب الواحد ، علاوة على العديد من الدول النامية الأخرى التى ما زالت تتمسك بالأفكار التى روجها الاتحاد السوفيتى بشأن النظم الشمولية والأساليب البوليسية والاستخبارية . كذلك هناك الأقطار الضعيفة التى تحاول أن تتسوق بقايا وفئات المعرفة التقنية النووية المطروحة فى السوق الدولى للسلاح ، بالإضافة إلى الورثة الآخرين فى العالم الإسلامى ، وخصوصا فى آسيا الوسطى ، ومحاولاتهم أن يرثوا كيانا اقتصاديا إسلاميا بشكل أو بآخر ، علاوة على بعض الأقطار العربية ذات النظم السلطوية التى تحاول أن تستفيد من العظات والعبر المكتسبة من انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتستخدم هذا الانهيار فى تعطيل حركة الإصلاح السياسى وإعاقة الديمقراطية ، أى أن هذا النظم استفادت من الاتحاد السوفيتى حياً باقتباس الشمولية ، وميتاً باعاقة الديمقراطية . وأخلص من حديثى السابق إلى أن الانهيار السوفيتى والميراث والاستخلاف الذى نتج عنه عبارة عن عملية تاريخية واسعة ومعقدة ، ولكنها سريعة وشاملة على عكس الحالات الامبراطورية السابقة .

الدكتور / عبد الجواد عمارة

فى البداية لا يسعنى إلا أن أشكر الزملاء الذين نظموا هذه الندوة ، وليس لدى فى الواقع تعقيب كبير ، إلا أننى لا حظت أن مسار الحديث والمناقشة اليوم كان فى اتجاه أن هناك نظاماً شمولياً ، وأن هناك قهراً ، وأن هناك خضوعا من جانب الشعب للسلطة السوفيتية ، بينما لم يطرح أحد أن الاتحاد السوفيتى لم يكن دولة عظمى إلا فى ظل نظام اشتراكى ، وأن الاتحاد السوفيتى نجح فى تربية مئات الآلاف من العلماء ، وقام بانجازات بالغة الضخامة ، الأمر الذى يجعلنا نسأل أنفسنا عن الأسباب الكامنة وراء الانهيار . وقد سار د . رضا العدل فى اتجاه معاكس لما طرح اليوم فى الندوة ، وقال إن التكنولوجيا كانت موجودة ، وأن الاقتصاد لم يكن متعثرا بالشكل السائد والمطروح فى العديد من الكتابات ، إذن ما هو السبب ؟

الواقع ، أننا أمام تحليلين ، أولهما للدكتور رضا ويذهب فيه إلى أن هناك بيانات كافية يستطيع بها تأصيل وجهة نظره ، وأنا أقول أننى قد عشت فى الاتحاد السوفيتى خمس سنوات . وفى تلك الفترة (أوائل الستينات) ، أطلق الاتحاد السوفيتى مركبة الفضاء ، والتى اعتبرت الولايات المتحدة نفسها متخلفة بسببها . ولذلك ، فإننى أود أن أطرح تساؤلا عن : هل يمكن لشعب ما أن يحقق انجازات على هذا المستوى فى ظل القهر والظلم والعبودية ؟

إن الاتحاد السوفيتى استطاع فى عهد ستالين أن يحقق معدل نمو يصل إلى ١٥ ٪ ، على الرغم من أن تلك الفترة شهدت قدرا هائلا من الذبح والتقتيل على حد ذكر المصادر الغربية . فهل يمكن تحقيق هذه النسبة فى ظل القهر والحبس ؟ إننى أود أن نعيد النظر ، ونبحث أكثر وندقق ، ونرى الأرقام . كما أننا ينبغى أن نركز على مسألة الثقافات ، فقد عشت هناك ، ولم أر قهرا للثقافات ، بل كنت أرى كل جمهورية تأتى لنا فى الجامعة تقدم الفلكلور الخاص بها ، كما تقدم أغانيها وأود فى النهاية التأكيد على أن من غير الممكن تحقيق انجازات عظيمة وضخمة فى ظل غيبة الحريات والديمقراطية ، بمعنى حق التعبير والنقاش . وقد قيل أن القضية التى نبحث عنها تتركز فى مسألة أن المجتمع السوفيتى لم يستطع أن يزيد من قدرته الانتاجية أو أن العملية الانتاجية توقفت . وهذا مجرد عرض ، وليس سببا ، ولكن ما هو السبب ؟ أن الاجابة على هذا مجرد عرض ، وليس سببا ، ولكن ما هو السبب ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ليست واضحة ، ولذلك فإننى أود الاهتمام بالتركيز على الجانب الآخر من الصورة الذى طرحه الدكتور رضا العدل ، حتى يكون فهمنا له صحيحا وعلميا ومؤصلا .

الدكتور / إبراهيم سعد الدين :

لدى فى الواقع تساؤلات أكثر منها تعقيبات ، وسؤالى الأول يتركز على مدى تداخل العوامل وتأثيرها فى بعضها البعض . وقد كثر الحديث عن المشاكل القومية ، كما كثر الحديث عن الجوانب الاقتصادية . ولذلك ، فإن السؤال هو : إلى أى حد يؤدى التأزم الاقتصادى إلى تأزيم العلاقات القومية ، ثم إلى أى حد يتسبب التأزم القومى فى أحداث المزيد من التأزم الاقتصادى ؟

فى اعتقادى انه هذه النقطة جديرة بالتأمل لأنه فى الكثير من الأحيان لا تؤدى المشكلات الموجودة إلى تفجير الأزمات الداخلية ، لا سيما فى ظل نجاح النظام الحاكم فى أداء وظائفه . وفى نفس الوقت ، اتساءل : عندما تقارن بين القوميات ، فهل نتحدث عن مقارنات بين القوميات عند نقطة معينة ؟ أم أننا نقارن بينها فى إطار مسار تاريخى ؟

وعلى سبيل المثال ، هل أدت الجهود السياسية السوفيتية لمعالجة قضية القوميات إلى تحقيق تقدم لدى القوميات المضطهدة ؟ أم إن هذه القوميات المتخلفة ازدادت تخلفا ؟ وما هو المسار التاريخى هنا ؟ وعندما نقيس الوضع فى أوزبكستان عام ١٩٩٠ ، فما هو الفارق بالمقارنة مع الوضع مثلا فى سنة ١٩١٧ ؟

إن الأمر هنا يحتاج إلى قدر كبير من الاجتهاد والنظر ، وبالتالى ليصبح من الضرورى أن ننظر إلى هذا الأمر فى حركته على المدى الطويل ، وما يفرزه ذلك من أوضاع . وهناك سؤال أخير فقد تحدث البروفيسير نؤومكين عن (الدولة الأسمية) ، وأنا لا أفهم ما هو المقصود بهذا المفهوم . أن التعدد القومى ينشأ عن حقيقة موضوعية عندما تتعدد القوميات التى تسكن منطقة جغرافية معينة ، اذن كيف يجرى التعامل من هذه القوميات ؟

هذا هو السؤال ، فالتعدد القومى فى الحالة السوفيتية ليس مجرد فرضية نظرية ، وإنما هو حالة قائمة ، الأمر الذى يحتاج إلى معالجة تفصيلية . وفى نفس هذا السباق ، أود الإشارة إلى أن التعدد القومى هو ظاهرة متنامية ، ولنأخذ غرب أوربا مثلا على ذلك . ففى انجلترا مثلا ، لن نستطيع الحديث عن دولة موحدة القومية ، ولا أقصد بذلك فقط الاسكتلنديين والانجليز والايرلنديين .. وغيرهم ، وإنما أقصد أيضا الهنود ومواطن شرق آسيا .. وغيرهم ممن يسكنون فى الامبراطورية البريطانية . كذلك فإننا عندما نتحدث عن فرنسا ، لا نستطيع أن نغفل حقيقة وجود أعداد ضخمة من المغاربة فيها ، الأمر الذى يعنى أن فرنسا تتحول إلى نوع من التعدد القومى . وهذه حقيقة واقعة ، ومع ذلك فإن القضية القومية لم تتفجر فى تلك الدول بنفس الصورة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ، وهنا أعود إلى السؤال عن العلاقة بين صعود وانفجار المشكلة القومية وغيرها من المشكلات المجتمعية .

الدكتور / إبراهيم صقر :

لقد جئت هنا للاستفادة فى القضية موضوع النقاش ، وقد استفدت بالفعل فيما يتعلق بكيفية فهم قضية الانهيار السوفيتي ، إلا أننى أود أن أقول بالنسبة للمقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن روسيا الاتحادية أصبحت مركز ثقل مهم جدا فى الوضع الدولى ، وفى تقرير مصير التطورات الدولية الجارية .

وفيما يتعلق بالقضية القومية ، فإن فرض اللغة الروسية لم يكن مشلكة على الإطلاق ، لأن من الطبيعى أن الأغلبية تفرض لغتها داخل الدولة ، بل إن هذه اللغة تلعب دورا توحيديا داخل الدولة . وأتصور فى هذا الصدد أن اللغة الانجليزية تنتشر فى الوقت الراهن بين العرب أكثر من أى لغة ثانية بسبب الظروف الموضوعية القائمة . وقد لاحظت فى الحديث محاولة ملحوظة للدفاع عن روسيا الاتحادية ، وأقول انه بقدر ما تكبر وتتعاظم مكانة وحدة ما بين الوحدات الأخرى داخل الدولة ، فإن مسئولياتها تتزايد بالضرورة فى عملية التوحيد . وبالمثل ، فإنه إذا كانت هناك مصلحة لهذه الوحدات فى الإبقاء على الارتباط بين بعضها البعض ، فإن العبء الأكبر يقع منطقيا على الوحدة الأكبر حجما وقوة . ولذلك ، أقول إن العبء الأكبر يقع على روسيا الاتحادية فى لم شمل هذه الوحدات المختلفة تحقيقا لمصلحتها جميعا ، بما فى ذلك روسيا الاتحادية ذاتها .

الدكتور / مراد غالب (رئيس الجلسة) :

قبل اعطاء الكلمة النهائية للدكتور طه عبد العليم ، أود التعقيب على كلمة د . إبراهيم سعد الدين . فقد اعادتنى كلمته إلى الفترات التى كنت فيها سفيرا لمصر فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا ، والملاحظ أن الدولتين تعرضتا للانهيار ، وتعتبر يوغوسلافيا بصفة خاصة مثالا صارخا على كلمة د . إبراهيم سعد الدين ، إذ طالما كان هناك تقدم اقتصادى وانتعاش ملحوظ فى يوغوسلافيا ، فإن البلاد ظلت قوة مركزية جاذبة ، إلا أنه بمجرد استحكام الأزمة الاقتصادية ، فإن ذلك كان بداية للتفكك بين اليوغوسلاف ، أى أن الجانب الاقتصادى كان هاما للغاية .

أما القضية الثانية التى أود التركيز عليها أو تتعلق بالأوضاع فى آسيا الوسطى ، فقد كنت أزور تلك المنطقة عندما جرى أبعاد جورباتشوف عن السلطة ، كما إننى كنت أزور طاجيكستان فى تلك الفترة . والحقيقة ، إنه على الرغم من استقلال تلك الجمهوريات ، فإن الروس ما زالوا يديرون المنشآت الحيوية فى تلك المنطقة . وفى الوقت الراهن ، ما زالت المؤسسات القائمة فى تلك المناطق عبارة عن مؤسسات مركزية تتلقى تعليماتها من موسكو .

والواقع ، أن منطقة آسيا الوسطى تلعب دورا بالغ الخطورة لأنها تمثل قلب اليابسة ، لأنها تمتد فى المنطقة الواقعة بين روسيا والصين . ومن ناحية أخرى ،

فإن الشعوب القاطنة فى تلك المنطقة لها امتدادات فى الدول الأخرى المجاورة ، مثل الكازال الذين توجد لهم امتدادت فى الصين ، وكذلك الاذربيجانيين الذين توجد غالبيتهم فى ايران . وبالتالى ، فإن هذه المنطقة تقع فى موقع استراتيجى بالغ الأهمية ، وتعتبر محورا للصراع الدولى ، ويبدو ذلك واضحا فى محاولة تلك الدول والدول المجاورة لها اقامة تحالف اقتصادى جديد ، كما أن هناك الدور الأمريكى - التركى ومحاولات انتزاع النفوذ الروسى فى تلك المنطقة ، ويكفى أن نلاحظ تحركات وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الذى قام بجولة مكثفة فى تلك البلاد ، وزار بلدا مثل قيرجيزيا ، لماذا ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتلخص فى أن الطرف الذى يستطيع السيطرة على هذه المنطقة يمكن أن يمتلك تأثيرا ضخما على هذه المنطقة وعلى روسيا الاتحادية ، بل وعلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها أيضا .

الدكتور / طه عبد العليم :

ألاحظ **أولا** ، أن تعليق الدكتور رضا العدل ينطوى على درجة عالية من الصحة عندما ننظم إلى الأرقام ومعدلات النمو بشكل مطلق ، ونقول مثلا أن معدل النمو فى الاتحاد السوفيتى لفترة طويلة كان من أعلى المعدلات العالمية . إلا أن السؤال لم يكن مطروحا على هذا النحو فى الاتحاد السوفيتى . وإنما يمكن فهم هذه القضية يطرح مسألة التكلفة الإنسانية لذلك النمو .. يمكن فهم هذه القضية إذ لم يستطع الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين أن يحقق معدل نمو يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ فى المائة إلا من خلال العنف وفى الدول الرأسمالية ذاتها ، لم يحدث تطور إلا عبر عقود طويلة من غياب الديمقراطية واهدار الحريات ، ويمكننا أن نتحدث عن اضطهاد الزنوج الفعلى فى الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٠ ، كما يمكننا أن نلاحظ دور العنف فى تحقيق التقدم فى الحالة اليابانية وأيضا فى حالة كوريا الجنوبية . أى أن قوى الانتاج لم تتطور فى أى مجتمع من المجتمعات بغير القمع . والمسألة ، أن الدول الصناعية الرأسمالية وصلت إلى مستوى عال من التقدم ، بحيث أمكن أن تطرح نموذجا يمكن أن يقترن على الأقل فى بعض بلدان أوربا الغربية بالمزج بين الحرية والعدل .

والجانب الأهم من مسألة الثمن الانسانى الفادح فى عهد ستالين يتعلق بقضية الثمن الاقتصادى للنمو . ولذلك ، كان لابد من وقفة فى هذه المسألة ، الأمر الذى أثار قضيتين هامتين :

الأولى ، قضية انتاجية العمل بالمعنى الواسع باعتبارها محصلة لكل المؤشرات السابقة ، فقد كانت المقارنات شديدة الدلالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى القديم ، حيث كانت انتاجية العمل فى الزراعة الأمريكية ١٠ أمثال انتاجية

العمل فى الزراعة السوفيتية عند نفس الظروف المناخية ، وعند استخدام نفس المعدات التكنولوجية ، وذلك طبقا لدراسات سوفيتية ، كما أن انتاجية الصناعة الأمريكية كانت أكثر من مثيلتها السوفيتية بما يعادل مرتين ونصف .

والثانية قضية الكفاءة الاقتصادية والتحديث . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى لحق بالغرب فى الثورة الصناعية الأولى والثانية ، إلا أنه لم يتمكن من اللحاق بالغرب فى الثورة الصناعية الثالثة ، وكانت الشمولية سببا رئيسيا لذا العجز .

وثانيا ، فيما يتعلق بالقهر الروسى ، فإننى لم أقل أن الروس كانو يضطهدون القوميات الأخرى ، وإنما زعمت أن جميع القوميات قهرت فى ظل الشمولية الشرعية . ولا ينفى هذا حقيقة أن الروس قد مثلوا قلب جهاز الدولة البوليسية ، وذلك لاعتبارات أمنية بحتة كما أن الأسلحة الاستراتيجية والقوات الاستراتيجية والقوى الضاربة التى تركزت فى روسيا قد نقلت ببساطة من جورباتشوف إلى يلتسين ، وقد أضاف التشابك القطاعى بلا جدال قيودا على نزعات الاستقلال الاقتصادى . وهكذا فإن نسب التجارة بين دول الكومنولث إلى الناتج المحلى تتراوح بين ٤٠ – ٨٠ فى المائة ولا تخفى دلالة أن نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة زادت فى الفترة من عامى ١٩٧٠ – ١٩٨٠ من ٤١,٩ ٪ إلى ٥٦,٥ ٪ ، أى أنها زادت بما يقرب الثلث وقد ارتبط هذا بتكثيف تعليم اللغة الروسية ، وبعمليات تهجير وتوطين الروس فى مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتى . الأمر الذى استهدف قطع الطريق على احتمالات الانقسام ، لأن المسألة القومية فيما يبدو كانت قد بدأت تفرض ذاتها وقتذاك مع مأزق الركود الشامل الذى دخل فيه النظام السوفيتى .

وأخيرا فإن الإسلام كحركة ثقافية – قومية وحركة احياء دينى أصبح بدوره قضية محورية بيد أنه يبقى ضرورة دراسة حالة الإسلام فى الاتحاد السوفيتى السابق ورابطة الكومنولث الحالية ، ويتسم بالأهمية ملاحظتى فى الورقة بأن الحركة الاستقلالية الإسلامية فى الجمهوريات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية أقوى منها فى الجمهوريات الأخرى ، بالرغم من أن الدولة السوفيتية لم تدخر وسعا فى الحرب ضد الدين ، فى المركز الروسى وغيره من الأطراف ، وخاصة عبر الدعاية الالحادية والملاحقة السياسية قبيل ثورة الجلاسنوست كما تؤكد المطبوعات السوفيتية ذاتها بما تتضمنه من مؤشرات .

● ● ●

الفصل الثالث

الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية (*)

الأستاذ / لطفى الخولى

(*) تستند هذه الورقة لمجموعة المقالات التى كتبها الاستاذ / لطفى الخولى بجريدة الأهرام ، تحت عنوان ثورة البراكين السوفيتية ، وهى المقالات التى نشرت فى الفترة من ١٢ سبتمبر ١٩٩١ حتى ٢ يناير ١٩٩٢ .

وتتناول هذه الورقة ثلاثة موضوعات أساسية . أولها : تطور الصراع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى قبل انقلاب أغسطس ١٩٩١ . حيث يتم التعريف بأطراف الصراع وأهداف القوى المتصارعة ، وثانيها ، تحليل الصراع على السلطة كما تكشف عنه وقائع الانقلاب التى اسفرت عن صعود يلتسين واختفاء جورباتشوف . وثالثها ، مستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء تحليل الصراع الداخلى وتطرح احتمال عودة الاتحاد السوفيتى مرة أخرى وفق نفس النموذج الذى رسمه له جورباتشوف ، سواء بوجوده أو عدم وجوده - (المحرر)

١ – ما قبل محاولة الانقلاب :

إذا كانت البرستورويكا ، فكرا وفعلا وقيادة ، وثورة من فوق – على حد تعبير جوربا تشوف نفسه – رغم أن لها جذورا تحتية عميقة ، تجلت – على حد تعبير جورباتشوف أيضا – فى حالة « الاغتراب الغاضب الصامت » للمواطن السوفيتى عن الحزب والدولة والمصنع والمزرعة .. الخ .. فقد كانت ، فى واقع الأمر ، صدمة مفاجئة للجميع ، فوق وتحت ، على السواء .

أفرزت هذه الصدمة المفاجئة فى البداية تساؤلا مركزيا : هل البروستورويكا ثورة فى إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية ؟

وكان الجواب العام ، الذى تواضعت عليه الأغلبية الساحقة ، قيادة وحزبا وجماهيرا ، فى السنوات الأولى للبريستورويكا ، انها ، ثورة ديمقراطية اصلاحية فى إطار النظام الاشتراكى . وإنه من الممكن بل والأفضل ، وفق حسابات جورباتشوف ، أن يقود الحزب الشيوعى السوفيتى حركة البيستورويكا ، من خلال تغيير نفسه مع تغيير المجتمع والدولة ، وفقا لمتطلبات هذه الثورة السلمية .

وانقسم المجتمع والحزب والدولة – وقتذاك – انقساما راسيا بسيطا ، بين أغلبية ساحقة تدعم البريستورويكا التى كانت متجمعة فى كيان موحد الحركة بقيادة جورباتشوف . وبين أقلية بيروقراطية متمترسة فى جهاز الحزب والدولة والقيادة العليا للقوات المسلحة وأجهزة الأمن ، ذات قيادات متعددة غير جماهيرية وتفتقد الجسارة الفكرية والقدرة على التجديد .

وكان التقدير العام ، وقتذاك ، إن الصراع بين الأغلبية وبين الأقلية ، سوف يحسم لصالح الأولى فى مدة قصيرة قد لا تتجاوز العام الواحد على أكثر تقدير ، خاصة بعد أحداث التغييرات الهيكلية فى الحزب . والتى أقصت العديد من عناصره القيادية التقليدية المتجمدة فكريا ، وأمكن معها تبنى لائحة وبرنامجا جديدين للحزب . واصدار وثيقتين حزبيتين عن البريستورويكا والجلاسنوست ، تتضمنان المبادىء الأساسية التى يهتدى بها الحزب فى تنفيذ « الثورة الديمقراطية الاشتراكية » فى الاتحاد السوفيتى .

وقد ظل هذا التقدير العام المتفائل يتردد فى تقارير جورباتشوف إلى اللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب .

غير أن الواقع العملى أثبت أن الصراع بين أغلبية البريستورويكا « الموحدة » وبين الأقلية البيروقراطية « المفككة » ، ليس سهلا على الاطلاق وبالتالى لن يجرى حسمه فى زمن قصير ، بل يحتاج إلى زمن طويل نسبيا وآليات جديدة فى الحركة ذلك أن « الأقلية البيروقراطية » ، راحت توحد من قواها وتستخدم كل ما لديها من خبرة ومراكز قوة متراكمة ومنتشرة فى الحزب والدولة والجيش والأمن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والانتاجية ، فى قطع الطريق على حركة البريستورويكا ، حفاظا

على مصالحها وامتيازاتها . فى حين أن قوى البريستورويكا انقسمت ، ازاء الاختلاف الذى دب بين قياداتها وجماهيرها . حول درجة الإيقاع المطلوب للتغيير ، وامكانية استخدام « السلطة » لقدر من « الاجراءات غير الديمقراطية » من أجل ضمان النصر للديمقراطية ضد البيروقراطية ، وكيفية الربط فى مجال الإصلاح الاقتصادى بين التخطيط المركزى وبين حرية الحركة لقواعد السوق .

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه البيروقراطية تتجه نحو التوحد والانتقال من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم المرئى وغير المرئى ، كانت قوى البيروستورويكا تسير نحو الانقسام ، خاصة بعد الاعتراف الرسمى بشرعية التعدد الحزبى ، وبالتالى نشأ بجانب الصراع الأساسى بين البريستورويكا وبين البيروقراطية ، صراعات جانبية بين تيارات ثلاثة رئيسية ولدت داخل رحم البريستورويكا، راحت تشتد حدتها ، حتى أهملت مهامها المشتركة فى الصراع الرئيسى ، وظل الشغل الشاغل لجورباتشوف ، الذى يقود تيار الوسط العقلانى للبريستورويكا ، بايقاع متوسط السرعة ، يرفض استخدام وسائل غير ديمقراطية فى حسم الصراع مع البيروقراطية ، ويبحث عن صياغة تزاوج صحى بين التخطيط وبين اقتصاديات السوق فى إطار اشتراكى ديمقراطى ، وذلك فى مواجهة كل من تيار الايقاع البطىء الداعى إلى الوصول لنوع من المساومة التكتيكية مع البيروقراطية التى برزت أنيابها بصورة خطيرة والذى مثله مجموعة الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وتيار الايقاع السريع ، الذى يتسم بالمغامرة ، ويضغط من أجل القطيعة الكاملة أو شبه الكاملة مع الاشتراكية والحزب الشيوعى ونظام الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وهو التيار الذى يمثله مجموعات الليبراليين التى يتصدر واجهتها « بوريس يلتسين » رئيس جمهورية روسيا .

وفي الوقت الذى كان فيه تيار الإيقاع البطىء المساوم ، يمسك بعدد من المفاتيح الأساسية فى كيان الدولة ، كان تيار الإيقاع السريع المغامر ، قد نجح فى تحريك الشارع الذى سادته نزعة فوضوية ، فى موسكو ولينجراد وعدد محدود من المدن الكبيرة ، وينظم مظاهرات تطالب جورباتشوف بالاستقالة ، طالما هو غير قادر على الحسم السريع الناجز . وعقد محاكمات شعبية « لاجداد واباء الاشتراكية الملعونة » .

كان واضحا أن مسار الأحداث يتجه نحو أزمة كلية للبريستورويكا والاتحاد السوفيتى ، وفى محاولة للسيطرة على حركة الأحداث وترشيدها ، توصل جورباتشوف إلى قناعة بأن لا مفر من الاعتراف بأهمية متزايدة لعامل الزمن فى التغيير . وذلك على نحو يختلف عن التقديرات السابقة ، وإن على البلاد بجميع اتجاهاتها أن توطن نفسها على خوض مرحلة انتقالية صعبة وأليمة ، قد تمتد حتى نهاية القرن العشرين تتعايش وتتصارع فيها مختلف القوى خارج وداخل البريستورويكا بأساليب ديمقراطية .

وفى سبيل التحكم على قدر الإمكان فى مجريات مرحلة الانتقال عمد جورباتشوف ، من موقع القيادة للحزب الشيوعى ورئاسة سلطة الدولة معا ، إلى مجموعة من الاجراءات الجديدة التى تحفظ توازنا دقيقا فى الحركة بين مختلف القوى والاتجاهات . وذلك قبل شهرين فقط من وقوع انقلاب أغسطس ١٩٩١ . منها ، التمسك باستمرار الحزب الشيوعى وبنائه التنظيمى الضخم (وهذا يناسب يمين البريستورويكا والجهاز الحزبى) ولكن مع تعديل نهجه وبرنامجه إلى حزب ديمقراطى اشتراكى يتبنى ، فكريا وممارسة ، كل التراث الاشتراكى العالمى ولا يقتصر فقط على الماركسية - اللينينية ، كمصدر وحيد . (وهذا يناسب إلى حد كبير العديد من الاتجاهات التى تصف نفسها بأنها يسار البريستورويكا وبعض الليبراليين ، وكذلك ما أصبح يعرف باسم حركة الشيوعيين من أجل الديمقراطية والتى يعتبر « الكساندر روتسكوى » نائب رئيس جمهورية روسيا من أبرز زعمائها) . ومنها - أيضا - التوصل إلى صياغة ديمقراطية جديدة للاتحاد السوفيتى تقوم على الاعتراف بسيادة واستقلال الجمهوريات المكونة له ، على نحو يخفف كثيرا من القبضة المركزية فى موسكو . وذلك من خلال معاهدة يجرى ابرامها بين المركز والجمهوريات ، وهى المعاهدة التى كان مقررا التوقيع عليها فى العشرين من أغسطس قبيل الانقلاب بيومين . وذلك على أساس أن الانقلاب وقع فى الحقيقة فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٩١ عندما تقدم الانقلابيون بانذارهم إلى جورباتشوف خلال اقامته فى منتجعه بكريميا فى القرم . وجرى رفضه .

وثمة اجراءات أخرى قيمها « يمين » البريستورويكا على أنها نوع من بداية التجاوب من جانب قيادة البلاد ، مع ضغوط « يسار » البريستورويكا الليبرالى . فى الوقت الذى كان فيه الليبراليون يرون فى رفض جورباتشوف التخلى نهائيا عن الحزب الشيوعى السوفيتى واعتماد خططهم فى التحول بالاقتصاد السوفيتى إلى اقتصاد السوق فى خمسمائة يوم ، خضوعا لليمين والبيروقراطية الحزبية .

وهكذا سيطر على مرحلة الانتقال ، التى ظن جورباتشوف أنه باجراءاته ينزع منها فتيل انفجار ، أجواء الأزمة وتربص القوى بعضها ببعض إلى حافة التصادم .

ضاعفت من تلبد هذه الأجواء ثلاثة عوامل رئيسية ، فى تقديرنا :

ـ العامل الأولى ، هو استمرار الأزمة الاقتصادية المهولة دون حل فى الأفق القريب . واضطرار الاتحاد السوفيتى إلى مد اليد إلى الغرب طلبا للعون ، الذى راح بصورة عامة فيما عدا المانيا ، بتلكأ فى تقديمه ، ويضع الشروط القاسية لتنفيذه . وهو ما استفز نفسية وكرامة المواطن السوفيتى ، وأثر سلبيا - بدرجة محسوسة - على مركز جورباتشوف وشعبيته .

ـ العامل الثانى ، الاحساس العام داخل الحزب الشيوعى ، والذى غذاه إلى حد التضخم ، حركة الجهاز الحزبى الذى يضم ما يقرب من سبعة ملايين عضو من

بين عشرين مليون عضو ، بأن كسر احتكاره للعمل السياسى والسلطة بتعديل المادة السادسة من الدستور فى اكتوبر ١٩٩٠ ، بات عليه ، ليس فقط أن يغير جلده ، بل وقناعاته أيضا ، وذلك بالتحول من حزب ماركسى – لينينى « قح » ، إلى حزب اشتراكى ديمقراطى ، مما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعيا ومستقبلا ، وداهمه الشعور « بالاغتراب » فى البلد الذى شيده ، بفكره وعرقه ، على امتداد أجيال حفلت بتضحيات اسطورية .

ـ العامل الثالث ، هو ما يمكن أن نطلق عليه « فوضى التعددية الحزبية » . وحسب تقرير اعده « فلاديمير زجلادين » أحد مستشارى مجلس الرئاسة (قبل انقلاب أغسطس) فإنه حتى النصف الأول من شهر مارس ١٩٩١ ، صار الاتحاد السوفيتى ساحة صراع لاحد عشر الفا من الأحزاب والمنظمات السياسية الجديدة وذلك بالإضافة إلى ثلاثين ألف جمعية وهيئة ثقافية وعمالية ونسائية واجتماعية – ذات نشاط يتصل بطريقة أو بأخرى – بالعمل السياسى وصراعاته . تكون « قوس قزح » فكريا – سياسيا بكل الوانه وأطيافه . سواء منها ما على يسار الحزب الشيوعى ، مثل حزب « العامل الماركسى » الذى يعمل من أجل إعادة دكتاتورية البروليتاريا » ، باعتبارها « الصياغة الصحيحة لديمقراطية الأكثرية » ، أو تلك التى تتخذ موقفا انتقائيا من كل من التراث الماركسى – اللينينى والبرويستوريكا ، مثل الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتى التى تأسست فى يوليو ١٩٨٩ ، والتى تدعم التوجهات الشيوعية والاشتراكية للبريستورويكا ، وتعارض التعددية خارج الالتزام الاشتراكى ، ومبدأ الملكية الفردية ، واقتصاد السوق ، أو ما أصبح يعرف باسم « أحزاب الواجهة » ، وهى رديف الحزب الشيوعى ، الذى عمد الجهاز الحزبى إلى تكوينها فى مختلف المواقع لتحارب معاركة ، فى إطار التعددية ، بهدف استنزاف قوى الأحزاب الليبرالية المعادية ، دون أن يتحمل الحزب الشيوعى مسئوليتها رسميا . وذلك مثل « جماعة الوحدة الوطنية من أجل الماركسية اللينينية » والتحول نحو الشيوعية ، وكذلك حزب « المبادرة الشيوعية » ، الذى تنتمى غالبية أعضائه إلى الشباب الروسى من خريجى منظمة الكومسمول (الشباب الشيوعى) . أو الأحزاب التى نشأت على يسار البريستورويكا ، تدعم مسيرتها ولكن مع تسريع حركتها فى مواجهة بيروقراطية الحزب الشيوعى ، مثل « الحزب الديمقراطى » الذى يعتبر « ادوارد شيفرنادزة » وزير الخارجية الأسبق أحد أبرز زعمائه ، ثم « الحزب الديمقراطى الموحد » ، الذى كان تحت التأسيس عندما وقع الانقلاب ، ونشط العمل بعد الانقلاب من أجل الانتهاء من تأسيسه بحيث يجمع فى كيان تنظيمى واحد غالبية ما يطلق عليها « حزمة الأحزاب الديمقراطية » الداعمة لمسيرة البريستورويكا ضد بيروقراطية الحزب والتفكك القومى للاتحاد السوفيتى والاتجاهات الليبرالية المغامرة ، ويقوم بالدور الأساسى فى التأسيس شيفرنادزة والكسندر باكوفلوف مستشار جورباتشوف الذى استقال قبيل الانقلاب وعاد إلى موقعه بعد

انهياره ، والكسندر روتسكوى نائب رئيس جمهورية روسيا ، وجافريل بوبوف عمدة موسكو ، واناتولى سوبتشاك عمدة لينينجراد (بطرس برج حاليا) وستانيسلاف شتالين المستشار الاقتصادى السابق لجورباتشوف . والملاحظ أن بوريس يلتسين كان مدعوا دائما للمشاركة فى الجمعية التأسيسية لهذا الحزب . ولكنه ظل ولا يزال مترددا بين القبول دعما لزعامته لجناح البريستورويكا اليسارى ، وبين الرفض تحت ضغط مساعديه من الليبراليين الذين يريدون القطيعة مع الاختيار الاشتراكى والتوجه بقوة نحو اقتصاد نظام السوق الحر دون قيود . وهناك – أيضا – الأحزاب الليبرالية التى تتخطى بشعارتها وحركتها ، ليس فقط الحزب الشيوعى والنظام الاشتراكى بل والبريستورويكا كذلك ، والتى يعتبرونها « مكياج آخر القرن للماركسية اللينينية » ، مثل الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى تأسس فى مارس ١٩٩٠ بزعامة « فلاديميير برينوفسكى » ، ورغم أن هذا الحزب يقف ضد تقسيم وتفكيك الاتحاد السوفيتى ، إلا أن هدفه هو التحول بالبلاد إلى النظام الديمقراطى الليبرالى وفقا للنموذج الأمريكى والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد السوق . « والحزب الديمقراطى للاتحاد السوفيتى » الذى أعلن عن نفسه فى أغسطس ١٩٨٩ ، وهو أول حزب يعبر عن مصالح « رجال الأعمال » الجدد فى الاتحاد السوفيتى ، من المقاولين وأصحاب التعاونيات والمشروعات الخاصة الجدية . ويسعى إلى التحول بالبلاد إلى النظام الرأسمالى .

وإذا قفزنا على الأحزاب والمنظمات ، التى تسترجع تراث الحركة الفوضوية أو الحركة الدينية فى الاتحاد السوفيتى مثل « اتحاد الفوضويين » الشيوعيين الثوريين « الذى تكون فى فبراير ١٩٨٩ ، ويطالب بتصفية الدولة ونقل ملكية كل المصانع والمزارع إلى عمالها باعتبارهم أصحابها الشرعيين ، والحركة المسيحية الديمقراطية الروسية » ، التى تأسست فى أبريل ١٩٩٠ ، وتدعو إلى قيام المجتمع والدولة فى الاتحاد السوفيتى على أساس القيم الروحية للأروثوذكسية ، فإننا نصل ، أخيرا وليس أخرا ، إلى « الحزب الدستورى الملكى الأورثوذكسى » الذى أعلن عن تكوينه فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والذى يدعو إلى اسقاط النظام السوفيتى الذى تولد عن « انقلاب لينين فى أكتوبر ١٩١٧ » وإعادة النظام الملكى وعائلة رومانوف إلى السلطة من خلال الكفاح البرلمانى .

وهكذا فإن هذه الفسيفساء الفوضوية للتعددية الحزبية ، والتى ظلت فى واقع الأمر داخل إطار المثقفين وبعض التكنوقراط ورجال الأعمال الجدد ، وفى حدود بعض المدن الكبرى وفى مقدمتها موسكو ولينينجراد وكييف ، والتى لم يتجاوز حجم عضوية أكبر حزب فيها – باستثناء الحزب الشيوعى – مائتى ألف مواطن ، أثارت ضجيجا عالى النبرة ، وخاصة عندما راحت تحرك الشارع بديماجوجية ، وشعارات غير مسئولة ، دون أن يكون لديها برنامج بديل لكل من البريستورويكا أو البيروقراطية المتخندقة فى جهاز الحزب الشيوعى . ولكنها – مع ذلك – ظلت

تحقن الساحة السياسية بحمى مستعرة من العواطف والأمانى والأحلام المستحيلة التحقيق ، والتى ترتد بالتالى إلى موجات ثقيلة من الاحباط التدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة . وتصب، اللوم فى النهاية على جورباتشوف باعتباره قائد البريستورويكا ، التى بشرت بغد حر وحياة أفضل للمواطن ماديا وروحيا ، لكنها تبدو كما لو كانت تدور حول نفسها بعد ست سنوات ، ويوشك اليوم ، لا الأمس وحده على الضياع . والواقع أن استعجال جنى الثمرات للشعارات المرفوعة ، وبأى سبيل ، هو منطق فوضى التعددية الحزبية .

ويبقى أن هذا كله جرى – ولا يزال – فى بلد مترامى الأطراف . لم يكن له ، لا فى عهد القياصرة ولا فى عهد الاشتراكيين إلى ما قبل جورباتشوف ، تاريخ أو تجارب أو أعراف ديمقراطية ، فالكل – على حد تعبير جورباتشوف – تلميذ مستجد عليه أن يتعلم مع الآخرين الف باء الديمقراطية . بيد أن أحدا لا يملك الصبر على التعليم . بعد أن صبر طويلا على قيود الدكتاتورية . ومن هنا فهو يقتحم الحلبة ليمارس ديمقراطيته دون حدود ودون قيود حتى ولو وقع المعبد على رأسه ورؤوس الآخرين . وذلك كرد فعل انتقامى للغياب الديمقراطى الطويل .

أذكر حوارا جرى بيني وبين شاب روسى ، أظنه كان طالبا بجامعة موسكو ، قبل حوالى عام فى شارع ارباط حول الجلاسنوست وقاعدة اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى . قال خلاله الشاب ، صحيح أن جورباتشوف كان هو الرجل الذى فتح باب الديمقراطية الموصد ، لكنه ليس ديمقراطيا ، لماذا ؟ لأنه ما زال يتمسك بالاشتراكية من هو الديمقراطى إذن ربما يكون يلتسن ، فهو يكتشف بفخر روسيته ويفصم زواجه مع الاشتراكية ، كيف تمارس ديمقراطيتك ؟ اذهب بعد ظهر كل يوم إلى الميدان الأحمر وأبصق على قبر لينين ، لا أقرأ البرافدا ، وأراسل شبانا أمريكيين فى عدد من الجامعات كى يساعدونى لأن أصبح رأسماليا عندما أنهى دراستى ، هنا أم فى أمريكا ؟ أمريكا طبعا . والاتحاد السوفيتى ؟ ليذهب إلى الجحيم .

وهكذا ، يمكن القول أن البريستورويكا قد أفرخت ثلاثة تيارات رئيسية فى الاتحاد السوفيتى وهذه التيارات هى :

ـ التيار الأول والرئيسى ، هو ما يمثله جورباتشوف . ويقوم على أساس الإصلاح الشامل ، اقتصاديا وسياسيا ، ولكن بالتدرج ، ومن خلال تنمية الوعى الجماهيرى الديمقراطى داخل المجتمع والحزب الشيوعى والدولة ومؤسساتها المختلفة . وذلك على أساس استمرار الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ولكن بصياغات جديدة تتفاعل مع دروس الخبرة الماضية والمتغيرات السوفيتية والدولية على السواء . وذلك انطلاقا من فكرة محورية وهى أن مختلف الروافد الحضارية راحت تصب فى بوتقة حضارة انسانية واحدة ، على مشارف القرن الواحد والعشرين .

ـ التيار الثانى ، هو ما يمثله مجموعات من القيادات والكوادر ، الحزبية والتنفيذية والأمنية ، التى راحت تقطع صلاتها الفكرية والتنظيمية مع ما يمكن أن يسمى « بالستالينيين الجدد » ، سواء فى الحزب والدولة والجيش والأمن ، الذين لا يخفون عداءهم للبريستورويكا ، مثل جماعة « سيوز » الشهيرة التى تنضوى فى تكتل له أهميته داخل مجلس السوفيت الأعلى بقيادة من أطلق عليهم شيفارنادزة اسم « الكولونيلات السود » ، فيكتور الكنسيز وبتروشنكو . وهذا التيار يستهدف تطوير الحزب الشيوعى ، دون أضعافه حتى ولو أدى الأمر إلى تطهيره من عناصر الجمود والبيروقراطية والستالينيين الجدد لكى يكون هو الأداة الأساسية لتطبيق البريستورويكا . وفى الوقت الذى يلتزم هذا التيار بالجلاسنوست والديمقراطية والتعددية الحزبية ، فإنه يعارض بقوة أن تستغل الديمقراطية فى تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتى أو اسقاط الخيار الاشتراكى ، تحت حجة أن اقتصاديات السوق تستلزم ذلك . وينتمى جميع قادة انقلاب التاسع عشر من أغسطس إلى هذا التيار .

ـ أما التيار الثالث ، الذى يطلق على نفسه صفة « الراديكالى » ، فهو يمثل مجموعات الأحزاب الليبرالية ، وعدداً من الشخصيات الهامة التى اختلفت لأسباب متعددة وفى مراحل مختلفة مع جورباتشوف وسياسته ، البطيئةالايقاع طبقا لتقديراتهم فى تطبيق البريستورويكا ، مثل بوريس يلتسين وإدوارد شيفارنادزة ، والكسندر ياكوفليف الذى ظل يشغل منصب كبير مستشارى جورباتشوف حتى استقالته قبل الانقلاب بحوالى أسبوعين . ويقوم هذا التيار على أساس ضرورة عدم معاندة التجربة التاريخية ، والاعتراف بفشل الماركسية – اللينينية – الستالينية . وبالتالى اسقاط الخيار الاشتراكى لصالح اقتصاديات السوق الحرة وامكانيات التحول إلى نوع من الرأسمالية العصرية فى إطار قدر محسوب من العدالة الاجتماعية . وأن تشمل التجربة الديمقراطية كل شىء ، ابتداء من المواطن حتى حق الجمهوريات داخل الاتحاد السوفيتى فى تقرير مصيرها بالانفصال أو الاستمرار فى صياغة جديدة تخف معها إلى درجة ملحوظة ، سلطة المركز . وظلوا يطالبون جورباتشوف بالاستقالة من منصب الأمين العام للحزب وعضويته إن أمكن ، حيث أنها تشكل قيودا ثقيلة على حركته وسرعة إيقاعها المطلوب ويحذرون بأنه فى حالة التقاعس عن ذلك ، فإن الستالينيين الجدد وفى مقدمتهم حركة « سيوز » بعقائدها السود ، المتمركزين فى الحزب والجيش وأجهزة الأمن ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية ، سوف يتاح لهم الفرصة لتجميع صفوفهم والقيام بانقلاب عسكرى ، يعصف بواقع ومستقبل البريستورويكا ، ويعيد البلاد إلى القبضة الدكتاتورية القمعية والنظام الاشتراكى الفاشل من جديد .

إذا حاولنا أن نسترجع شريط الأحداث التى تكون خلفية الانقلاب ونعيد ترتيبها ، فإنه يطالعنا أول ما يطالع ، جورباتشوف ، فوق منبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى يونيو ١٩٩١ ، يطالب أعضاءها بصفتهم القيادية أن

يحفظوا للحزب صفته الطليعية ، التى تميز بها منذ أن أسسه لينين ورفاقه كأداة سياسية وتنظيمية لأول ثورة اشتراكية فى تاريخ الانسانية فى العقد الثانى من القرن العشرين ، مهتديا - فى ذلك الوقت - بتراث الماركسية - اللينينية .

غير أن الطابع الطليعى للحزب ، فى العقد الأخير من القرن العشرين ، يكتسب - عند جورباتشوف - مضمونا آخر يختلف عما كان عليه فى بداية القرن ، حيث تتراكم حصيلة هائلة من التجربة السوفيتية والتجارب الإنسانية معا ، وسط متغيرات هائلة وعميقة وتحديات جديدة غير مسبوقة ، بدءا من ثورة العلم والتكنولوجيا بجانبيها التدميرى والبنائى ، حتى الديمقراطية والتعددية الحزبية والإدارة العصرية للاقتصاد الوطنى فى إطار سوق عالمية واحدة ، وحضارة عالمية تتكامل روافدها ، حفاظا على حقوق الإنسان وأمن الكوكب البشرى وسلامه .

من هنا طرح جورباتشوف مشروعه بإعادة بناء كامل للحزب على أساس برنامج ديمقراطى - اشتراكى ، لا تكون الماركسية - اللينينية - هى المصدر النظرى الوحيد له ، بل أحد المصادر الأساسية بجانب المصادر الأخرى التى تنبع عن مجمل الأفكار الاشتراكية والديمقراطية التى أفرزتها العقول والتجارب الإنسانية .

وقد أغضب ذلك الطرح الجورباتشوفى لحزب جديد ، يحل محل الحزب الشيوعي القديم كلا من التيارين الآخرين فى البريستورويكا . وإن كان غضب التيار اليمينى أشد . فى حين عارضه من الأساس جماعات الستالينيين الجدد ، واعتبرته ردة كاملة عن الثورة والنظام الاشتراكيين . غير أن المهم هنا أن « يمين البريستورويكا » رصد هذا الطرح كخطوة تحول خطره من جانب جورباتشوف نحو تيار البريستورويكا الليبرالى » .

وكان « يمين البرستورويكا » قد رصد ، أيضا ، قبل ما يقرب من عام ، وفى نفس الاتجاه ، توصيات اللجنة التى شكلها جورباتشوف برئاسة « الكولونيل فلادمير لوباتين » لدراسة أوضاع الجيش وتطويره ، فى ضوء التقليل من عبئه المالى الضخم على الاقتصاد السوفيتى ، وانتهت التوصيات إلى ضرورة أبعاد الجيش عن السياسة والحياة الحزبية ، وتخفيض اعداده مع التركيز على تكوين نوعية متميزة ، وتبنى « نظرية الدفاع الكافى المرن » بدلا من « نظرية الاستباق إلى الردع وسباق التسلح »

ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير فى تيار اليمين البريستورويكى وتجسدت فى مشروع المعاهدة الجديدة التى تشكل القوام الجديد للاتحاد السوفيتى والتى كان مقررا التوقيع عليها من رؤساء الجمهوريات مع جورباتشوف فى يوم الثلاثاء العشرين من أغسطس ١٩٩١ . بعد انتهاء أجازته التى يقضيها بالقرم .

وهى المعاهدة التى رأى فيها هذا التيار تفكيكا للاتحاد السوفيتى ، على النحو الذى يهدف إليه - حسب تقديره - التيار الليبرالى الراديكالى للبريستوريكا ، حيث

أنها تمنح كل جمهورية حق الغاء تطبيق أى قانون مركزى على أراضيها إذا تعارض مع دستور الجمهورية المعنية . كما يعطيها الحق فى إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة مع الدول الأجنبية دون موافقة أو تشاور مسبق مع المركز . وكانت هذه المواد المدمرة للاتحاد فى مفهوم يمين البريستورويكا ، هى موضوع التنازلات الخطيرة التى اضطر جورباتشوف إلى تقديمها فى صياغة المعاهدة ، تحت ضغط الليبراليين وحركات الانفصال والاستقلال التى اشتعلت فى بعض الجمهوريات .

وعلى الأرجح ، فإن يمين البيروستورويكا ، حاول من خلال أعضائه فى مجلس الأمن الوطنى (وهو مجلس استشارى) اقناع جورباتشوف بالتروى إن لم يكن التعديل الجوهرى ، فى صياغة ومضمون هذه القضايا الثلاث . لكن جورباتشوف رفض واصر على موقفه ، على أساس إن ذلك من شأنه أن يوقف التردى ويرشد الصراعات ، بحيث تتخلق مع الزمن ظروف جديدة تؤدى إلى أن تصحح الأمور نفسها فيما بعد ، على أساس نتائج التجربة . وغادر موسكو إلى كريميا بالقرم لينال قسطا من الراحة ، قبل العودة فى مساء الاثنين التاسع عشر من أغسطس ١٩٩١ ، لتوقيع المعاهدة فى اليوم التالى .

وازاء فشل المحاولات الفردية والجماعية ، التى أتصور أنها بذلت من جانب يمين البريستورويكا لاثناء جورباتشوف عن موقفه ، ومع اقتراب موعد التوقيع على المعاهدة ، قرر يمين البرويساتورويكا أن يبادر إلى تأخير عودة جورباتشوف من القرم وتعطيل توقيع المعاهدة ، بأسلوب الضغط العنيف من مجموعة مؤسسات الجيش وجهاز المخابرات الداخلية والمجمع العسكرى - الصناعى والحزب ، اذا أمكن . وتقديم صياغات بديلة للمعاهدة ، فيما أتصور ، لجورباتشوف للموافقة والتوقيع عليها . وذلك من خلال انشاء مركز قوة جديدة فى حركة البريستورويكا ، مضاد وفاعل فى مواجهة تيار الليراليين المدمر - فى تقديرهم - للاتحاد السوفيتى ، والاشتراكية . وحسب تقارير مرجحة ، فإن قادة حركة ١٩ أغسطس اتفقوا مع اناتولى لوكيانوف رئيس مجلس السوفيت الأعلى ، وصديق ورفيق جورباتشوف منذ أيام دراسة الحقوق فى جامعة موسكو ، على أن يستخدم نفوذه من أجل موافقة مجلس السوفيت على التعديلات المقترحة على المعاهدة ، التى كان المجلس ، قد صدق على مشروعها وفوض جورباتشوف توقيعها مع رؤساء الجمهوريات .

كان هذا التخطيط ، نوعا مما يسمى « بانقلاب القصر » ، ولكن من الإبقاء على جورباتشوف رئيسا للدولة ، ولهذا فإن الانقلابيين ، وبالذات بؤرتهم القيادية المكونة من « باكلانوف » رئيس المجمع الصناعى - العسكرى وسكرتير اللجنة المركزية للحزب ، « كريوشكوف » رئيس جهاز المخابرات وزميل جورباتشوف نفسه تحت قيادة « اندروبوف » و « بوريس بوجو » وزير الداخلية ، والتحق بهم فى ساعة الصفر « يازوف » وزير الدفاع ، حرصوا على أن تتسم حركتهم بصورة اجراء

دستورى ، تحتمه ظروف استثنائية ، وهى « مرض » الرئيس جورباتشوف المفاجىء الذى أقعده عن ممارسة مسئولياته والحضور إلى موسكو فى الموعد المحدد لتوقيع المعاهدة . ذلك أن البلاد لا تحتمل حدوث فراغ فى السلطة وبالتالى فإن ملأه بسرعة وقيادة جماعية وبشكل دستورى ، يستلزم تكوين « لجنة طوراىء » مؤقتة تضم جميع المسئولين الرسميين لأجهزة الدولة السياسية والتنفيذية والعسكرية والأمنية ، ولهذا استدعى « يانييف » بحكم كونه نائب الرئيس لرئاسة اللجنة . و « بابلوف » رئيس الوزراء ، لعضويتها . وتعهدت اللجنة فى بيانها على مواصلة الإصلاحات والحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتى . وإن مهمتها تنتهى بمجرد شفاء الرئيس من مرضه واستعادة قدراته على ممارسة مسئولياته .

غير أن جورباتشوف ، الذى يبدو أنه أبلغ بقرارات « لجنة الطوراىء » عن طريق المسئول الأعلى عن حراسته الشخصية ، والذى اتضح أيضا أنه كان ضالعا مع الانقلاب ، فى مساء الأحد ١٨ أغسطس ، رفض بحسم الانصياع إلى هذا الضغط – الانذارى . واعتبره اعتداء على الشرعية والدستور . وقرر مقاومته حتى النهاية . وأعطى أوامره لأفراد الحرس الموجودين معه فى القرم ، والذين ظلوا على ولائهم له ، باطلاق الرصاص على أية محاولة من جانب قوى « لجنة الطوارىء » لاختراق استراحته فى القرم .

ويبدو أن هذا الموقف الحاسم والعنيد من جانب جورباتشوف ، من مساء الأحد ، هو الذى دفع ببؤرة قيادة « لجنة الطوارىء » ، إلى الإسراع فى صبيحة يوم الإثنين باعلان حالة الطوارىء وإنزال أعداد من الدبابات إلى الشوارع . وذلك لتأمين الموقف . خشية أن تتسرب وقائع ما حدث مع جورباتشوف وأكذوبة مرضه ، التى انطلت تقريبا على الجميع فى البداية ، إلى الشعب والأحزاب والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى .

وهكذا تحولت حركة التاسع عشر من أغسطس ، من شكلها المحدود كانقلاب فى القصر ، إلى شكل عسكرى لدكتاتورية صاعدة .. وهو ما سوف نتحدث عنها تفصيلا فيما بعد .

غاية القول إن سياسة التوازن التى انتهجها جورباتشوف بين مختلف القوى الجديدة ، التى أطلقتها البريسترويكا والجلاسنوست من عقالها ، وبين القوى البيروقراطية الجامدة فى الحزب والدولة من ناحية ، قد بلغت أقصى مداها ، وباتت تستدعى من القيادة المركزية للحزب والدولة أن تتدخل بما لديها من سلطات وصلاحيات للحسم . وهو ما ظل جورباتشوف مترددا حتى عشية انقلاب يانايف فى الاقدام عليه . وكانت حجته فى ذلك أن تغييرا جذريا بحجم البريستورويكا فى بلد كبير ومتعدد القوميات كالاتحاد السوفيتى الذى يحتل سدس مساحة الكرة الأرضية ، وفى ظروف دولية جديدة ودائمة التبدل بسرعة فائقة ، تتطلب أن تمنح الصراعات بين مختلف الأفكار والسياسات والقوى فترة كافية للتعبير عن نفسها بحرية . الأمر

الذى يبلور – فى النهاية – وبطريقة ديمقراطية ، خطاً من الوفاق العام مبنياً على الاختيارات الأساسية للبناء الجديد ، بعد البريستورويكا فى تعاملها الساخن مع الواقع وقضاياه الفكرية والحزبية والسياسية والاقتصادية والقومية ، قد باتت تتكون من ثلاثة تيارات متصارعة ، وهى التيارات سابق الإشارة إليها .

وعلى أية حال ، فإن التطرق إلى أحداث الإنقلاب السوفيتى لمعرفة الدروس والدلائل المستفادة منه يقودنا إلى طرح الأسباب والمبررات التى جعلت هذه المحاولة الانقلابية تتسم بالغرابة ، كما يقودنا لمحاولة الإجابة عن عدة أسئلة جوهرية :

ـ **السؤال الأول** : كيف فشل انقلاب « يمين البريستورويكا » رغم أن قادته كانوا يسيطرون على أهم المواقع الأساسية فى السلطة ، الجيش ، المخابرات ، الداخلية المجتمع الصناعى – العسكرى ، قيادة الحرس الجمهورى ، سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ؟ وهل فشله يعنى مصادرة امكانيات انقلابات أخرى ، سواء من داخل البريستورويكا أو من خارجها ؟ ثم بالدقة ، ما هى القوى والعوامل التى أدت إلى فشله ؟

ـ **السؤال الثانى** : ماهى القوة ، أو مجموع القوى ، التى استفادت موضوعيا من انقلاب أغسطس . وبالتالى سجلت – بغض النظر عن حجم ودور كل منها فى افشال الانقلاب – انتصارا ؟ وما هى الاحتمالات المتوافقة أو المتعارضة بين هذه القوى لاستثمار انتصاراتها ونتائج ذلك على مصير الاتحاد السوفيتى والبريستورويكا والنظام الدولى الجنينى ؟ ثم ما هى – أيضا – القوى التى منيت بالخسارة ، وهل هى خسارة جزئية أم كلية ، مؤقتة أم ماحقة ؟

● ● ●

ومن ناحية محاولة فك طلاسم هذا « الانقلاب – اللغز » الذى لم يقدر له الاستمرار أكثر من ثلاثة أيام ، هزت العالم كله ، فقد طرحت عدة اجتهادات .

كان أول هذه الاجتهادات . ما طرحه « أدوار شيفارنادزة » وزير الخارجية الأسبق ، الذى قدم استقالة مفاجئة مدوية من فوق منبر مجلس السوفيت الأعلى فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ، محذراً من انقلاب عسكرى ، ومن فوق شرفة البيت الأبيض الروسى لمح شيفارنادزه إلى شكوك حول احتمال أن يكون هذا الانقلاب فى الحقيقة ، من تدبير جورباتشوف نفسه ، بهدف أن « يضرب الرجعيين بالديمقراطيين » .

ومات اتهام شيفارنادزه ، ليظهر فى صورة أخرى غير مباشرة ومخففة ، وذلك من خلال تصريحات ليلتسين ، بعد فشل الانقلاب ، تعزف على نغمة أن جورباتشوف يظل مسئولا إلى حد ما عن هذا الانقلاب . وذلك نتيجة سوء تقدير وحساباته فى اختيار معاونيه ومستشاريه المقربين . وأن الدليل الحاسم على ذلك هو جميع هؤلاء المعاونين والمستشارين ، فيما عدا اثنين فقط هما بريماكوف وباكتين ، قد شاركوا فى الانقلاب .

ثمة اجتهاد آخر ، يذهب فى تفسير غرابة الانقلاب والسهولة التى تم بها انهياره ، إلى أن قادته مجرد هواة ، يفتقرون إلى الخبرة فى هذا المجال . وان الاتحاد السوفيتى ، منذ قيامه فى عام ١٩١٧ ، لم يعرف الانقلابات العسكرية ، إلا مرة واحدة ، حين حاول « بريا » رئيس المخابرات فى عهد ستالين القيام بانقلاب ، بعد وفاته عام ١٩٥٣ ، ضد المكتب السياسى للحزب الشيوعى وأمينه العام وقتذاك « مالينكوف » .

ويستدل هذا الاجتهاد على طابع الهواية فى انقلاب أغسطس ١٩٩١ من كون قيادته قد أهملت اتخاذ أى اجراءات لتأمين نجاحه واجهاض المقاومة ضده ، اللهم فيما عدا الإجراءات التى وجهت ضد الرئيس جورباتشوف نفسه .

فى تقديرى أن كل هذه الاجتهادات ، وخاصة الاجتهاد الأخير : لا تصمد أمام ما بدا بتكشف من بعض وقائع الانقلاب ، فمن الواضح أن الهدف المحورى للانقلاب لم يكن الاستيلاء على السلطة وإنما هو أنصب على جورباتشوف نفسه سجين القرم وقتذاك .

ويمكن القول ، أن هدف الانقلابيين تركز - فى الأساس - حول الضغط على الرئيس لتعديل موقفه وقراراته بشأن بعض القضايا الهامة ، غير أنه لم يعرف ما هية هذه القضايا بالدقة ومضمون التعديل المطلوب بشأنها .

● ● ●

أما فيما يتعلق بالاجابة عن الأسئلة سابقة الذكر فيمكن القول أن المدى من حركة الأحداث الذى أميط عنه اللثام ، يضع بين أيدينا مجموعة من الوقائع الموثقة التى تصلح أساسا لتحليل ما جرى ، وتوقع احتمالات ما سوف يجرى فى المستقبل القريب ، أو على الأقل المستقبل المنظور .

أول هذه الوقائع أن « الانقلاب » ، منذ خطوته الأولى ، واجه مأزقا خطيرا لأن الانقلابيين - على ما يبدو - لم يتوقعوا مثل هذا الموقف الحاسم غير القابل للنقاش ، من جانب جورباتشوف ، ذلك أنه لم يكن فى تخطيطهم ، أصلا ، الانقلاب عليه واسقاطه شخصيا أو اسقاط النظام ، وإنما قصدوا - فى واقع الأمر - أن يدعموا - من وجهة نظرهم - موقفه فى الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ضد تصاعد مطالب وضغوط القوى الليبرالية المناوئة للاشتراكية واستمرار الاتحاد ، والتى تستخدم - حسب تقديرهم - غوغائية الشارع فى موسكو ولينينجراد وبعض المدن الكبرى وحسب ، دون أن يكون لهم وزن حقيقى ومؤثر على مستوى شعوب الاتحاد السوفيتى فى مختلف جمهورياته ومناطق الحكم الذاتى ، وكانت حساباتهم تقوم ، على أن جورباتشوف ، الذى كاد ينفد صبره من « الاعيب الليبراليين غير المسئولين واستفزازاتهم على حساب الحركة الحقيقية للإصلاح السياسى والاقتصادى للنظام السوفيتى ، سوف ينتهز هذه الفرصة ، ويلقن الليبراليين درسا قاسيا .

ـ الواقعة الثانية ، أن الانقلابيين قد دب فيهم الانقسام حول قضية اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ، وذلك على الرغم من أن خطتهم كانت تقوم على استبعاد إدخال – الجيش فى اللعبة . فهم من ناحية ، لم يكونوا يهدفون إلى اسقاط النظام الذى يرأسه جورباتشوف ، وهم يشكلون الأغلبية المسئولة عن مصادر السلطة ، فيه . ومن ناحية أخرى ، فإن ظهور الجيش كان يعنى بالضرورة ، انقلابا شاملا على النظام البريستورويكى والدستور يستنفر قوى عديدة وجديدة . أصبحت على قدر ما من التنظيم ، يمكنها من المقاومة ولو لبضعة أيام ، تسفك خلالها دماء غزيرة ، تثقل بوطأتها السياسية والاجتماعية والاخلاقية ، ضمائرهم . وقد تعرض كل ما تحركوا من أجله من أهداف إلى الانهيار والضياع وبالتالى يتحملون هم « تاريخيا » وزر هدم الاتحاد السوفيتى والاشتراكية ، فى النهاية .

ـ وهنا تبرز الواقعة الثالثة ، والتى كانت الضربة القاضية للانقلاب . ذلك أن « يازوف » بعد أن استطاع كل من « باكلانوف » و « بوجو » أن يتغلبا على تردده ، نسبيا ، وأن يصدر أمرا إلى قطاعات هامة من قوات الجيش بأن تنزل إلى شوارع موسكو بحجة الاستعداد لاجهاض خطط جماعات « مشبوهة » ضد وحدة البلاد واصلاحات البريستورويكا والجلاسنوست .

ومع ذلك ، فإن أمر « يازوف » لقواته ، كان مصحوبا بتشديد مثير للانتباه ، وهو عدم استخدام القوة بأى حال ضد أى تجمع حتى ولو بادر بالهجوم ، إلا بأمر مباشر منه أو من مساعديه .

ومع سرعة حركة الأحداث وتلاطمها بعضها ببعض ، وإنتشار الأنباء الصحيحة عما جرى ويجرى من خلال أجهزة الإعلام الأجنبية ، ونداءات وبيانات « يلتسين » و « بوبوف » و « شيفارنادزة » وغيرهم حول الانقلاب ، اصطدمت المؤسسة العسكرية ، وخاصة على مستوى كوادرها المتوسطة والصغيرة من الضباط وصف الضباط والجنود ، اصطداما عنيفا ومفاجئا بالحقيقة . وكان عليها أن تختار ، فى لحظة حرجة ، بين الولاء لقيادتها العسكرية بالمؤسسة ، وبين الولاء للشرعية والدستور والرئيس ، الذى هو فى نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة . وعقدت عدة اجتماعات على عجل انتهت باختيار المؤسسة العسكرية والولاء للشرعية .

ومنذ هذه اللحظة ، عزل كل من « بازوف » و « باكلانوف » عن أى تأثير أو قدرة على توجيه المؤسسة العسكرية . وتم نفس الشىء بالنسبة « لبوجو » وزير الداخلية ، التى تمردت قواته أيضا على أوامره ، بعد اتصال القيادات العسكرية الموالية للشرعية ، بها .

ـ الواقعة الرابعة ، تتجسد فى عزوف الغالبية الساحقة من الشعوب السوفيتية عن شراء ما راح الانقلابيون يحاولون بيعه من الأوهام والاحلام والمغريات . بما فى ذلك ملء بعض أرفف المحلات التجارية بأنواع مختلفة من السلع . وإذا كانت

جماهير الشعب فى روسيا وغيرها من الجمهوريات ، لم تعمد إلى المقاومة الإيجابية الشاملة للانقلاب ، إلا أنه كان من الواضح أنها تقف موقفا شديد السلبية منه ، يتسم بالازدراء والاحتقار .

ومن هنا افتقد الانقلابيون منذ اللحظة الأولى ، بحيرة جماهيرية تتيح لهم حرية السباحة والمناورة .

- الواقعة الخامسة ، تكمن فى ذلك السكوت المطبق ، عن الكلام والحركة ، الذى التزمت به قيادة الحزب الشيوعى ، سواء على مستوى اللجنة المركزية أو المكتب السياسى ، تجاه الانقلاب وذلك حتى ظهر اليوم الثالث المرئى من الانقلاب ، حين عقد « زاسوخوف » عضو المكتب السياسى المختص بالشئون الايديولوجية مؤتمرا صحفيا ، أكد فيه وقوف الحزب مع الشرعية والدستور ضد الانقلاب ، وأن القيادة لم تتوافر لديها المعلومات الكافية لتكون رأيا ، نظرا لغياب أمينها العام جورباتشوف . وأنه لحظة أن تحققت من الأمر ، سارعت إلى اتخاذ الموقف الصحيح مع الشرعية والدستور والأمين العام ، وتجاهل « زاسوخوف » الذى يبدو أنه كان يضغط منذ أن علم بالانقلاب فى اتخاذ موقف حزبى صارم منه ودعوة لجانه وأعضائه فى كل الاتحاد السوفيتى لمقاومته ، بيد أنه كان يمثل أقلية ، الرد على سؤال صحفى حول قمع بعض القيادات الحزبية العليا لتحركات حزبية جماهيرية ضد الانقلاب .

- الواقعة السادسة ، تتحدد فى أن جماعات الليبراليين ، شعرت من اللحظة الأولى للانقلاب ، بأن الحركة فى النهاية موجهة اليوم فى الصميم ، وبأنه إذا خلت ساحة السلطة السياسية من شخصية جورباتشوف وحنكته وقدرته على ممارسة السباحة فى خضم البحر السوفيتى بموجاته المتصارعة العاتية ، فإنه ليس لديها القدرة جماهيريا وذاتيا على أن تفرز زعيما ، أو حتى مجموعة من الزعماء مثل يلتسين وغيره ، يحلون محله فى المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور ، بل أن وجود جورباتشوف واستمراره والتحالف معه والدفاع عنه فى مواجهة الانقلاب ، هو فى نفس الوقت ، دفاع عن وجودها وحركتها ، خاصة بعد أن تبين أن نداءاتها لمقاومة الانقلاب وتنظيم حركة عصيان مدنى ضده ، لم يتم الاستجابة لها شعبيا على نطاق واسع ، سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى روسيا الاتحادية ، ولم يتجاوز الحجم الجماهيرى الذى استجاب لهذه النداءات المائة ألف مواطن الذين تجمعوا أمام القصر الأبيض الروسى ، وحسب .

وفى محاولة لتعويض هذا الحجم المحدود من المقاومة الليبرالية ، قام البيت الأبيض الروسى - بكفاءة - فى تشغيل جهاز دعايته ، داخليا وخارجيا على مستوى العالم . وجذب عدسات التليفزيون وميكروفونات الاذاعات والمراسلين الغربيين إلى ساحة البيت الأبيض الروسى ، ومتابعة تحركات يلتسين والتركيز على تصريحاته وخطبه كلمة كلمة .

ـ وهنا تبرز الواقعة السابعة . التى أسهمت فى دق المسمار الأخير فى نعش الانقلاب ، وتعنى بها تجنيد وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على المستوى الدولى ، لخلق رأى عام عالمى ، يناصر المقاومة الداخلية المحدودة لانقلاب ، دمغ بالصفة العسكرية والدكتاتورية ويمنحها قوة معنوية هائلة وقدرة على الثبات والاستمرار ، فى حين تحاصر الانقلابيين وتخنق حركتهم . وذلك باعتبار أن مسألة الديمقراطية فى أى بلد ، باتت ، فى الزمن الراهن ، قضية عالمية .

هذه فى تقديرى الوقائع السبع ، التى تشكل وفقا لترتيب أولوياتها فى هذا الحديث ، الإجابة عن سؤال : لماذا وكيف فشل الانقلاب ؟

• • •

من الذى خسر ومن الذى فاز ، من وقوع وفشل انقلاب أغسطس ١٩٩١ فى الاتحاد السوفيتى ؟

« النظام السياسى » الذى فشل الانقلاب فى تغييره ، لم يخرج فائزا . وإنما أخذ يعانى من تصدعات وتشققات وحالة ميوعة فى « السلطة » . واضطر إلى الاعتراف – كرها – باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولا تفيا واستونيا) بعد إن كان يشترط – قبل الانقلاب – ضرورة سلوك طريق الاستقلال والانفصال الدستورى . من خلال مجموعة من الاجراءات ، تبدأ بالاستفتاء الشعبى وتنتهى بالمفاوضات مع المركز على مدى خمس سنوات ، لتحديد ما يبقى للجمهورية المنفصلة وما يذهب للمركز .

وعلى سبيل المثال أيضا ، فإنه إذا كانت الخسارة من فشل الانقلاب قد حاقت بقياداته ، إلا أنها لم تمتد إلى القوى السياسية – الاجتماعية التى كانت تمثلها أو قريبة منها . فما زالت هذه القوة ذات حضور قوى وفاعل فى الساحة . سواء على مستوى المركز فى موسكو أو الأطراف فى الجمهوريات . ولها ممثلون على درجة ملحوظة من القوة ، فى مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفييت الأعلى ومجالس السوفيت الاقليمة والقوات المسلحة وقطاعات التكنوقراط والأجهزة الإدارية وخلايا ووحدات الحزب الشيوعى على امتداد البلاد ، وذلك على الرغم من حظر نشاطه واغلاقه مقاره الرسمية مؤقتا . وهذا كله بالإضافة إلى « كتلة سيوز » ذات الثقل المؤثر ، والتى لا تخفى عداءها للبريستورويكا والجلاسنوست ، ورغم استخدامها لقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، فإنها تناضل من أجل عودة النظام المركزى للحزب الشيوعى والدولة والتخطيط الاشتراكى الشامل . الأمر الذى يجعلها ، بالمفردات السياسية الرائجة فى الساحة السوفيتية الراهنة ، على يمين مجموعة انقلابى أغسطس ١٩٩١ ، الجناح اليمينى للبريستورويك .

على سبيل المثال كذلك ، فإن ما بدا ، فى أعقاب انهيار الانقلاب مباشرة ، من فوز ساحق وانتصار مبين للجماعات الليبرالية بقيادة « بوريس يلتسين » باعتباره المنفذ التاريخى للديمقراطية والإصلاح فى الاتحاد السوفيتى ، قد أخذ يتأكل بسرعة ، حيث ظهر من القرارات المتسرعة غير المسئولة وغير الديمقراطية التى أقدم يلتسن وجماعته على إصدارها من مركز القوة الناتج عن مساهمتهم فى إفشال الانقلاب ، انهم « ديمقراطيون » عند اطلاق الشعارات و « قياصرة دكتاتوريون » فى الفعل والممارسة . فضلا عن اكتشاف مدى افتقارهم للخبرة فى إدارة الحكم وتسيير شئون الاقتصاد ، والطابع المغامر الفظ فى « حركتهم الروسية » لنسج علاقات جديدة مع بقية الجمهوريات ، وذلك على أساس أن « روسيا » هى وحدها الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى القديم . ومركز الثقل والقيادة فى الاتحاد الجديد الذى لم يستقر - بعد - على شكل أو مضمون محددين .

لقد جاء انقلاب الليبراليين بزعامة يلتسين على أنقاض فشل انقلاب أغسطس فى محاولة لاستيعاب غالبية صلاحيات المركز ، الذى بدأ مضعضعا بعد تحرره من معتقل كريميا بالقرم ، وذلك لصالح جمهورية روسيا ، أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى وقلبه النابض ، ورئيسها الليبرالى يلتسين وحلقته الضيقة فى البيت الأبيض الروسى ، الذى لقى - فى البداية - دعما شبه مطلق من البيت الأبيض الأمريكى وجميع البيوت البيضاء الأخرى فى أوروبا الغربية ، باعتباره المنقذ التاريخى« لديمقراطية الاتحاد السوفيتى » ، سواء من ديكتاتورية الحرس القديم التى عبرت عن نفسها من خلال انقلاب أغسطس ، أو مما سمى باحلام جورباتشوف الطوباوية ، التى تحرث فى البحر ، عندما تتصور أنها ما زالت تملك القدرة على « دمقرطة الاشتراكية من خلال إعادة بناء الاتحاد السوفيتى » . وتعاملت الصحافة وأجهزة الإعلام الغربية مع « يلتسين » على أساس أنه الرجل القوى صاحب السلطة الحقيقية التى امتحنته أحداث الانقلاب . فى حين تنبأت بنهاية جورباتشوف « الحاكم الكبير فى الكرملين » (وهو نفس التعبير الذى استخدمه الكاتب البريطانى ج .هـ . ويلز وصفا للينين فى بداية العشرينات عندما التقى به فى موسكو بعيد ثورة أكتوبر ١٩١٧) وانه حتى إذا بقى منه شىء بعد الانقلاب ، فلن يعدو أن يكون مثل ملكة بريطانيا « تسود » نظريا ولا « تحكم » عمليا .

وتمنطق يلتسين ، تحت تأثير انهيار الانقلاب ، وعودة جورباتشوف من القرم بمظهر ضعيف ، وقوة جهاز الإعلام الغربى ، بروح « السوبرمان الروسى » وأصدر أوامره الى ميليشياته المكونة من جهاز الشرطة الروسى وأتباعه ، إلى مهاجمة مقار الحزب الشيوعى واعتباره حزبا غير مشروع طبقا لشرائعه الروسية التى سنها ، ومطاردة أعضائه ، والقبض عليهم وتفتيش مساكنهم دون أى سند قانونى أو قرار قضائى ، كذلك فعل مع أجهزة الأمن ال ك . ج . بى ، والعديد من الدوائر والمصالح والمؤسسات المركزية . ووجه جماهير الشارع المسكوفى ، التى لم تزد على مائة

ألف مواطن ، فى حملة غوغائية لتدمير كل ما له علاقة بالاشتراكية من منظمات ورموز ، مثل جهاز التخطيط المركزى « الجوسيلان » ومنظمة الشباب « الكومسمول » وصحيفة البرافدا اللسان المركزى للحزب الشيوعى ، وتماثيل عدد من قادة ثورة أكتوبر مثل ديرجنسكى « أول مؤسس لجهاز أمن الثورة وغيره . وأعلن أن جمهورية روسيا ، برئاسته ، من حقها التاريخى والواقعى ودورها الرائد فى مقاومة الانقلاب ، أن يكون لها « الكلمة النافذة » فى تحديد هوية وسياسة الاتحاد السوفيتى الجديد . وان على بقية الجمهوريات أن تعى جيدا هذه الحقيقة . وان على كل جمهورية تريد الانفصال عن روسيا أن تقبل إعادة رسم الحدود معها ، وفقا لخرائط ما قبل أكتوبر ١٩١٧ . وأنه عازم على نقل جميع المنشآت والترسانات النووية من بقية الجمهوريات إلى جمهورية روسيا ، ووضعها تحت أمره الرئاسة التى يتولى مسئولياتها .

باختصار انطلق فى استخدام كل الوسائل لإضعاف المركز والسلطة الاتحادية ، وسلب اختصاصاتهما الدستورية .

وقد أدى هذا النزق فى تصرفات وقرارات يلتسين ، إلى ردود أفعال سلبية وغاضبة على جميع المستويات تقريبا ، فى الداخل والخارج على السواء ، وذلك انطلاقا من أن هذا الوضع قد كشف عن الطابع المغامر ليلتسين وحلقته الضيقة ، ونهمه الشديد إلى السلطة بصورة نرجسية مشحونة « بعبادة الفرد » فى شكل جديد ، وافتقاده إلى صفات وخصال رجل الدولة المسئول .

على صعيد جماعات الليبراليين التى يمثل يلتسين واجهتها ، خرج اناتولى سوبشاك عمدة لينجراد « سان بطرس برج » ، أحد أبرز قيادات ليبرالية ما قبل الانقلاب ، ينتقد ما أسماه « بحمى تدمير البلاد » التى أصابت البعض ، سواء من جانب الانقلابيين أو من الذين وقفوا ضد الانقلاب ، ورفع صوته ضد « الخفة والسطحية والانسياق وراء العواصف المحمومة غير المحكومة عقلانيا » ، وتصدى زعيم بارز لليبراليين هو « بوبوف » عمدة موسكو ، لغوغائية الشارع المريضة « بفيروس التخريب » ضد قوانين ومؤسسات البلاد ومقارها ، التى هى فى النهاية ملك للشعب يجب حمايته . وحذر من أن استمرار هذه الغوغائية تفسد كل شيء . وتنبأ بأن الكيانات الليبرالية والديمقراطية ، بما تفجر عنها وعن قيادتها ، من ردود أفعال انتقامية وهمجية ، لن يكتب لها البقاء ، لأنها تسير ضد حركة التاريخ والمصالح الحقيقية للناس .

وعلى صعيد الشارع ، تحركت مجموعات غير قليلة فى مواجهة جماهير الليبرالية وميليشياتها ، للدفاع عن رموز الاتحاد السوفيتى ومؤسساته مثل تماثيل لينين والعبث بمقرات الحزب الشيوعى والكومسمول والجوسيلان . بل وابنينة الكى ج . بى ، وأنه إذا كان هناك من أخطأ أو أجرم من أعضاء أو قيادات هذه المؤسسات ، فإنه يجب أن يحاكم محاكمة عادلة طبقا للقانون لا بشريعة الغاب . وإن

لا يمتد ذلك إلى المؤسسات نفسها ، إلا فى إطار الإصلاح أو التغيير الشامل . وعبرت قطاعات واسعة من الجماهير أكثر من مرة عن غضبها لالغاء يلتسين للعلم السوفيتى واستبداله بعلم روسيا القيصرية .

وتحدت أسرة تحرير البرافدا ، قرار « يلتسين » رئيس جمهورية روسيا التحكمى والانتقامى بإيقافها على أساس أن بعض كتابها تعاطفوا مع الانقلاب بطريقة غير مباشرة . وعادت إلى الصدور ، ولكن كجريدة مستقلة ، بعد أن أصدر جورباتشوف ، باعتباره صاحب السلطة الشرعية كسكرتير عام للحزب ورئيس للدولة ، بالوقف المؤقت لنشاط الحزب بعد أن تجمعت أدلة عن تورط غالبية أعضائه القياديين فى اللجنة المركزية مع الانقلاب ، سواء بالكلمة المعلنة أو بالضمت . وذلك إلى أن يجرى التحقيق القانونى . السياسى فى الأمر برمته . ويبدو أن جورباتشوف قد عمد إلى هذا الاجراء ، بعد أن عجز عن الغاء قرار يلتسين بعد الانقلاب مباشرة بعدم شرعية الحزب ومصادرة مقاره وممتلكاته . وذلك حماية للحزب ونقل قضيته من قبضة رئاسة جمهورية روسيا إلى أيدى السلطة المركزية .

وعلى صعيد الدائرة الضيقة ليلتسين ، انفجرت الصراعات حول الاستئثار بكراسى السلطة الجديدة المتنامية فى الجمهورية الروسية ، وخاصة بعد أن انتقل « ايفان سيلاييف » من رئاسة الحكومة الروسية ، إلى رئاسة ما يسمى باللجنة الإدارية للاقتصاد السوفيتى فى المركز ، أثر إقالة الحكومة المركزية التى كان يرأسها بافلوف الذى شارك فى الانقلاب . ويدور الصراع أساسا بين ما يسمى بجامعة « سفير دولفسك » نسبة إلى زملائه وأصدقائه فى هذه المدينة الروسية ، التى كانت مركز سلطته الحزبية كامين الحزب الشيوعى لمنطقتها ، قبل أن يستدعيه جورباتشوف إلى تولى مسئولية اللجنة الحزبية للعاصمة ، وبين جماعة « موسكو » ويقصد بها الطاقم السياسى الذى انضم إلى يلتسين فى معركته للفوز برئاسة مجلس السوفيت الروسى ثم رئاسة الجمهورية الروسية . وقد امتد هذا الصراع إلى مناطق عديدة داخل جمهورية روسيا الاتحادية ذاتها ، التى باتت تخشى من ديكتاتورية « الليبراليين الطفوليين الذين يسيطرون على مراكز النفوذ فى البيت الأبيض الروسى » ، واخذت تتصاعد نغمات الانفصال عن بعض الأقاليم الداخلة فى نطاق الجمهورية الروسية . وأبرز هذه النغمات تصدر بوضوح عن منطقة « تترستان » .

وعلى صعيد جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، كان رد الفعل حادا ضد ما أصبح يسمى بالقيصر الليبرالى الروسى يلتسين ، وجماعاته الغوائية ، التى تسعى لفرض السيطرة القومية الروسية الفظة على بقية الجمهوريات واغتصاب صلاحيات المركز لصالحه ، ولصالح المجموعة العطشى للسلطة على نحو « وحشى » التى تلتف من حوله فى « البيت الأبيض الروسى » . وتجسد رد الفعل هذا ، فى موجة إعلان الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ، والتكتل ضد دعوة الديكتاتورية الروسية ، بصلفها القيصرى التقليدى ، التى كانت ثورة اكتوبر ١٩١٧ قد حدت منه بشكل نسبى ملحوظ

وهاجم عدد من قادة هذه الجمهوريات ، وعلى الأخص « نزار باييف » رئيس جمهورية كازاخستان ، « وكرافتشول » رئيس جمهورية أوكرانيا ، ثانى أكبر جمهورية سوفيتية بعد روسيا ، حماقة ونرجسية « الطاووس الروسى » الذى راح يختال بريشه الملون فى طول البلاد وعرضها بعد انهيار الانقلاب وكأنه البطل الأوحد ، على غرار « رامبو الأمريكى » .

وعلى صعيد الشعب السوفيتى ككل ، وأمريكا وأوروبا ، دب الفزع فى قلوب الجميع – وخاصة فى الغرب – ازاء خفة رئيس جمهورية روسيا فى التعامل مع ترسانة الأسلحة النووية السوفيتية ، وردود الفعل المضادة لبقية الجمهوريات التى تتمركز بها بعض مؤسسات ومخازن هذه الترسانة بحيث يعجز المخاطرين تجزئة السلطة وانفلاتها من أيدى السلطة المركزية المتمثلة فى جورباتشوف التى أكدت الأحداث مدى حصانته ومسئوليته فى هذا المجال إلى رجل مغامر كيلستين لا يتورع عن اللعب بهذه الترسانة ، فى سبيل تأمين جوعه للسلطة السياسية فى روسيا وعلى نطاق الاتحاد السوفيتى ككل . وخاصة بعد أن اكتشف الغرب أن « بطله الديمقراطى » لا يملك مؤهلات « رجل الدولة المسئول » .

وهكذا أصبح ملحوظا أن الخط البيانى ليلتسين والبيت الأبيض الروسى ، الذى راح يتصاعد بسرعة ، فى مجال الاستئثار بالسلطة ، خلال الانقلاب والأيام القليلة التى أعقبت انهياره أخذ يهبط – بعد ذلك – بسرعة أيضا إلى مستوى أدنى مما كان عليه قبل الانقلاب بدرجة كبيرة . السوفيتى » ، فى ضوء الأحداث الراهنة .

ماذا يعنى هذا ؟

فى تقديرى أنه يعنى أمورا كثيرة وخطيرة : ان المسألة ليست استقالة ، وإنما إيقاف نشاط . وأن سبب هذا الإيقاف جبرى وغير دستورى . وأنه بالتالى مؤقت ، إلى حين عودة الشعرية بعودة الاتحاد السوفيتى .

والبيان بعد ذلك يتحدث بأسلوب صريح على عدم موافقته أو اقتناعه بجدوى الكومنولث وقدرته على الاستمرار . وعلى تمسكه بوحدة البلاد فى إطار اتحاد سوفيتى جديدة ديمقراطى واستمراره فى العمل لتحقيق هذا الهدف . ويتحدث فى الوقت نفسه ، تلميحا ، عن انتهاك زعماء الكومنولث لقواعد الشرعية والدستور ، والقفز على سلطات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) . ولكنه – مع ذلك – كزعيم تاريخى مسئول ، لا يقف فى وجه وضع الكومنولث موضع التجربة والامتحان . وبالتالى فإنه لم يلجأ ، كقيادة لحركة الديمقراطية فى البلاد إلى استخدام القوات المسلحة لفرض القانون والنظام والدستور على العصاه . ومن هنا لم يعد لديه بديل ، غير « إيقاف نشاطه مؤقتا كرئيس للاتحاد السوفيتى » الذى سيناضل من أجل عودته ، فى إطار ما أسماه « بالحضارة السوفيتية » .

٣ - مستقبل الاتحاد السوفيتى :

إذا كانت هذه القراءة للأحداث صحيحة ، فإن السؤال عن عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف فى المستقبل لا يمكن تجاهله أو اسقاطه . طالما إن فترة الانتقال لا تزال مفتوحة بكل صراعاتها .

ماذا نعنى بالعودة ؟ ونحن - هنا - نفكر بصوت عال .

هل تعنى عودة الاتحاد السوفيتى كما كان ، عندما أنزل علمه من فوق الكرملين أم بصياغة أخرى - تنضجها وتطرحها حركة الأحداث بصراعاتها الضاربة ؟

وهل تعنى عودة جورباتشوف ، شخصيا ، إلى القيادة على رأس الدولة ؟ أم عودة الجورباتشوفية الاشتراكية الديمقراطية الانسانية) ولكن بدون جورباتشوف نفسه ؟

فى تقديرنا أن الجواب على كل هذه التساؤلات ، مفتوح أمام جميع الاحتمالات ، وننطلق فى هذا التحليل ، من نقطة مركزية ترجح - فى تقديرنا - أن تفكيك الاتحاد السوفيتى إلى كومنلوث الجمهوريات المستقلة ، لن يحل أى مشكلة كبيرة أو صغيرة ، من مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتى أو الصعيد الدولى .

كيف ؟

دعونا نتجاوز ما خلقه أسلوب تكوين هذا الكومنولث من تعميق متعدد الأبعاد للصراعات والانقسامات الحادة بين السلافيين (روسيا ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا) ذوى التاريخ الاستبدادى الطويل وبين بقية شعوب الجمهوريات الأسيوية الأخرى . ثم بين التكوينات السلافية العديدة المتناحرة ، نفسها .

ودعونا - أيضا - نتخطى أهوال وأخطاء توزيع التركة السوفيتية ، التى من الصعب تفكيكها وتقسيمها - عمليا - بين الجمهوريات . ابتداء من أدوات الانتاج المتشابكة حتى الأسلحة النووية الاستراتيجية (أربع جمهوريات) والتكتيكية (ثمانى جمهوريات) .

ومدى امكانية قيام جمهورية مستقلة بالقدرة على الحياة بما ستناله من حصة من هذه التركة ، فى وجه تحديات نهاية القرن والأسواق الدولية الكبيرة .

ودعونا - كذلك - نعبر وجود القوى المحافظة ذات الثقل المنظم فى الساحة السوفيتية ، على اختلاف الجمهوريات ، بما فى ذلك ما يسمى بالستالينيين الجدد ، مثل جماعة سوز وكولونيلاتها السود ، والتنظيم السرى للحزب الشيوعى الذى حظر نشاطه ، وفلول رجال القوات المسلحة والخبراء الذين طردوا من الخدمة ، بالإضافة إلى الأحزاب - الماركسية والبلشفية - التى تكونت حديثا . ولم تتحرك بعد . كذلك قوى الديمقراطية ، التى تزواج بين الاشتراكية (بمفهوم التراث الشامل للعدالة

الاجتماعية من ماركسية وغيرها) وبين اليات السوق ، والتى تقودها عناصر معارضة ليلتسن وجماعته التى توصف – من قبلها – « الهواة الصغار المغامرين » من أمثال شيفرنادزة والكسندر ياكوفليف ، ومن انفصلوا عن يلتسن مثل بوبوف عمدة موسكو وسوبتشناك عمدة سان بطرس برج (ليننجراد) الخ

ودعونا – أخيرا وليس آخرا – تقفز على الاتهامات التى أخذت تتصاعد ضد يلتسن وزملائه السلافيين ، الذين بادروا إلى تكوين نواة الكومنولث ، بأنهم ينفذون خطة الولايات المتحدة الأمريكية فى تفكيك الاتحاد السوفيتى . وتستند هذه الاتهامات إلى تصريح أعلنه شوشكيفتش رئيس جمهورية روسيا البيضاء – فى إطار اقناع من حوله بخطته – يقول فيه أنه أقدم مع زملائه على تكوين الكومولث بعد أن تباحثوا فى ذلك – تليفونيا – مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وضمنوا تأييده . وذلك قبل ابلاغه لرئيس الاتحاد السوفيتى . وهو الأمر الذى علق عليه جورباتشوف فى حينه بأنه « عار وطنى » . ويطرح تساؤلات مخيفة عن حقيقة الدور الأمريكى فيما بات يسمى ببناء النظام الدولى الجديد . وذلك إزاء الصين واليابان وأوروبا الغربية وخاصة ألمانيا الموحدة .

ندع هذا كله – رغم خطورته – لنركز على الأزمة الاقتصادية الطاجنة فى جميع الجمهوريات ، والتى تدفع بالبلاد والمواطنين إلى حافة الاختناق والجوع .

إن الأرقام التى أعلنت أخيرا – بعد تكوين الكومنولث – وفى محاولته لإثبات فشل جورباتشوف وتصفية برنامجه ، الذى يمثل الوحدة وعدم المخاطرة بتسليم المواطن إلى وحوش آليات السوق ، تكشف عن أن معدل التضخم قد أرتفع إلى ٣ ٪ أسبوعيا على الأقل . وأن ٤٠ ٪ من الشعوب السوفيتية يبلغ متوسط دخل الفرد الشهرى فيها إلى مائة روبل فقط . أى ما يقل عن دولار واحد لا يغطى سعر كيلو جرام واحد من اللحم .

ولأن يلتسن وجماعته ، باتوا سجناء ، مقولة إن الخلاص هو فى الانتقال الفورى وغير المشروط إلى السوق الحرة ، بديلا عن النظام الاشتراكى والتخطيط والتحكم فى الأسعار الخ .. فقد أعلن عن اطلاق حرية الأسعار والأجور دون ضوابط إلا قواعد العرض والطلب .

وهكذا تدخل روسيا بأزمتها وقيادة يلتسن طور الجحيم . ورغم أن الجمهوريات الأخرى فى الكومنولث اعترضت على انفراد روسيا بهذا القرار ، إلا أن هستيريا الرأسمالية بشكلها الخام والفظ ، وليست الاشتراكية هى الطريق الصحيح نحو ثراء الوطن والمواطن ، وأن أمريكا صديق منقذ ، باتت تضغط على الجميع للسير فى هذا الاتجاه . وذلك بنوع شبيه بتلك الحمى الجنونية التى عرفها المجتمع الأمريكى منذ أواخر القرن التاسع عشر باسم حمى البحث عن الذهب .

وفى تقدير جميع المراقبين تقريبا ، أن هذا المسلك سوف يعقد أكثر من الأزمة التى ليس فى امكانية أمريكا باقتصادها المتردى الراهن ، حتى لو أرادت ، أن تعمل على التخفيف من حدتها . وانه ، إن آجلا أو عاجلا ، فإن مسيرات الجوع الجماهيرية الغاضبة سوف تسيطر على الساحة السياسية فى كل جمهوريات الكومنولث . وعندئذ لن يكون هناك خيار أمام رؤسائها إلا الاصطدام بها بالعنف ، وبذلك تتعرى ديمقراطيتهم الزائفة . أو أن يفقدوا السيطرة والسلطة ، الأمر الذى لبروز قوى فاشية قمعية ذات تنظيمات مسلحة ، سواء تحت أروية اشتراكية أو ليبرالية ، تستولى على السلطة وتلتحم مع الجماهير الجائعة وتطلعاتها الديمقراطية فى صراعات دموية .

ومن خلال الثمن الفادح الذى سيجرى دفعة والتضحيات الهائلة التى ستثقل عبء الجميع تنبثق الاحتمالات ، بنمو وعى اجتماعى ديمقراطى جديد وارادة جماعية عقلانية بدفعان نحو الوحدة وإعادة بناء الاتحاد السوفيتى من بين ركام الاطلال . واستئناف حركة البريسترويكا والجلاسنوست بقيادة جورباتشوف أو بدونه . ولكن فى ظروف أكثر نضجا وهدوءا وحشد لإمكانات التنمية الهائلة المادية والبشرية والتكنولوجية المتوافرة فى البلاد الأمر الذى يعيد طرح المسألة التى رددها جورباتشوف فى بيانه عند مغادرة الكرملين فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، حول ثقته فى العودة الجديدة للحضارة السوفيتية ، التى بناها الإنسان السوفيتى معرفة وفكرة وحماسة . رغم القهر الذى عاناه تارة تحت سياط القيصرية . وتارة أخرى تحت وطأة الاستبداد فى نظام « اشتراكية الثكنة الستالينى » .

منبع السؤال - اذن - عن احتمالات عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف أوالجورباتشوفية لا يأتى من فراغ . وإنما من حقيقة أن كلا من الاشتراكية الستالينية أو الليبرالية السلافية الكومنولثية ، ليس فى طاقته أن يقدم حلا ديمقراطيا اجتماعيا اقتصاديا ، لأزمة شاملة معقدة تشمل سدس الكرة الأرضية ، وتؤثر سلبا وايجابا على مستقبل وحياة الخمسة أسداس الأخرى .

● ● ●

تعقيب (١)

الصراع حول إدارة الاقتصاد والسير إلى اقتصاد مختلط

الدكتور / عثمان محمد عثمان

الحقيقة أن الورقة والعرض الذى تقدم به الأستاذ لطفى الخولى حافلين بالمعلومات والتفاصيل حول ما جرى وما يجرى داخل الاتحاد السوفيتى واتحاد الجمهوريات المستقلة . ولا يختلف المرء مع السياق الرئيسى للطرح الذى قدم ، إلا أننى سوف أحاول تقديم قدر إضافى من المعلومات التى قد تفيذ فى قراءة وتعميق فهمنا لهذا الذى جرى ، ورؤيتنا لما يمكن أن يجرى .

لقد ألتزمت ورقة الأستاذ لطفى الخولى بالمعنى المباشر للصراع على السلطة ، أى الانقلاب على الوضع السياسى القائم وسلطة الحكم ، سواء فى الانقلاب الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ أو انقلاب الليبراليين الذى استمر بعد ذلك بقيادة بوريس يلتسين ، كما استخدم الأستاذ لطفى الخولى نفس التعبير لوصف ما حدث من جانب يلتسين وسماه (الانقلادب) ، إلا أن الملاحظة السريعة أن تفسير وتحليل ما جرى فى الورقة ظل مفتقرا إلى الأساس الاجتماعى ، وخاصة موقف الطبقة العاملة والفلاحين ، وليست لدينا معلومات وفيرة عن موقفها ، والحديث عن تصريح لنقابات أو اتحاد نقابات لا يكفى على الاطلاق فى هذا الشأن . ومن ثم ، يظل السؤال مطروحاً حول أسباب وآثار حالة الاغتراب الغاضب الصامت على حد تعبير جورباتشوف عن المواطن السوفيتى عن الحزب والدولة والمصنع والمزرعة ، أو لماذا هذا الابتعاد والاغتراب وعدم المشاركة ؟ ولماذا غابت الجماهير ؟

وفى ضوء هذا التحديد المباشر لنطاق الصراع على السلطة ، يحدد الأستاذ الخولى الأطراف المباشرين للصراع بصورة عامة وهى : أنصار البريسترويكا وجورباتشوف من ناحية ، فى مواجهة البيروقراطية من ناحية أخرى ، ووصفهم.فى بداية الصراع بأن هناك أغلبية موحدة من أنصار البريسترويكا وأقلية بيروقراطية مفككة . وفى ظل هذا التقسيم الثنائى ، كان « البريستيرويكيون » هم التقدميون من وجهة الأستاذ لطفى الخولى . أما الأقلية البيروقراطية ، فقد أتخذت مواقع القوى المحافظة ، أو المرجعية التى حاولت على حد قوله قطع الطريق على حركة البريسترويكا حفاظاً على مصالحها وامتيازاتها ، إلا أنه لم يقدم توصيفاً لهذه المصالح والامتيازات . ولذلك ، سوف أحاول هنا أن أقدم استقراءً لهذه الوضعية .

وأود فى البداية أن أسجل ملاحظتين أرجو أن نتذكرهما معاً فيما بعد :

الملاحظة الأولى ، أن الأستاذ لطفى الخولى طرح فى بداية عرضه السؤال الذى يشغل بال الكثيرين وهو : هل البريسترويكا ثورة فى اطارة الاشتراكية أم أنها ثورة مضادة للاشتراكية ؟

وفى تقديرى أن السؤال فى جوهره يعكس فى الأغلب نوعا من التعاطف من جانب الأستاذ الخولى ، وربما من جانب الكثيرين منا مع البريسترويكا وقبولاً لها .

الملاحظة الثانية ، أنه بينما بدى أن تطلعات أنصار البريسترويكا ومؤيديها ذات طابع سياسة ، مثل الديمقراطية والحرية والجلاسنوست .. وما إلى ذلك ، فإن مصالح البيروقراطية المتمترسة فى الحزب والدولة والجيش وأجهزة الأمن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والإنتاجية كانت مصالح مادية واقتصادية . وبالتالى ، يصبح السؤال : هل يمكن إستخدام تحليل التكلفة والعائد لهذه المصالح والمكاسب لتقدير أو تقييم نتائج الانقلاب والصراع على السلطة ؟

هذه الملاحظة تنقلنى منطقياً إلى موضوع الصراع على السلطة ومضمونه ومحتواه . وقد فهمت من عرض الأستاذ الخولى أن الصراع على السلطة كان ثنائياً ، ثم أنقسم أنصار البريسترويكا أنفسهم إلى ثلاثة تيارات ، محافظة ، عقلانية ، مغامرة . وقد عكس هذا التقسيم قدراً من التعاطف مع جورباتشوف والتيار العقلانى .

وأعتقد أن موضوع الصراع يتركز حول إدارة الاقتصاد السوفيتى وكيفية صياغة تزاوج صحى بين التخطيط واقتصاديات السوق فى إطار ديمقراطى اشتراكى . والواقع ، أننى لم أضع هذا التوصيف بإعتبارى اقتصادياً محترفاً ، وإنما يمثل هذا التوصيف نتاجاً موضوعياً لعملية استيضاح حقيقة التطورات الجارية والتحول عن الاشتراكية إلى الرأسمالية فى الاتحاد السوفيتى أو فى الجمهوريات المستقلة ؟ لماذا ؟ كيف ؟ من ؟

والواقع أن ما قد يؤيد هذه الرؤية أنه باستثناء مطالبة التيار البيريسترويكى المغامر بإتباع بعض الأساليب غير الديمقراطية فى مواجهة البيروقراطية ، فإن قضية الديمقراطية والمكاشفة لم تكن محل الخلاف بين الأطراف أو التيارات الثلاثة المتصارعة التى أشار إليها الأستاذ لطفي الخولى فى ورقته ، على أن ما يثير الحيرة والتساؤل من ناحية أخرى يتمثل فى أن الذى عجّل بالانقلاب الأول وأفضى إلى الانقلاب الثانى ليس الترتيبات والتدابير الاقتصادية ومعدلها ، وانما مسألة وحدة الأتحاد السوفيتى واستقلال الجمهوريات ، حيث أرتبط توقيت انقلاب أغسطس ١٩٩١ بإقتراب موعد توقيع معاهدة الاتحاد الجديدة التى رأى قادة الانقلاب أنها تفكيك للأتحاد السوفيتى . وكما ظهر فيما بعد ، فإن فشل الأنقلاب جاء نتيجة لرفض التيارات والقوى السياسية المختلفة للانقلاب ، ليس تمسكاً بوحدة الأتحاد السوفيتى وليس حرصاً من البيروقراطية على توحيد السوق ، وأيضاً ليس لأن الليبراليين كان لديهم مشروعهم الواضح وإلى هز للتغلب على بطء الاصلاح الاقتصادى الذى اتهم به جورباتشوف والبريسترويكا .

ويقودنا ذلك أن نلخص ما أورده الأستاذ لطفى الخولى فى أن البريسترويكا كانت تتمحور حول إعادة بناء الأشتراكية الديمقراطية ، وكان يقف على يمينها القوى المحافظة التقليدية التى تتمرس حول الماركسية - اللينينية ووحدة الأتحاد السوفيتى ، بينما وقف على يسارها القوى الليبرالية الهادفة إلى الأنتقال إلى اقتصاد السوق ولا تتمسك بوحدة الأتحاد السوفيتى .

وقد عجز الوسط (البيريسترويكا) عن التحرك بإيجابية نحو تقديم حلول فعالة للمشكلتين معاً ، الأمر الذى أدى إلى انتصار الليبرالية فى أعقاب فشل انقلاب أغسطس . لذلك ، ربما تكون استنتاجات الأستاذ لطفى الخولى مجرد انطباعات أو من قبيل التمنيات حينما يرى أن الهزيمة لم تلحق بالقوى السياسية - الاجتماعية التى تمثلها قيادة الأنقلاب الفاشل (القوى الشيوعية المتمسكة بقناعات الماركسية - اللينينية وديكتاتورية البروليتاريا ووحدة الحزب والدولة والتخطيط المركزى الشامل وحتمية اندثار الرأسمالية .. وما إلى ذلك) ، والحقيقة أن هزيمة هذا التيار كانت قد وقعت مع بزوغ البريسترويكا ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن إستنتاج الأستاذ الخولى بإن انتصار الجماعة الليبرالية بقيادة يلتسين قد أخذ يتأكل بسرعة ، ربما يكون صحيحاً أن شعبية يلتسين قد أخذت فى الضعف ، وخاصة فى الولايات المتحدة ولدى الأدارة الأمريكية ، حيث أشارت صحيفة الهيرالد تريبيون مثلاً فى مقال لها منذ أسبوع إلى قول نائب الرئيس الأمريكى دان كويل بشأن طلب يلتسين تقديم مساعدة قدرها خمسة مليارات دولار لإنشاء صندوق دعم وقابلية التحويل ودعم الروبل ، حيث قال أن الولايات المتحدة ليست

راغبة فى الأقدام على ذلك دون ضمان نجاح هذه الخطوة . وأشار بصفة خاصة إلى أن أيام الرئيس يلتسين ربما تكون معدودة ، وهذا هو العنوان الذى ظهر فى المقال بالصحيفة وهو : هل باتت أيام الرئيس يلتسين معدودة ؟

أننى لن أخوض هنا فى الأسباب الأخرى التى تحول دون تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية كبيرة ، إلا أننى سوف أركز على هذا التصريح أو اقتطف هذا التصريح للادارة الأمريكية بموقفها العلني من بوريس يلتسين لتأكيد وجهة نظرى التى ذكرتها . ومن هذا المتطور ، فاننى أميل إلى القول أن أزمة الأتحاد السوفيتى لم تكن اقتصادية أو لم تكن اقتصادية فقط ، وأن الصراع على السلطة لم يكن بسبب تباين البرنامج المطروح للاصلاح الاقتصادى ، كما أن تفكيك الأتحاد السوفيتى لا يمكن إرجاعه فقط إلى التحول نحو الرأسمالية أو محاولة بين التخطيط وآليات السوق (أو بين الأشتراكية الديمقراطية أو اشتراكية السوق) .

وإذا كان الأمر كذلك ، يصبح هناك تناقض حاد بين سؤال البداية : هل تعتبر البريسترويكا ثورة فى اطار الاشتراكية ؟ وبين سؤال النهاية الذى أختتم الأستاذ الخولى ورقته به عن عودة الأتحاد السوفيتى أو الجورباتشوفية .

وفى محاولة الإجابة عن السؤال ، تجاوز الأستاذ الخولى عن عوامل كثيرة هامة ، وركز فقط على ما اسماه بـ (الأزمة الاقتصادية الطاحنة) من جميع الجمهوريات ، وأقتطف بعض البيانات والمؤشرات الجزئية حول ارتفاع معدل التضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد .. وغيرها . وفى سيناريو مبسط ، لم يتمكن الأستاذ لطفى الخولى من الربط بين تداعيات الأزمة الاقتصادية والانتقال السريع إلى اقتصاد السوق كبديل عن النظام الاشتراكى . وقد ركز الأستاذ الخولى بدلاً من ذلك على ردود فعل الجماهير الغاضبة . وما أسماه (مسيرات الجوع) والمواجهة العنيفة مع السلطة الحاكمة واحتمالات بروز القوى الفاشية والالتحام مع القوى الشعبية فى صراعات دموية ، مما يخلق تضحيات هائلة ويولد وعياً اجتماعياً ديمقراطيا يعيد بناء الأتحاد السوفيتى ويستأنف حركة البريسترويكا والجلاسونست .

أن هذا السيناريو للثورة الأشتراكية الثانية ـ كما يمكننى أن أسميها ـ لا يفترض فقط أن المشاكل الاقتصادية تضفى إلى الثورات ، وهو مالم يقم عليه الدليل لا فى الأتحاد السوفيتى ولا فى غيره من الدول ، حيث كان سوء الأداء الاقتصادى والمشكلات الاقتصادية موجودا منذ الستينات فى الأتحاد السوفيتى نفسه ، وإنما يمتد أيضاً إلى أسباب إخفاق البريسترويكا ، أى قوى الأشتراكية الديمقراطية إذا كانت موجودة وقوية فى الجمهوريات المستقلة . وفى تقديرى ، أن هذه الأسباب الكامنة وراء فشل البريسترويكا سوف تحكم سيناريو المستقبل ، وتتمثل فى :

أولاً : أن البريسترويكا لا تملك برنامجاً مبنياً على نظرية متكاملة للأشتراكية . والواقع أن القول بضرورة المزج بين عناصر السوق والتخطيط المركزى لم يقدم جديداً على المحاولات النظرية التى جرت فى العشرينات والثلاثينات ، وفى غمار

الخطة الخمسية الأولى فى الأتحاد السوفيتى ، ولم يستكشف آليات لإدارة الاقتصاد السوفيتى تختلف جوهرياً عن النموذج الستالينى ، أى أنه على المستوى النظرى ظلت أسس الماركسية - اللينينية الغامضة للاقتصاد السياسى للاشتراكية هى مصدر التفكير والسياسة الاقتصادية . وفى عرض الأستاذ الخولى الآن ، بدا فيما أرى مدافعاً عن الماركسية - اللينينية ، وإن ستالين أحدث قطيعة مع أسس هذه النظرية وهذا فى الواقع لا يتسق مع مجريات الأمور ، فمقولات كل من ماركس وأنجلز ولينين عن أسس الاقتصاد الأشتراكى كما تصوروه أو كما توقعوه ثبت أنها أولاً مسئولة عن الممارسات ، ويعنى ذلك أن هذه الأسس والكلمات والجمل والأستنتاجات البسيطة التى أوردها ماركس وأنجلز فى كتاباتهم عن الاقتصاد الأشتراكى عند قيامه كانت إلى حد كبير بمثابة الأطار الواسع لما جرى من ممارسات ، والأمر الثانى أن هذه المقولات كانت غير علمية وغير عملية .

والحقيقة أن ما أود التأكيد عليه فى هذا الصدد ينصب أساساً ، على افتراض أن حالة الوفرة عكس الندرة فى الاقتصاد الأشتراكى ، وبالتالى فإننا نستبعد الحاجة إلى الأسعار والنقود والأجور ، وقد ظلت هذه الفرضية بمثابة فرضية حاكمة فى جوهر النظرية الأشتراكية ، وبالتالى كانت مسئولة عن تلك الأزمة القائمة .

ثانياً : أنه على الرغم من الحديث عن منجزات الأتحاد السوفيتى القديم والمكاسب الأشتراكية التى قد يتوقع أن تنبرى الطبقة العاملة للدفاع عنها وحمايتها ... الخ ، فإن الأشتراكية فى الأتحاد السوفيتى لم تنجز ما كان مأمولاً منها . وقد يقتضى التقييم الموضوعى لهذه النقطة إجراء دراسة مستفيضة ، إلا أننى أكتفى هنا بالأشارة إلى عدد من المؤشرات ذات الدلالة :

انه لم يكن يعمل فى الأتحاد السوفيتى قبل تفككه سوى ٣٠٪ من إجمالى القوة العاملة فى الصناعة والتشييد ، ولازال ٢٠٪ من العمالة تتركز فى قطاع الزراعة ، وذلك طبقاً لإحصاءات مدققة ومنشورة لعام ٨٩ - ١٩٩٠ ، أى فى أعوام ما بعد البريسترويكا .

- أن الأتحاد السوفيتى كان يعتمد على تصدير الطاقة بنسبة ٥٠٪ من إجمالى الصادرات .
- أن المصدر الثانى للدخل كان يتمثل فى تصدير الأسلحة بنسبة ٢٥٪ من قيمة الصادرات .
- أن إنتاجية الوحدة من رأس المال تدهورت بنسبة ٤٠٪ فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٥ . فى مجال الصناعة ، وبنسبة ٧٠٪ فى مجال التشييد والزراعة ، فى حين كانت إنتاجية العناصر المجتمعة (المقياس البسيط للتقدم الفنى) كانت دائماً متدنية جداً ، بل أنها كانت سالبة فى أغلب الفترات .
- إن معدلات زيادة الناتج - نتيجة لما سبق - بدأت فى التراجع ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الأنفاق الاستثمارى ، وهذا يفسر الأرقام التى ذكرها د . رضا

العدل . وقد ساعد الاستثمار الكثيف وارتفاع معدله على زيادة معدل النمو ، ولا يعكس ذلك أية ميزة نسبية . والواقع أن هذه السمات ظلت تمثل اقتصاداً نامياً ، وليست سمات اقتصاد متقدم على الاطلاق . وفيما يتعلق بتوزيع الدخل والعدالة ، كانت الصورة غريبة أيضاً ، حيث كان متوسط دخل الفرد منخفضاً للغاية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، والرقم الذى أشار إليه الأستاذ لطفى الخولى لا يعود إلى التحول لاقتصاد السوق ، وإنما ترجع إلى ٥٠ أو ٧٠ سنة من التقدم أو اللاتقدم الاقتصادى . وكان هذا المؤشر دليلاً على طبقية المجتمع الأشتراكى ، ليس فقط من زاوية الموقف من وسائل الإنتاج ، وإنما أيضاً من مستوى الدخل وخريطة توزيع الدخل فى المجتمع .

ويتبين من البيانات القليلة المتاحة عن توزيع الدخل لعام ١٩٨٠ أن حصة أفقر ٢٠٪ من الأسرفى الأتحاد السوفيتى لم تزد عن ٩٪ فى اليابان ، و ٨٪ فى ألمانيا الغربية آنذاك . بينما حصل أغنى ٢٠٪ من الأسر على ٣٦٪ من الدخل القومى ، أى أن الفئات الأغنى تحصل على دخل يساوى أربعة أضعاف ما يحصل عليه $\frac{١}{٥}$ الفئات الأكثر فقرا ويمكن أن يتصور البعض أن هذا نوع من عدالة التوزيع ، طالما أن الفئات الأغنى فى مصر تحصل على دخل يساوى ٨ أضعاف نسبتها إلى إجمالى السكان ، إلا أن السؤال يبقى عن مغزى الأشتراكية طالما كانت هذه النسب بهذا الشكل ؟

ليس هذا فحسب ، بل أن الجلاسنوست قد مكنت من كشف بعض الحقائق المذهلة عما يعرف بـ (مستوى الفقر المطلق) ، إذا أن $\frac{١}{٥}$ عدد المواطنين السوفييت يعيشون تحت خط الفقر الذى حدد رسمياً بحوالى ٧٥ روبل فى الشهر فى عام ١٩٨٥ ، أى حوالى ١١٦ دولاراً .

والواقع ، أنه ربما كان السبب الثالث للعجز فى الأشتراكية ثم البريسترويكا يتمثل فى غياب وفقدان عناصر القدرة التنافسية للاقتصاد السوفيتى وإدارته الكفؤة وهناك أربعة عناصر سوف أشير إليها فى هذا الصدد ، وسوف تكون حاكمة للانتقال إلى الأشتراكية أو إلى الرأسمالية ، وهى :

١ - لابد من وجود وحدات إنتاجية إبتكارية صغيرة ، ولن أعطى أرقاماً للمقارنة فى هذا الشأن لأن المقارنة ليست فى صالح الأتحاد السوفيتى على الأطلاق .
٢ - التحكم فى المخزون ، حيث يعتبر هذا العنصر حيوياً للغاية لأن المخزون يمثل ٨٠٪ من قيمة الناتج فى الأتحاد السوفيتى .
٣ - المرونة والمنافسة ، إذ تتوقف قدرة الشركات والوحدات الإنتاجية على المنافسة على مدى ما تحققه من التجديد والتحديث ، ولم يقم الأتحاد السوفيتى بتجديد وتحديث أكثر من ٢٪ سنوياك من وحداته الإنتاجية فى الخمسينات ، بينما تصل

هذه النسبة إلى ١٠٪ فى اليابان ، و ٥٪ فى الولايات المتحدة . وبالتالى عمر الآلة فى الأتحاد السوفيتى فى المتوسط يصل إلى حوالى ٢٥ - ٣٠ سنة .

٤ - لابد من ضرورة تطبيق وإستخدام معيار الربح كمقياس للكفاءة ، وليس الإكتفاء بإنجاز أهداف الخطة الموضوعة .

ولم يعد ممكناً فى ظل هيكل الاقتصاد السوفيتى وغياب الإطار الفكرى إعادة بناء اقتصاد السوق الأشتراكى أو اشتراكية السوق .

وعلى ما يبدو ، فإن السيناريو الأرجح هو أن الجمهوريات المستقلة ، وخاصة روسيا ، سوف تلحق بجمهوريات البلطيق فى طريق السير نحو الرأسمالية ، وهنا سوف نواجه المعضلة التقليدية ، معضلة الرأسمالية بدون رأسماليين ، الأمر الذى يطرح التساؤلات حول قضية التخصيصة ، وهو الموضوع الذى يحظى بجدل وصراع ضار حتى هذه اللحظة فى الأتحاد السوفيتى ، والأشارات التى قدمها الأستاذ لطفى الخولى فى هذا الصدد صائبة .

وفى تقديرى ، فإن السيناريو الأرجح يُتمثل فى السير نحو اقتصاد مختلط ، إذ لا يستطيع الأتحاد السوفيتى أو الجمهوريات السوفيتية المستقلة أن تعود إلى الجورباتشوفية ، كما لا يمكنها أن تتقدم إلى الرأسمالية لأنها تفتقد أسس الاقتصاد الرأسمالى المتقدم . وبالتالى ، يصبح الأرجح أن تتجه تلك الجمهوريات نحو اقتصاد مختلط ، وبالذات فى روسيا الأتحادية ، ويمكننى أن أخلص مما سبق إلى ما يشبه الإجابة على سؤال البداية ومؤداها أن البريسترويكا كانت آخر محاولة لتجديد الاشتراكية فى الأتحاد السوفيتى .

أما سؤال النهاية ، فربما تكون إجابته الموجزة أن روسيا وبعض الجمهوريات المستقلة الأخرى مازال أمامها طريق صعب من السير فى ظل اقتصاد مختلط . ومع ذلك ، يبقى التساؤل الحائر إذا أستبعدنا إحتمال عودة الجورباتشوفية إلى اتحاد سوفيتى جديد ، ما هو مصير الامبراطورية الروسية التى حاولت بناء مجدها تحت لواء الأشتراكية كقطب عالمى عبر نصف قرن ؟ وما هى احتمالات تماسكها فى ظل تعدد مراكز الرأسمالية العالمية ؟

تعقيب (٢)

الصراع القومى وزوال الدولة السوفيتية

الدكتور / أحمد عباس عبد البديع

فى مقدمة الأحداث المثيرة والتطورات المفاجئة التى يموج بها عالم اليوم ، يبرز حدث الأنهيار المدوى الذى انتهى إليه مصير الأتحاد السوفيتى وأوؤدى بكيانه بعد أن ظل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقت قريب مضى يتبوأ أحد الموقعين القياديين على قمة النظام العالمى إلى جانب الولايات المتحدة . ولاشك أن هذا التغير العميق الذى أطاح بهذه القوة العظمى سوف تكون له آثار وتداعيات بعيدة المدى على النظام العالمى الذى يمكن القول بأن معالمه قد تشكلت حتى الآن . إذ لم تتضح بعد الصورة التى ستكون عليها رابطة دول الكومنولث الجديد أو الوريث الذى آلت إليه تركة الأتحاد السوفيتى بكل ما كان فى حوزته من وسائل القوة والأسلحة الاستراتيجية والصواريخ النووية ومدى ما سيقوم بين هذه الدول من أوجه التعاون أو أسباب المنازعات ـ الأمر الذى يعنى أن إنهيار الأتحاد السوفيتى سوف يظل عدة سنوات قادمة موضوعاً للدراسة والبحث والتأمل سواء من حيث الأسباب التى أدت إليه أو تداعياته المستقبلية .

ويركز هذا التحليل على ظاهرة التعددية القومية التى كانت تميز النظام السوفيتى وما أفرزته من الاضطرابات والصراعات العرقية التى تعتبر أحد العوامل الرئيسية والحاسمة فى تفسخ وإنهيار هذا النظام والقضاء على تماسكه الذى كان يدعمه (طوال ما يقرب من سبعين عاماً هى عمر الأتحاد السوفيتى) الحكم الشمولى المزود بقدرات فائقة وإمكانيات هائلة من وسائل القمع وأساليب السيطرة المحكمة على الشعوب والقوميات والجماعات المكونة لهذا الكيان العملاق . ولذلك فإن الرئيس السوفيتى

السابق جورباتشوف لم يكد يفجر القضايا الاقتصادية ويدعو إلى برنامجه لاصلاح الاقتصاد المتداعى حتى وجدت الميول القومية والنزعات العرقية متنفسا لها عبرت عنه سلسلة المظاهرات والاحتجاجات التى تفجرت فى مختلف الجمهوريات والأقاليم ضد النظام السوفيتى والتى أنطلقت تطالب فى نفس الوقت بتقرير المصير والأنفصال عن القيادة المركزية السوفيتية فى موجات متتابعة من التحركات الجماهيرية بقيادة المثقفين والجماعات ذات النشاط القومى التى ربطت بين سوء الإدارة وتداعى الاقتصاد السوفيتى من ناحية ، والقضايا القومية من ناحية أخرى ، وكتبت بذلك نهاية الأتحاد السوفيتى .

ولعل القضية الأساسية التى تثيرها مسألة القوميات فى اطار الأوضاع التى أفضت إلى زوال الدولة السوفيتية هى ما إذا كانت الثورة الجورباتشوفية بجناحيها البيرويسترويكا والجلاسنوست هى التى فجرت قضايا القوميات أم أنها أسهمت فقط فى شدة اشتعالها وتأججها ؟ وبعبارة أخرى هل كانت عمليات التفكك والأنقسام وانفراط عقد الجمهوريات السوفيتية نتيجة مباشرة لسياسات جورباتشوفية أم أنها كانت نهاية طبيعية ومنطقية لانتفاضات ونزعات عرقية مسبقة ؟

وتشير الدلائل إلى أن تفجر مشكلة القوميات - وفقاً لما سوف تكشف عنه هذه الدراسة - قد بدأ فى الستينات أو قبل ذلك فى بعض الحالات إذ بادرت شعوب القوميات المختلفة فى التعبير عن مشاعرها بإنتزاع حريتها من إيدى الغاصبين منذ أن تراخت قبضة الحكم الشمولى بنهاية عصر ستالين وتحطيم الرموز الستالينية مع بداية استيلاء خروشوف على مقاليد السلطة . إذا أخذت موجات الأضطراب تنطلق فى مختلف الجمهوريات السوفيتية على نحو بات يهدد النظام بالتفكك والأنقسام إلى أن تفجرت مؤخراً سلسلة الأحداث العارمة التى لم يستطع جورباتشوف أن يتصدى لها والتى أدت إلى تآكل النظام من جذوره بعد أن أصبح من الواضح أن الشيوعية لم تستطع تحقيق ما كانت تنشده من الآمال البراقة على الرغم من تحذيرات جورباتشوف المتكررة من انتشار حالة الفوضى واطلاقه الوعود المتعاقبة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية .

وتعود مشكلة القوميات إلى ذلك التعدد الهائل فى الجماعات القومية والعرقية التى يتكون منها الأتحاد السوفيتى إذ كان يضم خمس عشرة جمهورية بالإضافة إلى عشرين من الجمهوريات التى تتمتع بالحكم الذاتى وعدد آخر من الأقاليم التى تزيد عن المائة من الوحدات المتنوعة ثقافياً ودينياً ولغوياً والتى لم تندمج فى الدولة السوفيتية إلا من خلال إستخدام القوة والأغتصاب ووسائل القهر وذلك فى فترات تاريخية متفاوتة ترجع فى بعض الأحوال إلى العصر القيصرى .

ومن أهم هذه الوحدات القومية وأعلاها شأنا جمهورية روسيا الأتحادية ذات التاريخ الثقافي والأدبى والدينى والفنى العريق وتضم ست عشرة جمهورية من جمهوريات الحكم الذاتى وعشر جهات قومية وتسعة وأربعين أقليماً وعدداً آخر من

المناطق ، وهى أكثر الجمهوريات تقدماً وأرقها من النواحى الثقافية والعلمية والهندسية والتكنولوجية . ومع أنها حظيت بمركز السيطرة على بقية الجمهوريات إذ وكلت إليها مهمة الربط بين الشعوب السوفيتية فقد حصر القادة السوفييت دورها فى هذا النطاق مع عدم السماح للروح القومية الروسية بالتعبير عن ذاتها بأى صورة من الصور .

وتشمل هذه الجماعات أيضاً مجموعة من جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا التى ترتبط ثقافياً بجاراتها من دول أوروبا الشرقية وهى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ارتباطاً يشكل تحدياً لعملية إندماجها فى الدولة السوفيتية ثم مجموعة دول البلطيق وهى أستونيا ولاتفيا وليتوانيا التى يغلب عليها الطابع الأوروبى من حيث التوجه الثقافى إذ أنها تكونت وتطورت خلال عصور استقلالها قبل ضمها إلى الأراضى السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين ، توجد مجموعة جمهوريات القوقاز وهى جورجيا وأرمينيا وأدربيجان ذات الشعوب المتنوعة لغوياً وثقافياً بدرجة كبيرة مما أدى إلى فشل كثير من المحاولات التاريخية السابقة على التجربة السوفيتية للربط بينها سياسياً . وهنالك أخيراً جمهوريات آسيا الوسطى وهى ذات توجه اسلامى وتشكل فى نفس الوقت قوميات متمايزة تقطن كازاخستان وقيرفيز والتركمان وازباكستان وطشقند وتازيكستان وكانت جميعها خاضعة لروسيا القيصرية منذ أواخر القرن الماضى ثم أصبحت تابعة للاتحاد السوفيتى بصفة آلية .

التعددية القومية فى فكر القادة السوفيت :

وقد كان موضوع القوميات من المسائل التى أحتلت مكانة هامة فى فكر القادة السوفيت منذ قيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ بل وقبل ذلك إدراكا منهم بالقلق الشديد لما يمكن أن يثيره تعدد القوميات من المشاكل فى الدولة السوفيتية فضلاً عما يتضمنه مفهوم القومية ذات النطاق الجغرافى المحدود من تعارض شديد واختلاف حاد مع الدعوة الماركسية إلى عالمية الشيوعية .

وقد كان لينين يندد بمفهوم القومية بصفة عامة بدعوى علاقاتها التاريخية بالنظام الرأسمالى . فقد ذكر فى « مجموعة مؤلفاته » تحت عنوان « حق الأمم فى تقرير مصيرها » (١٩١٤) أن انتصار الرأسمالية على الأقطاع أرتبط فى جميع أنحاء العالم بالحركات القومية إذ أن البورجوازية كان لابد لها من السيطرة على الأسواق الداخلية من أجل تحقيق النصر للإنتاج السلعى - الأمر الذى أقتضى وجود أقليم موحد سياسياً وسكان يتكلمون لغة واحدة . وهنا - كما يقول لينين - يكمن الأساس الاقتصادى للحركات القومية . فاللغة هى أهم وسيلة للتفاهم البشرى ومن ثم فإن وحدة اللغة ونموها تمثل أفضل الظروف الملائمة للتجارة الحرة بما يتفق مع الرأسمالية الحديثة .

وهكذا ، فإن كل حركة قومية تميل إلى تكوين الدولة القومية التى يمكن فى ظلها أشباع مطالب الرأسمالية الحديثة .

ومع ذلك ، فقد كان لينين وغيره من الزعماء البلاشفة فى أوائل العشرينات يقرون مبدأ المساواة القومية وحق تقرير المصير مما كان يعنى من وجهة نظرهم مساواة الشعوب غير الروسية بالشعب الروسى الذى لم يعد يشكل سوى جزء واحد من الأجزاء المكونة للدولة السوفيتية والمتساوية فيما بينها دستوريا . وهذا التنظير الدستورى يتضمن الأعتراف بمبدأ القومية ، كما أنه كان فى رأى لينين المبرر الأساسى لاضفاء الشرعية على عملية ربط الروسى وغير الروسى فى هيكل سياسى واحد ، فضلاً عما يعنيه ذلك من القضاء على المركز المتميز الذى كان يتمتع به الروس فى روسيا القيصرية كأمة مستعمرة . وبالرغم من أن الأتحاد السوفيتى كان يمر فى هذه المرحلة بعملية بناء الدولة ومحاولة تحقيق الوحدة السياسية وتركيز السلطة فى أيدى الحزب ، فقد كان الأعتراف بالقوميات والمساواة بينها يمثل فقط ضرورة عملية تتطلبها الأوضاع القائمة فى تلك الفترة ، وأن كان البلشفيك قد اعتبروا ذلك حلاً مؤقتاً ومرحلة انتقالية إلى دولة سوفيتية عالمية فوق القوميات .

وقد تغيرت النظرة إلى القوميات مع انتقال السلطة إلى ستالين الذى كان يناصب الروح القومية العداء الشديد اعتقادا منه بأن التنازع بين القوميات والأقليات العرقية المختلفة يمكن أن يدمر الدولة السوفيتية ، ومن ثم جاء تأكيده على فكرة استيعاب المجتمع داخل الدولة الحزبية وأعتبر أن القضاء على التوتر بين الدولة والمجتمع والتناقض بينهما أعظم انجازات الأشتراكية التى تجعلها تسمو على الرأسمالية . وقد كان ستالين يصف نظام دكتاتورية البروليتاريا الناجمة عن هذا الإندماج بأنه الآلية أو الهيكل الذى يتشكل بواسطته الحزب « القوة الموجهة الرئيسية » فى حين أن جميع المؤسسات الأخرى كالسوفيتات والأتحادات العمالية والجماعات النسائية والمنظمات الشبابية ليست سوى أدوات لربط الحزب وجهاز الدولة بالجماهير العريضة ومن ثم لابد من تحطيم كل ما يمكن أن يشكل أى حواجز بين الدولة والشعب .

وإذا تتبعنا مفهوم ستالين عن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى نتيجته المنطقية ، لتبين لنا أن جهاز الدولة السوفيتية لابد أن يشمل شعوب الأتحاد السوفيتى مما يعنى حرمان القوميات من أى وجود أو استقلال بنفس الطريقة التى حرمت بها كل الهيئات والجماعات والمنظمات الأخرى من استقلالها . ومع أنه كان من الممكن فى المراحل الأولى من عهد ستالين الكلام عن « شعوب الأتحاد السوفيتى » فإنه بمرور الزمن ظهر بالتدريج اصطلاح جديد وهو « الشعب السوفيتى » ليعبر عن وجهة النظر الرسمية التى تدل على جميع مواطنى الأتحاد السوفيتى وتؤكد وحدتهم التى تسمو فوق كل اختلافات قومية من حيث أنهم يشاركون جميعاً الخضوع للماركسية اللينينية المعبرة على نظرتهم إلى العالم والدولة والحزب .

وقد كان المؤيدون لمفهوم « الشعب السوفيتى » يدعمون وجهة نظرهم بالقول بأن التجربة التاريخية المشتركة لإقامة الأشتراكية ثم الشيوعية من بعدها هى التى صاغت وحدة « الشعب السوفيتى » الذى شملت تجربته التاريخية المشتركة كذلك الدفاع عن المنجزات الأشتراكية ضد الأعداء الخارجيين وعلى الأخص ألمانيا النازية فى وقت الحرب العالمية الثانية . والملاحظ أن مفهوم « الشعب السوفيتى » الذى يقوم على هذه الحجة التاريخية يعنى حرمان العامل العرقى من أى قدرة على تحدى النظام الستالينى . فإقامة الأشتراكية تمثل خبرة ورابطة أقوى بكثير من أى رابطة أخرى عرقية كانت أم ولائية وفقاً لمفهوم ستالين .

وبالإضافة إلى هذا العامل النظرى أو الأيديولوجى . فقد عمد ستالين من أجل أحكام سيطرته على مختلف القوميات وتحقيق الإندماج وتوثيق عرى الترابط بينها والحد من أحساسيس شعوب هذه القوميات بذاتياتها المتميزة إلى فرض هيمنة القومية الروسية على جميع القوميات الأخرى عن طريق العمل على صبغ الأتحاد السوفيتى كله بالطابع الروسى بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على جميع القوميات وإختيار الكوادر السياسية والحزبية من بين الشخصيات الروسية ـ الأمر الذى أدى إلى خلق نوع من الطبقية العرقية متجاهلاً بذلك حقوق المساواة بين مختلف القوميات .

التعددية القومية فى مفهوم الثورة الجورباتشوفية :

لم تكن القوميات من المشاكل التى شغلت إهتمام جورباتشوف عند استيلائه على مقاليد السلطة بإستثناء ما أبداه من ميل نحو التوسع فى اختيار الكوادر القيادية من الجمهوريات المختلفة والعمل على زيادة مشاركة غير الروس فى مؤسسات صنع القرار المركزية منها والمحلية . وكان ذلك بسبب حدوث محاولات من جانب الصفوات المحلية لتصعيد مسألة الذاتية العرقية على أثر أبعاد دين محُمَد كونايف الكازاخستانى الموطن كسكرتير أول للحزب فى كازاخستان فى ديسمبر سنة ١٩٨٦ واحلال أحد الكوادر الروس محله مما أدى إلى إندلاع مظاهر عنيفة أشترك فيها الموظفون المحليون وطلاب الجامعة فى العاصمة المآآتا للإعراب عن رفضهم تعيين شخصية روسية فى مركز سكرتير أول الحزب . وفى تعقيبه على هذه الواقعة أعلن جورباتشوف فى يناير سنة ١٩٨٧ فى أجتماع اللجنة المركزى للحزب الشيوعى بأنه من الضرورى إتباع خط تمثيل كل الأمم والجماعات العرقية فى الحزب والدولة والهيئات الاقتصادية على جميع مستويات الأتحاد بحيث يعكس تكوين الكوادر القيادية البنيان القومى للبلاد مؤكداً أنه لا سبيل إلى حل أى مشكلة رئيسية بدون الأخذ فى الأعتبار حقيقة « أننا نعيش فى بلاد متعددة القوميات » .

وقد جاء هذا التصور لمسألة القوميات فى اطار التغيرات الثورية الشاملة التى أعترف بضرورتها فى المجتمع والتى أشار إليها فى أكثر من مناسبة بقوله « أن الأتحاد السوفيتى مالم ينفذ التغيرات الثورية الضرورية فى اقتصادياته ونظامه السياسى وثقافته ، فإن مركزه كقوة عالمية عظمى سوف تتعرض للخطر الماحق وذلك عندما يتراجع بصورة مطردة خلف الدول المتقدمة للعالم الرأسمالى » .

وفى تعليقه على هذه العبارة لجورباتشوف يقول رومان شبورلوك أحد المساهمين فى الكتاب القيم « عامل القوميات فى السياسة السوفيتية » الصادر سنة ١٩٩٠ « أن هذا إعتراف بأن التحسين الاقتصادى مستحيل بدون التغيرات العميقة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية فى الأتحاد السوفيتى . وهذا هو الفارق الرئيسى بين وجهة نظر جورباتشوف فى الاصلاح والجهود التى بذلت فى شأنه فى الخمسينات والستينات والتى كانت تقتصر على الاقتصاد فقط » . وبذلك يكون جورباتشوف قد أعتبر أن اصلاح النظام السياسى يمثل حجر الزاوية فى الاصلاح بصفة عامة وأن مصدر المشاكل التى يواجهها الأتحاد السوفيتى يتحدد فى نموذج علاقة الدولة / المجتمع للزعيم السابق جوزيف ستالين والذى لم يعد يلائم الأتحاد السوفيتى لأنه كان يقوم على النظام الادارى الأمر ويرتكز على فكرة استيعاب المجتمع داخل الدولة الحزبية القوية المتسلطة ، وهو استيعاب يحقق من وجهة نظر جورباتشوف نمواً سلبياً أو نمواً مناقضاً للمعنى الحقيقى للماركسية اللينينية .

ومن هذا المنظور أطلق جورباتشوف العنان لمطلب إقامة المجتمع المدنى فى الأتحاد السوفيتى سواء كان ذلك بقصد منه أو بغير قصد إذ أعترف صراحة بأن الدولة السوفيتية التى يسيطر عليها الحزب الشيوعى قد أخفقت فى مهمتها التاريخية التى حددتها لنفسها . ولسوف يقرر الحزب أن عاجلاً أو آجلاً كيف أن دوره كقوة قيادية فى جميع مجالات الحياة يجب أن يتلاءم مع مطالب المجتمع إبتداء بحرية العقيدة وحرية العمل الضرورية - كما يقول - لنجاح التحول الاقتصادى والعلمى .

ومن الواضح أن هذه المبادرات من جانب جورباتشوف تجعل « المجتمع » مفهوماً متميزاً عن الدولة . وهذه الأزدواجية فى إطار النظرية السياسية تعنى أن كلا من الدولة والمجتمع له مجالاته واهتماماته الخاصة به ، ومن ثم فإن « المجتمع » ينبغى أن يكون مفهوماً له مغزاه فى السياسة السوفيتية وأن يكون له مكان فى نظام الدولة السوفيتية - الأمر الذى يقضى بضرورة إعادة النظر فى مفهوم « الشعب السوفيتى » المكون لهذا المجتمع وهو المفهوم الذى أرتكز على التجربة التاريخية المشتركة وهى إقامة الأشتراكية على أساس النظرية الماركسية اللينينية . وإذا كانت بيروسترويكا جورباتشوف تتضمن إدخال نظام السوق فإن ذلك يعني أن الماركسية لم تعد مرشداً ونبراساً للمستقبل ولم تعد أداة دمج وتلاحم لشعوب الأتحاد السوفيتى ، ومن ثم لابد من العودة إلى الأخذ بالأعتراف الدستورى بالهيكل متعدد القوميات للمجتمع السوفيتى والذى أقره البلاشفة فى أوائل العشرينات .

وفى إطار هذا التصور عالج جورباتشوف كثيراً من الأحداث التى بدأت بالمظاهرات التى اندلعت فى الماآتا ثم المظاهرات الجماهيرية المنظمة فى جمهورية البلطيق التى أنطلقت للمطالبة بالاستقلال المحلى ومظاهرات التتار لاستعادة أوطانهم والآرمن للمطالبة بإستعادة السيادة الآرمنية على رفاقهم القوميين فى منطقة ناجور نوكاراباخ . وقد كانت هذه الأحداث مثيرة لاحساسيس جورباتشوف للبعد العرقى فى السياسة السوفيتية ولذلك فقد أعترف فى تقريره فى يناير سنة ١٩٨٧ الذى سبقت الأشارة إليه بأن المشاعر القومية تستحق الأحترام كما أنه سمح لنفسه بأن يتولى حل النزاع العرقى بين آرمينيا وأذربيجان شخصياً عندما ألتقى بالمحاربين الآرمن وأدلى لهم بوعود لتعويضهم عن الأضرار التى لحقت بهم . وهكذا أخذت مشكلة القوميات تتحول فى فكر جورباتشوف من اللامبالاة إلى الاهتمام الصريح بالمشاعر العرقية والقومية .

الطبقية العرقية فى الأتحاد السوفيتى :

لقد كانت الطبقية العرقية المتمثلة فى هيمنة ونفوذ القومية الروسية على مختلف جواني الحياة السوفيتية من أهم الخصائص التى تميز النظام السوفيتى والتى ورثها من الامبراطورية القيصرية وذلك على الرغم من تأكيد القادة البلاشفة بضرورة مراعاة المساواة بين ما كانوا يسمونهم حينذاك بالشعوب السوفيتية . وقد كانت بعض مظاهر الطبقية العرقية في الأتحاد السوفيتى تعكس الأنماط التى كانت سائدة فى روسيا القيصرية فى حين أن البعض تغير بصورة جذرية بواسطة عمليات التحديث والتحضر والتعليم والتنمية الاجتماعية .

ومن بين أنماط الطبقية العرقية التى أمتدت من العصر القيصرى إلى عصر الدولة السوفيتية هيمنة القومية الروسية على جميع القوميات بإعتبار أن الروس هم أكبر القوميات من حيث عدد السكان وأكثرهم تقدماً ومن ثم فقد كانوا أداة هامة لتحقيق عملية الدمج والترابط والتكامل بين القوميات المختلفة كما كان الشأن بالنسبة لكل من نظام الدولة والحزب والأيديولوجية الماركسية اللينينية والتى كانت جميعاً تمثل أدوات لهذا التلاحم .

وقد أتبع ستالين سياسة تدعيم وتعزيز دور السيطرة والتفوق للقومية الروسية والتأكيد بأن روسيا هى الأمة التى يجب أن يكون لها الدور القيادى فى الأتحاد السوفيتى ومن ثم فقد سعى إلى صبغ الدولة السوفيتية كلها بالطابع الروسى عن طريق فرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية فى إطار ما يعرف بالروسنة Russification التى كانت من أهم الخصائص المميزة للعصر القيصرى والتى كانت تهدف حينئذ إلى جعل الرعايا من غير الروس فى الأمبراطورية يتحدثون اللغة الروسية ويكتسبون صفات وأنماط الذاتية الروسية حتى يمكن القضاء تماماً على مختلف الذاتيات القومية .

وقد أتخذت الروسنة فى النظام السوفيتى أبعادا متعددة ، ففيما يتعلق بتوزيع السلطة فإن الروس يحتلون الدور القيادى الرئيسى فى موسكو ويشغلون النسبة العظمى من الوظائف فى مختلف الهيئات والمؤسسات صانعة القرار سواء فى المركز أو على مستوى الجمهوريات حتى يمكن تفادى ما قد يعمد إليه ممثلو الجماعات العرقية من العمل على ترقية مصالحهم المحلية فى مواقع صنع القرار . ومع ذلك فقد تحقق لعدد متزايد من كوادر الأقليات العضوية فى الأجهزة المركزية فى عصر ما بعد ستالين وخاصة أثناء تولى بريجنيف زعامة الأتحاد السوفيتى إذ شغل حوالى ستة من السكرتيرين الأوائل فى منظمات الحزب على مراكز العضوية فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى (البوليتوبيرو) كما كانت لبعض الشخصيات من أوكرانيا وكازاخستان مراكز فى اللجنة المركزية للحزب .

ومن ناحية أخرى كانت معظم المناصب الرئيسية فى الأقاليم تشغلها كوادر روسية وخاصة مراكز سكرتيرى الأحزاب الشيوعية المحلية وفقاً لما كشفت عنه أنماط الطرد والتعيين خلال السنوات التى أعقبت وفاة بريجنيف فى المراكز والمناطق - الأمر الذى كان يعنى استمرار خضوع القيادة المركزية فى بداية عهد جورباتشوف لعملية الروسنة وأن كان ذلك مع تغير طفيف وهو أن الوظائف الرئيسية يشغلها الروس أو يشغلها غير الروس ممن كانوا فى الأصل يشغلون وظائف ذات أساس مركزى ، وأستثناء من ذلك كان أدوارد شيفرنادزه الذى شغل منصب وزير الخارجية أحد الكوادر على المستوى القومى وليس على المستوى المركزى إذ كان سكرتيراً للحزب الشيوعى فى موطنه جورجيا ، غير أنه أختير لمنصب لا يحتمل أن يستخدمه من أجل مصلحة قومية وهو منصب وزير الخارجية .

وتتضح سيطرة القومية الروسية فى النظام السوفيتى كذلك من طبيعة تكوين القوات المسلحة التى كانت تضم عناصر من أصول عرقية وثقافية مختلفة تسيطر عليها القومية الروسية . وقد أثيرت مشكلة حقوق الأقليات فى التشكيلات العسكرية البرية فى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى سنة ١٩٢٣ عندما أتهم الشيوعيون الأوكرانيون الجيش الأحمر صراحة بأنه أداة للروسنة . ومع ذلك أمكن الوصول إلى حل وسط يقضى بتكوين تشكيلات قومية مستقلة - أى تضم كل منها أفرادا من قومية معينة . ومنذ الحرب العالمية الثانيه أخذ هذا النوع من التشكيلات يختفى تدريجيا ليحل محله نظام تكامل القوات السوفيتية وفقا للاصلاحات التى أقرت سنة ١٩٣٨ والتى تقضى بأن يخضع جميع الذكور للخدمة العسكرية العامة وأن يلحقوا فى وحدات مختلطة عرقيا شريطة أن تكون لغة القوات العسكرية هى اللغة الروسية فقط وتكون القيادات والكوادر فى هذه القوات من الروس . وفى ظل هذه السياسة لم تكن القوات المسلحة تعتمد فى تجنيد ما تحتاج إليه من الأفراد على جميع القوميات السوفتيية نظراً لأن معرفة اللغة الروسية تعتبر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة فى رجال القوات المسلحة لضمان القدرة على الأداء الفعال واطاعة الأوامر - وهو مالم يكن يتوافر

وفقاً لإحصاءات ١٩٧٩ فى ٣٥٪ من غير الروس . وهذه النسبة تزيد عن ذلك بكثير فى حالة القوميات الرئيسية فى آسيا الوسطى والقوقاز وأستونيا ، بل أن الأوكرانيين وهم أكبر الجماعات التالية للروس لا يجيد الكثير منهم اللغة الروسية . وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لنشر تعليم اللغة الروسية فإن نتائج هذه الجهود كانت غير مجدية . ففى أوائل الثمانينات لا يتكلمون اللغة الروسية . وكانت الشكاوى موجهة بصفة خاصة عن مشكلة اللغة فى الخدمة العسكرية وهى أن إعداداً كبيرة من الأفراد العسكريين لا يعرفون اللغة الروسية إلا قليلاً أو أنهم لا يعرفونها على الأطلاق ـ الأمر الذى أنعكس فى التأكيد المتكرر على ضرورة تحسين التعليم فى اللغة الروسية وخاصة ما يتصل بالمفردات العسكرية .

بوادر الانتفاضات القومية فى الأتحاد السوفيتى :

وقد أندلعت الانتفاضات القومية والعرقية فى موجات متلاحقة فى مختلف الجمهوريات السوفيتية قبل إعلان سياسة الجلاسنوست التى بشر بها ودعاً إليها جورباتشوف والتى كثيراً ما ينسب إليها أنها أيقظت المشاعر القومية وفجرت النزعة الأنفصالية لذى شعوب الأتحاد السوفيتى . والحقيقة أن هذه الانتفاضات ترجع فى بدايتها فى مختلف الجمهوريات إلى فترة ما بعد حكم ستالين ، وكانت تمثل أقوى تعبير عن الصراع ضد الروسنة والنضال من أجل إحياء التراث القومى وبعث الذاتية القومية فى مواجهة الجهود المبذولة للقضاء على الروح القومية وتشكيل وحدة الشعب السوفيتى .

ومن أغرب المفارقات أن الروس كانوا من أبرز القوميات التى كانت تسعى إلى الأنفصال عن النظام السوفيتى رغم دور السيطرة والهيمنة الذى كانوا يتمتعون به فى الدولة السوفيتية . غير أن القادة السوفيت بدءا من ستالين وخلفائه خروشوف وبريجينيف واندروبوف وشيرننكو لم يسمحوا للامة الروسية بأن تعبر عن نفسها أو لتعيش مستقلة عن الحزب والدولة . ولئن كانت الدعاية الرسمية قد درجت على تمجيد « الشعب الروسى العظيم » والاعلاء من قدر روسيا بوصفها « الشقيق الأكبر » فإن ذلك كان لأهداف وأغراض سياسية أشار إليها العالم السوفيتى جافربيل بوبوف مؤخراً بقوله « إن التجارب التاريخية للأمة الروسية وذكرياتها كانت موضوعاً للتلاعب والمناورة بواسطة ستالين لجعل الروس أداة طيعة ولينة فى حكمه للأتحاد السوفيتى » . كما أن ستالين وخلفاءه كانوا يسعون إلى خلق صورة لروسيا يمكن أن تخدم نظامهم . ولذلك كان الكتاب والمؤلفون وغيرهم من المعبرين عن الثقافة الروسية أول ضحايا النظام السوفيتى إذ كانت أعمالهم تتعرض للمصادرة كما كان يحدث تماماً بالنسبة للمؤرخين والفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين الروس فى عصر ما قبل السوفيت . وقد أشار أحد الكتاب المعاصرين وهو ديفيد مورو إلى أن ظهور الوعى القومى بين الروس يعتبر من أهم التطورات السوفيتية الداخلية فى العقود

الأخيرة لما لها من دلالات توحي بأن روسيا سوف تتخلى عن الشيوعية وهو ما يعبر عنه بالبعث القومي لروسيا نظراً لأن الروس ليسوا بالقومية المفضلة كما تدعى القيادة السوفيتية . فمنذ سنة ١٩١٧ كان الشعب الروسى ينعرض لاضطهادات تفوق كثيراً أى اضطهاد كانت تعانى منه أى قومية أخرى مما يعنى أن مسألة السيطرة الروسية لم تكن فى حقيقة الأمر سوى خرافة كان لابد من اطلاقها لتجنب التمسك بالماضى التليد لروسيا القيصرية وللمحافظة على وضع الدولة السوفيتية كأمبراطورية متعددة القوميات تدار من العاصمة الروسية وتتخذ لها من اللغة الروسية لغة رسمية .

وقد بدأت حركة بعث القومية الروسية فى منتصف الستينات وظهرت على هيئة منظمات سرية وفى صورة الأعمال الأدبية المنشورة وفيما بين الصفوات السياسية . ففى سنة ١٩٦٤ تأسست منظمة ثورية قومية سرية باسم إتحاد الروس المسيحى الاجتماعى لتحرير الشعب . وفى سنة ١٩٦٥ بدأ سولوخين الكاتب القصصى والمؤرخ الفنى نشر سلسلة من الأعمال الأدبية التى تمجد الجوانب الدينية والثقافية لماضى روسيا قبل الثورة . كما قام فاليرى سكور لاتوف وهو أحد الشخصيات القيادية فى منظمة الكوموسول فى موسكو بتوزيع وثيقة بعنوان « قواعد الأخلاق » على أعضاء المنظمة تمجد العنصر الروسى وتتحدث عن المهمة الكونية للشعب الروسى وواجبهم نحو أسلافهم من أجل المحافظة على نقاوتهم العنصرية . وفى نفس الفترة تقريباً أى فى عام ١٩٦٦ تكونت حركة قومية أخرى باسم جمعية الروس للمحافظة على الآثار التاريخية والثقافية وبلغ حجم العضوية فيها حوالى مليون بعد سنة واحدة من انشائها ثم تزايد هذا العدد فى سنة ١٩٨٢ ليتجاوز أربعة عشر مليوناً ، مما يعنى أكتساب الحركة القومية دفعات قوية على الرغم من القيود القانونية المفروضة على هذه الأنشطة وعمليات القبض التى كان يتعرض لها زعماء هذه المنظمات .

ومع مجيء الجلاسنوست بلغت الحركة القومية الروسية أوج تصاعدها بتكوين أكثر الجماعات القومية تطرفاً وهى جماعة الباميات Pomiat أى الذاكرة وكانت تعقد اجتماعاتها وتقوم بالمظاهرات فى موسكو ولينينجراد وغيرها من المدن الرئيسية . وفى السنوات الأخيرة التى سبقت الأنفصال كانت الأفكار القومية الروسية تطرح بصراحة فى الصحف الرسمية ودور النشر الحكومية .

وقد شهدت جمهورية أوكرانيا إندلاع الإنتفاضات القومية على أثر تولى بريجينيف زعامة الأتحاد السوفيتى على هيئة تحديات سياسية كانت نابعة من البعث القومى المتزايد الذى كان يلاقى تأييدا قوياً من بعض العناصر داخل القيادة الحزبية فى أوكرانيا منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وظهر بصفة خاصة فى مؤلفات أجيال الشباب من الكتاب والشعراء والنقاد الذين حملوا لواء الدعوة بصورة مقنعة إلى التخفيف من حدة القيود الأيديولوجية على الحياة القومية الأوكرانية . وفى نفس الوقت تكونت جماعات سرية عديدة كانت أنشطتها تدور حول نقد سياسات الروسنة ووضع التبعية السياسية والاقتصادية لأوكرانيا فى الأتحاد السوفيتى . وفى

اغسطس / سبتمبر ١٩٦٥ قامت السلطات السوفيتية بالقبض على بعض عناصر من المثقفين الأوكرانيين الذين قدموا للمحاكمة بتهمة مباشرة الأنشطة المناهضة للنظام السوفيتى فى أوائل العام التالى مما آثار التساؤل حول مدى الألتزام بإحترام حقوق الإنسان وماهية أهداف الدولة السوفيتية وهل هى العالمية أم الروسنة .

وفى نفس الوقت كانت قد بدأت حركة المنشقين التى تركز على الحقوق القومية فى نشاطها وكانت تمثل السمة الرئيسية للحياة السياسية الأوكرانية الدائمة منذ أواخر الخمسينات . ومع أنها تلقت ضربة عنيفة من سلطات الأمن فلم يكن من الممكن قمعها إذ واصل الأفراد والجماعات السرية نشاطهم بما فى ذلك إعداد وتوزيع الصحف المخصصة لنشر الإحتياجات . وفى سبتمبر سنة ١٩٧٤ نجح المنشقون فى إصدار صحيفة سرية كان يحررها المسجونون السياسيون فى معسكرات الأعتقال . وقد إزداد لهيب الحركة القومية إشتعالاً فى أبريل ١٩٧٩ عندما طرد أحد الكوادر الحزبية وهو مالا نشوك الأوكرانى الموطن من منصبه كرئيس أيديولوجى فى الحزب مما ترتب عليه تكتل الكتاب والسينمائيين والصحفيين والمؤرخين وغيرهم من أفراد الطبقة المثقفة فى أوكرانيا لبعث الثقافة القومية الأوكرانية التى تفجرت طاقاتها وتحولت بعد ذلك إلى حركة خطيرة فى إطار الجلاسنوست والبيريسترويكا إذ تزايد النقد على نطاق واسع للأوضاع القائمة وخاصة فيما يتعلق باللغة القومية وأرتفعت الأصوات تطالب بإعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالتعليم العام لتعميم اللغة الأوكرانية فى جميع مراحل التعليم . ومن ناحية أخرى كانت الإنتفاضات القومية تقوى وتتصاعد من خلال المنظمات السرية التى أهمها الجبهة القومية الأوكرانية فى غرب أوكرانيا وكذلك الحركة الوطنية الأوكرانية التى قبض على أغلبية أعضائها فى يناير ١٩٨٠ وذلك بالإضافة إلى الجماعات الدينية التى تشكلت بقصد دعم الكنيسة الكاثوليكية الأوكرانية .

وبالنسبة لمنطقة القوقاز والتى تشمل آرمينيا وأذربيجان وجورجيا فقد كانت مسرحاً لكثير من المحاولات من جانب السلطات المركزية لتطويعها بما يتفق مع أنماط الحياة الروسية . غير أن التلاحم والتماسك الداخلى فى كل من هذه الجمهوريات كان يشكل قاعدة . ابة وأساساً فعالاً لمقاومة كل تدخل خارجى إلى أن عجلت بيرسترويكا جورباتشوف فى سنة ١٩٨٨ بتفجر أقوى التحديات فى تلك البلاد ضد سلطات الدولة السوفيتية .

وقد ظهرت بوادر البعث القومى خلال الستينات والسبعينات داخل الأحزاب والبيرقراطيات الحكومية وبين المثقفين والمناضلين من أجل حقوق الإنسان ومن خلال الحركات الثورية الإنفصالية وحركات القوميات المضادة التى كانت تثيرها الأقليات فى هذه الجمهوريات . ومن الأمثلة الهامة على بعث الروح القومية مظاهرات الإحتجاجات التى نظمها طلاب تبليس عاصم جورجيا فى سنة ١٩٥٦ للتنديد بإزالة تمثال ستالين بوصفه أحد رموز القومية الجورجية ، وفى ٢٤ أبريل

سنة ١٩٦٥ خرج الآف الآرمن فى مسيرة ضخمة بمناسبة الذكرى الخمسين لعملية الطرد والإبادة الجماعية للأرمن فى الأناضول بتركيا سنة ١٩١٥ ، كما أثيرت اضطرابات ضخمة فى جورجيا سنة ١٩٧٨ للاحتجاج ضد فرض تدريس المواد المختلفة باللغة الروسية مما دفع الجماهير المحتشدة أمام مبنى مجلس الوزراء إلى مقاطعة شيفرنادزه فى محاولاته لتهدئه الخواطر بشأن المخاوف من الروسنة بالصيحات الغاضبة كما كانت هناك محاولات مماثلة فى آرمينيا وأذربيجان وأمكن التراجع عنها بسبب الإحتجاجات الجماهيرية .

وقد شهدت كل من آرمينيا وجورجيا فى منتصف السبعينات كثيراً من حركات المنشقين حيث قامت طائفة صغيرة من الوطنين فى آرمينيا بتشكيل حزب الوحدة الوطنية سرا فى ١٩٦٧ ولم تكشف عن نشاطها إلا فى ١٩٧٤ بنشر صحيفة تندد فيها بالنظام السوفيتى ، كما أن أحد أعضائها قام بإحراق صورة كبيرة للزعيم السوفيتى لينين فى الميدان الرئيسى في ايريفان . وفى ٢٤ أبريل ١٩٨٥ وهو يوم الذكرى الحزينة فى التقويم السنوى للارمن لقى المناضل الوطنى ايشهان مكرتشيان حتفه فى أحد معسكرات العمل وأشيع أنه أقدم على الأنتحار كمظهر لتخليد ذكرى الإبادة الجماعية للآرمن .

وفى جمهوريات البلطيق الثلاث وهى أستونيا ولتوانيا ولاتفيا كان للأحداث المؤلمة التى صاحبت ضمها للأتحاد السوفيتى قسرا أثر كبير فى قمع الحياة الوطنية فى هذه البلاد وأن كانت القومية البلطيقية ظلت كامنة كقوة فعالة لم يكن من الممكن القضاء عليها تماماً إذ أخذت تنفجر خلال السنوات التى أعقبت الحرب العالمية مباشرة عندما كان من المتوقع حدوث تدهور كبير فى علاقات السوفيت مع الغرب مما أدى إلى تحول حركة المعارضة ضد النظام السوفيتى إلى حرب العصابات وخاصة فى ليتوانيا . وبينما تضاءلت هذه التوقعات كان لابد من تقبل الاحتلال . غير أن موجة التذمر سرعان ما أكتسبت قوة دافعة جديدة مع بداية المعركة التى شنها خروشوف ضد حكم ستالين مما برز فى صورة المظاهرات التى تعبر عن الإستياء من الحكم السوفيتى والتى تفجرت فى كل من فلينوس وكوناس وغيرها من المدن فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٢ .

وقد حاولت القيادات السياسية فى هذه الجمهوريات السيطرة على المواقع السياسية بجعل الأحزاب الشيوعية فيها ذات طابع قومى ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل إذ تصاعد الاتجاه فى موسكو لاختيار القيادات الروسية لزعامة هذه الأحزاب .

والملاحظ أن جماعات المنشقين فى الجمهوريات الثلاث كانوا يكثففون التعاون والتنسيق بينهم ضد الأحتلال السوفيتى كما حدث فى البيان المشترك الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٩ والذى طالب بنشر نصوص معاهدة مولوتوف - برينتورب سنة ١٩٣٩ والذى مهد السبيل للاحتلال السوفيتى لهذه الدول .

وقد كان للجو الجديد لسياستى البيرسترويكا والجلاسنوست تأثير عميق فى بعث الحركة القومية فى هذه الجمهوريات إذ أنطلقت فى سنة ١٩٨٥ المظاهرات الداعية للاستقلال فى كثير من المدن مثل ليباجا وريجا وتارتو وغيرها وراحت تدوى بسقوط الروس والحزب الشيوعى .

كلمة ختامية :

وبعد ، فقد أستعرضنا فيما تقدم بعض الأمثلة والنماذج للإنتفاضات التى كانت تعبر عن بعث الروح القومية فى الجمهوريات السوفيتية قبل أن ينطلق لها العنان فى ظل بيرسترويكا وجلاسنوست الثورة الجورباتشوفية . ولاشك أن هذه الإنتفاضات تعكس مدى عمق وأصالة الشعور القومى الفياض الذى لم تستطع قوى القمع وأدوات القهر التى كان يمارسه الحكم الشمولى ووسائله فى فرض الروسنة والطبقية العرقية القضاء عليه أوكبح جماحة إلا قليلاً .

ولئن كان هذه المشاعر القومية قد أسهمت فى تفكك أقوى دول العالم وأشدها بأسا فى بضع سنوات قليلة لا تزيد فى عمر الزمان عن لمحة سريعة خاطفة ، فإنها هى التى فرضت وضع الاستقلال فى رابطة الدول الجديدة التى تسيطر عليها ظلال كثيفة من الارتياب وعدم الثقة فى نوايا كل منها تجاه الأخرى وخاصة بالنسبة لروسيا التى مازالت تنفرد بكثير من المزايا التى تؤهلها لمركز السيطرة من جديد على أخواتها من دول الرابطة نتيجة لامتلاكها القوة العسكرية الرئيسية التى ورثتها من الأتحاد السوفيتى سواء فى ذلك الأسلحة الأستراتيجية أو القوات المسلحة ، الأمر الذى منحها مركز الأولوية فى الحصول على مساعدات الدول الغربية وخصها بالمقعد الدائم فى مجلس الأمن دون سند فى ذلك من الشرعية الدولية (إذ أن المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة حددت بالأسم الدول الدائمة فى المجلس والتى من بينها أتحاد الجمهوريات الأشتراكية السوفيتية وليست جمهورية روسيا الأتحادية) ولذلك فإن مصادر الأضطراب والنزاع التى أشعلت جذوتها الروح القومية سوف تظل قائمة إلى أن تهدأ حدتها ويبدأ تشكيل النظام العالمى الجديد .

تعقيب (٣)

قوى الصراع ، والشيوعيون فى رابطة الكومنولث

الدكتور / مصطفى كامل السيد

إننى أجد نفسى فى موقف بالغ الصعوبة لعدة أسباب :

أولها : إننى أعلق على بحث للأستاذ لطفى الخولى ، والذى ذهب إلى الأتحاد السوفيتى ثمانى مرات ، وقابل العديد من المسئولين السوفييت ، بينما أقتصرت معرفتى بالأتحاد السوفيتى على زيادة يتيمة منذ ١٦ عاماً كانت زيادة سياحيه .

وثانيها : إننى أعلق بعد د . عثمان محمد عثمان ود . عباس عبد البديع ، وقد قام كل منهما بإعداد ورقة متكاملة ، ولكننى جئت بتعقيب وليس بورقة .

وثالثها : إن الأساس الذى تقوم عليه ملاحظاتى يتمثل فى مجرد قراءات ومناقشات مع بعض الأكاديميين . ومع ذلك فإن خطورة الموضوع الذى نتحدث عنه تجعلنى أدلى بدلوى ، ذلك أن سقوط الأتحاد السوفيتى لم يكن مجرد سقوط دولة عظمى أو قطب من قطبى النظام الدولى ، ولكننى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول انه كان بالنسبة لكثيرين بمثابة سقوط الحلم ، حلم تحقيق العدالة على الأرض ، حلم أن يكون من الممكن إقامة نظام سياسى واجتماعى وعقلانى . إن خطورة هذه القضية هى التى تدعونى لتقديم بعض الملاحظات :

١ ـ هناك تباين بين العرض الشفوى للأستاذ لطفى الخولى والورقة التى قدمها . ففى العرض الشفوى ، حاول أن يضع القضية فى اطار عام هو طبيعية النظام السوفيتى : هل كان اشتراكياً أو غير اشتراكي ؟ وهذا النقاش معروف فى صفوف

الحركة الشيوعية ، بل طرحت فى مجادلات هذه الحركة منذ عقود طويلة مسألة التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج فى الأتحاد السوفيتى ، وكان المتصور أن التجربة السوفيتية ربما تؤدى إلى ظهور قوى الإنتاج التى تجعل من الممكن إقامة علاقات إنتاج إشتراكى . وصعوبة هذا الإطار النظرى الذى طرحه الأستاذ لطفى الخولى أنه يثير مسألة المعايير التى ينبغى الألتزام بها فى الحكم على ما طرحه جورباتشوف : هل تعتبر البريسترويكا محاولة لتطوير علاقات الإنتاج فى الأتحاد السوفيتى بحيث يكون من الممكن إقامة علاقات إشتراكية . وبالتالى ، فإن السؤال هو : هل كانت البريسترويكا تؤدى بالفعل إلى إقامة علاقات إنتاج ذات طابع اشتراكى ، أو إن الأمر قد أصبح مختلفاً ، ولم يعد من الممكن فى الثمانينات تكرار تجربة السياسات الاقتصادية الجديدة فى العشرينات ، ذلك أنه فى ظل الهيمنة الأيديولوجية للماركسية وفى ظل الأعتراف المهين لجورباتشوف وغيره من القادة السوفييت بالهزيمة الكاملة فى الأتحاد السوفيتى فى إقامة بنيته الإنتاجية .. فى ظل هذه الظروف ، كان من الصعب حتى لو نجحت البريسترويكا أن تؤدى إلى نقل المجتمع السوفيتى خطوات أبعد على طريق الأشتراكية .

ومع ذلك تبقى هذه المسألة مفتوحة للنقاش ، كذلك فإن العرض الذى قدمه الأستاذ لطفى الخولى يثير عدداً من القضايا ، منها أن هناك ما يثبت الإستنتاج بإن جمهوريات الكومنولث ربما تتحرك على طريق العودة إلى شكل ما يشابه ما كان موجودا من قبل ، وهذا يثير قضيتين : **الأولى** : تتعلق بمسئولية جورباتشوف عما انتهى إليه الأتحاد السوفيتى ، ذلك أنه لاشك فى أن جورباتشوف كان على درجة عالية من الشجاعة ، كما أن تشخيصه للمشكلات التى يواجهها الأتحاد السوفيتى كان تشخيصاً صحيحاً ، إلا أنه يمكن التساؤل مع ذلك عما إذا كانت الجورباتشوفية والبريسترويكا قد قدمت الحلول الصحيحة لمشاكل الأتحاد السوفيتى ، وما إذا كانت قد صاغت أولويات صحيحة للمشاكل القائمة . كما يمكن التساؤل ، هل كان هناك تقاعس عن تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية والقومية ومشكلة الديمقراطية ؟ ألم تكن هذه الحلول التى قدمها جورباتشوف متأخرة وتأتى بعد أن تجاوزها الزمان ؟

أما القضية **الثانية** : فتتعلق بإن الوقت الذى يمضى يولد تغييرات كثيرة فى رابطة الدول المستقلة ، بحيث يكون من الصعب العودة إلى نوع من الرابطة يشابه ما كان قائماً فى الماضى . وليس المهم هنا ما يجرى فى جمهوريات آسيا الوسطى التى أنضمت خمس منها إلى منظمة التعاون الاقتصادى ، بينما أنضمت أربع أخرى إلى إيران لإنشاء رابطة جديدة . كما أنه ليس من المهم أيضاً ما يجرى من توثيق الصلة بين تركيا وتلك الجمهوريات لأنه لاتركيا ولاايران تملك أن تقدم لهذه الجمهوريات ما تتطلع إليه وفقاً لتحليلات الخبراء الغربيين . وإنما الأهم هو ما يجرى لأوكرانيا التى تمتلك كافة المقومات الكفيلة بتمكينها من أن تصبح دولة مستقلة ، والمهم أيضاً

مخططات القوى الخارجية الساعية إلى وضع كافة العقبات فى طريق عودة رابطة قوية بين جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابقة . وفى هذا الصدد ، أود الأشارة بصفة خاصة إلى حجم الاستثمارات الألمانية الضخمة فى أوكرانيا ، علاوة على هيمنة وسيطرة الحركة القومية الأوكرانية فى تلك الجمهورية . ولذلك ، فإن مرور الزمن سوف يؤدى إلى أحداث تغيرات كبرى فى هذه الجمهوريات بما يجعل من الصعب العودة إلى نوع من الرابطة الوثيقة فيما بينها .

والقضية **الثالثة** : التى يثيرها عرض الأستاذ لطفى الخولى هى القوى المرشحة لتولى عملية توجيه حركة الأحداث فى الأتحاد السوفيتى ، ليس بمعنى من هم الأشخاص ، فالأحداث تجرى كل يوم والأسماء التى كانت بارزة فى الأمس قد تتوارى اليوم وليس فى الغد ، ولكن الأمر المهم هو طبيعة القوى التى يمكن أن توجه حركة الأحداث فى هذا المكان من العالم . وهناك فى الواقع رؤيتان للتاريخ فى الأجل القصير على الأقل ، الأولى تتسم بدرجة عالية من العقلانية وتقوم على أن هناك مشاكل وهناك قوى يبدو أنها تملك حلولاً لهذه المشاكل ، ويعنى ذلك أن هذه القوى التى تبدو أنها تملك حلولاً لهذه المشاكل هى التى سوف تتولى السلطة ، وهذه الرؤية بالغة العقلانية ، وإلا لوجدنا مثلاً أن هناك قوى سياسية جديدة تبرز فى الوطن العربى رغم تعدد مشاكله وتعدد الكثيرين الذين يعتقدون أن لديهم حلولاً لها . أما الرؤية الثانية ، فتقوم على أنه فى أوقات الأزمات تبرز تلك القوى التى تبدو أكثر اتساقاً مع أجواء الأزمات التى تتيح مجالاً غير موات أمام القوى التى تتحدث عن الوطنية أو الدين أو التى لا تمتلك أى رؤية عقلانية لمشاكل مجتمعاتها .

وترتيباً على ذلك ، فإنه لا يبدو أن البريسترويكا سوف تكون الأكثر قدرة على توجيه التطور فى جمهوريات رابطة الدول المستقلة فى المستقبل القريب ، كما لا يبدو أيضاً أن القوى الليبرالية هى التى سوف تقدر على توجيه هذا التطور ، وليس ذلك بسبب عدمَ تحمس هذه القوى . ومن أبرز الأمثلة على ذلك كل من بولندا وألمانيا الشرقية ، وهما دولتان حجمهما أصغر بكثير من حجم جمهوريات رابطة الدول المستقلة ، وتلقتا قدراً كبيراً من المساعدات . ومع ذلك ، فقد أعترفت الحكومة البولندية منذ أسبوعين بخطأ الأسلوب الذى أتبعته فى حل المشكلة الاقتصادية فى بولندا ، كما تعترف مصادر ألمانية كثيرة أنه رغم المساعدات الضخمة التى وجهتها ألمانيا الغربية إلى الأقاليم الخمسة فى الشرق ، إلا أن كل هذه المساعدات لن تمكن من تقريب الفجوة بين شطرى ألمانيا حتى فى مطلع القرن الحادى والعشرين . وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف تنجح هذه القوى الليبرالية التى لا تملك مشروعاً يتسم بادنى درجة من الواقعية ، وإنما بنت كل آمالها على الأكتفاء بوضع الخطى على أول الطريق المؤدى إلى حل كافة المشاكل التى يواجهها الأتحاد السوفيتى . ومن خلال هذه المقارنة لا يبدو أن القوى الليبرالية سوف تنجح فى تحقيق مشروعها ، لاسيما

وأنها علقت الأمل على قدر كبير من المساعدات القادمة من الغرب ، وبالذات من الولايات المتحدة وأذكر أن الولايات المتحدة تزمع تخصيص ٦٣٥ مليون دولار توجه لجمهورية روسيا على مدى العامين القادمين ، فى الوقت الذى تقدر فيه إحتياجات هذه الجمهورية بـ ٣٠ بليون دولار .

وفى ظل الوضع ، يثور التساؤل : ما هى القوى الأخرى التى يمكن أن توجه هذا التطور ؟ فى الفترة الراهنة ، تبرز على السطح القوى القومية الروسية التى ظهر تحركها بصفة خاصة خلال الآونة الأخيرة ، والتى يمكن أن يزداد التعاطف معها ، ويزداد نفوذها نظراً لمشكلة الأقليات الروسية فى الجمهوريات الأخرى ، والتى يقدر عددها بـ ٢٥ مليون نسمة . أضف إلى ذلك ، أن هذه القوى كان الروس يرجعون إليها بإستمرار فى أوقات الأزمات . ومن هذه القوى أيضاً العسكريون السوفييت ، وأذكر هنا أن لقاء عاصفا قد جرى بين يلتسين وبعض هؤلاء العسكريين منذ أسابيع قليلة ، وأجمع غالبية من شاركوا فى اللقاء على رفض كافة التطورات الجارية فى الأتحاد السوفيتى ، والتى لم تؤد فقط إلى إنهيار مكانة الأتحاد السوفيتى على الصعيد الدولى ، وإنما أدت أيضاً إلى إنهيار مكانة هؤلاء العسكريين الذين كانوا يمثلون قسماً متميزاً من النخبة السوفيتية .

والسؤال الأخير الذى يثور : هل يمكن أن يعود الشيوعيون إلى ممارسة دور هام على مسرح الأحداث فى الأتحاد السوفيتى ؟ أن التاريخ لا يعرف المستحيل ، وقد يعود الشيوعيون إلى توجيه تطور الأحداث فى رابطة الدول المستقلة ، إلا أن ذلك مرتبط بعدد من الشروط إبرزها :

- التخلى عن المفهوم اللينينى للحزب ، والذى يؤثر بشدة عليهم ، كما يؤثر على الشيوعيين فى كثير من أنحاء العالم ، ومازال الكثير من الأحزاب الشيوعية تعتبر أن مقالة لينين عن (ما العمل ..؟) هى الأساس الذى تبنى عليه علاقات الحزب بالجماهير ، وخلاصة تلك المقالة التى كتبها لينين فى وقت إتسم بثقل القبضة السلطوية للحكومة القيصرية هو أن الجماهير لا يمكن أن تصل إلى وعى ثورى ، لأنها لا تعرف فى الحقيقة مصالحها . وأن الطليعة الثورية المتمثلة فى الحزب هى وحدها التى تعرف مصالح الجماهير ، وهى وحدها التى تملك الوعى الثورى . إذا ما سادت هذه النظرة ، فإن الحزب لا يمكن أن يتعلم من الجماهير . وقد سادت هذه النظرة فى الأتحاد السوفيتى ، ولذلك لم يتعلم الحزب من الجماهير فى فترة ستالين التى ضعف فيها نشاط الحزب ، وكذلك فى فترة خروتشوف وفترة البريسترويكا ، حيث بدا أن الحزب لا يدرك عمق الأزمة فى الشارع ، وإذا لم يتمكن الشيوعيون من القيام بالنقد الذاتى لهذا المفهوم اللينينى فى العلاقة بين الحزب والجماهير ، فلا يمكن أن يكون لهم أى دور فى توجيه الأحداث ، حتى ولو أعتقدوا أنهم يملكون التفسير الصحيح لإرادة التاريخ .

المناقشـــات

الأستاذ / سليمان شفيق :

يلاحظ المتتبع للصحافة السوفيتية منذ بدء البريسترويكا أن هناك ثلاث مراحل شهدتها عملية الصراع على السلطة فى الأتحاد السوفيتى :

الأولى : بين وجهة النظر الشمولية ووجهة النظر الليبرالية ، وقد أنتهت هذه المرحلة بإسقاط المادة السادسة من الدستور فى البرلمان .

الثانية : بين القديم والجديد ، وأنتهت بفشل الأنقلاب .

الثالثة : بين دعاة الوحدة ودعاة التفكك ، وهى المرحلة التى تحدث عنها الأستاذ لطفى الخولى ، وبدأت منذ حركة العسكريين أو حركة رجال المواصلات .

والغريب أن الدكتور عثمان محمد عثمان بدأ تعقيبه مختلفاً بشدة مع الأستاذ لطفى الخولى ، إلا أنه عندما تحدث عن مأزق الليبراليين أكاد أكون قد شعرت أنه متفق بشدة على أن الصراع الثالث هو صراع بين دعاة الوحدة ودعاة التفكك . ومن ناحية أخرى ، كانت جريدة (ليتراتورنايا جازيتا) قد نشرت فى الأسبوع الأخير من ديسمبر الماضى تحقيقاً موسعاً عن (الطريقة السياسية للأتحاد السوفيتى الجديد) ؛ وتحدث هذا التحقيق عن الأحد عشر ألف حزب سياسى ، ومنها أحزاب هامة ، يتركز ٤٠ حزباً منها فى روسيا ، كما تحدث عن مراحل هذا الصراع على السلطة ، وأيضا عن (ندوة العمل المدنى) التى تأسست بعد إسقاط المادة السادسة من الدستور ، والتى تضم خمس قوى رئيسية يكاد يكون أغلبها الآن قد أنسحب كقوى من الحياة السياسية ، وتبقى منها فقط أفراد موجودون فى الحكم . وعلى سبيل المثال ، فإن (المنبر الديمقراطى) - الذى أسماه الأستاذ لطفى الخولى (الشيوعيين الديمقراطيين) - قد أنسحب بسبب تصريحات صدرت عن بعض قياداته عن تأسيس

حزب اشتراكى ديمقراطى ، إلا أنهم أتفقوا مع يلتسين على القيام بتجربة أخيرة ، لاسيما فى مجال تبنى القضايا الزراعية .

أما الكتلة الثانية ، فهى كتلة (ماريان) برئاسة زخاروف . ويتلوها الأشتراكيون الديمقراطيون الذين منهم أندرية كوزيريف وزير الخارجية ، بعدها جماعة (كتلة المبادرة) . ومن الممكن القول فى هذا الصدد أنه كانت لبوريس يلتسين كتلة تتألف من ١٢ نائباً فى البرلمان السوفيتى ، وتسيطر فى الوقت الراهن على حوالى ثلث البرلمان الروسى ، ومنهم وزير الدفاع . ويعنى ذلك أن يلتسين قد أعطى الثلاث وزارات الرئيسية فى حكومته إلى أعضاء كتلته .

وفيما يتعلق بالدور الأمريكى ، فإن جريدة (برافدا) المستقلة نشرت فى الأسبوع الأول من يناير مقالاً ذكرت فيه أن الدور الأمريكى فى أحداث الأتحاد السوفيتى قد مر بثلاث مراحل ، الأولى مرحلة أن كل شىء يمر فهو لمصلحتنا ، والثانية مرحلة دعنا نخطط ، والثالثة مرحلة دعنا ننفذ البعض من خططنا . ومازالت المرحلة الثالثة قيد التنفيذ فى الوقت الراهن ، وأكبر دليل على ذلك المعلومات المتداولة عن التدخل الأمريكى فى تقسيم أسطول البحر الأسود .. وما إلى ذلك .

وقد صرح بوريس يلتسين فى حديث إلى جريدة (الجريدة المستقلة) أنه أتصل فور سماعه بأنباء الإنقلاب برئيس الأركان السابق ، والذى قال أنه لا الجيش يعرف شيئاً ، ولا هو شخصياً يعرف أى شىء . وهناك نقطة أخيرة تتعلق بتوصيف التحولات الجارية فى الأتحاد السوفيتى ، وتعرفت عليه من رجل أعمال روسى كان يزور ، القاهرة منذ أسبوعين عندما سألته عما يجرى لديهم ، فقال أن الأشتراكية قد طبقت وفقا لمفهوم (لينين) ، أما الرأسمالية فتطبق حالياً وفقاً لمفهوم (يلتسين) .

الدكتور / رضا العدل :

فى عام ١٩١٤ ، لم تكن روسيا دولة متخلفة ، وإنما كانت قوة أوروبية صناعية ، وكانت تسبق إيطاليا فى ذلك الوقت حسبما تذكر كافة الكتابات التاريخية الاقتصادية ، وفى فترة ما بعد الحرب الأهلية ، كانت البلاد فى حالة فوضى عارمة ، حيث كانت الطبقة العاملة قد أوشكت على التلاشى ، ولم تكن هناك مصانع أو عمال ، بعد أن دمرت المصانع وأنضم العمال إلى الجيش الأحمر .

ومن ناحية أخرى ، ينبغى أن نلاحظ أن جورباتشوف نفسه قد تطور بشدة ، ذلك أن جورباتشوف عام ١٩٨٥ غير جورباتشوف عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وإذا عاودنا قراءة خطابه فى نوفمبر ١٩٨٨ ، لقلنا عليه ماركسيا خالصاً ، ثم وجدنا جورباتشوف قد أصبح شخصاً آخر تماماً . ولذا ، فإننا عندما نتحدث عن جورباتشوف ، ينبغى أن نلاحظ المراحل التى كان يمر بها . وفى المراحل اللاحقة ، دخل الصراع على

السلطة فى الأتحاد السوفيتى مرحلة يمكن تسميتها بـ (الصراع على النمط المملوكى) يجرى داخل الغرف المغلقة ، على الرغم من استمرار الإطار الكلاسيكى للصراع . وكان الجلاسنوست معناه من الناحية العملية إشاعة المعلومات كاملة أمام الجميع ، الأمر الذى أتاح قدراً هائلاً من المعلومات ، بحيث لم يعد فى استطاعة الأفراد التمييز والحكم على هذه المعلومات والخروج باستخلاصات محدودة منها ، وذلك بعد إن كانت المعلومات تقدم إليهم بصورة محددة ومبرمجة .

والحقيقة أن البريسترويكا ليست آخر محاولات تجديد الأشتراكية ، وقد قامت البريسترويكا وسقطت لأن الأفكار التى طرحتها فى البداية قد تغيرت وتلونت ، وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن تسقط . وأصبح الصراع داخل روسيا سافرا ، بل أن روسيا أصبحت مثل أنجلترا وفرنسا من حيث أن بها قوى اجتماعية وسياسية ضخمة وأحزابا كثيرة ، كما أصبحت الجماهير مسيسة بدرجة أكبر وأصبح حضورها أكثر من ذى قبل ، وذلك بعدما كانت الجماهير غائبة ويقتصر دورها على الترقب ومتابعة النتائج فقط .

ولم يعد الصراع صراعاً على السلطة ، وإنما أصبح صراعاً سياسياً شاملاً يرتبط بالهيكل الاجتماعى . وعلى الرغم من أن الهيكل الاجتماعى القائم فى الأتحاد السوفيتى يتضمن فى معظمه أفراد الطبقة العاملة ، إلا أن الطبقة العاملة ذاتها قد تغيرت كثيراً عن الصورة التقليدية المعروفة ، حيث يعمل معظمهم بعقولهم وأذهانهم ، وهذا التطور يتضمن بحد ذاته تأثيراً جوهرياً على مجريات الأمور .

لقد ألقى الإنهيار الحادث فى الأتحاد السوفيتى خلال السنوات الخمس الأخيرة بظلاله على القطاع الصناعى والقطاعات الإنتاجية ، حيث ضعفت مساهمتها بصورة ملحوظة فى الدخل القومى . وإذا استمرت هذه الحالة خمس سنوات أخرى ، فسوف تحدث الظاهرة التى تحدث عنها لينين قديماً وأسماها (Declassing) ، أى حدوث إرتداد فى التكوين الطبقى داخل المجتمع ، الأمر الذى يمكن أن يفرز اثارا هامة على الصراع السياسى داخل المجتمع ، بل أن الصراع السياسى أصبح مكشوفاً اليوم ، وأتصور أن الجماهير سوف تكون أكثر تسييساً ، إلا أن ردود الفعل سوف تكون مختلفة . وبالطبع ، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتطورات الصراع ، إلا أن التفاؤل الموجود فى النتيجة التى انتهى إليها الأستاذ لطفى الخولى يرتكز علي فكرة أن الأتحاد السوفيتى يمتلك تراثاً ثورياً بالغ الضخامة ، ومن الصعب إلا يمارس هذا التراث الثورى والقوى الإنتاجية والقوى الأساسية أدنى تأثير على تطور العملية الصراعية فى الأتحاد السوفيتى .

الدكتور / سعد الدين إبراهيم (رئيس الجلسة) :

عندى أربع ملاحظات سوف تتخذ شكل العناوين فقط . فمن الواضح من سياق النقاش صباحاً ومساء أن لا رأسمالية بدون رأسماليين . وليس هناك رأسماليون فى روسيا أو داخل الكومنولث ، ولذلك فإن حلم الأنتقال إلى الرأسمالية لن يتحقق فى الأمد القريب .

وقد أثير أيضاً أن لا ديمقراطية بدون ثقافة سياسية ديمقراطية . وطالما أن روسيا القيصرية وروسيا الأشتراكية لم تسمح لمثل هذه الثقافة السياسية الديمقراطية أن تنمو ، فإنه لا رأسمالية بدون رأسماليين ولا ديمقراطية بدون ثقافة سياسية فى دول الكومنولث ، كما أن الجماهير تبخرت أو لو كانت الجماهير موجودة فإنها لا تريد أن تحسم الأمور ، ولا حسم بدون جماهير . ومثل هذا الوضع ، يتركنا بالضرورة فى وضع بالغ الصعوبة إزاء تفسير ما يمكن أن يحدث فى دول الكومنولث ، إلا أن هناك طريقة التفاعل التاريخي التى يمكن على ضوئها أن نقول أن الشعب الروسى شعب عظيم ، وهو الذى بدأ هذا القرن . والقرون تبدأ مع نهاية العقود العشرة السابقة ، ولكن البداية الحقيقية للقرن العشرين كانت سنة ١٩١٧ مع إندلاع الثورة البلشفية ، وإعتقدان الذى حدد نهاية القرن العشرين أيضاً هو روسيا والأتحاد السوفيتى . إذن ، هذا الشعب الذى بدأ القرن بحركة تاريخية ضخمة وأنهى القرن والحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية ، هذا الشعب بكل قوته وعظمته لابد أن ينتفض من جديد ، وربما حدث ذلك السيناريو بصورة يختلف عن (السيناريو الرغبوى) الذى يحلم به الأستاذ لطفى الخولى ، أو (السيناريو التأليفى) الذى طرحه الدكتور عثمان محمد عثمان ، أو (السيناريو التساؤلى) الذى ذكره الدكتور مصطفى كامل السيد . ومن اليقين أن هذا الشعب لديه من العبقريات ومن الأنجازات المختزنة ما يمكنه أن يبدأ القرن الحادى والعشرين بعد فترة ما ، ربما تكون فترة عصيبة مؤلفة من عشر سنوات عجاف ، إلا أن هذا اليقين شأنه شأن الأيمان عموماً عبارة عن (إعتقاد بلا شواهد وبلا دلائل) .

الأستاذ / لطفى الخولى :

أشكر السيد رئيس الجلسة الذى عاملنا كما يعامل جيمس بيكر الوزراء فى مؤتمر السلام ، إلا أن لدى عدداً من الملاحظات ، أولها آن الورقة التى قدمت باسمى لم تكتب خصصياً للندوة ، وإنما كانت عبارة عن تلخيص لبعض مقالاتى المنشورة فى الأهرام .

والنقطة الثانية ، أننى أريد - إذا سمحتم لى - أن أحذر من فكرة إستخدام أدوات البحث المعروفة فى علم السياسة لتفسير ما حدث فى الأتحاد السوفيتى أو ماقد يحدث

من متغيرات دولية أبرزها ما حدث فى الأتحاد السوفيتى . ذلك أن هذه المتغيرات الدولية تخرج عن أى توقع ، وتضرب فى جميع الأتجاهات بنوع من اللاعقلانية بالنسبة لنا ، ولا نستطيع التنبؤ بمجرى الأحداث من خلال هذه المتغيرات . ولا نقصد بذلك فقط ما حدث فى الأتحاد السوفيتى ، وإنما المتغير أيضاً أن أكبر دولة عظمى فى العالم حتى الآن (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تستطع أن تغطى نفقات حرب ضد بلد من العالم الثالث ، وتؤجر قواتها كمرتزقة بالأجر لبلدان نفطية صغيرة فى العالم الثالث ، ومن المتغيرات أن بلدين مثل فرنسا وألمانيا بتاريخهما العدائى الرهيب هما الآن اللذان يكونان نواة الجيش الأوروبى الموحد .

ما أريد أن أقوله بحكم هذه التغيرات أننا ندخل ليس إلى مرحلة جديدة من مراحل الدولة ، وإنما ندخل إلى تاريخ جديد تماماً . وهناك فى هذا التاريخ الجديد نقطة أو مسافة زمنية وتاريخية ، كانت الرأسمالية على أحد طرفيها ، بينما كانت الأشتراكية على الطرف الآخر ، وأنا هنا أضع علامات إستفهام على هذه القضايا .

أننا الآن نعيش (المقولة والمقولة المضادة والتركيبة الجديدة) فى العالم ، وأعتقد أن القضية ليست قضية تشاؤم أو تفاؤل ، لأن من غير الواضح تفاؤل بالنسبة لماذا ؟ وتشاؤم بالنسبة لماذا ؟ - إذا لم تكن الأشتراكية تقدم مجتمعاً أكثر تطوراً وأكثر ديمقراطية وأكثر أنتاجاًوأكثر سعادة للبشرية ، فلا مبرر تاريخى لها ولا داعى لها من الناحية التاريخية ، والتساؤل : هل نستطيع أن نقول أنه ليست هناك تحديات من النظام الرأسمالى حتى الآن ؟ وما مدى الأستغلال والوحشية فى الألية الرأسمالية ؟

لقد كنت أقرأ منذ فترة قصيرة إفتتاحية لمجلة (الأيكونومست) ، وتقول أنه على الرغم من سقوط الأتحاد السوفيتى ، فإن الأسئلة التى طرحها ماركس وأنجلز ولينين ماتزال بدون إجابة حول النظام الرأسمالى . إذن ، القضية ليست التفاؤل والتشاؤم ، وإنما هناك معطيات جديدة فى العالم ، معطيات تفرزها الأحداث والمتغيرات الجديدة التى لم نعد نملك السيطرة عليها فكرياً وسياسياً واقتصادياً . فقد كنا نقف منذ ما يتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة ضد الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، إلا أن الطابع الدولى للاقتصاد العالمى أصبح حقيقة واقعة ، سواء فى شكل الشركات العملاقة أو فى أى شكل جديد . فهنا القضية ليست ماركسيين أو غير ماركسيين ، لأنه حتى الماركسى يمكن أن يكون متعدد المضامين كما يمكن أن يكون الرأسمالى أيضاً بعدة مضامين .

ويشير ما سبق إلى أن الإنسان - أيا كان موقفه الأيديولوجى - لم يعد يستطيع أن يحدد لنفسه موقفاً ، لأن جميع الأيدلوجيات قد ضاقت على إنسان العصر مع ثورة العلم والتكنولوجيا وزيادة إحتياجاته ، بل أن هذا الإنسان أقترب من درجة الكفر الأيديولوجى أو الكفر الفكرى أو الكفر السياسى بميراث التاريخ الذى عشناه حتى عام ١٩٨٥ ، والمشكلة أننا ندخل هذا التاريخ الجديد ونحن أبناء التاريخ القديم بمعاييره وتراثه . وبالتالى ، هناك صعوبة شديدة فى ظل تشبعنا بهذا التراث أن ننظر نظرة

موضوعية كالتى يطالب بها د . سعد الدين إبراهيم ود . مصطفى كامل السيد حول ماذا سوف تكون النتائج ؟ وما سوف تنتهي إليه ؟

أن أحداً لا يستطيع أن يعطى إجابة شافية ، إلا أن القضية هنا أن فى الأتحاد السوفيتى عوامل للتوحد من جديد وعوامل أخرى نحو المزيد من التفكك والصراع فيما بين الجمهوريات السوفيتية ، كما أن هناك عوامل للإنطلاق نحو اقتصاد السوق بدون قيود مثل حركة الإنفتاح الاقتصادى التى شهدتها مصر فى السبعينات والتى أطلق عليها الأستاذ أحمد بهاء الدين (رأسمالية السداح مداح) ، هذه الحالة موجودة الان فى الاتحاد السوفيتى أو راسمالية بدايات البدايات الفجة للرأسمالية ، وهناك أيضاً عوامل للإندفاع نحو الاقتصاد المختلط ، علاوة على وجود عوامل للاستمرار فى عملية الإنتاج على النمط القديم مع ترشيد التخطيط . إذن ، القضية غير منتهية لأنه عندما نقرأ بعض التقارير الرسمية ، سواء فى وزارة الخارجية أو غيرها ، والتى تتحدث كما لو أن الأمر قد أنتهى ، مع أن الحقيقة أن حركة التطور لم تنته عند هذا الموقف ، وهناك بالفعل قضايا رئيسية عن تشكيل المجتمع الدولى الجديد بتفاصيله المختلفة . والخلاصة ، أننا لن نستطيع القول أن هذا المجتمع الدولى الجديد سوف يكون رأسمالياً بالمعنى الأمريكى أو بالمعنى التقليدى ، كما أننا لن نستطيع أن نقول أن هذا المجتمع سوف يكون إشتراكياً بالمعنى السوفيتى أو الستالينى . وبالطبع ، فقد كانت هناك أخطاء فى فكر ماركس ولينين ، إذ لا يوجد فكر بشرى مقدس ، المقدس وحده هو كلام الله ، بل أن تأويل كلام الله أيضاً هو كلام بشرى ، فنحن بشر ولسنا ملائكة .

الدكتور / سعد الدين إبراهيم :

فى العالم الغربى هناك مذهب جديد ظهر منذ ٢٠ عاماً أسمه (ما بعد الحداثة) Post Modernism ، ويحمل فى طيانه كثيراً مما تفضل به الأستاذ لطفى الخولى فى تعقيبه الأخير ، وهو الكفر بالأيديولوجيات ، وهناك فقط قيم يمكن للناس أن تعتنقها أو تحلم بها ، إلا أنه لم تعد هناك خطط تفصيلية لهذه الأمور كما كانت تجسمها الأيديولوجيات فى القرن التاسع عشر والثلاثة أرباع الأولى من القرن العشرين . وخلاصة ما قيل اليوم أنه إذا كان حلم بناء الأشتراكية قد فشل ، فإن حلم بناء الرأسمالية ذاته سوف يفشل ، لأن المتخلفين لا يستطيعون بناء إشتراكية صحيحة ورأسمالية صحيحة ولا وحدات قومية صحيحة ، بما أن حلمى بناء الرأسمالية وبناء الإشتراكية لن يكتب لهما النجاح .

القسم الثانى

العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى

المتغيرات والأولويات

الفصل الرابع

العرب فيما بعد العصر السوفيتى : المخاطر والفرص

الدكتور / محمد السيد سليم

شهد القرن العشرون ثلاثة حروب عالمية كبرى هى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨) ، والحرب العالمية الثانية (٣٩ / ١٩٤٥) ، والحرب الباردة (١٩٤٦ / ١٩٩١) .

وبينما ترتب على الحرب الأولى سقوط حوالى ١٥,٩ مليون قتيل وعلى الحرب الثانية سقوط حوالى ٣٥,٧ مليون قتيل فإن الحرب الباردة لم تؤد إلى سقوط قتلى (اللهم إلا أخذنا بعين الأعتبار قتلى الحروب الأقليمية بالوكالة) ، ولكن هذه الحروب تشترك فى صفة واحدة وهى أنها أنتهت جميعاً بسقوط امبراطوريات وبحدوث تغيير جذرى فى مسار العلاقات الدولية فبينما أنتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الامبراطوريتين النمساوية المجرية العثمانية وتفككهما إلى دوَل مستقلة ، فإن الحرب العالمية الثانية انتهت بسقوط الرايخ الألمانى وتقسيمه إلى دول مستقلة . كذلك فقد أنتهت الحرب الباردة بإنهيار أحد القطبين الدوليين الرئيسيين وهو الأتحاد السوفيتى وتفككه إلى دول مستقلة .

وفى كل الحالات كانت لنتائج هذه الحروب انعكاسات هامة على الوطن العربى . إيجابية إلى حد كبير فإن انعكاسات نهاية الحرب الباردة كانت بصفة إجمالية إما سلبية أو على الأقل متنوعة .

فقد أدت نهاية الحرب العالمية الأولى إلى سقوط الهيمنة العثمانية وأضعاف القوى الأستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) ، ونمو التيارات القومية العربية ، مما مهد إلى استقلال بعض الدول العربية ، ولو بشكل جزئى (مصر والعراق مثلاً) ، كما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من أضعاف للقوى الاستعمارية التقليدية ، وظهور توازن دولى جديد قوامه توازن الرعب السوفيتى - الأمريكى ، وتعاظم قوة الأتحاد السوفيتى كمؤيد لحركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرير العربية واستقلال باقى الدول العربية(١) .

ولكن نهاية الحرب الباردة جاءت فى سياق مختلف كلياً . فقد أنتهت تلك الحرب بالغاء الوجود السياسى للأتحاد السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ وإعلان إنشاء « رابطة الدول المستقلة » . ولم يأت ذلك نتيجة هزيمة عسكرية ، وإنما كمحصلة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التى عصفت بالأتحاد نتيجة لطبيعة النظام السياسى والاقتصادى البيروقراطى ، وللحصار الاقتصادى الذى فرضه الغرب (سباق التسلح) مع عجز النخبة السياسية عن بلورة برنامج سياسى شامل للتعامل مع تلك الأزمات .

وهكذا تفكك الأتحاد السوفيتى من داخله دون أن يدخل معركة عسكرية أو يشهد ثورة شعبية داخلية كبرى . وإنما أتى التفكك من النخبة السياسية الحاكمة ذاتها التى أعلنت سلمياً أنها قد منيت بهزيمة استراتيجية فى صراعها مع الغرب ، وإنما قد قررت (ضمنا) الاستسلام فى الحرب الباردة ، والرضوخ لكامل مطالب الولايات

المتحدة . وفى نظرنا ، فإن إعلان الاستسلام لم يأت فقط فى ديسمبر ١٩٩١ من قادة رابطة الدول المستقلة ولكن من ميخائيل جورباتشوف ذاته آخر رئيس للاتحاد السوفيتى . فعندما رفض رؤساء الدول الصناعية المجتمعون فى لندن فى يوليو ١٩٩١ طلب جورباتشوف مساعدة الاتحاد السوفيتى وعاد جورباتشوف إلى موسكو ليعقد اجتماعاً طارئاً للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، تم خلاله تبنى برنامج جديد يعلن رسميا الفشل النظرى والعملى للنموذج الماركسى ـ اللينينى ، ويعد لمشروع معاهدة اتحادية جديدة تعطى للجمهوريات حق الانفصال . وهكذا إنهار الاتحاد السوفيتى ، وحلت محله جمهوريات مستقلة ، وأنتهت الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة فى تلك الحرب على نحو ما أعلنه جورج بوش أمام الكونجرس فى فبراير ١٩٩٢ .

ولا يختلف الباحثون على أن هذه التطورات ستكون لها انعكاسات ضخمة على العرب . فغياب أحد قطبى التوازن الدولى والحليف العالمى الرئيسى لبعض الدول العربية فى صراعها الأقليمى مع إسرائيل والعالمى مع الولايات المتحدة . لابد أن يؤثر بشكل معين على وضع العرب فى النسق الدولى ، وهذا التأثير هو ما نحاول استكشافه بشكل أولى فى هذه الدراسة ، فى شكل تحديد للمخاطر والفرص الناشئة عن إنهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة .

ولابد أن نسلم منذ البداية بأن هناك عدة صعوبات تواجه البحث فى هذا الموضوع :

الصعوبة الأولى : هى أن الوقت مازال مبكراً للتوصل إلى « جرد » شامل للمخاطر والفرص الناشئة عن إنهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة بالنسبة للعرب . فما قد تتصوره أثراً سلبياً لهذا الأنهيار حالياً قد يتبين فيما بعد أنه كان إيجابياً ، وبالعكس ، وذلك مع ظهور متغيرات جديدة تؤثر فى أسس تصنيف النتائج بين الأرباح والخسائر .

وعلى سبيل المثال ، فبينما أعتبر توقيع لينين لاتفاقية الصلح السوفيتية ، الألمانية فى مارس سنة ١٩١٨ بمثابة خسارة قومية كبرى لروسيا السوفيتية ومكسب مؤكد لألمانيا ، فإنه ما لبث بعد قليل أن تبين أن العكس هو الصحيح ، وأن الاتفاقية التى تنازل بموجبها لينين عن أقاليم كبرى بشروط تبدو مهينة ، قد حققت مصالح روسيا السوفيتية أكثر مما حققت مصالح ألمانيا القيصرية . ومن ثم ، فإن صدى الأحداث السياسية الكبرى يظل يتردد على مدى فترة زمنية طويلة إلى أن تكتمل كل أبعاد هذا الصدى ، ومن ثم يمكن تقييمه بشكل شامل .

الصعوبة الثانية : أنه حتى إذا قصرنا التحليل على النتائج « المباشرة » أى العاجلة ، فإنه لا يوجد إتفاق حول معايير تقييم النتائج ، ونقصد بذلك قاعدة للمفاضلة يتم بمقتضاها جرذ النتائج وتصنيفها إلى أرباح وخسائر فما يعتبره البعض ربحاً قد

يعتبر الآخرون خسارة . وعلى سبيل المثال فبينما يعتبر بعض الدارسين أن التوازن الدولى الذى حققه وجود الاتحاد السوفيتى كان مكسباً للعرب لأنه أتاح لهم هامشاً من حرية الحركة ، فإن البعض الآخر يعتبر أن هذا التوازن أدى إلى تعطيل تسوية القضايا العربية لأن ما يقبله الاتحاد السوفيتى ترفضة الولايات المتحدة وبالعكس . كما أنه لا يوجد إتفاق حول معيار للمفاضلة بين المكاسب إذا كان تحقيق تلك المكاسب فى أن واحد أمراً متعذراً أيهما أفضل بالنسبة للعرب : حرية الحركة ، أم تسوية القضايا السياسية ؟ ربما يبدو السؤال لأول وهله مبسطاً أكثر من اللازم حيث أن الرد على ذلك السؤال هو أن حرية الحركة وتسوية القضايا مطلوبان فى آن واحد وهذا أمر مفهوم ، ولكن ماذا يحدث حينما يصبح تحقيق إحدى القيمتين على حساب القيمة الأخرى ، كما حدث فى عصر التوازن الدولى . حيث أن حرية الحركة للدول العربية كانت ترتبط بتعقد تسوية القضايا .

الصعوبة الثالثة : أن ما نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتى ليس كياناً واحداً وإنما مجموعة كيانات متباينة فى توجهاتها . ومن ثم ، فإن انعكاسات هذه الكيانات على الوطن العربى لابد وأن تكون متفاوته ، فلا يمكن تصور أن انعكاس ظهور روسيا الاتحادية على الوطن العربى يماثل ظهور الجمهوريات الاسلامية الست المستقلة فى آسيا الوسطى والقوقاز .

الصعوبة الرابعة : أن تقييم نتائج الإنهيار السوفيتى يرتبط إلى حد كبير بمستقبل رابطة الدول المستقلة التى نشأت على أنقاض الدولة السوفيتية ، وباحتمالات الصراع بين الجمهوريات المكونة لها ، وبطبيعة التوجهات المستقبلية لتلك الجمهوريات ، وهى مسألة ليست مؤكده تماماً حتى الآن خاصة فيما يتعلق بتوجيهات جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز أو احتمالات التطور فى جمهورية روسيا .

الصعوبة الخامسة : أن الوطن العربى ليس وحدة متجانسة المصالح ، ولكنه يتألف من دول متعددة ذات توجهات ايديولوجية سياسية متباينة ومصالح متضاربة ، وعلاقات مختلفة بالقوى الكبرى فى النسق الدولى الراهن ، ومن ثم ، فإن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى لابد وأن يلقى أصداء مختلفة لدى تلك الدول . فلا يمكن تصور أن تأثير إنهيار الاتحاد السوفيتى على سوريا والجزائر ومصر يماثل تأثير الإنهيار ذاته على الدول العربية فى منطقة الخليج العربى . فضلاً عن ذلك ، فإنه لا يوجد مفهوم عربى وأحد لطبيعة المصالح العربية ، وكيفية التعامل مع القضايا العربية .

وفى غياب هذا المفهوم يصعب تصور تأثير محدد متفق عليه للتطورات السوفيتية على العرب . وعلى سبيل المثال ، فبينما ترى بعض الدول العربية أن نشوء الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز هو تطور إيجابى موات للعرب ، فإن البعض الآخر يراه على أنه تطور سلبى من حيث أن يدعم دول الجوار الجغرافى (تركيا وإيران) على حساب العرب .

فإذا أخذنا فى الأعتبار هذه الصعوبات والتى تجعل أى دراسة لحساب الأرباح والخسائر عملية استكشافية فى العام الأول ، فأننا سنحاول أولاً أن نحدد أبعاد ماذا حدث فى الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ (تفكك الدولة السوفيتية ، وظهور الجمهوريات المستقلة فى إطار الرابطة) ، ثم نحاول ثانية أن نستكشف المخاطر والفرص التى تولدها هذه التطورات بالنسبة للعرب . ونقصد بذلك إلى أى حد تشكل هذه التطورات تهديداً للمصالح والقضايا العربية ، كما نتصورها ، لأنه لا يوجد ، كما قلنا إتفاق عربى حول ماهية تلك المصالح والقضايا ، وإلى أى حد تخلق تلك التطورات فرصا لتأمين المصالح العربية وتسوية القضايا العربية ولتحسين مركز المجموعة العربية فى النسق الدولى .

وقبل أن تبدأ فى ذلك كله ، ينبغى أن نوضح تحفظين هامين ، الأول أننا سنركز على دراسة الأثر المباشر لتفكك الأتحاد السوفيتى واستقلال جمهورياته ، فالمقارنة ستكون بما كان قائماً خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٨٥ . فالعرب كانوا قد خسروا الكثير بالفعل فى الفترة الجورباتشوفية (١٩٨٥ / ١٩٩١) وبالتالى فإن المقارنة السليمة ينبغى أن تكون مع ما كان قائماً قبل التفكك . أما التحفظ الثانى ، فهو أننا سنركز على دراسة النتائج المترتبة فقط على تفكك الاتحاد السوفيتى ، وليس على النتائج المرتبة على مجمل التطورات الدولية الأخرى (كالوحدة الأوروبية) ، أو ظهور القوة اليابانية وغيرها) . فإذا أخذنا هذين التحفظين فى الأعتبار يمكننا أن ندلف إلى صلب الموضوع .

أولاً : تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة : ماذا حدث ؟

يمكن القول أن الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى قد أنتهى رسمياً حينما أتفق رؤساء إحدى عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى (وهى جمهوريات روسيا ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا ، وأرمينيا ، ومولد أفيا وأذربيجا ، وطاجكستان ، وأوزبكستان ، وتركمنستان ، وفيرجيزيا ، وكازاخستان) على ألغاء الاتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الدول المستقلة . فى مؤتمر المآآتا المنعقد يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ . ففى هذا المؤتمر وقع رؤساء الجمهوريات الأحدى عشر (كانت أستونيا ولاتفيا ولتوانيا قد أستقلت فى أغسطس سنة ١٩٩١ ورفضت جورجيا الانضمام إلى الرابطة) ثلاث إتفاقيات بموجب الاتفاقية الأولى ثم ألغاء منصب الاتحاد السوفيتى ، وإنشاء رابطة الدول المستقلة مع تكوين مجلس لرؤساء الدول يضم الدول الأعضاء ويتولى التنسيق فيما بينها . وتم الاعتراف بإن الجمهوريات المشاركة على قدم المساواة بإعتبارها أعضاء مؤسسة فى الرابطة . أما الاتفاقية الثانية ، فقد أطلق عليها « اعلان المآآتا » وبموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات، المؤسسة فى إطار حدودها الحالية .

وبموجب الاتفاقية الثالثة تم إنشاء قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الأعضاء حتى نهية سنة ١٩٩١ حتى يتم الأتفاق على الوضع النهائى لتلك القوات على أن تكون القوات التقليدية والنووية تحت امرة تلك القيادة (٢) .

وقد لخص نازابابيف رئيس كازاخستان ، المحصلة الكلية لمؤتمر المآتا بقوله « أستطيع أن أؤكد بكل ثقة أن الاتحاد السوفيتى لم يعد له وجود » (٣) وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ استقال ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتى معلناً بذلك زوال الاتحاد السوفيتى من على الخريطة السياسية للعالم . وبذلك تفكك الاتحاد السوفيتى إلى الجمهوريات الاساسية الخمس عشرة . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ أجتمع رؤساء رابطة الدول المستقلة فى مينسك وأتفقوا على السماح لكل دولة بتشكيل قواتها العسكرية المنفصلة ، ولكنهم عجزوا عن الاتفاق على مبدأ وجود قيادة واحدة لتلك القوات . وفى اجتماع آخر عقد فى مينسك فى فبراير ١٩٩٢ أتفقوا على إنشاء تلك القيادة مع رفض أوكرانيا ، وأذربيجان ، ومولدافيا الانضمام لها .

ومن ثم ، فنحن إزاء ظاهرتين أساسيتين هما : إنهيار أحد أقطاب التوازن الدولى (الاتحاد السوفيتى) ، وظهور جمهوريات مستقلة على أنقاض هذا القطب . ولا شك أن تفكك الاتحاد السوفيتى ستكون له نتائج هامة على الوطن العربى ولكن فى الوقت ذاته يمكن القول أنه ليس كل ما قام على أنقاض الاتحاد السوفيتى سيؤثر على الوطن . فمن المرجح أن جمهوريات بحر البلطيق لاستوئيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ستتوجه نحو الغرب بصفة عامة والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة .

كما أن جمهورية مولدافيا ستتجه فى المدى المتوسط إلى الاندماج مع دولة رومانيا التى تربط بها روابط عرقية قديمة . ومن ناحية أخرى ، فإن ظهور جمهورية روسيا البيضاء ، وأرمينيا ، وأوكرانيا سيكون له أهمية متوسطة بالنسبة للوطن العربى بحكم المصالح الاقتصادية ، وبحكم امتلاك روسيا البيضاء وأوكرانيا لبعض الأسلحة النووية ، والتأثير الأرمينى على دول الجوار الجغرافى العربى . أما ظهور جمهورية روسيا الإتحادية ، والجمهوريات الاسلامية الست فى وسط آسيا والقوقاز فسيكون له تأثير أكبر على الوطن العربى مما يستدعى منا أن نتعرف على ملامح هذه الجمهوريات .

أولاً : جمهورية روسيا « التابعة للولايات المتحدة :

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على انقاض الاتحاد السوفيتى بإعتبارها « الاستمرار الشرعى » للاتحاد السوفيتى من الناحية القانونية . وهى تعد أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان ، والناتج القومى ، والقوة العسكرية . ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة فى الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن وعلى أن يتحكم رئيس روسيا فى شفرة

اطلاق الأسلحة النووية على ألا تستعمل تلك الأسلحة إلا بموافقة باقى الدول النووية (كازاخستان ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا) بعد التشاور مع باقى أعضاء الرابطة ، وأن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية . ويمكن تحديد أهم معالم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية تحت رئاسة بوريس يلتسين فى أنها تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية مع قبول فكرة التفوق الاقتصادى والعسكرى الأمريكى والتحالف مع الولايات المتحدة . وقد أعلن يلتسين أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الايديولوجية ، وأنها ستبذل جهودها للتعاون مع الغرب لاعادة بناء روسيا (٤) .

وفى إطار هذه السياسة أتجهت روسيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة . بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطراف التحالف ولكن من منطلق القبول بالتفوق الأمريكى . وقد بدأ التوجه الروسى الجديد بإعلان يلتسين أن روسيا لن تصوب صورايخها النووية تجاه المدن والقواعد العسكرية الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة لم تعد عدواً محتملاً لروسيا بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية(٥) . ففى أثناء زيارته للولايات المتحدة فى فبراير سنة ١٩٩٢ عرض يلتسين عليها التحالف لبناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمى العالم الحر ويعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الأمريكية ، والتكنولوجيا الروسية(٦) .

معنى ذلك أن يلتسين يسعى للتحالف مع الولايات المتحدة فى مواجهة باقى جمهوريات رابطة الدول المستقلة التى تمتلك الصواريخ النووية (روسيا البيضاء ، وأوكرانيا ، وكازاخستان) ، والأعداء المحتملين الآخرين الذين قد يظهرون قريباً . وفى هذا الإطار تم التوقيع على « وثيقة التعاون الأمريكى الروسى » فى كامب ديفيد فى فبراير سنة ١٩٩٢ . وقد نصت تلك الوثيقة على ستة بنود رئيسية هى :(٧) .

١ ـ تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم أو الأعداء المتنافسين بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على أساس الثقة المتبادلة والأحترام والألتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة والاقتصاد الحر .

٣ ـ سوف تعمل الدولتان معا على إزالة آثار العدوان الذى ترتب على حالة العداء الذى كان قائماً بينهما وإتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجى .

٣ ـ سوف تعمل الدولتان معاً لتوفير سعادة ورفاهية الشعبين ودعم الروابط بينهما ـ على قدر الإمكان ـ وعلى أساس الإنفتاح والتفاهم .

٤ ـ سوف تعمل الدولتان معاً على حرية التجارة ، والاستثمار والتعاون الاقتصادى .

٥ ـ سوف نبذل كل جهد لكى نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون وإحترام حقوق الإنسان والأقليات ، والحدود والبناء التجارى عبر دول العالم كله .

٦ ـ سوف نعمل معا على أساس :

(أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة .

(ب) إنهاء الصراعات الاقليمية سلمياً .

(جـ) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة .

وتضيف الوثيقة أنه إعتباراً من تاريخ توقيعها سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال « صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التى تواجههما » . وتطبيقاً لهذا التوجه التحالفى اشتركت وحدات من الأسطولين الروسى والأمريكى فى مناورات مشتركة فى البحر المتوسط فى فبراير سنة ١٩٩٢(٨) .

أن روسيا لا تتحالف مع الولايات المتحدة من منطلق التكافؤ الاستراتيجى بل من منطلق القبول الأمريكى بالتفوق الشامل . ففى إطار التحالف الموقع فى كامب ديفيد فى ٤ فبراير عرض يلتسين على الولايات المتحدة تدمير الأسلحة النووية الروسية بمساعدة الولايات المتحدة ، ورصدت الأخيرة ٤٠٠ مليون دولار من فائض ميزانيتها الدفاعية لمساعدة روسيا وباقى دول الرابطة ذات الأسلحة النووية لتفكيك وتدمير أسلحتها النووية وأعلنت الولايات المتحدة أنه قد تم الاتفاق على إرسال حاويات نووية ضخمة لنقل وتخزين الأسلحة النووية الموجودة فى روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا على أساس تكنولوجيا أمريكية متقدمة(٩) . هذا فى الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها فى تدعيم قدراتهم النووية ـ فلم تربط الولايات المتحدة بين عدم توجيه الصواريخ الروسية أراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ الأمريكية إلى الأراضى الروسية كما رفض وزير الدفاع الأمريكى التعجيل بخفض الأسلحة النووية الأمريكية مؤكداً على ضرورة إحتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووى النووى . حتى تتمكن من المشاركة فى صنع المستقبل(١٠) .

كذلك أعلن توماس كينج وزير الدفاع البريطانى أن بلاده لن تتخلى عن أسلحتها النووية بل أنها تعتزم شراء ٤ غواصات نووية جديدة مزودة بنظام ترايدنت الاستراتيجية(١١) . وبذلك تحتكر الولايات المتحدة ومعه التحالف الاطلنطى القدرة النووية ويتحول التوازن الدولى إلي توازن واحدى ، فى ظل عدم بلورة استراتيجية أوروبية أو يابانية مستقلة هى الان ، وفى ظل قبول صينى « ضمنى » بالهيمنة الأمريكية طالما أنها لا تمس مصالحها « المباشرة » .

ومما يعمق من تلك الظاهرة أن روسيا ليس لديها تصور محدد للخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية ، بإستثناء الحديث عن الاقتصاد الحر بإعتباره « البلسم الشافى » من كل أمراض النظام الاقتصادى الروسى . ولذلك ، فهى تتجه تدريجياً إلى قبول حل المشكلات الاقتصادية الروسية بالاعتماد على الغرب من خلال القروض

والإمدادات الغذائية بحيث أصبحت تلك الإمدادات هى بمثابة « خيط الحياة » الذى يربط روسيا بعالمنا الراهن . وفى هذا الإطار أنعقد مؤتمر واشنطن لتنسيق المساعدات الدولية لدول الرابطة ، وعقدت إتفاقيات روسية - فرنسية فى فبراير سنة ١٩٩٢ حصلت بموجبها روسيا على قروض لشراء المواد الغذائية والمنتجات الكيميائية والتكنولوجيا الفرنسية ، كما شاركت مصر ودول الخليج العربى بإرسال أدوية وسلع استهلاكية مصرية إلى روسيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بتمويل خليجى(١٢) .

وقد عبر كوزيريف ، وزير خارجية روسيا ، عن حالة التبعية التى وصلت إليها بلاده بقوله فى يناير ١٩٩٢ « أنه بدون القروض الأجنبية الغربية التى تستعملها فى شراء الحبوب سيترك الشعب بدون خبز فى شهرى مارس وإبريل القادمين »(١٣) .

ثانياً : الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز الساعية نحو التنمية :

من بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة توجد ست جمهوربات « اسلامية تقع خمس منها فى آسيا الوسطى وهى : أوزبكستان ، كازاخستان ، وفيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وواحدة فى القوقاز هى أذربيجان . ويشكل المسلمون (بالمعنى الثقافى - القومى) أغلبية فى تلك الجمهوريات (عدا كازاخستان) التى لا يشكل فيها المسلمون أغلبية وأن كانوا يشكلون أكبر تجمع سكانى) . ويبلغ عدد المسلمين فى دول الرابطة حوالى ٥٦ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ١٩٩٠ يعيش ٨٠٪ منهم فى الجمهوريات الست ، ويقدر أن عدد غير المسلمين فى الجمهوريات الست يوازى تقريباً عدد المسلمين فى الجمهوريات غير الاسلامية (فى أقاليم تاتاريا وباشكيريا وشاشان انجوش على سبيل المثال) بما يجعل عدد سكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات . كما أنها تتاخم جغرافياً إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وتعتبر الدول الثلاث الأولى هى منافذها على البحار الدولية :

وتعتبر تلك الجمهوريات أقل دول الرابطة من حيث مستوى التطور الاقتصادى . فمتوسط الدخل الفردى فى كازاخستان مقارناً بالمتوسط العام للجمهويات السوفيتية السابقة ، حسب إحصاءات سنة ١٩٨٨ ، يصل إلى ٧٥٪ من هذا المتوسط العام ، وفى اذربيجان ٦٥٪ وفى تركمانيا ٦٠٪ وفى قيرجيزيا ٥٢٪ وفى أوزبكستان وطاجيكستان ٤٨٪ ، ٤٥٪ على التوالى .

وينتمى مسلمو الجمهوريات الست إلى ثلاث مجموعات عرقية هى : مجموعة الشعوب التركستانية (٨٥٪ من المسلمين) وتضم معظم سكان أوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وتركمستان وقيرقيزيا ، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية ، وهم أقرب ثقافياً إلى تركيا ، ومجموعة الشعوب الإيرانية (٨,٤٪ من المسلمين) ويتمركزون فى طاجيكستان أساساً ، وهؤلاء أقرب حضارياً وثقافياً

إلى إيران ، وأن لم يكونوا شيعة كما هو الحال فى سكان أذربيجان ، وأخيراً الشعوب الايبروقوقازية ، وهؤلاء يعيشون فى مجموعات متفرقة فى القوقاز وروسيا (الانجوش ، والشاشان وغيرهم) .

ويشيع بين مسلمى الجمهوريات الست شعور عام بهويتهم القومية المتميزة ، ويتمثل هذا الشعور فى السعى نحو إحياء تاريخ آسيا الوسطى قبل الحكم الروسى العنصرى ، والتمسك باللغات القومية ، والتمسك بالقيم الثقافية الاسلامية . هذا بالإضافة إلى وجود حركة مطردة من نمو الوعى بالقيم الاسلامية تتمثل فى صحوة اسلامية عامة بمعنى التمسك بالقيم الثقافية الاسلامية كنمط للحياة ، وإلى حد أقل ممارسة الشعائر الدينية ، هذا بالإضافة إلى سيطرة شعور قوى بالاستغلال الاقتصادى الروسى الذى حول تلك الجمهوريات إلى شبه مستعمرات كمصادر للمواد الخام(١٤) .

أن تعدد الإنتماءات اللغوية والمذهبية لدول آسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية ، وتدنى مستوى تطورها الاقتصادى ، ومتاخمتها الجغرافية لدول اسلامية أخرى فضلاً عن امتلاك أحداها (كازاخستان) للسلاح النووى يجعل من تلك الدول ساحة عريضة مفتوحة أمام التنافس الاقليمى (الإيرانى / التركى / العربى / الإسرائيلى) ، والصراع الدولى (الصين ، الولايات المتحدة) بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة أمام العديد من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على الوطن العربى .

ثالثاً : رابطة الدول المستقلة : الكيان الهش :

من الواضح أن رابطة الدول المستقلة هى كيان سياسى ضعيف الهدف منه التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحول من الإطار الاتحادى السوفيتى إلى الاستقلال الكامل للجمهوريات المكونة للرابطة .

فمؤسسات الرابطة ليس لها وجود سياسى مستقل عن الدول المكونة ، وهى ليست إلا إطارا للتشاور أكثر منها مؤسسات لاتخاذ القرار - كذلك ، فقد رفضت جمهورية جورجيا الانضمام إلى الرابطة ومن المرجح أن أوكرانيا تفكر حالياً فى الانسحاب فى أعقاب توسيع نطاقها لتشمل الجمهوريات الاسلامية وفى أعقاب تفاقم خلافها مع روسيا .

فضلاً عن ذلك فإن هناك تناقضات جذرية بين دول الرابطة تنبع من تخوف تلك الدول من احتمالات الهيمنة الروسية . فقد بدأت روسيا تتصرف بعد فشل الانقلاب العسكرى فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٩١ بإعتبارها الدولة صاحبة الكلمة النهائية فى تقرير مصير الاتحاد السوفيتى . فأتخذت عدة قرارات تقضى بسيطرتها على العملة السوفيتية وعلى التجارة الخارجية وعلى كل الإدارات المالية التابعة لوزارة المالية . وقد كانت تلك التطورات سبباً فى مسارعة باقى الجمهوريات إلى إعلان استقلالها خوفاً من وجود اتحاد سوفيتى تحت الهيمنة الروسية . وبعد تكوين الرابطة أصدر

البرلمان الروسى قراراً فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ بالسيطرة على مصرف الدولة السوفيتى دون تشاور مع باقى الجمهوريات مما دعا أوكرانيا إلى التنديد بهذا القرار الذى يصادر الودائع الأوكرانية التى قدرتها بأنها ٤٢٥ مليون دولار بالإضافة إلى الاحتياطى الذهبى الأوكرانى . ثم قرر يلتسين فى ٢ يناير سنة ١٩٩٢ تحرير الأسعار ليزيد استياء باقى جمهوريات الرابطة وعلى رأسها أوكرانيا وكازاخستان اللتين بدأتا فى اتخاذ إجراءات وقائية فى مواجهة هذه القرارات ، خاصة أن قرار تحرير الأسعار أدى إلى رفع شديد فى الأسعار فى سائر الجمهوريات . مما أدى بتلك الجمهوريات إلى وقف تصدير المواد الغذائية إلى روسيا إلا إذا سددت ثمنها بالدولار .

من ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لظهور احتمالات الهيمنة الروسية ، طالبت كازاخستان بالإبقاء على صواريخها النووية ، كما طالبت أوكرانيا بالسيطرة على القوات المسلحة الموجودة فى أراضيها وتكوين جيش أوكرانى مستقل يدعمها فى ذلك أذربيجان ومولدافيا اللتان تطالبان بتكوين قوات مسلحة مستقلة . فضلاً عن أنه برغم موافقة كازاخستان على بدء إنشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة فإنها وضعت القوات المسلحة المتمركزة فى أراضيها تحت إمرة قيادة كازاخستانية وقيادة الرابطة فى آن واحد . ولعل أبرز مشكلات الخلاف الروسى ـ الأوكرانى حالياً هى مشكلة أقتسام الأسطول المتمركز فى البحر الأسود ، خاصة أن تلك المشكلة ترتبط بمشكلة حدودية أخرى هى مشكلة شبه جزيرة القرم . فشبه الجزيرة أصلاً أقليم روسى تم ضمه إلى أوكرانيا سنة ١٩٥٤ وتقع به القاعدة البحرية الرئيسية لاسطول البحر الأسود المتنازل عليه « قاعدة سيفاستبول » . ومن ثم فإن روسيا تطالب بأسطول البحر الأسود المتمركز أساساً فى أقليم دولة أخرى . مما يدعوها إلى المطالبة بإستعادة شبه جزيرة القرم . ولهذا فقد دعا البرلمان الروسى فى يناير سنة ١٩٩٢ إلى طرح مسألة إستعادة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا ، وهو ما يتناقض مع المبادىء والمواثيق الصادرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ والتى تعترف بالحدود الراهنة مما يهدد بتفجر التناقضات الحدودية والأقليمية . ومما دعا الرئيس الأوكرانى كرافتشوك إلى توجيه تحذير إلى روسيا مما وصفه بالسياسات الإمبريالية الروسية مؤكداً تمسك أوكرانيا بسيادتها على أراضيها وأن تلك السيادة لها الأولوية على مسألة الوحدة بين دول الرابطة(١٥) .

إذن هناك مشكلات إقليمية مطروحة على الساحة . وهذه المشكلات ليست مقصورة على روسيا وأوكرانيا ، وإنما تشمل أيضاً روسيا وكازاخستان ، وفوق ذلك كله أذربيجان وأرمينيا حيث دارت الإشتباكات المسلحة بينهما حول أقليم ناجورنو كاراباخ ومن المحتمل إلى حد كبير أن يتصاعد الخلاف بينهما إلى حد الحرب الشاملة . ولذلك فإنه من المتوقع إلا تصمد رابطة الدول المستقلة طويلاً أمام تلك التناقضات ويبدو أن تفكك تلك الرابطة ، ونشوب حروب بين بعض دولها ، أمر غير مستبعد على الاطلاق(١٦) .

من ناحية أخرى ، فإن الجمهوريات الاسلامية الست فى آسيا الوسطى والقوقاز ،

وبتأثير من روابطها العرقية والمذهبية مع تركيا وإيران ، وصلاتها الدينية مع الوطن العربى ستتجه على الأرجح نحو الانفصال عن رابطة الدول المستقلة وتكوين تجمع سياسى جديد فى إطار مفهوم « تركستان الكبرى » أو غيره من المفاهيم مع الحفاظ على قدر من العلاقات مع الدول السلافية (روسيا وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا) .

رابعاً : جمهوريات رابطة الدول المستقلة : الأزمة العامة :

لا يقتصر الأمر على هشاشة كيان رابطة الدول المستقلة وتفجر التناقضات بين أعضائها ، وإنما يمكن القول أيضاً أن جمهوريات تلك الرابطة تمر جميعها بأزمة اجتماعية واقتصادية عامة . لعل أهم ملامح تلك الأزمة هو عدم وضوح طريق التنمية المستقبلى بإستثناء تلك الشعارات العامة عن التحول نحو الاقتصاد الحر ، مع عدم وجود برنامج محدد للتحرك على أساسه فى المستقبل . يرتبط بذلك نقص حاد فى المواد الغذائية ، وإرتفاع متواصل فى الأسعار نتيجة هذا النقص والغاء الدعم ، مع هبوط متواصل فى سعر الروبل مقوماً بالدولار .

وقد سبق أن أشرنا إلى تدفق المعونات الاقتصادية على روسيا (وباقى جمهوريات الرابطة فى الواقع) كأداة رئيسية للإبقاء على سير الحياة الاقتصادية عند الحد الأدنى الذى لا يؤدى إلى خلق فوضى اقتصادية عامة . أن الأزمة العامة التى تمر بها جمهوريات رابطة الدول المستقلة قد أدت إلى تحول تلك الجمهوريات إلى بناء علاقاتها الدولية من منطلق المصالح الاقتصادية المتبادلة أساساً ، والتخلى عن مطامع استمرار القوى العسكرية الراهنة ، وبيع الأسلحة التقليدية (بل والنووية أحياناً) لمن يدفع بالعملات الصعبة ، لا لمن يدافع عن الاستقلال والتحرر الوطنى ، وإلى قبول الإندماج فى السوق الرأسمالية العالمية أملا فى حل الأزمة الاقتصادية .

نهاية العدو السوفيتى وإحتمال ظهور أعداء جديدة :

فى بعض الأحيان تحتاج النظم السياسية ، على الأقل فى إحدى مراحل تطورها إلى « عدو » خارجى يمكن توظيف التهديد (الحقيقى أو المفترض) الذى يمثله لتحقيق أهداف متعددة ، كالتكامل الوطنى ، أو التغلب على الأزمات السياسية ، أو تبرير وجود الآلة العسكرية للنظام . وقد كان الاتحاد السوفيتى يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للغرب فى عصر الحرب الباردة . فالتحدى الايديولوجى والتهديد الأمنى الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى بالنسبة للغرب ، كان يبرر دعم الآلة العسكرية الغربية وزيادة الانفاق العسكرى وهيمنة للمركب الصناعى ـ العسكرية . ولكن بعد انتهاء التحدى السوفيتى أصبح الغرب فى حاجة إلى « عدو جديد » يمكن من خلاله استمرار الآلة العسكرية الغربية بالمعدلات المرتفعة ذاتها . ويتوافق هذا البحث عن عدو جديد مع بروز تحد أيديولوجى جديد للغرب يتمثل فى تيار الاسلام الأصولى فى المنطقة العربية ، وفى إيران ، وإلى حد ما فى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى (حزب النهضة الاسلامى) . وهو تيار ينطلق من رفض الحضارة الغربية ،

والسعى نحو بناء كتلة دولية تضم معظم الشعوب الاسلامية ، وإذا ما نجح هذا التيار فى الوصول إلى السلطة فى تلك الرقعة الجغرافية الممتدة من آسيا الوسطى إلى شمال أفريقيا ، فإنه يمكن أن يشكل ، فى نظر الغرب ، تهديداً أمنياً أيضا .

وقد زاد هذا الاحتمال مع استقلال الجمهوريات الاسلامية ، وظهور إيران كقوة ضخمة فى الخليج العربى بعد أزمة الخليج الثانية ، ونمو التيار الاسلامى الأصولى فى الجزائر والسودان وإلى حد ما فى مصر .

وهكذا يبدو أن الغرب قد وجد عدوه المنشود فى تيار الاسلام الأصولى المتركز فى بعض الدول الغربية وبعض الدول الاسلامية غير العربية وهو ما يفسر سعى الولايات المتحدة حالياً إلى تشجيع الدور التركى فى آسيا الوسطى لابعاد إيران عنها . ويبدو لنا أن روسيا المتحالفة مع الغرب تشجع هذا التوجه الغربى الجديد حتى تواجه تحدى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز لها فيما بعد كما يفسر أيضاً تخلى الولايات المتحدة عن حركة المجاهدين الأفغان وقمع الانتصار الانتخابى لجبهة الإنقاذ الاسلامية فى الجزائر ، وهى كلها مؤشرات تدل على أن الغرب على وشك أن تبدأ مواجهة حضارية مع التيارات الاسلامية كعدو جديد يحل محل الاتحاد السوفيتى (١٧) .

ويمكن القول أن هذا التوجه الغربى قد بدأ يتبلور مع ظهور بوادر تفكك الاتحاد السوفيتى . وذلك فى شكل تقرير صادر عن « لجنة التخطيط الاستراتيجى » فى وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٨٨ . فقد جاء فى هذا التقرير :

أما وأن الحرب الباردة قد أنتهت ، والاتحاد السوفيتى لم يعد عدواً للغرب بالطريقة التى كان عليها فى السابق ، فأن مصادر التهديد البديلة ستكون خلال السنوات القادمة هى مصادر عدم الاستقرار فى العالم الأصولية الاسلامية في العالم الثالث ، والأنظمة السياسية غير المستقرة ، وأن على العرب وعلى حلف الأطلنطى أن يكون مستعداً جيداً لمواجهة هذه المصادر الجديدة للتهديد(١٨) .

ويمكن أن تلحظ بوادر الوصول إلى إجماع استراتيجى غربى حول هذا التوجه فى الكتابات الغربية . ولعل من أهم تلك الكتابات ما جاء فى كتاب الرئيس نيكسون ، « أنتهزوا هذه الفرصة » ، والذى أشار فيه إلى أن العالم الاسلامى يمثل أكبر تحد للسياسة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين .

وقد ركز نيكسون على أن الصراعات التقليدية بين الدول الاسلامية ستظهر فى المستقبل مهددة لأمن واستقرار العالم ، وبالتالى الأمن الأمريكى ، وأن على الولايات المتحدة أن تمارس سياسة إيجابية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد ، والسعى نحو وقف إنتاج الأسلحة النووية والبالستيكية ، والاستمرار فى مساعدة الدول الصديقة(١٩) . أن ما يعبر عنه نيكسون هو تحديد لمناطق التهديد المحتملة وتوصية سياسية أمريكية لاعطاء الدول الاسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد .

وقد عبر ذلك وزير خارجية إيطاليا فى حديث صحفى أشار فيه إلى تخوفه من ظهور تيار متطرف فى العالم العربى يمزج فيه التطرف الدينى والنفسى ، مما قد يؤدى إلى ظهور تيار معاد للاسلام فى أوروبا(٢٠) . كما يشير بعض المحللين إلى بحوث لمركز الدراسات الاستراتيجية الفرنسى تؤكد على وجود عنصرين مثيرين للقلق فى العالم العربى فى التسعينات : هما القومية والاسلام(٢١) . كذلك ، فقد أشار بعض المشاركين فى مؤتمر السياسات الأمنية لحلف الأطلنطى الذى أنعقد فى ميونيخ فى فبراير سنة ١٩٩٢ إلى أن العالم الاسلامى قد يكون مصدر التهديد الجديد للغرب سواء فى صورة الأصوليين الاسلاميين أو حتى بعض الدول العربية الاسلامية المعتدلة التى تعمل على تعزيز قوتها العسكرية . ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن هذا الاحتمال ، رئيس الأركان البريطانى(٢٢) .

ومن ثم ، فإننا إزاء إحتمال مرجح إلى حد كبير ، وهو حدوث تبدلات فى أنماط الأعداء فى النظام العالمى الجديد بحيث تتحالف روسيا مع الغرب ، ويتفق الطرفان على مواجهة عدو جديد يتمركز فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الاسلام الأصولى . وفى ذلك يقول عبد الله بلقزيز :

لقد أستعاد الشمال وحدته ، وهذا لا يعنى سوى أن تناقضات جديدة ستنشأ ... سينشأ رعب جديد أسمه الجنوب ، هذا العالم الزاخر ـ كما يراه الغرب ـ بالمعدلات المخيفة للنمو الديموجرافى وبمصادر الطاقة وبالقدرة على إستيعاب الحداثة والثقافة ، وبالأيديولوجيات الرافضة لحضارة الغرب ، ومنها الاسلام ... وسوف يصبح هذا الجنوب مصدر إزعاج لحياة الشمال(٢٣) .

النتائج المتباينة لاختلال التوازن الدولى :

يتفق دارسو السياسية الخارجية على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما زداد الطابع التعددى للبنيان الدولى ، وكلما إزدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى فى هذا البنيان ، فبنيان تعدد الأقطاب ، أو القطبية الثنائية يؤديان إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة « على الحركة المستقلة » ، خاصة إذا أرتبط بنيان التعدد أو الثنائية بدرجة من الصراع بين الدول التى تحكم البنيان(٢٤) .

من الواضح أن التطورات التى شهدها الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ قد أدت إلى سقوط القطب السوفيتى الموازن للقطب الأمريكى مع اتجاه الوريث الروسى إلى التحالف مع القطب الأمريكى . أى أنها عملت فى اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى ، ومنها الدول العربية . أن سقوط القطب السوفيتى قد أدى إلى إنفراد القطب الأمريكى المنتصر بالأمساك بناصية التوازن الدولى وتحول النسق الدولى إلى حالة من القطبية الواحدية التى تشبه النسق الدولى البسماركى (١٨٧٣ / ١٨٩٠) ، بإستثناء أن ألمانيا فى هذا النسق كانت تهيمن من

خلال شبكة من المحالفات التفاهمية ، أما الولايات المتحدة ، فإنها تسيطر من خلال عقلية « المنتصر » الذى كسب الحرب الباردة والساعى إلى تطويع النسق الدولى لخدمة تصوراته .

ما الذى يترتب على ذلك من نتائج ؟

أولاً : إنعدام هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية :

كان الأتحاد السوفيتى فى عصر التوازن الثنائى والحرب الباردة يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، وفى هذا الإطار حصل العرب على السلاح إبتداء من صفقة الأسلحة التشيكية ، ومرورا بالتكنولوجيا المتقدمة . ومع غياب الأتحاد السوفيتى ، واتجاه وريثه الروسى إلى التحالف الكامل مع الغرب أنتهت تقريباً مساحة المناورة المستقلة أمام العرب ، أو تنفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ، وبتسوية المنازعات الدولية(٢٥) . ولذلك تبدو مقولة الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩٪ من أوراق تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى صحيحة اليوم ، وبعد تفكك الأتحاد السوفيتى ، أكثر منها فى أى وقت مضى .

الثانية : تدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى وتراجع أهمية قضاياها :

لابد وأن يؤدى تفكك شبه « الحليف » السوفيتى ، ونهاية هامش المناورة المستقلة أمام العرب، ، إلى مزيد من الأعتماد على المجموعة الغربية ، التى لا تزال تتمتع بقدر كبير من التجانس على الأقل حتى الآن ، وأن تتدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى العالمى من ناحية وفى إطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى ، فتقل قدرتها على التأثير فى المتغيرات الدولية ، وتقل أهمية قضاياها فى أجندة النسق الدولى .

الثالثة : الهيمنة الأمريكية من منطلق « تأديب المتمردين » :

أن إنفراد دولة عظمى بالهيمنة على النسق الدولى فى مرحلة تاريخية معينة ليس بظاهرة جديدة ، ولكن الجديد فى الهيمنة الأمريكية الناشئة عن التفكك السوفيتى والتحالف الأمريكى - الروسى هو أنها تتم بعقلية تسيطر عليها روح الأنتصار النهائى على الغريم الأيديولوجى والأعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم فى العالم الثالث .

فإذا كان حل النزاعات بالطرق السلمية هو أحد مبادىء النظام العالمى الجديد « الذى بشرت به الولايات المتحدة بعد التفكك السوفيتى فإن ذلك الحل يجب أن يتم من المنظور الأمريكى وحده ، هكذا يعتقد القطب المسيطر حالياً ، وإذا كان من الضرورى تسوية إطماع دولية معينة ، فإن تلك التسوية يجب أن تكون تحت أشراف

أمريكى منفرد . وفى هذا الإطار نفهم الحملة الأمريكية لتدمير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية وتحرش الولايات المتحدة وبريطانيا بليبيا ، ورفضهما كل محاولات للتسوية السلمية القانونية تخرج عن الشروط السياسية الغربية .

وفى هذا الإطار تتم عملية منع توريد السلاح إلى سوريا بإعتراض التجربة الألمانية لسفينة الشحن التى تحمل دبابات تشيكية إلى سوريا مع تجاهل تدفق الأسلحة الألمانية الشرقية (سابقاً) على إسرائيل .

ومن الجدير بالتأهل أن الولايات المتحدة لا ترغب فى مشاركة كبار حلفائها فى تسوية القضايا الكبرى المترتبة على الانهيار السوفيتى . فعندما اقترح الرئيس الفرنسى ميتران عقد مؤتمر دولى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا لمناقشة مستقبل الصواريخ الموجودة فى رابطة الدول المستقلة ، تجاهلت الولايات المتحدة الأقتراح لأنها تريد أن تنفرد بمناقشة القضية مع دول الرابطة .

الرابعة : تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة :

كانت الأمم المتحدة تعد فى عصر التوازن الدولى والحرب الباردة أحد الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية ، والأستفادة من مواردها فى أغراض التنمية . فاستعمال الأتحاد السوفيتى لحق الفيتو فى مجلس الأمن وتأييد الدول الأشتراكية لقضايا العالم الثالث فى الجمعية العامة ، وفر لتلك الدول أداة دولية لتصفية الأستعمار ، والسعى للقضاء على الفصل العنصرى ، والتركيز على التنمية فى العالم الثالث . ومع تحول التوازن الدولى نحو الأختلال الشديد تحولت معادلة الأمم المتحدة ، فأصبح من الميسور للولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن ذلك إلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر من الجمعية العامة لسنة ١٩٧٤ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ، وهى سابقة تحدث لأول مرة فى الأمم المتحدة إذ تلغى الجمعية العامة قراراً لها . وكذلك إصدار القرار رقم ٧٣١ من مجلس الأمن والذى يطالب ليبيا بالأذعان لمطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين فى حادث سقوط الطائرة الأمريكية سنة ١٩٨٨ وذلك كتمهيد لأصدار قرارات أخرى مضادة لليبيا . ومع اصرار الولايات المتحدة على تنفيذ القرار المضاد لليبيا فإنها لم تصر على تنفيذ القرار الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٩٢ بدعوة إسرائيل إلى إعادة المطرودين الفلسطينيين إلى أراضيهم .

بيد أنه يجب ألا نبالغ فى التأثير الأيجابى لوجود القطب السوفيتى فى معادلة التوازن الدولى . فالأتحاد السوفيتى لم يكن مؤيداً على طول الخط للقضايا العربية . وعلى سبيل المثال ، فالدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى السوفيتى للعرب كانت له دائماً حدود ، ولم يرق أبداً إلى مستوى الدعم الأمريكى لإسرائيل . فقد كانت هناك

دائماً فجوة بين المفهوم السوفيتى للصراع العربى - الإسرائيلى ، والمفهوم العربى لهذا الصراع . وكان الأتحاد السوفيتى يدافع دائماً منذ سنة ١٩٤٨ عن تسوية تفاوضية عربية - إسرائيلية(٢٦) . ولم ترق القدرات العسكرية العربية المدعومة سوفيتيا ، إلى مستوى القدرات العسكرية الإسرائيلية المدعومة أمريكيا . ومن المعروف أن الأتحاد السوفيتى عارض برنامج التصنيع الحربى المصرى خلال الستينات وأصر على أغلاق مصانع الطائرات المصرية سنة ١٩٦٩ كشرط - لأستمرار الدعم العسكرى لمصر(٢٧) . فضلاً عن ذلك ، فإن الأتحاد السوفيتى منذ عهد جورباتشوف كان قد بدأ فى مراجعة سياساته إزاء القضية الفلسطينية متحدثاً عن حلول وسط عربية - إسرائيلية مغلفاً ذلك بغلاف مفهوم « الأعتماد المتبادل » .

فضلاً عن ذلك ، فإن التطورات السوفيتية تفتح الباب أمام نتيجيتين هامتين بالنسبة للعرب هما :

أولاً : تعاظم إمكانيات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية :

فالاستقطاب الدولى الثنائى أدى إلى دخول القضايا العربية فى دائرة هذا الأستقطاب ، فما يوافق عليه الأتحاد السوفيتى ترفضه الولايات المتحدة لمجرد أنه صادر عن الأتحاد السوفيتى ، القوة العظمى المنافسة - وبالعكس - وقد أدى ذلك إلى تجميد القضايا العربية أما وقد اختفى التحدى السوفيتى للدور الأمريكى ، وتحول الروس إلى التعاون مع الأمريكيين ، فإنه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عملية للقضايا العربية . وينبنى منطلق وجهة النظر تلك إلى افتراض شائع مؤداه أن الصراعات الدولية التى تتميز بإستقطاب دولى ثنائى أو متعددة لا تتجه فى الأغلب نحو التسوية بمقارنتها بالصراعات الدولية التى تتميز بإستقطاب دولى واحدى أو بتعاون بين الأطراف الخارجية : وقد عبر عن وجهة النظر تلك السيد / عمرو موسى وزير خارجية مصر حينما قال :

التوازن الاستراتيجى السابق أدى إلى إستقطاب عدد كبير من القضايا بين الدولتين ، وانتهى الأمر .. بل أن قضية الشرق الأوسط لم تحل عندما كان هناك إستقطاب .. لقد توازنت القوتان لعشرات السنوات ، وعلى العكس لم تحل القضية ، وبدلاً من ذلك تصاعدت المزايدات ، والمحصلة النهائية أننا لم نصل إلى نتيجة .. أن تعاون القوتين يخلق فرصاً للعرب ينبغى أن نستغلها لصالحنا لحل قضايانا(٢٨) .

وإستطرادا لهذا المنطق ، أكد بعض أعضاء الوفد المصرى فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط أن الدور السوفيتى المحدود فى المؤتمر كان سبباً فى نجاح الدعوة إلى عقده(٢٩) .

وهكذا بدأت سلسلة المفاوضات العربية الإسرائيلية فى مدريد ، وواشنطن ، وموسكو . وكان مجرد تصور إحتمال إنعقاد تلك المفاوضات فى عصر الإستقطاب

الثنائى أمراً مستبعداً . صحيح أن التسويات التى قد تسفر عنها تلك المفاوضات ربما لا تكون هى التسويات الأمثل من وجهة النظر العربية ، ولكنها ستؤدى إلى وقف النزيف الاقتصادى والعسكرى العربى وربما يثبت التاريخ فيما بعد أنها ستكون فى صالح العرب أكثر منها فى صالح إسرائيل ، تماماً كما أثبت التاريخ أن تسوية بريست لينوفسك سنة ١٩١٨ المهينة لروسيا السوفيتية ، كانت فى صالح الأخيرة أكثر منها فى صالح غريمتها ألمانيا ، بيد أن هذا التصور ترد عليه من الناحية التطبيقية ، عدة قيود سنناقشها فيما بعد .

ثانياً : إختفاء التحدى السوفيتى سيؤدى إلى ظهور أقطاب دولية موازنة للقطب الأمريكى :

كان التحدى السوفيتى أحد العوامل المستمرة خلف تماسك التكتل الأطلنطى ، وقبول اليابان الزعامة السياسية للمعسكر الغربى . ومع زوال هذا التحدى ، وبروز أوروبا كقوى اقتصادية موحدة فى منتصف التسعينات ، وإستمرار القوة الصينية وتفاقم الأزمات الاقتصادية فى الولايات المتحدة ، فإنه من المحتمل أن تظهر أقطاب دولية توازن القطب الأمريكى ، على الأقل فى الميدان الاقتصادى .

وقد بدأنا نشهد بعض إرهاصات أولية لخلاف أمريكى - يابانى حول التجارة الدولية (زيارة الرئيس الأمريكى بوش لليابان ومطالبته بفتح أسواقها ، أمام المنتجات الأمريكية ورفض اليابان ذلك) ، وخلاف أمريكى - أوروبى ، فالولايات المتحدة تطالب أوروبا بتنازلات فى إجراءات الحماية التجارية وقد هدد دان كويل ، نائب الرئيس الأمريكى ، المجموعة الأوروبية فى مؤتمر ميونخ حول سياسة الأمن من أن الفشل فى حل تلك المشكلة سيعنى إنسحاب الولايات المتحدة من حلف الأطلنطى وحرمان أوروبا من مظلة الحماية العسكرية الأمريكية(٣٠) .

وفى هذا الإطار يرى بعض الباحثين المتخصصين أن إنعقاد مؤتمر قمة الدول الأعضاء بمجلس الأمن فى فبراير سنة ١٩٩٢ هو تعبير عن رغبة الدول الأعضاء فى أن تؤكد أن مسئولية بناء النظام العالمى الجديد ليست مقصورة على الولايات المتحدة(٣١) . ويعتبر ذلك مؤشراً على عدم تسليم تلك الدول بالهيمنة الأمريكية .

أثر التفكك السوفيتى على التوازن الإقليمى :

من المرجح أن ينتج تفكك الأتحاد السوفيتى أثاراً سلبية على التوازن العربى مع دول الجوار الجغرافى ، وبالتحديد مع إسرائيل وتركيا وإيران . ولنعرض الحجج التى يستند إليها فى هذا التصور على التوالى .

أولاً : التوازن العربى الإسرائيلى :

تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفيتى بإعتباره المصدر الوحيد أو الرئيسى أو أحد مصادر تسليحها . فإذا نظرنا إلى تدفقات السلاح على الدول

العربية من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ نجد أن سوريا كانت تحصل على سلاحها المستورد كله من الأتحاد السوفيتى ، وكذلك الجزائر التى تلقت سلاحاً من تشيكوسلوفاكيا أيضاً ، وبدرجة أقل العراق والأردن وليبيا وأخيراً الكويت . والملاحظ أن العراق كان قد بدأ ينوع مصادر تسليحه لتشمل دولاً أخرى كما أنه كان ينتج أسلحة بترخيص سوفيتى(٣٢) .

من المرجح أن إمدادات السلاح السوفيتية ستتأثر بتفكك الأتحاد السوفيتى بتأثير من الهيمنة على النظام الدولى الجديد لعدم بلورة تلك الصناعة ، أو حدوث تكامل عربى فى مجال صناعة السلاح يستفيد من تطور الصناعة الحربية المصرية(٣٤)فإن سوريا ، والجزائر ، وليبيا ستتأثر بدرجة كبيرة بتباطؤ واردات السلاح من الأتحاد السوفيتى إن لم يكن توقفها .

ويمكن أن يكون لهذا التطور جانب آخر يتمثل فى سعى جمهوريات رابطة الدول المستقلة إلى التخلص من أزمتها الاقتصادية عن طريق بيع أسلحتها التقليدية إلى من يرغب فى الشراء بالعملة الصعبة . وقد ذكرت بعض المصادر أن الاتحاد السوفيتى حاول خلال سنة ١٩٩١ أن يحل أزمته الاقتصادية عن طريق بيع أسلحة قيمتها ١٢ مليار دولار ، كما أن كازخستان تأمل أن تبيع أسلحتها .

وفى رأينا ، فإن إنفتاح سوق السلاح السوفيتية (سابقاً) لن يكون فى صالح الدول العربية ذات التسليح السوفيتى ، لأن هذه الدول لا تتوافر لها العملات الأجنبية اللازمة لشراء هذا السلاح بالأسعار العالمية ، كما أن الولايات المتحدة لن تسمح بتدفقات أسلحة ذات شأن إلى الدول العربية من السوق السوفيتية السابقة . ونحن نعلم أن الولايات المتحدة تراقب حالياً أية احتمالات لتسرب علماء الطاقة النووية من جمهوريات رابطة الدول المستقلة إلى دول العالم الثالث ، وتزمع إنشاء مركز أبحاث دولى يتولى توظيف هؤلاء العلماء فى أبحاث تتعلق بالأغراض السلمية . وقد أعلن جيمس بيكر إنشاء هذا المركز خلال زيارته لروسيا فى ١٥ فبراير سنة ١٩٩٢ . وفى هذا السياق ذكرت مصادر إسرائيلية أن روسيا قد أكدت أنها ستعمل على عدم إنتقال علماء الذرة الروس للعمل فى الدول العربية(٣٥) ، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن إسرائيل قد نجحت فى دخول الأوكازيون النووى ، (فى رابطة الدول المستقلة) والإستفادة منه بأسعار منخفضة قبل أى دولة أخرى . فى الوقت الذى فرض فيه حصار نووى فعلى على العالمين العربى والاسلامى(٣٦) .معنى ذلك كله أن إتجاه الجمهوريات المستقلة لبيع سلاحها التقليدى والنووى لن يكون تماماً فى صالح العرب . وأن الحظر الغربى على بيع سلاح تلك الجمهوريات سيعمل فى صالح إسرائيل .

فضلاً عن ذلك ، فالدول العربية لم تنجح حتى الآن على الأقل ، فى تطوير علاقاتها مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز تدفع تلك الجمهوريات إلى أن تظهر كمصدر بديل للسلاح التقليدى ، أو تتصرف فى العلاقات الدولية

لأحداث توازن نووى مع إسرائيل ، بل أن إسرائيل ربما سبقت الدول العربية إلى تطوير تلك العلاقات على مستوى استراتيجي . فهى تقوم بتشغيل مشروعات زراعية صناعية فى أوزبكستان وفتحت قبل أية دولة عربية ، خط طيران مع باكو عاصمة أذربيجان .

وهناك شعور قوى لدى بعض قيادات تلك الجمهوريات بأن الدول العربية تهمل مطالبها التنموية المشروعة فقد أشتكى مطاليبوف (رئيس أذربيجان) من أن صوتنا قد بح فى مناشداتكم (جامعة الدول العربية) أن تمدوا ألينا أيديكم لنتكتل معا ونتعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية(٣٧) . وأشار أحميدوف ، مفتى كازخستان ، أن موقف الدول العربية لايزال غامضاً من تطوير التعاون الشامل مع جمهوريات آسيا الوسطى محذراً من أن العوامل والظروف الصعبة التى تمر بها تدفعها إلى « إقامة أية علاقات مع من يمد يده إليها فى هذه الظروف » ، مشيراً إلى أن « بعض الدول الاسلامية لا تزال تقف موقف المتفرج من الأحداث التى تشهدها المجتمعات الاسلامية وهناك من يظن أن واجبه ينحصر فى تقديم المصاحف والهدايا التذكارية لبعض المسلمين عندنا ، وهؤلاء يهربون من الميدان ويتركون الفرصة للغير ليدخل ويقدم مساعداته وأفكاره وثقافاته وسياسياته »(٣٨) . ولا يحتاج هذا كله إلى مزيد من التعليق لندرك أن الدول العربية لم تنجح حتى الآن فى بلورة روابط شاملة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بحيث تدفع إلى الإستفادة من المعدات التسليحية (والخبرات العلمية) لتلك الجمهوريات مما يصحح خلل التوازن الناشىء عن تفكك الأتحاد السوفيتى ، وأن إسرائيل قد دخلت بشكل مبكر يمكنها من أن تكون لها كلمة فى أى دور يمكن أن يكون لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز فى المعادلة العسكرية فى الشرق الأوسط . فالدول العربية مازالت تنظر إلى تلك الجمهوريات من منظور ثقافى - دينى فى الغالب ، فى الوقت الذى لا يشكل فيه هذا المنظور إلا واحد من المصالح العربية فى تلك الجمهوريات .

والخلاصة أن تفكك الأتحاد السوفيتى سيؤدى إلى مزيد من الخلل فى توازن القوى العربى - الإسرائيلى يفقدان العرب مصدراً هاماً من مصادر التسليح .

ثانياً : التوازن العربى مع إيران وتركيا :

يرى بعض الدارسين أن إستقلال الدول الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب ، وعلى حساب تركيا وإيران ، لأن الذكريات السلبية لتلك الدول مع الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية سيدفع بها إلى تفضيل التعامل مع العرب(٣٩) . ونحن لا نتفق مع هذا التصور لعدة أسباب ، أول تلك الأسباب أن إيران وتركيا أقرب جغرافياً لآسيا الوسطى والقوقاز من الوطن العربى ، كما أنها تمثل أحد منافذها الهامة على البحار الدولية ، كما ان القرب الجغرافى يسهل إمكانيات التعاون الاقتصادى مع الجمهوريات الاسلامية . وثانيهما هو أن سكان الجمهوريات

الاسلامية إما من أصول فارسية (طاجيكستان) ، أو من أصول تركية (باقى الجمهوريات) وهناك روابط مذهبية بين إيران وأذربيجان .

على هذا الأساس تحركت إيران وتركيا على كل المستويات لضم الجمهوريات الاسلامية الست إلى منظمة التعاون الاقتصادى (التى تضم أيضاً باكستان) . وقد تم الاتفاق فى مؤتمر قمة الدول الثمانى المنعقد فى طهران فى ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢ على إنضمام الجمهوريات الاسلامية إلى المنظمة (عدا كازاخستان)(٤٠) .

بالنسبة لإيران ، فإنها تسعى فى أعقاب حرب الخليج الثانية إلى لعب دور أقليمى نشيط . وفى هذا الإطار تحاول بقوة إستقطاب الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز(٤١) . وكجزء من هذا السعى إقترحت إقامة منظمة تعاون للدولة المطلة على بحر قزوين تضم أذربيجان ، وروسيا ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وإيران سيكون مقرها طهران (لا ننسى أيضا إقتراحها الأخير بإقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الإنحياز يكون مقرها طهران) .

وقد أثمرت المساعي الإيرانية بعض النتائج الهامة . فقد ظهرت إيران بإعتبارها القوة صاحبة النفوذ الأكبر فى أذربيجان وأرمينيا . مستخدمة نفوذها المذهبى فى أذربيجان ، ومواردها الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع أرمينيا . فقد عقدت إتفاقية مع أرمينيا فى ١ فبراير سنة ١٩٩٢ تنص على تصدير الغاز الطبيعى الإيرانى إلى أرمينيا ، ومساعدتها لبناء معمل تكرير البترول . كذلك بدأت تلعب دوراً نشيطاً فى تسوية النزاع الأرمينى ـ الأذربيجانى . كذلك يبدو أن التحرك الإيرانى قد بدأ يثمر نتائج « ثورية » . فقد ذكرت بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قنابل نووية وتستعين بحوالى ٥٠ خبيراً نوويا من جمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق(٤٢) . وهى أنباء ليست مؤكدة ، وربما يكون مشكوكاً فى صحتها ، ولكنها تعكس سعى إيران إلى الإستفادة من « الأوكازيون النووى » الذى أشرنا إليه ، ولا ننسى أن لإيران برنامجاً نووياً مطروحاً منذ أيام الشاه محمد رضا بهلوى وكذلك توارت الأنباء عن عزم كازاخستان على بيع صفقة أسلحة تقليدية (لإيران قيمتها حوالى مليار دولار تشمل طائرات الميج ٢٩ ودبابات ش ـ ٧٢(٤٣) .

أما التحرك التركى فهو أكثر إتساعاً وشمولاً .. وتستند تركيا فى ذلك إلى أصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب آسيا الوسطى والقوقاز ، كما تستند إلى تطلعات ذاتية بإستعادة دورها القديم فى تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوى الرابحة من أزمة الخليج الثانية(٤٤) . كذلك تستند إلى دعم أمريكى قوى لدور تركى فعال فى آسيا الوسطى والقوقاز . فتركيا عضو فى حلف الأطلنطى ولها نظام علمانى يطمئن إليه الغرب . ولذلك تدعم الولايات المتحدة الدور التركى . وذلك على الأقل لأبعاد التأثير الإيرانى فى الجمهوريات الاسلامية ، ولضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها ، والحد من إحتمال تلك الجمهوريات مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية(٤٥) .

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركى . ففى أثناء زيارة ديميريل رئيس وزراء تركيا للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٢ ، أعلن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض أن المباحثات الأمريكية التركية تناولت الدور الذى يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجاً للجمهوريات الاسلامية فى الأتحاد السوفيتى السابق بإتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة(٤٦) .

وتسعى الولايات المتحدة إلى تنسيق الدور التركى مع الدور المصرى الموازن للدور الإيرانى ، لأن لكل من تركيا ومصر مصلحة فى تحجيم الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى والقوقاز .

وفى هذا الإطار يمكن فهم تصريح وزير دفاع ألمانيا أثناء زيارته لمصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ بأن « مصر وتركيا يمكنهما أن يلعبا دورا هاماً فى التعامل مع الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى »(٤٧) .

من ناحيتها ، فإن الجمهوريات الاسلامية ترحب بالدور التركى إلى حد بعيد . فالنموذج العلمانى التركى يبدو مقبولاً من معظم الجمهوريات . ففى أثناء زيارته لتركيا أعلن كريموف ، رئيس أوزبكستان ، « أن بلاده سوف تسير قدماً فى الطريق التركى . لقد إخترنا هذا الطريق ، ولن نعود إلى الوراء . كما قال نازاباييف ، رئيس كازاخستان ، « أننا نريد إقامة اقتصاد السوق الحرة ، والنموذج الوحيد أمامنا هو تركيا »(٤٨) .

والأغرب من ذلك كله أن المفتى محمد صادق ، رئيس الإدارة الدينية لمسلمى آسيا الوسطى ، أيد الاتجاه ذاته حينما قال : الطريق المحتمل لتطور أوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذى أنتهجته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علمانى يتولى إدارة الحكم والتمسك بأحكام الدين الاسلامى(٤٩) .

وقد أقامت تركيا بالفعل علاقات قوية مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز . ومن أحدثها إتفاقها مع أذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الاذربيجانية ، وفقاً للنظم التركية ، وأن تقوم ببناء مؤسسات الدولة هناك وتصدير الآت الطباعة إليها باللغة التركية والحروف اللاتينية(٥٠) .

أن ذلك كله يدل على أن تفكك الأتحاد السوفيتى وقيام جمهوريات مستقلة فى آسيا الوسطى والقوقاز سيؤدى إلى مزيد من اختلال توازن القوى العربى مع دولتى الجوار الجغرافى تركيا وإيران لصالح الأخيرتين .

نتائج التفكك السوفيتى على الصراع العربى - الإسرائيلى :

سبق أن ذكرنا أن نهاية التحدى السوفيتى للقطب الأمريكى قد يؤدى إلى تزايد احتمالات التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى . بيد أن تلك التسوية لا ترتبط فقط بنهاية التحدى السوفيتى ، وإنما بعوامل أخرى أهمها ميزان القوى العربى -

الإسرائيلى ، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية الأمريكية وهى كلها عوامل فى رأينا تعطل من احتمالات تلك التسوية . فميزان القوى العربى - الإسرائيلى - مختل إلى حد كبير لصالح إسرائيل التى تمتلك القدرة النووية ، وخاصة بعد تدمير المقدرة العسكرية العراقية . وهذا الإختلال يتوافق مع وجود قيادة إسرائيلية تنطلق من تصورات توسعية لا تتردد فى الجهر بها ، كما أن القاعدة الاجتماعية لتلك القيادة تزداد تدريجياً مع إزدياد اختلال التوازن الأقليمى ، ووضح قدرة تلك القيادة على جلب المزيد من التنازلات العربية من خلال التشدد . ضف إلى ذلك ، أن تقديم العرب التنازلات لإسرائيل فى ظروف اختلال التوازن لم يؤد (ولم يكن من المتوقع إلا أن يؤدى) إلى مزيد من التشدد الإسرائيلى . فالتنازلات المنفردة للعدو لا تنتج آثارها الإيجابية على العدو بما يدفعه إلى تقديم تنازلات مماثلة إلا فى ظروف التكافؤ ، بل يتوقع بعض الدارسين أن يؤدى ذلك إلى تشجيع إسرائيل على « إستعمال خيار عسكرى جرىء تحتل فيه أراضى عربية إضافية فى أقطار عربية عدة ووضعها فى الموازنة المطلوبة لحل النزاع لمصلحة الوصول إلى الأهداف الإسرائيلية(٥١) .

من ناحية ثانية ، فإنه من المرجح أن تكون نهاية التحدى السوفيتى قد أدت إلى تضاؤل أهمية إسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية حيث كانت إسرائيل أحدى قواعد مواجهة الاتحاد السوفيتى ، مما قد يدفع الولايات المتحدة إلى تخفيف إرتباطها الاستراتيجى بإسرائيل .

ولكن هذه المقولة يمكن أن تكون أيضاً محل نظر ، لأنه إذا كانت أهمية إسرائيل قد قلت بالنسبة للولايات المتحدة ، فلابد وأن تكون أهمية العرب كانت تمثل منطلقات للنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط . فضلاً عن ذلك ، فإن مصالح الولايات المتحدة البترولية فى منطقة الخليج ، وعدم إستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية عموماً ، مايزال يعطى لإسرائيل أهمية أخرى فى الاستراتيجية الأمريكية بعيداً عن موضوع السوفيت(٥٢) . كذلك ، فإن الروابط الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية - الأمريكية التى يوفرها اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة تعمل فى اتجاه إستمرار قوة التحالف الإسرائيلى - الأمريكى .

وفى رأينا ، فإن إسرائيل مازالت تحتل مكانة مركزية فى الاستراتيجية الأمريكية ، والدليل على ذلك الدور الأمريكى « المهادن » لإسرائيل فى محادثات واشنطن وموسكو حتى الآن .

هل أدى استقلال الجمهوريات التى كانت تشكل الأتحاد السوفيتى إلى آثار معينة على الصراع العربى - الإسرائيلى ؟

يمكن القول أن مجالات التأثير المحتملة هى دور الجمهوريات الجديدة فى عملية التسوية ، وأثر التفكك على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

أولاً : دور الجمهوريات المستقلة فى عملية التسوية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف قد غير بشكل جذرى من تصوره لتسوية القضية الفلسطينية نحو التوافق مع السياسة الأمريكية ، بشكل يركز على منهج التسوية السلمية أكثر منه على مضمونها ، ومن حيث المضمون يركز على ضرورة التوصل إلى حل وسط تاريخى بين العرب وإسرائيل ، واتجه إلى « استرضاء » إسرائيل كأداة للنفاذ إلى الولايات المتحدة(٥٣) .

وقد أدى تفكك الأتحاد السوفيتى إلى ظهور بعض الجمهوريات التى تتخذ موقفاً أشد تأييدا للفلسطينيين من الموقف السوفيتى السابق . فكازاخستان مثلاً أعلنت إعترافها بالدولة الفلسطينية خلال لقاء بين نازاربابيف وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن موقف كازاخستان لن يكون حاسماً فى التأثير على تطور الصراع العربى - الإسرائيلى لانشغالها بقضايا البناء الداخلى . وتبقى سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية الأكثر أهمية نظراً لمشاركتها فى المؤتمر المتعدد الأطراف الذى أنعقد فى موسكو .

ويمكن القول أنه ليس هناك جديد فى التصور الروسى بمقارنته بالتصور السوفيتى الجورباتشوفى . ففى خطابه أمام مؤتمر المفاوضات متعددة الأطراف الذى أنعقد فى موسكو فى ٢٨ يناير سنة ١٩٩٢ تحدث كوزيريف ، وزير خارجية روسيا وأكد على النقاط التالية(٥٤) .

١ ـ أن روسيا تريد أن تلعب دور « الوسيط » فى المفاوضات وستعمل روسيا على « مساعدة » الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية السلمية .

٢ ـ من المهم التوصل إلى حل وسط بين العرب وإسرائيل ، ومنع نشوب المواجهات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عربية - إسرائيلية .

٣ ـ ضرورة الرقابة على التسلح فى الشرق الأوسط ، وتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية وخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والنووية .

وأضاف بوريس يلتسين إلى ذلك فيما بعد ، رفض بناء إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، مؤكداً أن روسيا ستتعاون مع الولايات المتحدة لاقناع إسرائيل بوقف بناء المستوطنات(٥٥) .

من الواضح أن روسيا تركز على منهج التسوية أكثر من تركيزها على مضمون تلك التسوية ، ولكن مقارنة خطاب كوزيريف أمام مؤتمر موسكو فى ٢٨ يناير بخطاب بوريس بانكين وزير الخارجية قبل الأخير للأتحاد السوفيت أمام مؤتمر مدريد فى ديسمبر سنة ١٩٩١ توضح أن السياسة الروسية تمثل خسارة بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة السوفيتية الجورباتشوفية . فروسيا تركز فقط على التوصل إلى حل وسط ، والرقابة على التسلح فى الشرق الأوسط بخلاف السياسة الجورباتشوفية

التى أعلنها بانكين والتى اشارت إلى تقرير المصير للفلسطينيين . لكن الأخطر من ذلك كله أن التصور الروسى يركز صراحة على أنه سيكون « مساعداً » للدور الأمريكى ، وقد ترجمت روسيا ذلك عملياً بمساندتها المطلب الأمريكي فى مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الأطراف بعدم مشاركة فلسطينيى الخارج أو القدس فى الوفد الفلسطينى كما أن روسيا بزعامة يلتسين أكثر عداء للعرب بصفة عامة . ويعتبر يلتسين وكوزيريف من أشد منتقدى العرب بدعوى أنهم دعموا الأتحاد السوفيتى القديم ولم يكترثوا لسحقه حقوق الإنسان . وقد لوحظ أن الإعلام الروسى تعمد تجاهل زيارة الرئيس مبارك لموسكو سنة ١٩٩١ بل وقرنها بعرض أفلام تليفزيونية عن اضطهاد اليهود فى العالم ، وعن الوجه الحضارى لإسرائيل .

الخلاصة أن السياسة الروسية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى تمثل « خسارة محددة » بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة الجورباتشوفية التى تعد فى رأينا ، الأب الشرعى للسياسة الروسية الحالية .

ثانياً : الهجرة اليهودية من دول « الرابطة » إلى إسرائيل :

ربما كانت هجرة اليهود (السوفيت سابقاً) إلى إسرائيل هى أخطر القضايا التى تهدد مستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى . فهذه الهجرة تكاد تسلب العرب إحدى أواخر الفرص المتاحة لهم لتصحيح المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية فى أرض فلسطين التاريخية . ففى أوائل الثمانينات حددت تقديرات إعداد السكان فى فلسطين التاريخية ، أنه إذا إستمرت نسبة الزيادة السكانية للفلسطينيين واليهود على ما هى عليه ، فإن الفلسطينيين - يشكلون ٤٩٪ من مجموع السكان فى كل فلسطين سنة ٢٠٠٠ وحوالى ٥٣٪ من هؤلاء السكان سنة ٢٠١٥ . بيد أن التدفق المتسارع فى المهاجرين « السوفيت » إلى إسرائيل منذ منتصف الثمانينات يهدد بإلغاء تلك التوقعات . كما أن أتجاه إسرائيل إلى توطينهم فى الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ يهدد أيضاً بإستحالة إستعادة تلك الأرض كأرض عربية ، كما أنه يهدد أيضاً الدول العربية المجاورة .

ومع مجىء جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ حدث تصاعد حثيث فى إعداد اليهود السوفييت المسموح لهم بالهجرة إلى إسرائيل على غرار - السوفيتى فى أوائل السبعينات . كما أعطى جورباتشوف لهؤلاء المهاجرين تسهيلات غير مسبوقة . فقد وافق على كل المطالب الأمريكية والإسرائيلية ، مثل نقلهم مباشرة على طائرات إسرائيلية وسوفيتية إلى إسرائيل . وفى ٢ أكتوبر سنة ١٩٩١ وصلت إلى تل أبيب أول رحلة طيران مباشرة من موسكو لشركة أيروفلوت السوفيتية تحمل مهاجرين يهود . كذلك ، فقد تخلى الأتحاد السوفيتى عن مطلبه السابق بالربط بين هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل وتعهد إسرائيل بعدم توطين المهاجرين فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو المطلب الذى كان الأتحاد السوفيتى قد قدمه إلى الرئيس جورج بوش

فى أبريل سنة ١٩٩٠ . وبناء على ذلك ارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل من حوالى ١٨ ألفاً سنة ١٩٨٨ إلى ٧١,٥٠٩ سنة ١٩٨٩ ، ثم إلى ١٨٥ الفا سنة . ١٩٩٠ ، وخلال الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٩١ وصل العدد إلى ٥٤,٥٠٠ مهاجر(٥٦) .

ومن ثم ، فإن إسرائيل حصلت من الأتحاد السويتى قبل تفككه على كل ما كانت تتطلع إلى الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفييت . وبالتالى ، فليس من المتصور أن يخسر العرب أكثر مما خسروا بالفعل نتيجة تفكك الأتحاد السوفيتى ، بل يمكن القول أن الخسارة وصلت أقصاها بحيث لابد أن يكون أى تغير مرادفاً لتحقيق مكسب ولو ضئيلاً . ذلك أن تفكك الأتحاد السوفيتى إلى ١٥ جمهورية مستقلة يجعل من الأيسر بالنسبة للدول العربية أن تحاول التأثير بشكل منفرد على تلك الجمهوريات ، أو تحاول توظيف نفوذها فى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز والجمهوريات الاسلامية الداخلة فى جمهورية روسيا الاتحادية (تاتاريا ، باشكيريا ، شاشان - انجوش وغيرها) للتأثير على السياسة الروسية إزاء قضية الهجرة اليهودية وهذا إذا كانت هناك سياسة عربية « منسقة » للتعامل مع هذه القضية ، توظف مختلف الخبرات والمهارات والقدرات لأحداث تأثير متعدد المستويات على الجمهوريات المستقلة . ومن المعلوم أن الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز تضم حوالى ١٢٪ من إجمالى يهود جمهوريات رابطة الدول المستقلة يتركز معظمهم فى أوزبكستان (٥,٥٪ من إجمالى يهود الجمهوريات(٥٧) ويستطيع العرب أن يؤثروا بشكل معين فى اتجاهات هجرتهم ، خاصة أنهم من الفئات الأكثر ترشيحاً للهجرة إلى إسرائيل فى الظروف الجديدة .

المصالح الاقتصادية العربية مع جمهوريات رابطة الدول المستقلة :

كانت العلاقات الاقتصادية العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول ثلاثة موضوعات : التجارة الخارجية ، والمعونات الاقتصادية ، ونقل التكنولوجيا السوفيتية إلى الصناعة والزراعة العربية . وبصفة عامة ، كانت التجارة العربية مع الأتحاد السوفيتى تدور حول نسبة ١٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية وبالذات خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الأتحاد السوفيتى . ولكن تلك النسبة كانت ترتفع فى حالة بعض الدول العربية . فقد زادت صادرات سوريا إلى الاتحاد السوفيتى من ١٣,٦٪ ، إلى ٤٥٪ من إجمالى صادراتها خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ على التوالى ، بينما بلغت وارداتها من الأتحاد السوفيتى خلال العامين المذكورين ٩٪ ، ٦,٥٪ وخلال العامين ذاتهما تغيرت صادرات وواردات مصر إلى ومن الأتحاد السوفيتى من ٦,٦٪ إلى ٩٪ ، ومن ٣,٥٪ إلى ٣,١٪ ، والسودان من ٦,٥٪ إلى ٦,٦٪ للصادرات ، ٠,١٪ إلى ٠,٥٪ للواردات ، وليبيا من ٢,٤٪ إلى ١,٧٪ للصادرات ، ٢٠٪ إلى ٢٥٪ للواردات ، والمغرب من ٢,٦٪ إلى ١,١٪ ،

للصادرات ، ٢,٧٪ إلى ٣,٧٪ للواردات ، والعراق من ٠,٦٪ إلى ٠,١٪ للصادرات ، ١٠,٩٪ إلى ٠,٤٪ للواردات ، وتونس من ٠,٤٪ إلى ١,٥٪ للصادرات ، من ٢,١٪ إلى ٢,٧٪ للواردات(٥٨) . وتوضح هذه الأرقام تدنى نسبة التجارة العربية مع الأتحاد السوفيتى مقارنة بإجمالى التجارة الخارجية العربية ، وأن الأتحاد السوفيتى كان مستورداً للمنتجات العربية أكثر منه مصدراً للمنتجات للأسواق العربية . فالصادرات العربية كانت في معظم الحالات أعلى من الواردات العربية من الأتحاد السوفيتى ، كما أن سوريا ومصر ليبيا ، والعراق وسوريا والمغرب والسودان أن تعتبر أهم الشركاء التجاريين العرب للأتحاد السوفيتى السابق وهناك مصانع عربية محددة تعتمد فى إستمرارها على تصدير إنتاجها للسوق السوفيتية ، منها ٢٥٠ مصنعاً فى مصر وحدها .

كذلك ، فإنه من خلال إتفاقات التعاون الاقتصادى والفنى التى عقدها الأتحاد السويتى مع عدد من الدول العربية ساعد الأتحاد السوفيتى فى بناء وتوسيع حوالى ٤٤٥ مشروعاً اقتصادياً فى الدول العربية وتشمل المساعدات السوفيتية أعمال التصميم والتنقيب والبحث العلمى ، وتقديم الالآت والخبراء والمساعدة الفنية والتدريب وإنشاء المعاهد التعليمية والتكنولوجية . وفى هذا الإطار قدم الأتحاد السوفيتى قروضاً ميسرة طويلة الأجل مثلت حوالى ٤٠٪ من إجمالى مساعداته التنموية لدول العالم الثالث .

وقد تضاءل حجم المعونات والمساعدات التكنولوجية السوفيتية للعرب منذ أوائل الثمانينات أى قبل وصول جورباتشوف إلى السلطة ، وتزايد هذا الاتجاه منذ سنة ١٩٨٥ كانعكاس لاتجاه الأتحاد السوفيتى والدول العربية إلى الإندماج فى السوق الاقتصادية الرأسمالية العالمية . ولكن ، رغم هذا التضاؤل يظل لبعض الدول العربية ، كمصر وسوريا والجزائر والمغرب ، مصالح اقتصادية هامة فى الجمهوريات التى ورثت الأتحاد السوفيتى ، فإلى أى حد ستتأثر تلك المصالح ؟(٥٩) .

يبدو لنا من إستعراض الخبرة المصرية أن المصالح الاقتصادية العربية فى جمهوريات الرابطة ، والتى تبلورت إلى شكل معين ، خلال الفترة الجورباتشوفية ليست مهددة بشكل عاجل أو مباشرة ، وأن كان يمكن القول أنها ستواجه مخاطر وفرصاً متباينة فى المستقبل القريب سنشير إليها حالاً .

فحوالى ٨٠٪ من التبادل التجارى المصرى ـ السوفيتى كان يتم مع مؤسسات تقع فى روسيا ، وبالتالى ، فإن هذا التبادل يمكن ضمان استمراره من خلال تطوير آليات للتعاون مع دولة واحدة وهى روسيا . ويلاحظ أن الميزان التجارى المصرى ـ السوفيتى سنة ١٩٩٠ كان لصالح مصر بمبلغ حوالى ٢٦٥ مليون جنيه مصرى (حوالى مليار جنيه مصرى قيمة الصادرات المصرية ، بينما وصلت الصادرات السوفيتية إلى ٧٧٣ مليون جنيه مصرى) ، كما أن لمصر ديوناً لدى الأتحاد السوفيتى

تبلغ حوالى ٢٤٠ مليون جنيه أسترلينى حسابى وللأتحاد السوفيتى ديون لدى مصر تمثل أقساط بناء المشروعات الصناعية والديون العسكرية .

ومع إعلان إنشاء رابطة الدول المستقلة عقدت مصر وروسيا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ إتفاقية لتنظيم مبادلات تجارية قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مناصفة بين الدولتين ، كما توجه عدد من رجال الأعمال المصريين إلى إقامة مشروعات مشتركة مع عدد من الجمهوريات المستقلة . وقد أوضحت الجولة التى قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى إلى بعض الجمهوريات المستقلة فى ١٩ يناير ١٩٩٢ أن الشق الأكبر من المصالح الاقتصادية المصرية يمكن تطويره ، بل ومن الممكن فتح آفاق أخرى لمصالح جديدة . فقد أتفق الوفد مع المسئولين فى حكومة روسيا على إستمرار التعاقدات القديمة وتوريد المعدات المتفق عليها بنفس الشروط والأسعار مع إجراء ترتيبات مصرفية جديدة . وفى مجال الكهرباء تم الأتفاق على إستمرار روسيا فى توريد الربع الأخير من معدات محطات كهرباء الديزل فى سيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد على أن تودع قيمة هذا الجزء فى بنك مصرى تصرف منه المؤسسة الروسية لشراء بضائع مصرية تصدر إلى روسيا . وكانت مصر قد أتفقت مع الأتحاد السوفيتى على توريد معدات تلك المحطات . كذلك تم الأتفاق على إقامة بنك مشترك مصرى - روسى ، وتوريد خمس محطات كهرباء ديزل قوة كل واحدة خمسة ميجاوات تسدد قيمتها بالجنية المصرى فى صورة سلع مصرية إلى روسيا . وقد ألغت روسيا القرض الذى كان مقدماً من الأتحاد السوفيتى فى مايو سنة ١٩٨٩ وقيمته ١٢٠ مليون جنية أسترلينى حسابى للأسهام فى تكاليف محطة كهرباء عيون موسى فى سيناء ، والخطط الكهربائى من القاهرة إلى السويس كجزء من الشبكة المصرية - الأردنية ، وتم الأتفاق على أن تسورد مصر معدات الخط التى لا تصنع فى مصر وسداد ٢٠٪ من قيمتها بالعملة الصعبة وباقى القيمة بسلع مصرية تصدر إلى روسيا كذلك أتفق على توريد محولات ومهمات تطوير السد العالى ومحطات المحولات فى أسوان ونجع حمادى وسمالوط والقاهرة على أن تسدد قيمتها مقابل بضاعة مصرية بنسبة ١٠٠٪(٦٠) كذلك هناك مفاوضات جادة تقوم بمقتضاها روسيا بالمساعدة فى استصلاح وزراعة مليون فدان فى منطقة العوينات(٦١) .

كذلك ، فقد فتح تفكك الأتحاد السوفيتى آفاقاً جديدة أمام تعاون مع كل من الدول المستقلة على حدة . فقد أتفقت مصر وأذربيجان على إقامة بنك مشترك ، ووقع صديق أيوشيف وزير اقتصاد كازاخستان إتفاقية تجارية مع جمعية مستثمرى العاشر من رمضان فى مصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ ، وعبرت الجمهوريات الأخرى عن رغبتها فى تطوير علاقات اقتصادية مع مصر . فقد أكدت أوكرانيا أنها ستلتزم بتنفيذ العقود التى تم توقيعها بين مصر والأتحاد السوفيتى القديم على أن يستمر نصيب أوكرانيا فيها بالأسعار والشروط ذاتها التى كان متفقاً عليها من قبل .

ومن ثم فالواضح أن العربية ليست مهددة لأن هناك مصلحة أساسية للأطراف العربية والجمهوريات المستقلة فى إستمرار تلك العلاقات ، خاصة أن العلاقات الاقتصادية العربية ـ السوفيتية كانت مبنية على أساس غير أيديولوجى إلى حد كبير(٦٢) .

والواقع أن المصالح الاقتصادية العربية مع الجمهوريات المستقلة يمكن أن تتطور إلى آفاق أرحب إذا تم بلورة استراتيجية عربية تجمع بين المقدرة المالية الخليجية على توفير الائتمان والسلع والقدرة الاقتصادية لدول المشرق العربى وشمال أفريقيا على توفير السلع والخدمات ، لبناء علاقات اقتصادية جديدة تقدم بموجبها الدول العربية الخليجية الائتمان . اللازم للجمهوريات المستقلة لاستيراد سلع عربية ، خاصة أن الخطر الأساسى الذى يواجه المصالح الاقتصادية العربية فى تلك الجمهوريات هو خطر دخول قوى اقتصادية كبرى لتقديم الائتمان الميسر ، فقد قدمت ألمانيا واليابان وتركيا تسهيلات إئتمانية لبعض الجمهوريات لاستيراد سلع وخدمات منها كما أن كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج على وشك الدخول فى حلبة المنافسة . كذلك ، فإن المصدرين العرب أعتادوا التعامل مع سلطة مركزية سوفيتية واحدة فى إطار إتفاقات حكومية للتجارة والدفع ، وهو أمر لم يعد قائماً ويتطلب جهداً إبداعياً لبلورة أساليب جديدة للتعامل التجارى .

النتائج الاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتى :

يمكن القول أن تفكك الأتحاد السوفيتى ، وانهيار عقيدته الماركسية ـ اللينينية سيكون له أثر معين على التطور الاجتماعى للمجتمعات العربية ، وعلى بعض المقولات الفكرية السائدة فى تلك المجتمعات . ذلك أن سقوط النظام الشمولى السوفيتى وقيام نظم أكثر ديمقراطية على إنقاضه ربما ينتج أثاراً على مستوى التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية ، ولا ننسى أن سقوط النظم الشمولية فى أوروبا الشرقية قد أثر على إنهيار النظام السوفيتى . غير أننا نتحفظ على هذه المقولة إلى حد كبير لسببين : الأول ، أن النظم السياسية العربية تمر بمجموعة من الأزمات (الصدام مع القوى الاسلامية الأصولية ، والأزمات الاقتصادية ، والنزاع مع إسرائيل) مما يبرر لها اللجؤ إلى الأدوات التسلطية للحكم وتأجيل عملية الديمقراطية إلى حين تلك الظروف(٦٣) .

والثانى ، هو أن الدول الغربية المهيمنة على النظام الدولى الجديد ، وأن كانت تبشر بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس فكرية للنظام الجديد ، إلا أنه ثبت من الخبرة الواقعية أنها لا تضغط فى اتجاه تطبيق تلك القيم إلا عندما يكون الأمر متفقاً مع مصالحها الوطنية. فقد ضغطت من أجل سقوط النظام السوفيتى ورفعت فى وجهه مفهوم حقوق الإنسان لأن هذا النظام كان يشكل تحديا أمنياً لها . ولكنها ضغطت أيضاً لإجهاض التطور الديمقراطى فى الجزائر حينما بدأ أنه سيؤدى إلى

وصول قوى سياسية غير مرغوبة إلى السلطة ، وتتجاهل تماماً الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة لأن الأمر يمس حليفها الاستراتيجى إسرائيل .

من ناحية أخرى ، فإن تفكك الأتحاد السوفيتى وتحوله إلى جمهوريات تعلن التمسك بنظام الاقتصاد الحر وتتجه إلى الإندماج الكامل مع السوق الرأسمالية العالمية ، سيسرع ويعمق ، دون شك ، من إرتباط الدول العربية بتلك السوق ، ويقوى من شأن الفئات الاجتماعية المدافعة عن نظام الاقتصاد الحر . ولهذا فإن شعارات « التحرير الاقتصادى » ، « والتخصيصية » أصبحت الشعارات المطروحة لدى النخب السياسية العربية . ولا نقصد أن ذلك قد تم نتيجة تفكك الأتحاد السوفيتى ، إذ أن الأتجاه نحو الاقتصاد الحر والتخصصية فى الوطن العربى سابق للأتجاه المماثل فى الأتحاد السوفيتى ، ولكنه سيلقى دون شك مصداقية أكبر ورسوخاً أشمل نتيجة ما حدث فى الأتحاد السوفيتى . هكذا تقل السيطرة الوطنية على الموارد والسياسات وتزداد سيطرة الشركات الغربية متعددة الجنسية ، وتقل قدرة الدول العربية على توظيف مواردها لمعرفة أهدافها الوطنية وتنسيق سياساتها بشكل جماعى(٦٤) .

كذلك فإننا نعتقد أن سقوط الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية سيؤدى إلى تطور جوهرى فى كثير من التيارات الفكرية العربية . فمن ناحية سيؤدى إلى تراجع ما يسميه بلقزيز « النزعة الوثوقية النصية » فى تلك التيارات ، وإلى إختبار تلك المقولات فى أرض الواقع ، بعد أن أتضح ، كما قال جورباتشوف فى خطاب استقالته ، أن أحد أسباب سقوط النظام السوفيتى هو أن المجتمع كان يخدم الأيديولوجية وليس العكس . وفى انعكاس ذلك على الفكر العربى يقول بلقزيز :

لم يعد من خيار سوى أن ندفن موتانا الأيديولوجيين ، لا تنكرا لهم ، وإنما إعترافاً بتاريخهم وإحتراماً لهم . لقد نزعنا النصوص من تاريخيتها الخاصة ، وعشنا فيها ومنها طويلاً وأدمنا على حقائقها وقتلنا روح النقد فينا . فقدنا الواقع وفقدنا النصوص ، تدعونا الأزمة الفكرية العامة التى تجتاح الأيديولوجيات الكبرى على امتداد العالم إلى أن ننتمى إلى التاريخ ونتوقف عن لعبة المرجع(٦٥) .

يرتبط بالتخلى عن النزعة « المطلقة » فى الفكر العربى ، التخلى عن مفهوم إمكانية « الهندسة الاجتماعية » أى تغيير المجتمع من خلال أدوات السلطة ، وإدعاء النخبة السياسية أن لديها مشروعاً فكرياً متكاملاً صحيحاً وأن هذا المشروع يتمشى مع تيار التاريخ ، وأن من حقها أن تفرضه على المجتمع مهما كان الثمن . وأخيراً لابد أن يشهد الفكر اليسارى العربى تغيراً جذرياً فى بعض منطلقاته الفكرية التقليدية . فقد مرت فترة طويلة كانت الماركسية العربية فيها مرتبطة فكرياً بالأحزاب الشيوعية فى « المركز » ، ولم تنجح فى تطوير ماركسية محلية على غرار ما فعلته الأحزاب الشيوعية الأوروبية التى بلورت مفهوم « الشيوعية ـ الأوروبية » بما فيها مفهوم الطريق البرلمانى إلى السلطة . ولابد أن يؤدى فشل الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية

في كل دول أوروبا الشرقية والأتحاد السوفيتى إلى مراجعة عربية لمنطلقات تلك الأيديولوجية . وقد بدأ الماركسيون المصريون بالفعل فى عملية مراجعة فكرية ستكون لها فوائد أساسية فى بلورة فكر عربى أكثر تركيباً وإستجابة للواقع العربى(٦٦) .

خاتمـــة :

فى دراسة سابقة بعنوان « العرب والبحث عن الأتحاد السوفيتى الجديد » كتبناها قبل إعلان تفكك الأتحاد السوفيتى ، قلنا أنه لا يمكن فهم تأثير ما حدث فى الأتحاد السوفيتى من منظور ثنائى مبسط هل هو فى صالحنا أم فى غير صالحنا ، ولكن ينبغى أن نميز بين مختلف أبعاد التطورات السوفيتية وبالذات بين سعى الأتحاد السوفيتى للوفاق مع الغرب ، وانهياره كقوة عظمى . فبينما قد يخلق الوفاق مع الغرب فرصا أمام العرب فإن انهيار الأتحاد السوفيتى كقوة عظمى شكل خسارة صافية لهم . ولكننا الآن أمام وضع مختلف . فقد أكتملت التطورات السوفيتية ، ولم يسقط الأتحاد السوفيتى كقوة عظمى فحسب ولكنه انتهى كدولة أيضاً . ولا تعنى بذلك أن ما حدث فى الأتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ هو نهاية التطورات ، إذ أنه من المتوقع أن تتفاعل تلك التطورات نحو أبعاد أخرى .

والواقع أن ما حدث فى الأتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ ليس مجرد تفكك الدولة وتحولها إلى دول مستقلة متباينة المشارب ، ولكن أيضاً سقوط الأيديولوجية السياسية للدولة . ومن ثم ، فقد إقترن الإنهيار النظامى مع الإنهيار الفكرى بشكل سلمى غير مسبوق فى تجارب الإنهيارات السياسية المعروفة تاريخياً ، وفى توقيت تاريخى لا يمكن ، فى رأينا ، أن يكون أكثر سوءاً بالنسبة لدول العالم الثالث .

ولقد أبتهج بعض العرب والمسلمين لما حدث فى الأتحاد السوفيتى بإعتباره انتصاراً للأسلام فى مواجهة الفكر الشيوعى الألحادى ، وسقوط للقبضة الروسية الشيوعية على الشعوب الأسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز . ولكن بعد أن يهدأ الإبتهاج ، ونتلمس النتائج الأكثر عمقاً للتطورات السوفيتية من منظور التوازنات العالمية والأقليمية يبدو أن الدول العربية هى الأكثر ترشيحاً من بين العالم الثالث ، لتكون « ضحية » هذه التطورات .

فإذا كانت التطورات السوفيتية تعنى توجيه ضربة فكرية للايديولوجية الشيوعية ، فإنها تعنى أيضاً أن الاسلام الأصولى فى الدول العربية وفى آسيا الوسطى ذاتها على وشك أن يحل محل الأتحاد السوفيتى والأيديولوجية الشيوعية كهدف للعداء الفكرى والسياسى الأمريكى - الأوروبى . فيبدو أن روسيا ، الاستمرار الشرعى للأتحاد السوفيتى ، قد أتجهت نحو التحالف مع الغرب فى مواجهة عدو جديد يكمن فى مكان ما ، ما بين آسيا الوسطى وشمال أفريقيا له ملامح عربية - اسلامية . كذلك ، فإن تفكك الأتحاد السوفيتى قد أدى إلى اختلال التوازن العالمى وبالتالى إلى هيمنة أمريكية على هذا التوازن وبلورة استراتيجية أمريكية تنطلق من إجبار دول العالم الثالث على قبول مفاهيمها ، بالقوة إذا لزم الأمر ، مع تحويل المؤسسات الدولية العالمية إلى أدوات لتحقيق ذلك . وربما تكون الهيمنة الأمريكية ظاهرة مؤقتة ستظهر بعضها التناقضات داخل المعسكر الغربى مما يخفف من وطأة تلك الهيمنة ، ولكن من المرجح أن تستمر تلك الهيمنة حتى نهاية القرن الحالى على الأقل . كذلك ، فإن التطورات السوفيتية ستعمل لصالح تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية ، وأن كان من الممكن أن تسفر عن تسوية « أمريكية » ، فى المدى القصير . ويبدو أن المصالح الاقتصادية العربية فيما نتج عن الأتحاد السوفيتى من دول ليست مهددة ، بل أنها ربما تتطور إلى آفاق جديدة ، فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن نهاية الأيديولوجية الماركسية لابد وأن يؤدى إلى نشوء « عقلانية تركيبية » جديدة لدى مختلف التيارات الفكرية العربية وبالذات التيارات اليسارية ، لادركنا أن هناك ما يمكن أن نشير إليه على أن فرص مواتية لتطوير وبلورة المصالح والأفكار العربية من مجمل الصورة القائمة التى ظهرت فى آخر سنة ١٩٩١ .

● ● ●

المراجـــــع :

(١) نحن لا نزعم أن استقلال الدول العربية جاء نتيجة للمتغيرات الدولية المشار إليها وحدها ، ولكن هذه المتغيرات « مواتية » لحركة التحرير والاستقلال العربية ، بالإضافة إلى وجود متغيرات « أقليمية وعربية » أسهمت فى هذه التطورات .

(٢) الأهرام ١٩٩١/١٢/٢١ ، وفى استعراض للتطورات التى أدت إلى ذلك إعلان مينسك بين روسيا ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ : عبد الملك خليل ، الورثة وتركة جورباتشوف ، الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٥ .

(٣) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١

(٤) الأهرام ١٩٩٢/٢/١٣

يمكننا القول أن تلك السياسة لن تكون فقط غير أيديولوجية ولكنها معادية للأيديولوجية الشيوعية . فقد ذكرت بعض المصادر أن يلتسين التقى فى باريس مع فلاديمر كيريلوفيتش سليل عائلة رومانوف وأعتذر له عن الثورة البلشفية ضد أشرة رومانوف ، المصور ، ٤ فبراير ١٩٩٢ .

(٥) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٧ .

(٦) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١ .

(٧) نقلاً عن حمدى فؤاد : « تحالف روسى ـ أمريكى لمواجهة نظر مشترك وعدو تحت التأسيس » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٥ .

(٨) الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥

(٩) حمدى فؤاد : عملية خلع أسنان روسيا النووية ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ ، والأهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .

وأثناء زيارته لموسكو فى فبراير سنة ١٩٩٢ أتفق جيمس بيكر مع الرئيس الروسى يلتسين على أن تقوم الولايات المتحدة بمد روسيا بعربات ومعدات تستخدم فى تخزين وتدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى الموجودة فى روسيا . الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٨ .

(١٠) تصريحات وزير الدفاع الأمريكى ريتشارد شينى فى الأهرام ، ٩٢/٢/٤ ، ١٩٩٢/٢/٥ .

(١١) أنظر تصريحاته فى الوفد ، ١٩٩٢/١/٨ .

(١٢) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١١ .

(١٣) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٦ .

(١٤) راجع فى تحليل لواقع واحتمالات تطور الجمهوريات الاسلامية . محمد السيد سليم ، مستقبل الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز . مستقبل العالم الاسلامى ، ٢ (١٩) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ ـ ١٩٢ .

(١٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .

(١٦) راجع ، سامى عمار ، الحرب الباردة تعود من جديد بين دول الكومنولث الجديد ، المصور ، ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

ـ « الكومنولث : كل الخيارات ممكنة » الوفد ، ١٢ يناير سنة ١٩٩٢ .

(١٧) دافع عن وجهة النظر تلك ، مصطفى محمود فى مقاله « المواجهة القادمة » ، الأهرام ١٩٩٢/١/٢٥ .

18- Quoted in: Michael Klaire, «North-South vs. East-West: the shifting focus of U.S. Miltary Power, «Middle East Report, March-April 1988.

(١٩) نقلاً عن ملخص للكتاب كتبه حمدى فؤاد فى الأهرام . ١٩٩٢/١/٢١ .

(٢٠) تصريح منشور من عاطف الغمرى ، « الاسلام والديمقراطية والتطرف » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .

(٢١) عاطف الغمرى « استراتيجية » العرب تفرض خطراً عربى الهوية ، الأهرام ١٩٩٢/١/٨ .
(٢٢) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٥ ، والشعب ١٩٩٢/٢/٢٥ .
(٢٣) عبد الله بلقزيز ، « مستقبل العمل الوطنى فى الوطن العربى فى ضوء التحولات الدولية الجارية ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٤٥) ، مارس سنة ١٩٩١ ،
(٢٤) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .
(٢٥) راجع دراسات أخرى تذهب إلى الرأى ذاته : محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، فبراير سنة ١٩٩٢) ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الأمريكية - العربية فى الماضى ، الحاضر ، والمستقبل . المستقبل العربى ، ١١ (١١٨) ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، ص ٩٣ .

جاسم محمد عبد الغنى ، المتغيرات العالمية وانعكاسها على الوطن العربى ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٣٩) ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ١٢ .

(٢٦) راجع فى تطور السياسة السوفيتية إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى منذ سنة ١٩٤٨ وحتى بداية حكم جورباتشوف : محمد السيد سليم ، الأتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية ، السياسة الدولية ، ٥ (١٧) ، يوليو سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٢ - ٥٣ .

Mohamed E.Selim, The Soviet Rold: Conceptions, Constraints, and prospects, «in Michael Hudson, ed. Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict, Washington, D.C. Gergetown University's Center for Arab Studies, 1983) pp. 152-174.

(٢٧) راجع فى عرض السياسة السوفيتية إزاء التصنيع الحربى المصرى .

Mohammeas E. Selim, «Egypt,» in James E. Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington, MA, D.C. Heath, 1984), pp.132-134.

وسلسلة المقالات التى نشرها محمد عبد الله الشامى عن تصفية صناعة الصواريخ والطائرة المصرية فى الشعب ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ . فى ١١ فبراير سنة ١٩٩٢ .

(٢٨) حديث السيد / عمرو موسى مع المصور ، ١٩٩١/٨/٢٠ .
(٢٩) تصريحات د . رمزى الشاعر ، ود . قدرى حفنى فى الجمهورية ، ١٩٩١/١/١٤ .
(٣٠) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٦ .
(٣١) صلاح بسيونى ، « إعلان قمة مجلس الأمن والنظام الدولى الجديد » . الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
(٣٢) راجع تفاصيل وأردات السلاح العربية خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ فى :

Siprt yearbook, 1990, World Armaments and Disarmaments, (London; Oxford Universit" Press, 1990), pp. 254-298.

(٣٣) الشعب ، ١٩٩١/١٢/٣١ .
(٣٤) للمزيد من التفاصيل عن الصناعة العسكرية العربية ، يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢)

Mohamed Selim, «Egypt,» Pp. Cit,

(٣٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٤ .
(٣٦) سلامة أحمد سلامة ، « نحن والأوكازيون النووى » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١١ .
(٣٧) نقلاً عن ، عبد الملك خليل ، « روسيا والغرب وصياغة أخرى لمستقبل العلاقات » ، الأهرام ، ١٩٩١/١/١٨ .

(٣٨) تصريحات زين الدين أحميدوف ، المفتى الأول فى كازاخستان ، فى الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٦ .
(٣٩) عبد المجيد فريد ، « المسلمون فى الأتحاد السوفيتى ، إلى أين ؟ » ، الأهرام ، ١٩٩١/١٠/٩ .
وفى رؤية علمية شاملة لتطور العلاقات العربية ـ الإيرانية ، والعربية ـ التركية ، راجع عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
(٤٠) الأهرام ، ١٦ ، ١٩٩٢/٢/١٨ .

يذكر أن مؤتمراً تمهيديا على مستوى وزراء الخارجية عقد فى أنقرة فى ١ فبراير لمناقشة الموضوع ، وطالبت تركيا ضم قبرص التركية إلى المنظمة ، وأعترضت إيران ، وردت تركيا بالأعتراض على إنضمام طاجكستان (ذات الأصول الإيرانية) . ويبدو أن تسوية ما قد أتفق عليها فى مؤتمر قمة طهران فى ١٧ فبراير .
(٤١) إبراهيم نوار ، « إيران تبحث لنفسها عن دور اقليمى جديد » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
(٤٢) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٩ ، ١٩٩٢/١/٢٧ ، والوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ ، وأخبار اليوم ، ١٩٩٢/١/٢٧ .
(٤٣) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .
(٤٤) جلال عبد الله معوض ، « تركيا والنظام الأقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى : الجانب الأمنى » ، شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر سنة ١٩٩١ ، ص ٦٤ ـ ٦٨ .
(٤٥) هناك العديد من الدراسات والمقالات التى توضح أبعاد الدور التركى والدعم الأمريكى لهذا الدور ، منها :
ـ وحيد عبد المجيد ، « تأثير تفكك الأتحاد السوفيتى فى العالم العربى والاسلامى » ، مستقبل العالم الاسلامى ، ٢ (٥) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠ .
ـ صلاح بسيونى ، « إنهيار الامبراطورية السوفيتية والشرق الأوسط الجديد » ، الوفد ، ١٩٩١/٢/١٦ .
ـ عبد الستار الطويلة ، « السباق على الجمهوريات الاسلامية السوفيتية سابقاً » الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
ـ منى ياسين ، « إتفاق أمريكى ـ تركى « لعلمنة » الجمهوريات الاسلامية » ، الشعب ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
ـ عاطف الغمرى ، « الهجوم الدبلوماسى فى أتجاه الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
(٤٦) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٤٧) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
(٤٨) « الصراع التركى ـ الإيرانى حول الجمهوريات الاسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/١/٢ .
«The Turkish Model on Display». Newsweek, 3 Feb. 1992, pp.23-24.
(٤٩) الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٣ .
(٥٠) السباق بين تركيا وايران فى الجمهوريات الاسلامية ، المصور ١٩٩٢/٢/٧ .
(٥١) عبد اللطيف الشواف ، « التغيرات فى النظام الدولى وقضية الوحدة » ، المستقبل العربى ، ١٢ (١٣٣) ، مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ١٦ .
(٥٢) يذهب إلى ذلك الأستاذ / محمد حسنين هيكل فى مقابلته مع الأهالى ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
(٥٣) راجع فى تفاصيل هذا التصور ، محمد السيد سليم ، « العرب والأتحاد السوفيتى الجديد » ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث / السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
(٥٤) مقتطفات من الخطاب فى الجمهورية (القاهرة) ، ٢٨ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
(٥٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .
(٥٦) راجع فى موضوع هجرة اليهود السوفييت :

عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفييت ، (القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٩٠) ، ١٣٩ - ٢٢٨ .

أحمد يوسف أحمد ، « المخطط الراهن لتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين ، الجذور ، الواقع ، المستقبل » ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٤١) ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٨٠ - ١٠١ .

ومطارحات الندوة التى عقدت لمناقشة الموضوع فى العدد ذاته ، ١٠٢ - ١٣٠ .

وفيما يتعلق بإحصاء المهاجرين اليهود ، راجع التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٩ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩١) ، ص ٢٣ ، وأسامة الغزالى حرب ، « الأتحاد السوفيتى وتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، بحث مقدم إلى ندوة الحوار العربى - السوفيتى ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ .

(٥٧) النسبة محسوبة من عبد الوهاب المسيرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٥٨) الإحصاءات مأخوذة من :

International Monerary Fund, Direction of trade Statistics. 1991, (New York; IMF, 1991).

(٥٩) فى تفاصيل عن العلاقات الاقتصادية العربية السوفيتية ، راجع طه عبد العليم ، « التغير فى الأتحاد السوفيتى وانعكاساته على الوطن العربى ، فى محمد السيد سعيد ، محرر ، الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٢٧٤ - ٣٧٨ .

(٦٠) مقال إبراهيم نافع ، فى الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٤ . وتصريحات الدكتور الجنزورى فى ندوة الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٦ .

(٦١) تصريحات يوسف والى فى الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٢ .

(٦٢) طه عبد العليم ، « آفاق العلاقات الاقتصادية العربية - السوفيتية » المستقبل العربى ، ١٠ (١١٠) ، ٢ أبريل ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

(٦٣) تحدث فى ذلك تفصيلاً :

Michael Hudson, «After the gulf War: Prospects for democratizion in the Arab World,» Middle East Journal, 45 (3), Summer 1991, pp.407-426.

(٦٤) فى مناقشة معمقة لهذه النقطة :

يوسف صايغ ، « دلالات التحول الجذرية فى مجموعة البلدان الأشتراكية الأوروبية بالنسبة إلى الوطن العربى ، وقضية فلسطين » ، المستقبل العربى ، ١٤ (١٥٠) ، أغسطس ١٩٩١ ، ص ١٣ - ١٦ .

(٦٥) عبد الله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٦٦) أنظر على سبيل المثال مقالات الأستاذ / محمد سيد أحمد فى الأهرام ، بعنوان « العالم بدون الأتحاد السوفيتى » ، ففى إحدى تلك المقالات طرح فكرة أن آليات السوق لم تعد سمة تميز الرأسمالية ولم يعد التخطيط سمة تميز الأشتراكية ، بل أصبح معيار التميز فى ظل وحدة الأضداد ، طبيعة الطبقات الاجتماعية المتاحة لها الأستحواذ على فائض القيمة ، كما يطرح فكرة أن التحول من نظام اجتماعى إلى آخر هو عملية تسير فى خط متعرج قابل للانعكاس . محمد سيد أحمد ، « العالم بدون الأتحاد السوفيتى التحول من الأشتراكية إلى الرأسمالية » ، الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٣ .

تعقيب (١)

الدكتور / مجدى حماد

بعد هذه الوجبة الدسمة التى أعطاها لنا الأخ الصديق الدكتور محمد السيد سليم ، أعتقد أنه كان ينبغى بدء الورقة بما أختتم به المتحدث لأن تلك النهاية بمثابة محور المشكلة لأن مأزق العلاقات العربية ـ السوفيتية منذ بدأت عام ١٩١٧ يتمثل فى تلك النقطة بالذات ، فقد بدأ الإرتباط منذ عام ١٩١٧ بما يشبه الكوميديا ، وأنتهى بما يشبه الدراما ، حيث بدأ أساساً بإنشاء ما سمى بـ (إدارة مكافحة الشيوعية) فى إطار وزارة الداخلية فى مصر وغالبية الدولة العربية . وأعتقد أن هذه الإدارة ما تزال قائمة حتى الآن .

إن التطورات غير المسبوقة فى النظام العالمى قد أرتكزت على أن العقيدة الشيوعية التى تجسدت فى الأتحاد السوفيتى منذ عام ١٩١٧ وأكتسبت لذاتها أرضية جديدة بالانتصار السوفيتى الضخم فى الحرب العالمية الثانية وإمتداد العقيدة إلى أوروبا الشرقية والصين بحيث نشأ معسكر إشتراكى كما نشأ توازن نووى ، هذه العقيدة أصبحت بمثابة جملة إعتراضية على مسار التاريخ وليست فى إطار حركة التاريخ . والمهم إن إدارة مكافحة الشيوعية ما تزال قائمة ، وهذا مجرد على تفاعل العرب مع الأحداث الكبرى .

إن النقطة الأساسية التى أود أن أبدأ بها هى أنه إذا كان إنهيار الأتحاد السوفيتى يعتبر بمثابة مفاجأة ضخمة ، فإن فك الإرتباط العربى ـ السوفيتى ليس كذلك ، وإنما بدأ مبكراً عن ذلك . وفى إعتقادى أن الاتحاد السوفيتى قد بدأ دعواه كدولة عظمى على الأرض العربية ، كما خسر دعواه كدولة عظمى على الأرض العربية . ذلك وصف دولة ما بإنها (قوة عظمى) أو إحدى القوتين العظميين فى العالم ليس مجرد حساب للطاقة الإنتاجيه أو الترسانة النووية أو العقائد السياسية والاقتصادية ، وإنما قبل ذلك وبعده إستعداد للخروج بذلك كله إلى العالم الأوسع والمنافسة النشطة على قيادة هذا العالم والدعوة إليه كنموذج حضارى . وكان الاتحاد السوفيتى بعد إنتصاره فى الحرب العالمية الثانية يؤثر أن يبقى داخل حدوده أو فى نطاق المنطقة المحيطة به مغلقاً أبوابه ، منطوياً على نفسه ، إلا أنه فى عام ١٩٥٥ تجرأ الاتحاد السوفيتى وقفز إلى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وراح يحاول ممارسة دور القوى الأعظم بكل

عناصر العزيمة لهذا الدور ، عندما عقد أول إتفاقية للسلاح مع مصر ، وليس هناك شك بأن الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة قدَّم للوطن نوعاً من الدعم والتعاون يندر أن يتكرر ، وقد إتاح ذلك بناء السد العالى وتدعيمه وتشييد القاعدة الصناعية المصرية الحديثة ، وكان ذلك يجرى فى ظل ذروة حركة التحرر العربى والعالمى ، والتى مارست تأثيراً قوياً على التوازن الدولى مع نشوء حركة عدم الإنحياز . ويزيد على ذلك أن الاتحاد السوفيتى نفسه كان المصدر الذى حصل منه العرب على السلاح ، بما يمكنه من أن يخوض حرباً أو قتالاً مع إسرائيل ، ولعل أزمة الاتحاد السوفيتى الكبرى أنه فى معركة عام ١٩٦٧ بالذات بدأت عملية الإنهيار فى العلاقات العربية - السوفيتية ، حيث ظل الاتحاد السوفيى متردداً طيلة الساعات الأولى للحرب ، ثم راح يحاول التدخل فى أعقاب ذلك ، إلا أن محاولته جاءت باقل من الحجم المناسب ومتأخرة . وعلى الرغم من جهد الاتحاد السوفيتى فى التعويض ، بما جعل حرب أكتوبر ممكنة ، إلا أن كثيراً منا لم ينس تردد وتخبط الساعات السوداء ، إلى جانب أن أطرافاً أخرى عديدة كانت تقف له بالمرصاد . وهكذا ، فإنه عندما وقف الرئيس أنور السادات فى عام ١٩٧٦ فى مجلس الشعب ليعلن إلغاء معاهدة الصداقة التعاون التى وقعها بنفسه مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧١ ، أصبح واضحاً أن الاتحاد السوفيتى فقد دوره فى قلب الشرق الأوسط ، وكانت تلك فعلا بداية النهاية . ويعنى ذلك أن دورة فى الوطن العربى كإحدى القوتين الأعظم توقف ، ولم يكن من الممكن بالنسبة للأتحاد السوفيتى عام ١٩٧٦ سوى الإنسحاب من قلب المنطقة إلى طرفها (أنجولا - أثيوبيا - أفغانستان) .

وليس هناك شك فى أن خروج الاتحاد السوفيتى مطروداً من المنطقة للمرة الثانية (الأولى فى عام ١٩٧٢ ، والثانية فى ١٩٧٦ ، قد أحدث نوعاً من ضياع الهيبة ، والمعروف أن نصف قيمة أى قوة عظمى يرتهن خاصة وأن الاتحاد السوفيتى قد تعرض للطرق مرة ثالثة على يد الصومال عام ١٩٧٨ .

وقد أستكمل الاتحاد السوفيتى بعد ذلك تراجعة ، وكان من اللافت للنظر أن الجامعة العربية على سبيل المثال لم تفتح لنفسها مكتبا فى موسكو بالرغم من المطالب السوفيتية المتكررة ، لأن الجامعة العربية تمثل الأمة العربية كلها . وأعتبرت الجامعة أن الدور السوفيتى هو دور مضمون ، ولا داعى لبذل أى نوع من النشاط مع القاعدة الاجتماعية والسياسية والبشرية السوفيتية ، الأمر الذى حال دون فتح مكتب للجامعة هناك سوى مع عام ١٩٩٠ . والأكثر من ذلك ، أن الأمين العام للجامعة العربية رفض تلبية الدعوة التى وجهت إليه لحضور الأحتفال بمرور ٤٠ عاماً على الحرب العالمية الثانية التى أقيمت فى ألمانيا الشرقية ، وكان جورباتشوف آنذاك حديث عهد بالسلطة ، وكانت فرصة مثالية للأمين العام ليقابله ويفتح معه الحوار ، إلا أنه لم يذهب .

وفى الحقيقة ، فإن هذا العزوف العربى عن الاتحاد السوفيتى لم يكن السبب الوحيد للتراجع ، وإنما يتحمل الاتحاد السوفيتي ذاته نصف المسئولية ، فقد كان أول منزلق وقع فيه الاتحاد السوفيتى بعد قفزته الأولى للمنطقة هو ارتطامه مع الحركة القومية العربية ، حيث كان النظام السوفيتى يقوم على النظر إلى العمل القومى بإعتباره موروثات متخلفة من زمن فات ومضى ، وأن الأممية هى القدر المأمول . وكان الخطأ الآخر الذى وقع فيه الاتحاد السوفيتى يتمثل فى الأعتقاد يبشر بها هى منتهى الأمل بالنسبة لجميع البشر ، وغاب عنه فى هذا الشأن أن الأصول الحضارية لكل شعب أو أمة هى التى تعطية جنة موعودة مختلفة عن جنات الآخرين ، مهما أطنبوا فى التبشير بخلودها ونعيمها . وفى إعتقادى أن قمة التراجع بدأت مع جورباتشوف ، وليس بعد ذلك ، وهناك ثلاث علامات أساسية لهذا التراجع فى عصر جورباتشوف ، أبرزها كان التخلى عن جميع المبادىء التى حكمت الموقف السوفيتى فى عصر بريجنيف ، وثانيها هو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل فى ظل حكم جورباتشوف وقد علمنا من مقال للأستاذ لطفى الخولى أن جورباتشوف كان قد أبلغ ياسر عرفات منذ خمس سنوات أنه سوف يعيد العلاقات مع إسرائيل ، وأنه يعتقد أن ذلك طريقاً أسلم لممارسة الدور السوفيتى فى التسوية . أما المؤشر الثالث ، فيتمثل فى خطاب وزير الخارجية السوفيتى أمام الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩١ والذى قال عنه الأمين العام للجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد (الذى حضر تلك الدورة بإعتباره رجل الأمم المتحدة إذ عاش هناك ١٣ عاماً) أنه كان أسوأ خطاب سمعه فى حياته من وزير الخارجية ، وإن الخطاب لم يكن سيئاً فقط من الناحية السياسية ، وإنما حتى من ناحية الألفاظ القبيحة التى وردت فيه . وأقتصر ذلك الخطاب عموماً على نقطتين فقط ، الأولى حق إسرائيل فى الوجود ، والثانية ضرورة إلغاء قرار مساواة الصهيونية والعنصرية ، والذى وصفه بإعتباره قراراً غير إخلاقى وغير شرعى ، فى حين لم يذكر كلمة واحدة عن حقوق الشعب الفلسطينى أو عن الصراع العربى - الإسرائيلى فى ذلك الخطاب .

أنتقل بعد ذلك إلى قضية نقطة خلاف خلال من حيث المنهج ، وهى أهمية التفريق بين البحث السياسى والعمل السياسى . فإدارة العمل السياسى تقتضى وجود معادلة قوى لطرفى الصراع ومحاولة الإستفادة منها لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر قدر الإمكان ، ونحن الآن إزاء ظاهرة متحركة وتموج بجوانب عديدة من التغير والحركة السريعة للغاية غير المسبوقة ، وبالتالى يحق للباحث أن يقول أنه فى حاجة إلى بعض الوقت لكى يتحدث عن نتائج نهائية ، وهذا صحيح . ولكن إذا كنا نتحدث الآن عن الابحاث ، فإن علينا أن نتفاعل ونرتبط بشكل مباشر بين المستجدات الطارئة ، دون أن ننتظر ، ويمكننا مع ذلك أن ننتظر ظهور النتائج النهائية بعد فترة ، خاصة بالنسبة لنا كعرب لأن العرب منذ مجىء جورباتشوف يتابعون - بدرجات متفاوتة - ما يحدث من مواقع المتفرجين على هذه الدراما الإنسانية العظيمة ، بعضهم يشعر بالإنبهار

ويصمت ، والبعض الثانى يشعر باليأس ويصمت ، والبعض الثالث يشعر بالشماته ويتحدث ، ولكن القليل منهم فقط يستشعر الواجب ، ويحاول أن يقدم خطة للعمل والحركة ، فى حين أن الآخرين يتحركون منذ فترة مبكرة ، حيث تحركت إسرائيل ونجحت في إنتزاع إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، كما أجرت مباحثات بشأن شراء مفاعلات نووية من الاتحاد السوفيتى قبل إنهياره ، وكذلك فعلت إيران وتحركت فى عهد جورباتشوف ، ثم تحركت إيران وتركيا معا ، بالإضافة إلى تحرك منفرد لكل منهما فى إطار المنظمة الاقتصادية التى جمعت بينهما وبين خمس جمهوريات سوفيتية وباكستان .

والحقيقة أن القول أن هناك تحركا من جانب دول الشرق الأوسط للإفادة من التحولات الجارية داخل الاتحاد السوفيتى ربما كان صحيحاً بالنسبة للتحرك الإيرانى ـ التركى ، ولكننى لا أعتقد ذلك بالنسبة لمصر على أقل تقدير . وقد رفضت إيران إعلان دمشق رفضاً حاداً ، وأعلنت أنه ليس لمصر علاقة بامن الخليج ، وإنعكس ذلك فعلاً على إتفاق دمشق ، بل الغريب إن إيران لم تكتف بالإدعاء أن ليس لمصر علاقة بامن الخليج ، بل راحت، تهدد أمن مصر من جانب السودان ، وحاولت بناء حزام من النظم الشيعية بدءاً من الجزائر ، مروراً بالسودان ، إلى إيران ، فجمهوريات آسيا الوسطى .

وتتعلق النقطة الثالثة بالناحية المنهجية لاسيما فيما يتعلق بالأوضاع على الساحة العربية فى ظروف ما بعد الغزو العراقى للكويت وعملية تحرير الكويت ، حيث تؤكد هذه الأوضاع على حقيقتين رئيسيتين :

الحقيقة الأولى : أن هذه الأزمة كانت كاشفة للعديد من القوى والتطورات التى كانت تشق مجراها عميقاً فى العالم العربى وفى العلاقات الدولية لهذا العالم ، ومن أهمها على الإطلاق أننا بدأنا إعادة الإرتباط القديم مع الغرب بعد أن بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى التفكك .

الحقيقة الثانية : انه على الرغم من إنتهاء حرب الخليج ، فإن الأزمة مازالت مستمرة ، ويعنى ذلك أننا ندخل السباق الجديد ونحن نحمل همين معا ، الأول هم الأمة المهزومة ، والثانى هم الأمة المأزومة ، وقد قال البعض قبل الغزو أننا أمة مأزومة ، وكان ذلك صحيحاً ، إلا أننا لم نكن أمة مهزومة وقتذاك . أما الآن ، فإننا لا نستطيع السير فى هذا الادعاء . واذا نظرنا إلى الكيفية التى تطور بها الارتباط مع الاتحاد السوفيتى فسوف نكتشف أن الإرتباط بدأ بأزمة مزدوجة ، أولها الإعتراف السوفيتى باسرائيل ، وثانيها أنه فى أعقاب قيام إسرائيل وحرب ١٩٤٨ وظهور النظم العسكرية ، وبالذات ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأ التصادم مع الاتحاد السوفيتى نتيجة لوصم الثورة بـ (الديكتاتورية العسكرية) والتعامل معها وفقاً لنظرية المؤامرة ، والنظر إليها بوصفها إمتداداً للحركة الأمريكية ، أو على الأقل أن الطبقة الحاكمة فيها تتحرك وفقاً للنمط اللاتينى القائم على محاولة تدعيم السلطة بآلانها العسكرية .

والنقطة الأخيرة فى هذا التعقيب تتعلق بموقف السوفيت من الصراع العربى - الإسرائيلى ، لأن الاتحاد السوفيتى لم يقف إلى جانب مصر فى سباق التسلح الذى فرض عليها موقفاً موازياً لموقف الولايات المتحدة مع إسرائيل ، كما تلكأ الاتحاد السوفيتى كثيراً فى الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحررية ، علاوة على أن الجهد السوفيتى المبذول لم يكن يتوازى مع خطورة الصراع .

والحقيقة أننى حاولت تشخيص التطورات الجارية وإستشراف إحتمالات التطور المستقبلى لها ، فوجدت أننا أمام ست ظواهر رئيسية :

أولها : أننا إزاء إختفاء المعسكر الإشتراكى بالكامل .

ثانيها : أن العقيدة الشيوعية ذاتها قد تلاشت .

ثالثها : أن الاتحاد السوفيتى نفسه قد أختفى كقوة عظمى وتبعثر إلى العديد من الدول .

رابعها : تراجع الفكر الشيوعى فى جميع أنحاء العالم .

خامسها : نشوء التحالف الأمريكى - الروسى .

سادسها : تبلور نظام دولى جديد يقوم على الهيمنة الأمريكية ، وتجسدت هذه الهيمنة بصورة واضحة فى حرب الخليج .

وتترتب عدة نتائج على هذه وغيرها من نتائج إنهيار الاتحاد السوفيتى . النتيجة الأولى أن العداء للعرب والاسلام قد تصاعد داخل ما كان يسمى بالمعسكر الإشتراكى كله ، وليس فقط داخل الاتحاد السوفيتى . وكان هناك مؤشر على ذلك يتمثل فى أحداث رومانيا ، حيث أتهم الفلسطينيون والليبيون بأنهم كانوا يتولون أعباء الأمن الرومانى ، كما بدأ ذلك فى أقدام كافة دول أوروبا الشرقية سابقاً والاتحاد السوفيتى القديم على إعادة العلاقات مع إسرائيل ، ونبع هذا التوجه فى الأصل من العداء الأصلى والأصيل للقومية العربية فى الشمال بأكمله بعد أن أستعاد وحدته وتماسكه .

والنتيجة الثانية : تتمثل منطقيا فى تصاعد دور الأصولية الاسلامية ، لأنه حتى على المستوى الداخلى أختفى العدو الذى كانت الجماعات الأصولية تواجهه .

أما النتيجة الثالثة : فتتمثل في أزمة المثقفين اليساريين العرب لأنهم أجبروا رغم أنوفهم على التخلى عن عقائد وآمال وأحلام عاشوا معها سنوات ، ودخلوا بسببها المعتقلات سنوات طويلة ، وكان ذلك لصالح التيار الاسلامى .

إلا ن أخطر نتائج الإنهيار السوفيتى يتمثل فى انعكاساته على عملية التسوية الذى تجسد فى شعار **شامير** (سلام مقابل سلام) ، لأنه لم يعد بالإمكان إستخدام القوة المسلحة لإنتزاع ما تحت يدى إسرائيل الآن ، وبالتالى فإن المفاوضات لا يمكن أن تفضى سوى إلى أن إسرائيل لن تعتدى أكثر مما أعتدت من قبل . وتعتبر هذه النتيجة منطقية للغاية فى ظل إنهيار الدولة والعقيدة والمعسكر ، كما أدت هذه الظروف الجديدة إلى تصنيف الكفاح المسلح ضمن طائفة الإرهاب ، علاوة على أن هذه

الظروف أدت إلى جعل إسرائيل بمثابة رصيد استراتيجى أساسى لهذا التحالف الاستراتيجى الجديد ، ويتفق ذلك تماماً مع ما ورد فى البحث بإن إسرائيل لم تكن عمرها أداة لمواجهة الشيوعية ، وإنما كان ذلك من قبيل الدعاية ، وإنما كانت إسرائيل أداة لمواجهة حركة القومية العربية فى الأساس ، وهذا الهدف كان متفقاً عليه منذ البداية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية .

تعقيب (٢)

نتائج فك الإرتباط القديم السوفيتى - العربى

(رؤية عسكرية)

عميد أ . ح . مراد إبراهيم الدسوقى

ظل الاتحاد السوفيتى (السابق) واحدا من أهم مصادر الدول العربية للحصول على السلاح - أن لم يكن أهمها على الإطلاق - منذ حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، ومن خلال تسويق الأسلحة السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط ، استطاع الاتحاد السوفيتى أن يتوسع فى بيع المزيد من منتجاته من الأسلحة والمعدات العسكرية ويحظى بمكانة عسكرية استراتيجية لم تحظ بمثلها دولة أخرى .

وعلى إمتداد فترة الإعتماد العربى على الأسلحة السوفيتية يمكن أن نلاحظ سمات عامة كانت تميز التعامل السوفيتى مع الدول العربية :

- لم تكن الدول العربية تحصل على أحدث ما لدى الاتحاد السوفيتى من أسلحة ومعدات عسكرية .
- أن الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية كان مرتبطاً دائماً بدرجة الألتزام بالأيديولوجيات السوفيتية .

- كان حجم التسهيلات العسكرية ودرجة تقدم الأسلحة والمعدات العسكرية التى تحصل عليها الدول العربية يتناسب تناسباً طردياً مع درجة الولاء لمبادىء الاتحاد السوفيتى فى هذه الدول .
- وفر الصراع العربى الإسرائيلى مناخاً مناسباً لمضاعفة مبيعات الأسلحة السوفيتية للدول العربية . وكانت كميات الأسلحة السوفيتية إلى الدول العربية تتضاعف فى أعقاب كل جولة من الجولات العربية الإسرائيلية .
- فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى يبيع الأسلحة للعرب بأعلى الاثمان كان المهجرون اليهود السوفيت يذهبون إلى إسرائيل - بدون مقابل - وهم يعلمون أسرار هذه الأسلحة ويشاركون فى تخطيط العمليات العسكرية ضد الدول العربية .
- كان الاتحاد السوفيتى يحرص على ألا تحصل الدول العربية إلا على الأسلحة الدفاعية فقط ، وفى بعض الأحيان كانت بعض الدول العربية تحصل على أسلحة هجومية ذات قدرات محدودة .
- أستطاع الاتحاد السوفيتى أن يتحكم فى القدرات العسكرية لجيوش الدول العربية عموماً وجيوش دول المواجهة مع إسرائيل على وجه الخصوص للإبقاء على هذه القدرات عند مستوى معين لا تتعداه .

وقد أرتكبت الدول العربية خطأ استراتيجياً كبيراً بقصر إعتمادها على الأسلحة السوفيتية ولم تلجأ إلى تنويع مصادر السلاح إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم كررت الدول العربية الخطأ ولم تسع إلى الحصول على إمكانيات تصنيع الأسلحة الرئيسية فى وقت مبكر فظلت أسيرة لمن يقبل أن يبيع لها السلاح الذى أصبحت الحاجة إليه أكثر من ذى قبل فى ظل نمو القدرات والإمكانيات العسكرية الإسرائيلية فى مجال صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية داخلياً .

وفى حقيقة الأمر كان السلاح السوفيتى يتمتع بميزات كثيرة لعل أهمها رخص ثمنه وبالتالى وفرة الإعداد المتوفرة منه ، وكذلك بساطة تصميمه ، الأمر الذى لا يتطلب أفراداً ذوى مواصفات خاصة لتشغيله ، بالإضافة إلى سهولة وبساطة إجراء الصيانة له وقوة تحمله وقدرته على العمل فى أسوأ الظروف . وفى مقابل ذلك كان السلاح السوفيتى لا يوفر للطاقم الحد الأدنى من ظروف التشغيل المناسبة كما أنه دائماً يحتل المرتبة الأدنى من ناحية التقدم التكنولوجى ، الأمر الذى كان يستلزم ضرورة اللجوء إلى الكم للاستعاضة عن الكيف .

ومع أرتباط مبيعات الأسلحة السوفيتية للدول العربية بالنواحى السياسية أكتسبت تلك المبيعات شهرة كبيرة فى الشرق الأوسط ، وأصبحت التطورات مرتبطة على الدوام بحدث بارز فى المجال التسليحى ناتج عن علاقة سياسية مع الاتحاد السوفيتى وليس نابعاً من الاحتياجات الفعلية والحقيقية للدول العربية فى مواجهة خصمها الرئيسى فى المنطقة وهو إسرائيل . ومن ناحية أخرى كانت الدول العربية بمثابة

حقل لتجربة الأسلحة السوفيتية فى مواجهة الأسلحة الغربية ، وكثيراً ما كان يتم تدبير نزاع وتصعيده لتجربة نوع معين من الأسلحة أو المعدات العسكرية الجديدة (عملية القضاء على شبكة الدفاع الجوى السورية فى سهل البقاع فى عام ١٩٨٢ بأساليب جديدة فى الحرب الألكترونية وإستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار على سبيل المثال) .

ومع ذلك فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن الأتحاد السوفيتى قد أعطى الكثير والكثير من المعدات العسكرية والأسلحة بأثمان متواضعة للدول العربية ربما لأسباب تتعلق بالحفاظ على مكانة الأسلحة والمعدات السوفيتية أو ربما لأسباب تتعلق بالحفاظ على مكانة الأتحاد السوفيتى نفسه كقوة عظمى .

وبرغم كل ما كان يتمتع به الاتحاد السوفيتى السابق من قوة عسكرية فى المجال التقليدى أو المجال فوق التقليدى الأمر الذى كان يعطيه هيبه عالمية لا يستطيع أحدا أنكارها ، إلا أن التطورات التى بدأت منذ عام ١٩٨٥ أدت إلى تأثر المؤسسة العسكرية السوفيتية بكل مكوناتها بشكل لم يكن أحد يتوقعه ، وبدأت الرابطة التى كانت تجمع بين تلك المكونات تتداعى ببطء وهدوء ، وفى الوقت الذى كنا نتصور فيه أن موافقة الأتحاد السوفيتى السابق على معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية فى أوروبا والخفض التطوعى للقوات (الذى أعلن عنه جورباتشوف قرب نهاية عام ١٩٨٩) إنما كان نابعاً من رغبة حقيقية فى فتح صفحة جديدة مع الغرب ، إذا بالأمور تكشف أن ذلك كان دافعه تعاظم المأزق الاقتصادى الذى كان الاتحاد السوفيتى السابق يعيشه وعدم قدرته على مواصلة المواجهة مع الغرب .

ونستطيع فى واقع الأمر أن نميز بين ثلاثة أنواع من الآثار الناجمة عن تفكك ما كان يعرف بالأتحاد السوفيتى :

- آثار ناجمة عن إنحسار القدرات السوفيتية فى مجال تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية عبر القنوات الرسمية إلى الدول العربية .
- آثار ناجمة عن إنهيار القدرة على الاستمرار فى الأعتماد على أنظمة الأسلحة السوفيتية الصنع والتى ما تزال موجودة لدى عدد كبير من الدول العربية ولم يعد هناك من سبيل لتقديم الخدمات الكفيلة بإستمرار هذه الأنظمة فى الخدمة بشكل يعتمد عليه خلال فترات العمر الأفتراضى لهذه الأسلحة (على سبيل المثال : عدم توفر قطع الغيار ، عدم توفر الذخائر ... الخ) .
- آثار مترتبة على حالة التسيب التى تمر بها مكونات الأتحاد السوفيتى وإنعدام السيطرة المركزية نسبياً على ما كانت القوات المسلحة السوفيتية تملكه من أسلحة ومعدات عسكرية ووسائل دمار أخرى ، وكذلك تعدد الجهات التى يمكنها التحكم فى تلك الإمكانيات .

ومن اللافت للنظر أن وسائل الإعلام الغربية دأبت منذ قرابة العام على جذب أنتباه الرأى العام العالمى فى أتجاه المخاطر الناجمة عن إنهيار السيطرة على القوة

العسكرية السوفيتية (سابقاً) وعددت تلك المخاطر فى الآتى :

- إحتمال تسرب المواد والعناصر النووية عالية التخصيب إلى إحدى الدول العربية ، وحددت هذه المصادر هذه الدول على أنها ليبيا ، الجزائر ، العراق .
- إحتمال حدوث نزيف فى العقول (Brain Drain) أو تسرب العلماء والفنيين السوفيت (سابقاً) المتخصصين فى مجال صناعة القنابل النووية وأضافت المصادر الغربية إلى مجموعة الدول العربية السابقة إيران .
- إحتمال بيع صاروخ بالستيكى - أو أكثر - متوسط المدى محملاً برأس نووى عبر الجمهوريات الاسلامية فى الأتحاد السوفيتى السابق إلى إحدى الدول العربية أو إيران .
- إحتمال بيع مكونات الأسطول البحرى السوفيتي (من غواصات وفرقاطات وطرادات ومدمرات) إلى بعض الدول العربية أيضاً وإيران .

ووجدت وسائل الإعلام الغربية فى ذلك مادة خصبة لعملها وتوسعت بناء على ذلك فى تصور السيناريوهات المحتملة فى حالة حدوث أى من هذه الإحتمالات وعددت الأنواع والأصناف التى يمتلكها الأتحاد السوفيتي والتى يمكن تسريبها أو بيعها سرا أو فى نطاق السوق السوداء عالمياً ، ولكن هناك عدد من الحقائق يصعب فى واقع الأمر أن نغفلها :

١ - أن صفوة العلماء الروس والذين كانوا يقومون بتصميم وبناء الأسلحة النووية والتى جعلت من الأتحاد السوفيتى قوة عظمى يعيشون فى مدن مغلقة تحت السيطرة وأن عدد الذين يمتلكون أسرار صناعة القنبلة النووية وخبرات صناعتها لا يتعدى ثلاث آلاف عالم ومهندس .

٢ - صحيح أن هؤلاء لم يعد أمامهم مستقبل فى الكومنولث الجديد ، حيث لا يوجد هناك مزيد من القنابل النووية التى يراد بناؤها ، إلا أنه لا يوجد دليل واحد حتى الآن على أن هناك (نزيف عقول) بين صفوف هؤلاء العلماء .

٣ - تبذل الولايات المتحدة جهوداً مستميته لمنع تسرب هؤلاء العلماء ومحاولة إجتذابهم بكل السبل ، وقد رصد الكونجرس ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة دول الكومنولث المستقلة على تفكيك الأسلحة النووية والكيماوية للأتحاد السوفيتى السابق ، ومن المحتمل أن يتم تخصيص جزء من هذا المبلغ للإبقاء على العلماء السوفيت فى بلادهم ومساعدتهم فى العثور على وظائف مدينة .

٤ - عينت الولايات المتحدة ما أسمته (منسقاً خاصاً) لمشكلة (نزيف العقول) يعمل مع الأمم المتحدة من خلال لجنة تدمير القدرات النووية العراقية بمهمة :

- منع هجرة العلماء النوويين من الكومنولث إلا إذا كانت هذه الهجرة إلى أمريكا أو أوروبا مع منع إعادة الهجرة إلى مناطق أخرى من العالم أو العودة مرة أخرى إلى الأتحاد السوفيتى .
- البحث عن عمل مناسب لهؤلاء العلماء فى المجال المدنى .

- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع إعادة إستخدام هؤلاء العلماء لإحياء قدرات روسيا أو أى جمهورية أخرى فى المجال النووى .

ومن ناحية أخرى سنجد أن اتحاد الجمهوريات الروسية الجديد يعانى منذ انشائه فى يناير ١٩٩٢ من الخلافات الحادة والشديدة وخصوصاً فيما يتعلق بشئون القوات المسلحة . وسنجد أن هناك حالياً عدة جهات تتولى الإشراف على القوات المسلحة للإتحاد :

الأولى : القيادة الموحدة المؤقتة :

وهذه القيادة تم الإتفاق على تشكيلها فى ٢٤ / ٢ / ١٩٩٢ ويستمر عملها لمدة عامين . ووافق عليها ثمانية رؤساء جمهوريات فى أسرة الدولة المستقلة ولكن رفضت الموافقة على إنشاء تلك القيادة كل من أوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا على إعتبار أن القوات المسلحة الموحدة لا يمكن أن تكون إلا فى دولة واحدة وأن العسكريين يمثلون خطراً على الديمقراطية فى حالة بقاء الجيش موحداً .

الثانية : الهيئة التنسيقية العليا للشئون الدفاعية :

وهذه الهيئة تضم رؤساء الدول الأعضاء فى الأتحاد السلافى ويتولى العمل المباشر فيها رؤساء الحكومات وتتولى مهام وضع السياسة العسكرية والاستراتيجية النووية وتعيين القائد العام ورئيس هيئة الإركان ، وإعلان حالة التأهب فى كل دول الأسرة ، مع الأحتفاظ بحق إعلان الحرب فى حالة الإعتداء عليها كأسرة أو على أحد أعضائها .

الثالثة : المجلس التنسيقى لجمعيات القوات المسلحة :

وهذا المجلس تشكل فى ١٧ يناير ١٩٩٢ ويرأسه الـ-قيد اندريه سوتشاكين ، وهذا المجلس يرى أن عمله فى وقت السلم ، وأن عمل القيادة ا موحدة لا يبدأ إلا بعد ظهور خطر خارجى ، ويسعى هذا المجلس إلى توقيع ميثاق يحظر إستخدام التشكيلات الوطنية لحل القضايا المختلفة عليها محلياً .

ومع وجود هذه الجهات بالإضافة إلى السلطات التى يتمتع بها رؤساء الجمهوريات المستقلة والسلطات التى يتمتع بها قادة القوات المسلحة يمكن القول أن السيطرة متشعبة ، وغير محكمة ويمكن أن يترتب على ذلك آثار بالغة الخطورة ، وهناك شواهد وأدلة تشير إلى ذلك بالفعل :

١ - الإتهام الذى وجهة رئيس أوكرانيا (ليونيد كرافنشوك) إلى قائد القوات المسلحة الموحدة (يفجينى شابو شنيكوف) بتشكيل شبكة سرية تبيع ٤٩ قطعة بحرية من أسطول البحر الأسود ولا يعرف مصير الأموال التى دفعت ثمناً لتلك القطع ولا الدول الأطراف التى حصلت على تلك القطع التى من بينها غواصات وفرقاطات ومدمرات وطرادات ، وعدم إنكار شابوشنيكوف لذلك الإتهام

وإعترافه أن ذلك كان يتسم بمعرفة الرئيس السابق جورباتشوف .

٢ ـ قيام الجهاز العسكرى السوفيتى ببناء مصنع كامل لصنع الدبابات طراز تى ـ ٧٢ المزودة بأجهزة أشعة الليزر إلى إيران فى مقابل ٩ مليار دولار وعدم معرفة القيادة السياسية أى شىء عن ذلك المصنع . وإعتراف القيادة السوفيتية بذلك .

٣ ـ قيام القيادة العسكرية بإطلاق صاروخ بالستيكى طراز أس أس ـ ٢٥ فى شهر يوليو ١٩٩١ دون أن يكون لدى القيادة السياسية علم بذلك .

٤ ـ تسليم إيران سرب طائرات ميج ـ ٢٩ من ٢٤ طائرة بدعوى أنه قد تم الإتفاق على بيعها فى سبتمبر ١٩٩٠ .

ومن الضرورة أن نضع فى إعتبارنا أن كل ما يصل إلينا من معلومات حول ما يدور على ساحة إتحاد الكومنولث الجديد إنما يأتى إلينا عبر وسائل الإعلام الغربية ، ويصعب علينا تجاهله مع توخى الحذر حيث أن وراء كل ذلك عدة أهداف لا يتم الإعلان عنها :

أولها : يعانى برنامج الصاروخ الإسرائيلى المضاد للصواريخ البالستيكية طراز حيتس (أرو) فى مرحلته الثالثة من مشاكل فنية خطيرة فى مجال إرتفاع درجة الصاروخ أثناء انطلاقه مما يهدد بإحتراقه قبل الوصول إلى الهدف ، ومالم تستطيع إسرائيل التغلب على تلك المشكلة فإن إحتمالات إلغاء المشروع وانقطاع التمويل الأمريكى عنه يتزايد . ونظرا لأن الأتحاد السوفيتى يمتلك عدداً من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية مثل النظام (SH-01) فإن إسرائيل تسعى للحصول على الخبرات التكنولوجية السوفيتية فى هذا المجال لانجاح برنامجها .

ثانيها : أن أسواق فى الدول العربية تعانى من فراغ بعد غيبة الأتحاد السوفيتى السابق ، وأن عدم ملء هذا الفراغ يعانى سعى الكومنولث الجديد لملئه .

ثالثها : أن مناطق النفوذ السوفيتى ينبغى إعادة السيطرة عليها لتطويق المنطقة العربية وعلى هذا بدأت الولايات المتحدة فى تصعيد تعاونها العسكرى مع الهند على حساب باكستان .

رابعها : إن إيران تمثل الأداة المناسبة التى يمكن من خلالها دفع المنطقة إلى حرب ـ أو حروب ـ أخرى لإستنزاف طاقاتها وتسويق المنتجات التسليحية فى الغرب ، وتوفير المبرر للتواجد الغربى ، وعلى هذا فإن غض الطرف من حصول إيران على الأسلحة المتقدمة من الأتحاد السوفيتى ، واتاحة الفرصة أمام العراق لإعادة بناء قواته التقليدية من خلال ما يمكن تسريبه عبر الأتحاد السوفيتى السابق يعتبر تمهيداً لذلك .

وفى حالة نشوب أى صراع مسلح بين أى دولة عربية وإسرائيل أو أى طرف آخر (إيران أو تركيا على سبيل المثال) فإن المحتمل أن يكون الطرف العربى هو الأكثر خسارة فى هذا الصراع ، حيث فقد العرب موردهم الأساسى للأسلحة

والمعدات العسكرية ، كما فقدوا الطرف الذى كان يمكنه إقامة نوع من التوازن .

وفى ظل الظروف العالمية الحالية فإن هناك حاجة ملحة أن يعيد العرب النظر فى مواقفهم وعلاقاتهم العربية وعلاقاتهم علي المستويين الأقليمى والدولى لأحداث التوازن المطلوب بعد ظهور ذلك الخلل فى اليات إعتمادهم على الأتحاد السوفيتى السابق .

المناقشات

الدكتور / فؤاد غالب :

الحقيقة أن الدكتور محمد السيد سليم قد أورد تفاصيل عديدة بشأن العلاقات العربية ـ السوفيتية . وأود فى الواقع التركيز على العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، حيث لم تكن هذه العلاقات متطابقة تمام التطابق بإستمرار ، وإنما كانت هناك خلافات وتناقضات فى المصالح ، نظراً للإختلافات القائمة فيما بين الطرفين ، إلا أنه كانت هناك مع ذلك مجالات عديدة للتلاقى والتقارب بين السياسة السوفيتية والسياسة المصرية العربية ، دون أن يصل ذلك فى يوم من الأيام إلى حدوث تطابق وإتفاق استراتيجى بين الجانبين كما هو الحال مع الولايات المتحدة وإسرائيل . وقد كنا فى العالم العربى ننادى دائماً بعدم الإنحياز ، ولم نكن نقبل على الإطلاق الإنحياز إلى إحدى القوتين العظميين مثل إسرائيل . ولذلك ، كان هناك اختلاف كبير فى نوعية العلاقة بين مصر والأتحاد السوفيتى أو العرب والأتحاد السوفيتى وبين إسرائيل والولايات المتحدة .

وأود التوقف قليلاً أمام قضية التصنيع الحربى ، فإن المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر فى هذا المجال متقادمة للغاية وغير ذات قيمة على الإطلاق ، لاسيما فى مجال تصنيع الدبابات والطائرات ، بل أن التطورات التى شهدتها العلاقات السوفيتية ـ المصرية فى هذا المجال قد أثارت التساؤل عن جدوى التصنيع العسكرى للدول الصغيرة .

أما فيما يتعلق بمعاهدة الصداقة التى تحدث عنها الدكتور مجدى حماد ، فقد كانت مرفوضة تقريباً من كافة فئات الشعب المصرى تقريباً نظرا للحساسية التقليدية إزاء مثل هذه المعاهدات المبرمة مع القوى العظمى ، علاوة على إفتقاد التوافق فيما بين الطرفين . وقد تحدثت ذات مرة مع تيتو عن هذه المعاهدة وأبديت له دهشتى من هذه المعاهدة التى خلقت شكوكاً عميقة بين السوفييت والشعب المصرى ، فرد رداً لطيفاً وقال أن السوفييت يريدون ورقة فقط لأنها مهمة جداً لهم فى العلاقات .

وبالنسبة للنتائج الفكرية للتحيز للأتحاد السوفيتى ، فإن الأصولية بدون شك ، تطرح ذاتها كبديل للأشتراكية ولإنشاء المعسكر الأشتراكى ، والأكثر من ذلك أن

المجاهدين الأفغان يقولون أنهم قد أسقطوا الأتحاد السوفيتي . ويشير هذا ضمنياً إلى أن الأصولية لها الحق في وراثة الأشراكيه من الناحية الفكريه ، بل أن هذا ظهر واضحاً فى جمهوريات آسيا الوسطى عندما ترعرعت الحركات الأصولية بقوة فى البلاد عقب الإنهيار . ومن أبرز الدلائل على ذلك أن ٣٠٪ من الأصوات فى طاجيكستان قد ذهبت إلى الأصوليين ، وبالتالى فإن الفكر الأصولى أصبح يطرح نفسه بقوة .

النقطة الأخيرة أن التحالف الروسى - الأمريكى يعتبر كارثة بدون شك ، وترافق ذلك مع تنامى النفوذ الصهيونى بشكل ضخم للغاية فى روسيا ، وأعرف فى الوقت الراهن شخصيات صهيونية ملتفة حول القيادات السياسية فى روسيا وأوكرانيا . ولذلك لا ينبغى أن ننخدع بالظواهر المترتبة على الإنهيار السوفيتى ، ومنها مثلاً السيولة القائمة فى السوق الدولى للسلاح ، حيث أصبح هذا السلاح متنوعاً . إلا أنه ليس متنوعاً أمام الجميع ، الأمر الذى إضطر سورياً إلى شراء عدد من الدبابات من تشيكوسلوفاكيا مما عرضّها لحملة هجوم عاتية .

- اللواء دكتور / زكريا حسين :

أشكر الدكتور محمد السيد سليم والدكتور مجدى حماد المعلومات القيمة التى قدماها . وبحكم وظيفتى ، فإننى سوف أركز على التعاون العسكرى وتقييم التجربة المصرية - السوفيتية فى هذا المجال ، لعل هذه التجربة تفيد فى العلاقات المستقبلية مع روسيا الأتحادية . ولكنى نقيم هذه التجربة ، فإنه ينبغى التعرف أولاً على الكيفية التى بدأ بها هذا التعاون .

لقد بدأ التعاون العسكرى المصرى - السوفيتى عام ١٩٥٥ مع الإتفاق على صفقة الأسلحة التشيكية ، ثم أنعكس ذلك التعاون انعكاساً حاداً على كافة مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وغيرها ، وقد تواكبت هذه الصفقة مع سياسات التأميم والتحول الاشتراكى . وفى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، بعثت الإدارة الأمريكية رسالة مفتوحة وواضحة إلى حكام مصر فى ذلك الوقت عن قيمة وأهمية الدور الأمريكى فى المنطقة ، وكان مضمون هذه الرسالة هو إجبار إسرائيل على الأنسحاب إلى الحدود وترك سيناء ، وتمثلت دلالات ذلك فى أن أوراق الحل توجد لدى الولايات المتحدة ، وأنه لا معنى للتمادى فى الإرتماء فى حضن المعسكر الشرقى ، ولكن ماذا حدث ؟

أن هذه الرسالة لم تستوعب ، وعمدت القيادة المصرية نحو تعميق وتوطيد علاقتها مع الأتحاد السوفيتى ، بل أن الميثاق الوطنى الصادر عام ١٩٦١ قد حدد دوراً معيناً للقوات المسلحة المصرية يتمثل فى (سحق المحاولات الاستعمارية والرجعية ، مع إمتلاك القدرة على التحرك السريع فى إطار المنطقة العربية لدعم ومساندة الحركات

الشعبية الوطنية فى حماية عملية بناء المجتمع والتحول الأشتراكى وتحقيق أهداف الحرية والأشتراكية والوحدة) .

وعندما بدأت أعمال تسليح القوات المسلحة للقيام بهذا الدور بدأ التمزق الحاد يدب فى أرجاء العالم العربى ، كما بدأت الولايات المتحدة تشعر أن رسالتها القديمة لم تصل إلى القيادة المصرية . ومن هنا ، بدأ الدعم المطلق لإسرائيل وتواصلت حلقة سباق التسلح فى المنطقة . وقد وصلت هذه التطورات إلى مرحلة بالغة الخطورة مع إندلاع ثورة اليمن والإقتراب من حدود الخليج العربى بعد أن كانت ثروات الخليج قد بدأت فى الظهور ، كما بدأ الصراع الضارى بين الحكام العرب (التقدميين والرجعيين) فى المنطقة ، الأمر الذى أتاح للولايات المتحدة تعزيز سيطرتها على نوعية من الدول ، الأولى دول المال فى الخليج العربى لأن تلك الدول كانت تحتاج للحماية من المد الثورى المزعوم ، والذى كان يقوده جمال عبد الناصر ، والثانية إسرائيل التى أرتاعت من السياسة المصرية . وكانت هذه المتغيرات بمثابة المقدمة الطبيعية لعدوان ١٩٦٧ والنكسة وتدمير القوات المسلحة المصرية وتحول الشرق الأوسط أو الدول العربية بأسرها عن شعارات الوحدة إلى شعار إستعادة الأرض المحتلة ، وهو الشعار الذى مازلنا بصدده حتى الوقت الراهن .

القضية الأخرى تتعلق بالتداعيات الناتجة عن معركة ١٩٧٣ ، والتى ولدت مؤشرين بالغى الأهمية أولهما أن مصر نجحت فى إبعاد السوفييت عن المنطقة ، بل أن إبعادهم عن القوات المسلحة المصرية كان أحد الأسباب الرئيسية لنجاح معركة ١٩٧٣ لأنه ثبت أن المخططات الأستراتيجية المصرية لم تكن فى أيد أمينة فى ظل وجود الخبراء الروس . وبالتالى ، كان من غير الممكن تنفيذ أى تخطيط أستراتيجى عسكرى من جانب القوات المصرية فى ظل وجود الخبراء الروس ، الأمر الذى جعل إبعادهم مطلباً أساسياً لضمان نجاح معركة ١٩٧٣ .

وقد أنطوت حرب ١٩٧٣ على مفاجأة حقيقية بالمدلول العسكرى ، حيث نتجت هذه المفاجأة مع نجاح المصريين فى تطوير الأسلحة السوفيتية الدفاعية ، مع العلم أن هذه الأسلحة الدفاعية كانت ذات مديات محدودة للغاية تؤمن فقط رقعة الدولة ولا تمتد خارجها . وأبرز الأمثلة على ذلك شبكة الدفاع الجوى التى كانت عبارة عن شبكة مجهزة بالخرسانة المسلحة فى أرض ثابتة ، دون أمتلاكها القدرة على التوغل فى قلب سيناء وراء القوات المصرية المهاجمة . ولذلك نجمت المفاجأة من نجاح قوة مسلحة تمتلك سلاحاً دفاعياً فى أن تدير عملية هجومية استراتيجية . والحقيقة أن هذه التجربة تدلل على أن السلاح الروسى كان الهدف منه فقط تحقيق التوازن لمصلحة الأتحاد السوفيتى فقط ، لاسيما فى إطار التوازن بين السلاح الروسى والسلاح الغربى فى المنطقة . وتشير إحصائية للمصادر الأمريكية أن المنطقة العربية ـ بما فيها إسرائيل وإيران ـ قد استوردت خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ما قيمته ٨٦ مليار دولار ، ويأتى ترتيب هذه الدول على النحو التالى : العراق ـ ٢٢

ملياراً ، السعودية - ١٤ ملياراً ، سوريا - ٨,٩ مليار ، ليبيا - ١٠ مليارات ، مصر - ٧,١ مليار . ومن الممكن أن يجعلنا ذلك نفكر فى حسابات الخسائر والأرباح فى العلاقات العربية - السوفيتية ، قبل البدء فى علاقات جديدة مع رابطة الدول المستقلة .

الدكتور / إبراهيم صقر :

سررت كثيراً من عرض الدكتور محمد السيد سليم والدكتور مجدى حماد ، إلا أننى أعتقد بوجود قدر من المبالغة فيما يتعلق بمسألة الحلول الأمريكية . فقد أشار الدكتور محمد إلى الصعود الملحوظ فى مكانة اليابان وألمانيا وأوروبا ، إلا أن هذا الوضع سوف يحتاج إلى بعض الوقت ، كما أن الصراعات والتناقضات سوف تحتاج إلى وقت طويل حتى تترك آثارها . أضف إلى ذلك ، أن الولايات المتحدة لم تتصرف أزمة الخليج على أنها العملاق الأوحد ، ونتذكر معاً حرب كوريا عام ١٩٥٠ وحرب الخليج ١٩٩١ ، حيث هناك فارق كبير جداً فى مكانة الولايات المتحدة وتأثيرها على الوضع الدولى . والواقع ، أن القضية ليست مقصورة فقط على مراكز الأبحاث والجامعات ، وإنما ينبغى أن يكون الإنتاج العلمى قابلاً للتطبيق على أرض الواقع العملى . وعلى الرغم من أن الوضع بالغ الصعوبة بالنسبة للعالم العربى ، إلا أننا ينبغى أن نحاول توظيف كافة الأوراق المتاحة لدينا بقدر المستطاع .

والحقيقة أن الدكتور مجدى حماد كان ينطلق فى تعقيبه من المنطلق القومى والناصرى ، وقد أثار ذلك لدى سؤالاً عما كان يمكن أن يصبح عليه الحال لو كنا قد ضربنا تعظيم سلام للولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٢ ، إلا أننى أعتقد أن الأمر ما كان يمكن أن يتغير كثيراً عن تلك الحال ، فالولايات المتحدة هى التى صنعت إسرائيل وصرفت عليها وقدمت إليها المعونات . ومن ثم ، فإنه فى المناطق الحساسة ذات الأهمية الاستراتيجية الخطيرة يصبح من الضرورى أن نحمل السلاح جنباً إلى جنب مع الفأس والمحراث والماكينة ، كما أنه لا يمكن لأى بناء أن يستمر فى ظل هذه الظروف دون وجود قوة تحميه ، لاسيما إذا كان معرضاً للخطر .

وعلى الرغم من كل شيء ، فإن السوفييت قد ساعدونا فى مجالات كثيرة ، بل أن السلاح الدفاعى السوفيتى ساعد كثيراً فى حرب الاستنزاف مع إسرائيل ، وأعتقد أن هذه الحرب قد لقنت الإسرائيليين دروساً هامة للغاية وجعلتهم يحشدون ١٤٥ ألف جندى إسرائيل على الجانب الآخر من القناة ، كما اضطرت إسرائيل إلى أستدعاء قوات الإحتياط لفترات طويلة أكبر مما يتحمله اقتصادها وطاقتها البشرية .

أن الحرب توقيت وتكتيك وسياسة ، ولذا فإننى لا أعتبر ما حدث عام ١٩٥٦ بمثابة هزيمة عسكرية لمصر ، وإنما تنتصر الدول الصغرى فى المواجهات

العسكرية حينما تنجح فى تعويق القوى الكبرى عن فرض حلول سياسية . وبهذا المعيار ، يمكن القول أن مصر قد أنتصرت فى تلك المواجهة .

الدكتور / محمد السيد سليم :

أشكر كل الذين عقبوا وزميلى د . مجدى حماد على إضافاته إلى البحث ، حيث أضاف وأثرى الحوار بإضافة أبعاد لم أكن قد تناولتها فى البحث ، إلا أن هناك نقطة واحدة أختلف معه فى البحث منها تحليل الدور المصرى فيما يتعلق بآسيا الوسطى . ففى الواقع ، تعتبر مصر مرشحة فى الوقت الراهن للقيام بدور كبير فى تلك المنطقة فى إطار أكبر من الإطار المحلى ، أى فى إطار تركى - مصرى مدعوم بشكل ما فى آسيا الوسطى . وقد صرح وزير الدفاع الألمانى خلال زيارة قام بها للقاهرة أن مصر وتركيا يمكنهما أن تلعبا دوراً معيناً فى آسيا الوسطى ، كما أن الزيارة الأخيرة التى قام بها وزير الخارجية المصرى إلى تركيا لم تأت من فراغ ، وإنما جاءت فى هذا الإطار المذكور ، إلا أن السؤال هو : ما الذى يمكن عمله على المستوى الاستراتيجى ؟

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال لم تكن موضوع الورقة ، وإنما كان المطلوب منى هو كشف الأرباح والخسائر فقط ، وأتصور أن موضوع ما العمل سوف يكون موضوع الجلسات القادمة ، وبالذات الجلسات الختامية . وقد تحدث د . مراد غالب فى موضوع التصنيع العسكرى ، وأعتقد أن هناك إتفاقاً بين ما قيل ، وأن هناك إختلافاً فى المنطق ، فقد كان الأتحاد السوفيتى يعارض التصنيع الحربى المحلى وطالب بإغلاق المصانع التى كانت تعمل بالفعل ، كما أصبحت عمرات الطائرات تتم خارج مصر ، وليست داخلها .

أما فيما يتعلق بموضوع الهندسة الاجتماعية والنقاط التى أثارها بعض الزملاء ، فليس هناك خلاف عليها . وعلى الرغم من أن مفهوم الهندسة الاجتماعية مازال موجوداً فى أوروبا الغربية ، إلا أن المفهوم الغربى مختلف تماماً عن المفهوم الموجود فى الأتحاد السوفيتى حيث يهدف المفهوم السوفيتى إلى أحداث تغيير اجتماعى سريع فى فترة زمنية قصيرة .

أن السؤال المطروح : هل التيار الاسلامى الأصولى هو الذى يكسب نتيجة ما حدث فى الأتحاد السوفيتى ؟ هذه المسألة مازالت محل نظر ، وقد يكون فيها أخذ ورد . وأعتقد أن التيار الأسلامى الأصولى لم يقدم مشروعاً متكاملاً لكى نقول أنه قد كسب الجولة ضد الأيديولوجية الماركسية - اللينينية ، ومما أردت أن أقوله أن إنهيار الأتحاد السوفيتى سوف يكون بمثابة لقطة إضافية للمشروع الأسلامى الأصولى ، إلا أن هذا الأمر لا يمكن الجزم به تماما .

الفصل الخامس

العلاقات العربية
فى أولويات الجمهوريات المستقلة

السفير / صلاح بسيونى

منذ انهيار الدولة السوفيتية ، فان التساؤلات لم تتوقف عن مصير العلاقات العربية مع دول الرابطة الجديدة المسماة بالكومنولث ، وهى تساؤلات مشروعة بحكم ما ساد العلاقات العربية - السوفيتية من خصوصية سياسية واقتصادية ، ثم ما ساد الفكر الاستراتيجى العربى على مدى ما يقرب من أربعين عاماً من ارتباطات أمنية مع الاتحاد السوفيتى من خلال المواجهات العسكرية المتعاقبة مع إسرائيل .

وحتى تكون الصورة واضحة المعالم بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية مع روسيا وبقية دول الكومنولث فان هذه الورقة تتعرض إلى :-

أولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى إطار الواقع السياسى الجديد .

ثم مقترحات حول معالجة الاوضاع الجديدة .

أولا : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى :

قبل التعرض إلى محاور وجوهر السياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، فأنه من المفيد أن نشير إلى عملية صناعة القرار فى الاتحاد السوفيتى . وترجع أهمية ذلك إلى البحث فى مدى مشاركة بقية الجمهوريات فى صياغة هذا القرار ، وبالتالى مدى توافقها اليوم مع خط السياسة السوفيتية ..

ومن واقع المؤسسات السوفيتية التى كان لها دور اساسى فى هذا الشأن ، يمكن القول بانها كانت تضم إلى جانب وزارة الخارجية ، كلا من جهاز المخابرات ، ثم المخابرات الحربية والمعاهد والأكاديمية مثل معهد الاستشراق ومعهد العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى ومعهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا ، وكانت هذه المؤسسات تقوم بابداء رأيها وترفعه إلى لجنة الحزب المسئولة عن السياسة الخارجية ، ثم يتم تقديمه من اللجنة المركزية إلى المكتب السياسى للحزب لاتخاذ القرار المطلوب .

ولكن ما امكن ملاحظته لهذه العملية هو :-

١ - أن الاغلبية الساحقة من العاملين فى هذه الاجهزة والمؤسسات وبما فى ذلك وزارة الخارجية من الروس ، ويمكن استثناء عدد من الشخصيات البارزة مثل ادوارد شفرنادزه من جورجيا أو يفجينى بريماكوف من اذربيجان ، أو كارن بروتنس من ازمنيا ، ولكن سيطرة الفكر الروسى والاستراتيجية الروسية كانت من القوة بحيث كان من الصعب التفرقة بينهم وبين الروس ، إلى جانب التزامهم المطلق بالخط الذى حدده المكتب السياسى للحزب .

٢ - وان ما كان يسمى بوزارات خارجية الجمهوريات الاعضاء فى الاتحاد وتواجد مكاتب تمثيلية فى موسكو ، لم يكن يتعد القيام ببعض الأعمال المراسمية بناء على تعليمات وزارة الخارجية السوفيتية مثل تنظيم زيارات الوفود إلى الجمهوريات أو انشاء جمعيات صداقة .. واضيف أن وزراء الخارجية لهذه الجمهوريات كان يتم تعيينهم بقرار من وزير الخارجية السوفيتى .

وفى خلال الفترة القصيرة مابين حل الحزب الشيوعى السوفيتى واعلان نهاية النظام السياسى السوفيتى ، كان هناك دور خاص لمستشارى جورباتشوف وأغلبهم ايضا من الروس .

٣ ـ وإذا كان ما تقدم ينطبق على قرارات السياسة الخارجية ، فأنه كان ينطبق ايضا على العلاقات الاقتصادية الخارجية والتى ارتبطت بالسلطة المركزية لوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية المركزية وجميعها فى موسكو ولم تكن هناك تجارة مستقلة للجمهوريات ، وحتى بعد التحول من الخطة المركزية إلى اطلاق حرية المؤسسات الاقتصادية والمصانع فى التعامل الخارجى ، بقيت للسلطة المركزية سلطة تكاد تكون مطلقة فى شئون التجارة الخارجية نتيجة لسيطرتها على بنك الدولة وبنك العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ونخلص من هذه العجالة إلى أن الجمهوريات لم يكن لها أى دور سياسى أو اقتصادى فى عملية صنع القرار وان كان من المفترض انها كانت متفقة بوجه عام مع توجهات السياسة السوفيتية فى اطار النظام السياسى حينذاك .

ونتعرض بعد ذلك إلى التوجهات الحقيقية للسياسة السوفيتية تجاه العالم العربى ، وفى هذا الصدد نشير إلى ما يلى :ـ

١ ـ أن محور هذه السياسة فى تحقيق الأمن الاستراتيجيى لروسيا والوصول إلى البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط واقامة علاقات مع دول الجوار فى منطقة الشرق الأوسط لم يتغير مع قيام الدولة السوفيتية ، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يسمح الوجود البريطانى أو الفرنسى للاتحاد السوفيتى بأن يحقق هذا الهدف .

٢ ـ والبداية الحقيقية للسياسة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالسعى إلى ضرب النفوذ الغربى وتأييد مطالب مصر فى مواجهة بريطانيا ، وبنفس المنطق اتخذ ستالين القرار بتأييد الحركة الصهيونية كحركة تحرير ضد الوجود البريطانى فى شرق البحر الأبيض وبالتالى تم الاعتراف بإسرائيل ودعمها سياسيا وعسكريا .

٣ ـ لم يحدث التحول الجاد فى السياسة السوفيتية إلا منذ تولى خروشوف القيادة واقرار سياسة دعم قيام جبهة معادية للامبريالية فى العالم الثالث ، ومع ذلك فانه يمكن القول رغم ماحدث من تطور هائل فى العلاقات السوفيتية فى مراكز الثقل فى العالم العربى وهى مصر وسوريا والعراق فأن حدود هذه السياسة ارتبطت بخط احمر لم يكن مسموحا بأن تتعداه ، وهو إلا تزيد مخاطر هذه العلاقات إلى درجة تؤدى إلى مخاطر أكبر فى المواجهة مع القوة الاعظم الأخرى وبذلك كان هناك الحرص السوفيتى على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى إلا فى ١٩٨١ والتأكيد على حق إسرائيل فى الوجود ثم السماح بالهجرة اليهودية فى السبعينات ، ولكن الأهم من ذلك هو التوافق بين السياسة السوفيتية والسياسة الأمريكية والغربية من عدم تعدى الدعم العسكرى للعرب ما يسمح باختلال التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل .

٤ ـ ومع سياسة التفكير الجديد والتى أعطت اسبقية أولى للتفاهم والتعاون مع الولايات المتحدة .

أكدت هذه السياسة على رفض أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل وايدت كل المبادرات السياسية سواء أمريكية أو اوروبية أو عربية ، طالما انها تقوم على مبدأ التفاوض المباشر ، ثم تدرجت العلاقات مع إسرائيل من قنصلية وثقافية إلى عودة كاملة لهذه العلاقات بعد قبول إسرائيل لمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط وتوازى مع هذه التطورات فتح باب الهجرة على مصراعية لليهود السوفيت ، وتقديرى أن ما يوصف بانه تغيير فى السياسة السوفيتية بتطبيق سياسة « التفكير الجديد » لايجب أن يؤخذ على انه تراجع سوفيتى بالنسبة لتأييد العرب لانه فى نهاية الأمر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التى حكمت السياسة السوفيتية والتى تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية وقد حققت هذه السياسة الاعتراف بالدور السوفيتى فى حل مشاكل المنطقة وفى نفس الوقت رفعت عن كاهله العبء الاقتصادى الذى تحمله خلال سنوات طويلة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون أن يحقق سوى نفوذ سياسى وعسكرى محدود فى المنطقة العربية .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى إطار الواقع السياسى الجديد :

رغم استقلال الجمهوريات فى اطار الكومنولث الجديد ، فأنه يبدو أن امامها - باستثناء روسيا - فترة طويلة قبل ان تستقر اوضاعها السياسية والاقتصادية كدول مستقلة تماما وصاحبة القرار السيادى فى كل شئونها الداخلية والخارجية . ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى التداخل والتشابك بين الجمهوريات فى مجال التبادل التجارى والتكامل الصناعى والبيئة الاساسية للدولة السوفيتية سواء فى مجال الطاقة أو المواصلات السلكية واللاسلكية والجوية والسكك الحديدية ثم افتقار الجمهوريات إلى الكوادر فى مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد .

ولاشك أن الاوضاع الجديدة تطرح التساؤل حول السياسات التى ستتبعها كل جمهورية تجاه العالم العربى ومدى توافقها أو تعارضها مع ما استقر من سياسة سوفيتية فى الماضى ثم الاحتمالات السياسية والاقتصادية التى ستترتب على ما حدث من متغيرات .

ونرى انه يصعب فى المرحلة الانتقالية الحالية أن نتصور اختلافات رئيسية بين الجمهوريات حول الخطوط الهامة للسياسة الخارجية والتى اتبعها الاتحاد السوفيتى تجاه العالم العربى ، ولكن ذلك لايمنع من مواقف قد تكون أكثر تميزا وخصوصية بالنسبة لجمهوريات وسط اسيا الاسلامية الست وارمنيا وجورجيا ، وتقدير عدم توقع مثل هذه الاختلافات فى السياسة يرجع إلى رغبة جماعية من روسيا وبقية الجمهوريات فى ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة واحترام ماتم من اتفاقيات فى مجال نزع السلاح والانضواء تحت مظلة الاوضاع الدولية الجديدة ، وطالما كانت السياسة السوفيتية قد حققت هذا الهدف ، فأن المصلحة القومية لكل منها تكمن فى إستمرار هذه السياسة ويمكن أن نضيف إن السياسة الخارجية لروسيا سيبقى لها تأثيرها المباشر وثقلها بالنسبة لكل من الجمهوريات ، بل سيكون أمرا طبيعيا أن يحدث تنسيق بين اعضاء رابطة الكومنولث فى المواقف السياسية الرئيسية ، وان

تتولى جمهورية روسيا الدور الرئيسى فى هذه العملية خاصة وانها صاحبة الميزات الأول للاتحاد السوفيتى وتحتل المقعد الدائم فى مجلس الأمن وستواصل سياسة خارجية تؤكد من خلالها مالها من مصالح دولة كقوة كبرى .

ولكن استبعدت الخلافات الرئيسية ، لايمنع ، كما سبق القول ، من مواقف أخرى متميزة للجمهوريات مع العالم العربى .

واعتقد أن نقطة البدء لهذا التصور هى ماسيتم من ارتباط طبيعى بين الجمهوريات السلافية وهى روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء والاجناس الأوروبية الأخرى مثل مولدافيا وارمنيا وجورجيا مع اوروبا بدرجات متفاوتة بحكم الثقافة والدين والمصالح الاقتصادية ، وهو الوضع الذى لم يسمح بانضمام جمهوريات وسط آسيا إلى البيت الأوروبى ، ولعل وضع تركيا المعلق بين اوروبا وآسيا وعدم قبولها فى المجموعة الأوروبية واقتصاد دورها على أن تكون حلقة اتصال بين اوروبا والشرق ، يوضح ويؤكد ايضا للجمهوريات الآسيوية انها غير مقبولة من التجمع الأوروبى وان مكانها فى الشرق وبتحديد أكثر فى الشرق الأوسط وإذا كانت جمهوريات الكومنولث قد تم قبولها كاعضاء فى مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى ، فإن الهدف لايعدو أن يكون ضمانا اضافيا خاصا بالالتزام باتفاقيات الحد من التسلح النووى وعدم الانتشار النووى .

واحترام حدود كل جمهورية حتى لاتبدأ حروب حدودية أخرى بين هذه الجمهوريات وتتكرر المأساة اليوجوسلافية على نطاق أكثر اتساعا وخطورة .

ولكن انضام هذه الجمهوريات إلى مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى لن يغير من الوضع الجيوبولتيكى لجمهوريات وسط آسيا الاسلامية باعتبارها تقع فى منطقة الشرق الأوسط من جهة وانضامها إلى منظمة المؤتمر الاسلامى من جهة أخرى ، وهذا الوضع الجديد وما ارتبط من نشاط سياسى واقتصادى متميز من جانب تركيا وايران يثير الآن المخاوف العربية حول احتمالات بناء تحالفات بين دول الجوار الاقليمى العربى وورثة الاتحاد الاسوفيتى على حساب المصالح العربية .

ويمكن فى مجال تحديد المخاطر الاشارة الى ما يلى :-

١ - أن تشكيل هذه المجموعة تكتلا سياسيا واقتصاديا جديدا تحت زعامة تركيا ، ويتمشى مع هذه الاتجاه تشكيل مجموعة دول البحر الاسود التى اقترحتها تركيا ، وهى بداية على طريق قيام مجموعة اقتصادية سياسية لهذه الدول .

٢ - حصول ايران على اسلحة نووية من هذه الدول أو على الأقل اعطاء دفعة قوية للبرنامج النووى الايرانى .

وليس من شك فى ان ما نلمسه من نشاط تركى وايرانى يسمح باثارة مثل هذه المخاوف خاصة وان الدور التركى - والذى تدعمه السياسة الأمريكية والأوروبية - يسعى الى مواجهة أى مواقف سياسية تخل بالتوازن القائم فى الشرق الأوسط لصالح المجموعة العربية وتقويتها ولذلك فأن هذا التكتل يتوافق مع ماهو مطلوب من دور تركى ويسمح بزعامة تركية اسلامية متجددة فى المنطقة لصالح الاستراتيجية الفردية .

وبالنسبة لايران ، فان السياسة التركية تقف فى مواجهة معها الآن ، كما يجب أن نلاحظ أن ايران تضع فى اعتبارها أن ازدياد الصلات مع كل من جمهورية اذربيجان وتاجكستان ـ بحكم الأغلبيات الشيعية فيهما قد يؤثر على اوضاعها الداخلية بحكم الفارق الكبير فى مستوى المعيشة بين هذه الجمهوريات وايران ثم الاتجاه الوطنى فى اذربيجان بوحدة اذربيجان الايرانية معها باعتبارها الوطن الأم .

على انه يخفف من المخاطر السابقة :ـ

١ ـ انه برغم الاواصر الثقافية والعرقية بين هذه الجمهوريات وايران وتركيا إلا انها ـ وكما سبقت الاشارة ـ ستتوافق فى سياساتها مع سياسة موسكو بالنسبة للعلاقات مع العالم العربى من جهة ثم مالها من رغبة قوية فى ان تكون لها علاقات متميزة وخاصة مع المشرق العربى بحكم الروابط الاسلامية والثقافية على مدى القرون مع دوله .

٢ ـ وإذا كان افتراض المخاوف وما يترتب عليها امر مطلوب ويتطلب التفكير فى كيفية مواجهتها ، ولاشك أن السياسة المصرية متنبهة الى هذه المتغيرات ، ولذلك اتخذت خطوات متلاحقة بالاعتراف السياسى واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وايفاد بعثة حكومية تضم عددا من الوزراء ورجال الأعمال لارساء اسس العلاقات مع هذه الجمهوريات بما يتمشى مع اوضاعها الجديدة .

ومن جهة أخرى فإن الأزهر الشريف تحرك لتقديم خمسين منحة للدراسة به تجديدا للروابط بينه وبين المؤسسات الدينية الاسلامية فى الجمهوريات الآسيوية ومسلمى القوقاز ، ولكن مثل هذا التحرك السياسى والدينى لايكفى لبناء سياسة متكاملة تضع فى اعتبارها الأوضاع الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط والتى افرزتها هذه المتغيرات ، وبالتالى فانه امام السياسة المصرية والعربية أما احتمال المواجهة مع السياسة التركية والايرانية أو التحرك الجاد من خلال تنسيق سياسى واقتصادى مباشر مع هذه الجمهوريات أو مع تركيا ، ولايستبعد ان تكون هناك رغبة تركية فى مثل هذا التنسيق خاصة فى مجال التمويل الكبير والمطلوب لمثل هذا التجمع الاقتصادى الجديد .

خلاصة وتوصيات :

فى ضوء ما حدث من متغيرات وواقع سياسى واقتصادى جديد ، يمكن أن نصل الى عدد من النتائج :ـ

١ ـ ففي مجال العلاقات السياسية بين روسيا وبقية دول الكومنولث والعالم العربى ، فأنه لاينتظر تغيير فى الموقف السياسى تجاه القضايا العربية وسيكون للموقف الروسى تأثيره المباشر على مواقف الجمهوريات الأخرى ، وبالنظر الى مصلحة روسيا فى الابقاء على جسور الصداقة مع العالم العربى والعمل على تنميتها فإنه من المتصور مواصلتها لهذه السياسة وإذا كانت العلاقات الروسية ـ الأمريكية تتطور الى مرحلة الصداقة والتفاهم التى اتفق عليها كل من الرئيسين بوش ويلتسين ، فان ذلك لايمنع ان يختلف الموقف الروسى عن موقف المجموعة الأوروبية .

٢ ـ وقد يكون لهذه العلاقات الأمريكية ـ الروسية تأثيرها على صادرات السلاح الى المنطقة ولكن من المؤكد ان المصلحة الاقتصادية لروسيا واوكرانيا وغيرهما من دول الكومنزلث ستفرض مواصلة بين السلاح ، ولعل الصفقة الأخيرة بين ايران واوكرانيا وما تتضمنه من مبيعات سلاح توضح استمرارية سياسة صادرات السلاح ومع ذلك لايجب أن ينظر الى هذه الصفقة على أنها نتيجة مباشرة لما حدث من متغيرات لأن صادرات السلاح السوفيتى لايران لم تتوقف منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية .

٣ ـ وبالنسبة للتغلغل التركى الايرانى ، فانه ليس من المصلحة المبالغة فى مخاطرة أو التوقف دون تحرك ايجابى فى مواجهة هذا النشاط وإذا كانت السعودية أو مصر قد تحركتا من أجل علاقات متطورة مع روسيا ودول الكومنولث وبالذات فى جمهوريات وسط آسيا الاسلامية إلا أن المطلوب خطوات تحقق المصالح الوطنية المشتركة ، فلم تعد تكفى الروابط الدينية والثقافية كسبل أو حد أو اساس لاقامة العلاقات فهذه الجمهوريات تواجه مصاعب عديدة تتمثل اساسا فى انها تقيم الدولة المستقلة بعد ما تزيد على سبعين عاما كانت كل امورها السياسية والاقتصادية فى يد المركز ، ولذلك فانه الى جانب العلاقات السياسية ، يصبح حيويا فتح ابواب التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتقديم الخبرات الفنية فى مجال التجارة والبنوك وادارة الأعمال واقامة الشركات المشتركة ودراسة الامكانيات الاقتصادية لهذه الجمهوريات توضح أن لديها الكثير من الانتاج الصناعى والزراعى والمواد الأولية التى تحتاجها مصر والدول العربية .

٤ ـ كما أنها تحتاج الى الكثير من السلع المصرية وخاصة الاستهلاكية .

والتحرك السياسى والاقتصاديه على مستوى مصر أو أى من الدول العربية لايجب أن يمنع من بحث كيفية التنسيق مع تركيا فى سياستها تجاه الجهوريات الاسيوية والنظام الشرق اوسطى الجديد الذى يهدف اليه مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط يسمح بهذا التعاون المطلوب مع تركيا وبالتالى تخرج العملية من دائرة المواجهة الى دائرة التعاون والتنسيق المشترك معها .

٥ ـ وتوازيا مع التحرك المصرى والعربى ، فإنه من المصلحة ان تسارع الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى بفتح مكاتب لهما فى هذه الجمهوريات وان تلعب المؤسسات المالية العربية والاسلامية دورها فى معاونة اقتصادياتها .

● ● ●

تعقيب (١)

العلاقات العربية

فى أولويات الجمهوريات المستقلة

الأستاذ / حسن أبو طالب

من الاسئلة الهامة التى طرحت نفسها بقوة فى اعقاب إنهيار الدولة السوفيتية وانفراط عقدها الى عدد من الدول المستقلة ذلك التساؤل الذى يمكن صياغته على نحو بسيط ومباشر معا وهو هل تمثل العلاقات العربية مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة أولويات متقدمة فى سلم علاقاتها الخارجية ؟ وان لم يكن الأمر كذلك فما هو موقع العلاقات العربية لدى تلك الجمهوريات وما هى العوامل التى تؤثر - سلبا أو إيجابا - على مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ؟ . والواقع أن الاجابة على ذلك التساؤل تقتضى منا النظر الى الدول المستقلة باعتبارها دولا ذات مرام و خبرات مختلفة وذات تاريخ وثقافات متباينة ، فضلا عن اعتبارات جغرافية تسهم فى تحديد جزء كبير من تطلعات وانتماءات كل جمهورية على حدة .

وتعد الورقة التى اتشرف بالتعقيب عليها والتى قدمها الاستاذ صلاح بسيونى فى الموضوع بعنوان « العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة » ورقة هامة فى هذا الصدد . وتنبع أهميتها من أمرين متكاملين . الأول : هو وضوح الموضوع لدى الكاتب ، والنابع من خبرته الدبلوماسية العريضة والتى توجت بالعمل فى الاتحاد السوفيتى لعدة سنوات . و**الثانى** . وهو المعالجة الشاملة للموضوع وشمولها على إحدى أهم الزوايا وهى الزاوية الاقليمية الواسعة والتى تضمنت فى داخلها تبيان اثر التحركات الايرانية تجاه الجمهوريات السوفيتية المستقلة على موقع الأولويات فى سياسات تلك الدول .

ولما كان الموضوع يطرح زوايا عديدة ويحتمل بعض الاجتهادات هنا وهناك ، فلا بأس من الاشارة الى عدد من نقاط الاختلاف .

١ ـ لقد اشارت الورقة فى الصفحتين (٢) و (٣) الى ان دور الجمهوريات المستقلة لم يكن موجودا فيها يتعلق بصنع السياسة السوفيتية الخارجية سابقا ، وهو أمر يصعب الخلاف معه . إلا انه من جانب آخر يصعب القبول بهذه النتيجة ـ التى تمثل خبرة ماضاوية ـ فى المستقبل القريب و البعيد معا ، ويبدو لى أن الورقة قد اكتفت بالاشارة الى الماضى ، ولم تأخذ فى الاعتبار أن الوضع الراهن والمستقبل يحتمل تغيرات اساسية ، وهى أن تلك الجمهوريات بما فيها من وزارات للخارجية وإدارات للشئون الاقتصادية الخارجية قد بات هليها الآن أن تتخذ قرارات خاصة بها تعبر عن رؤى ومصالح جديدة ، تحتمها اعتبارات كونها دولاً مستقلة ، بعبارة أخرى أن تلك الجمهوريات المستقلة صار عليها أن تقيم سياستها الخارجية بعيدا عن الهيمنة المطلقة لروسيا ، صار عليها ان تحدد أولوياتها طبقا لما تراه نخبها الحاكمة ، والحديث الدائر حاليا عن الخلافات والآراء المتباينة حول قضايا رئيسية مثل تقسيم الارث العسكرى والارث الاقتصادى بشقيه الديون والمستحقات الخارجية للكيان السوفينى السابق يوضح تلك السمات الاستقلالية الجديدة للجمهورية جميعها ، وفى ظل هذا الوضع يصبح من الجائز نظريا الحديث عن أولويات عربية للجمهوريات المستقلة مختلفة عما لدى روسيا فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب معا . وفى اعتقادى أن من الخطأ سحب الخبرة الماضية على خبرة الواقع الراهن واحتمالات تطوره .

٢ ـ تشير الورقة فى ص (٤) الى أن سياسة البرويسترويكا التى طبقها الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف فيما يتعلق بتأثيرتها على القضايا العربية ، يجب إلا تؤخذ على انها تراجع سوفيتى بالنسبة لتأييد العرب لانه فى نهاية الأمر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التى حكمت السياسة السوفيتية والتى تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية ، ويبدو لى أن مثل هذا التحكم يجانيه الصواب الى حد كبير لاعتبارات عديدة ، **أولها** ، أن الخبرة السابقة للعلاقات السوفيتية العربية ـ فيما قبل مجيء الرئيس جورباتشوف ـ لم تكن مقصورة فحسب على شق امدادات السلاح السوفيتى الى عدد من البلدان العربية الرئيسية كأمتداد للمواجهة الأمريكية السوفيتية والصراع العربى الأسرائيلى ، بل شملت الكثير من جوانب التعاون السياسية والاقتصادية والتنموية ، وهو ما تشهد عليه خبرات العلاقات السوفيتية مع كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبى سابقا ، ومحاولة دعم توجيهات ايديولوجية ماركسية عربية فى مرحلة مبكرة من بدء العلاقات العربية السوفيتية ، ثم فيما بعد دعم الأحزاب العربية التى سميت بالاشتراكية ، وهذه الظاهرة عبرت عن تنوع وتعدد مستويات العلاقات العربية السوفيتية وهو ما افتقده العرب بعد تطبيق سياسة البرويسترىكا ، فضلا عن فقدان

هامش المناورة السياسية و الحرية في المجال الدولي والتي كانت متاحة بفضل الحرب الباردة بين العملاقين سابقا ، الأكثر من ذلك فقد ساهمت السياسة السوفيتية في عهد الرئيس جورباتشوف في تعديل موازين القوة الشاملة بين العرب وإسرائيل ، وذلك لصالح الأخيرة من خلال عدة مسارات منها تقليل امدادات السلاح للدول العربية وخاصة سوريا ، وإعادة النظر في العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والسماح بموجات من الهجرة اليهودية السوفيتية غير المقيدة ، ثم فيما بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل دون أن يصاحب ذلك بأى تغيير جوهرى في سياسة إسرائيل التوسعية ، أو في موقفها تجاه الانسحاب من الأرض العربية المحتلة أو عملية التسوية السلمية أو الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، وهى المبادىء التي تم التراجع عنها كلية .

بعبارة أخرى أن انعكاسات سياسات « التفكير الجديد » على القضايا العربية لم تكن مجرد تراجع سوفيتي وحسب ، بل تعد كارثة شاملة من منظور القضايا العربية ، ونتج عنها فقدان المنطقة العربية - أو جزء كبير منها - لكثير من المميزات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي عرفتها قبل مجيء الرئيس السابق جورباتشوف .

إذا انتقلنا إلى نقاط الاتفاق مع ماورد في الورقة فهى كثيرة ، ومن أبرز ما يجب التنويه به ، ما تمت الاشارة اليه من أن مساحة الاختلاف بين روسيا وباقى الجمهوريات في حدود المرحلة الانتقالية الراهنة لن يكون كبيرا ، وان الأولويات التى سوف يشترك فيها الجميع أو الشق الاكبر على الاقل من الجمهوريات المستقلة ، هى الحرص على ارساء دعائم العلاقة مع الولايات المتحدة ، واحترام اتفاقيات نزع السلاح والانطواء عموما تحت مظلة النظام الدولي الجديد ، وان روسيا سيكون لها تأثير ملحوظ ، مع التحفظ بالنسبة إلى العبارة الأخيرة ذلك إن التأثير لايعنى بالطبع درجة من التطابق في تحديد الأولويات وصياغة السياسة الخارجية بين روسيا وباقى الجمهوريات المستقلة .

ولقد اصابت الورقة حين اشارت بحق إلى عدد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ مستقبلا وتؤثر سلبا على المصالح العربية ، وهى المخاطر المحتملة عن النشاط الايرانى والتركى المكثف سواء تجاه الجمهوريات الاسلامية في وسط آسيا ، أو الجمهوريات الواقعة في البلقان وغرب الكيان السوفيتى السابق ، وهى مخاطر صحيحة اجمالا ، ولكن في هذا الاطار يبدو من الضرورى التفرقة بين امرين .

الأول : هو السمات الديناميكية والحركية التي بدت عليها السياستين التركية والايرانية في غضون الشهرين الماضيين ، وفى اعقاب انتهاء الاتحاد السوفيتى السابق وحصول تلك الجمهوريات على استقلالها في المجالين الخارجي والداخلي والتي نتج

عنها توقيع اتفاقيات وتعاملات تجارية وتسليحية واسعة المدى بين هذين البلدين والعديد من الجمهوريات المستقلة ، ومثل هذه الديناميكية والحركية العالية من العناصر الغائبة فى التحركات العربية .

والامر الثانى : وهو مدى رغبة تلك البلدان ودوافعها فى الارتباط بأى من هذين البلدين ، وتأثير ذلك على المصالح العربية القائمة والمحتملة مستقبلا ، أى لابد من التفرقة بين كون هذه الجمهوريات هدفا لتحركات ونشاط ايرانى أو تركى ، وبين الأولويات التى تعطيها الجمهوريات المستغلة للارتباط بهذا الطرف أو ذاك ، ومثل هذه التفرقة تقودنا إلى تحديد الظروف التى قد تسهم فى تطوير العلاقات العربية مع تلك الجمهوريات وجعلها كاحدى الأولويات فى سياساتها الخارجية .

وبالطبع لايستطيع المرء أن ينكر على أى من الدول بما فيها ايران أو تركيا أو غيرهما سياستها النشطة وسلوكها الديناميكى تجاه الجمهوريات المستقلة ، ولا يستطيع المرء من جانب آخر أن يفترض أو يطالب بموقع متقدم للعلاقات العربية فى سياسات تلك الجمهوريات المستقلة حديثا ، إلا أن نظرة دقيقة تكشف أن هناك عوامل يمكن ان تساعد على دفع العلاقات العربية مع تلك الجمهوريات ، وبالمثل هناك قيود تحد من ذلك فى المستقبل .

ففى جانب الفرص يمكن توظيف مجمل الشروط الدولية الواقعة على تلك الجمهوريات توظيفا ايجابيا لصالح علاقات عربية مع تلك الجمهوريات ، ومن المعروف أن تلك الشروط الدولية تتحدد فى الالتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان والالتزام بحكم القانون والابتعاد عن النموذج الايرانى وانتهاج سياسية تتوافق مع الغرب اجمالا ، وهو ما يثير فى الواقع فرصا امام العديد من الدول العربية مثل مصر والسعودية ودول الخليج الأخرى والى حد ما سوريا لنسج علاقات قوية مع تلك الجمهوريات المستقلة .

وهناك ايضا الجوانب الثقافية والدينية ولاسيما فى الجمهوريات الاسلامية ، والتى يمكن توظيفها فى نفس الاطار ، ويبدو فى هذا الصدد ان فكرة النموذج الذى يمكن ان تقدمه العديد من الدول العربية لتلك الجمهوريات فى الأطارين الداخلى والخارجى تعد عاملا ايجابيا ، والنموذج الذى نعنيه فى هذا الصدد هو الدولة التى تحافظ على قيمها الدينية وتحقق قدرا من الانسجام مع مجمل البيئة الدولية ، ويقوم نظامها السياسى الداخلى على افكار من التعددية والديمقراطية ، والاصلاح الاقتصادى القائم على فكرة التحرير .

وثمة عامل ثالث يصب فى مسار الفرص وهو الخاص بتباين التطور الاجتماعى والاقتصادى بين عدد من الدول العربية الاساسية والجمهوريات المستقلة ، ويمكن من خلال بعض المقارنات اكتشاف أن ثمة فجوة لصالح البلدان العربية الرئيسية ، وان تلك الفجوة يمكن أن تمثل ميزة نسبية واطارا لفرص اوسع من العلاقات المتبادلة اقتصاديا وسياسيا وفنيا .

وبالنسبة إلى القيود فهناك الواقع العربى المهلهل والذى لايسمح بأتخاذ اية بادرة جماعية من خلال منظمته العربية الجامعة ، فضلا عن الدور الاسرائيلى والمدعوم من قبل الولايات المتحدة والذى يحاول أن يحد من أية تغيرات أو توجهات ايجابية من قبل تلك الجمهوريات ازاء القضايا العربية الاكثر بروزا ، وهو مايبدو فى سياق المواقف التى اتخذتها روسيا ورئيسها يلتسين مثل عدم حضور المفاوضات المتعددة التى عقدت فى موسكو ، وعدم مقابلته أى من رؤساء الوفود العربية التى شاركت فى المفاوضات ومن قبل اعتذاره عن مقابلة الرئيس مبارك اثناء زيارته إلى موسكو لتهنئة الرئيس السابق جورباتشوف بعد فشل انقلاب ١٩ اغسطس الماضى وقد تبدو مثل هذه الامور رمزية ، ولكنها فى واقع الامر تعكس رغبة روسية فى الابتعاد شبهة الكامل عن اتخاذ مواقف تجاه القضايا العربية قد تفسر بأنها من ميراث الماضى السوفيتى وتعمل على جر المتاعب لموسكو ، يقابل ذلك رغبة قوية فى توسيع وتعميق العلاقات الروسية مع اسرائيل ، وربما انطلاقا من قناعة مؤداها ان ذلك هو احد المداخل الضرورية للتأثير على القرارات الغربية فى مساعدة روسيا اقتصاديا .

ومن القيود ايضا إن الجمهوريات المستقلة لاتتوافر لها بعد المرونة الكاملة فى الاطار الدولى ، فضلا عن انها الآن تواجه بتحديات بناء الدولة بكل ما يحتاجه ذلك من تركيز على الأمور الداخلية ، وفتح الابواب امام كافة المساعدات الفنية والاقتصادية من دول العالم دون استثناء ، ومن هنا فليس من المنتظر أن تتخذ تلك الجمهوريات مواقف ايجابية ازاء القضايا العربية من تلقاء نفسها ، بل يتطلب ذلك حركة دائمة وسياسة نشطة من قبل الأطراف العربية . وحتى فى حالة اتخاذ جمهورية ما موقفا ايجابيا - مثل كازاخستان - التى اعترفت بفلسطين وقابل رئيسها عرفات - فسيظل هذا التطور محدودا ، ولايتجاوز الاطار المعنوى مادامت تلك الجمهورية لم تؤسس بعد اركان استقلالها ، ولم يقدر لها دور دولى بعد .

ومن القيود ايضا العوامل الجغرافية الممزوجة عرقية وتاريخية ، والتى تحسب اجمالا لصالح كل من ايران وتركيا ، ويبرر ذلك بعض دعوات بدت فى جورجيا للارتباط بايران ، ودعوات مماثلة بدت فى ارمينيا وهناك دعوات أخرى بدت فى الجمهوريات - مثل اذربيجان واوزبكستان وقرغيزيا وطاجيكستان - والتى عرفت امتدادات مع تركيا فى الماضى وقوامها احياء الفكرة التركية ، أى توحيد جميع الأتراك ، وهو مارفضته تركيا لاعتبارات سياسية محضة وبالطبع فلم يطرح أحد من تلك الجمهوريات أو غيرها اقامة علاقات مع الدول العربية اعتمادا على الروابط التاريخية أو الدينية ، ويبدو اهتمام غالبية تلك الجمهوريات بالعلاقات العربية من زاوية الحصول على مساعدات اقتصادية أو فى اطار لتنشيط عمل الهيئات الاسلامية الدينية على وجه العموم ، وهو ما جسده على سبيل المثال دعوة رئيس جمهورية اذربيجان فى ١٣ يناير عياض مطاليبوف للدول العربية بسرعة تقديم مساعدات لشعب اذربيجان المسلم ، معتبرا ان متانة الاقتصاد هو ضمان أكيد لحماية الاستقلال

السياسى ، والحول دون عودة القوى التى كانت تحكم فى الماضى ، والدعوة تكشف فى الواقع عن محاولة استمالة ذات اساس موضوعى يمزج بين الخلفية الدينية والرغبة فى تمتين الاقتصاد الداخلى وابعاد شبح الماضى .

فى ظل تلك البيئة من القيود والفرص ، يبدو من الضرورى امام الدول العربية انتهاج استراتيجيتين مختلفتين ازاء تلك الجمهوريات ، الأولى وتقوم على تعظيم المزايا الثقافية والروحية ممزوجة بالمصالح الاقتصادية الملموسة وتقديم الخبرات والمعونات الفنية ، وبحيث توجه إلى الجمهوريات الاسلامية فى وسط آسيا ، أما الثانية فهى استراتيجية تبادل المنافع والتى توجه إلى الجمهوريات الكبيرة نسبيا والغنية بالموارد الطبيعية ، ومن بينها روسيا ذاتها واوكرانيا وروسيا البيضاء وباقى الجمهوريات ذات الاصول الأوروبية وفى أى من الاستراتيجيتين فأن مداخل التنشيط الاقتصادى القائمة على ادراك قوى بطبيعة العصر هى الأهم ، وهى الأكثر قابلية على نسج علاقات عربية قوية مع تلك الجمهوريات المستقلة ، وتدل الخبرة المكتسبة من علاقات ايران مع كل من روسيا واوكرانيا فى مجالات بيع السلاح ومقايضة امدادات النفط ، والحصول على معدات وآلات حديثة ، تدل على أن صيغة تبادل المنافع تجد تفضيلا واسعا لدى تلك الجمهوريات ، وهى صيغة بقدر ما تحتاج إلى سياسة نشطة وديناميكية .

وفى هذا الاطار تبدو التوصيات التى اشارت اليها الورقة كفتح ابواب التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتقديم الخبرات الفنية فى مجال البنول والتجارة وادارة الأعمال واقامة الشركات المشتركة ودراسة الامكانات الاقتصادية لتلك الجمهوريات ، تبدو توصيات جديرة بالاخذ بها على وجه السرعة ، كذلك فمن الضرورى التأكيد على ان التنسيق العربى التركى فى هذا الاطار يعد أحد المداخل الهامة فى هذا الصدد ، خاصة ان تركيا تقدم الآن لتلك الجمهوريات - خاصة الاسلامية - بأعتبارها النموذج الذى يرضى عنه الغرب ، لكونها دولة اسلامية وعلمانية وديمقراطية ومتقدمة اقتصاديا فى آن واحد ومع ذلك فأن تركيا بحاجة - كما العرب - إلى حلفاء يمكن بهم ومعهم احراز مزيد من التغلغل فى الجمهوريات المستقلة ، ليس فقط لمواجهة النفوذ الأيرانى المتصاعد فى بعض تلك الجمهوريات ، وانما لبناء منطقة شرق اوسط يكون فيها العرب وتركيا اصحاب دعائم اساسية فيها .

وفى خلاصة سريعة فان الحديث عن موقع متقدم للعلاقات العربية - والقائم على تبادل المنافع على وجه الخصوص - لدى الجمهوريات المستقلة ، لن يكون مسئولية تلك الجمهوريات - التى تواجه بتحديات بناء الدولة المستقلة - وانما مسئولية الجانب العربى بالدرجة الأولى ، وبالطبع فأن الحديث عن عمل جماعى عربى فى ظل الظروف الراهنة يبدو ضربا من المستحيل ، ومن هنا أهمية ان تكون المبادرة من قبل دول عربية رئيسية مثل مصر والسعودية ودول الخليج الأحرى والمغرب وسوريا ، وهنا يكمن التحدى .

تعقيب (٢)

أولويات الجمهوريات المستقلة ومكانة الدول العربية

الدكتور / على نجم

أود أولا أن أتقدم بشكرى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على تنظيمه لهذه الندوة وإتاحة الفرصة لتبادل الآراء حول هذا الموضوع الهام .

وأشير فى البداية إلى أن ما اقدمه هنا ليس تعقيبا أو مداخله على الورقة المقدمة من السيد السفير صلاح بسيونى وانما هى ملاحظات أردت أن اطرحها عليكم قد تسهم بشكل ما فى المناقشة .

أولا ـ المحور الأول : فى موضوع هذه الجلسة وهو تحول أولويات الجمهوريات المستقلة إلى مواجهة الكارثه الاقتصادية والفوضى السياسية على حساب سياسة خارجية فاعله .

ويبدو الأمر كما لو كان هذا التحول فى الأولويات هو الذى يؤدى إلى اختفاء الدور الفعال للاتحاد السوفيتى وورثته من الجمهوريات المستقلة فى حين أن هذا الثقل السياسى العالمى قد اختفى بالفعل بانتهاء الاتحاد السوفيتى ذاته وتفكك اوصاله .

أما فيما يتعلق بالجمهوريات المستقلة فاننى أرى انه من الطبيعي والمنطقى أن تلتفت هذه الجمهوريات إلى اوضاعها الداخلية فى محاول لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها خاصة وان هذا هو الطريق الوحيد للاستقرار السياسى .

وبانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي وبتحول أولويات الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية إلى الأوضاع الداخلية نشهد خروج قوة عالمية مساندة للقضايا العربية من حلبة الفعالية السياسية الدولية .

ليس هذا نتيجة اختيار حر للأولويات بقدر ما هو نتيجة موضوعية للازمة الاقتصادية فأن دولة تعانى من أزمات طاحنة بهذا الشكل لايمكنها أن تكون ذات قوة مؤثرة عالميا .

يهمنى هنا أن أشير إلى ان الصورة ليست سلبية تماما فإن هذا الاهتمام ذاته يمكن أن يمثل مدخلا جديدا للدول العربية لتكوين علاقات جديدة مع هذه الجمهوريات ، طالما أن الأولويات اليوم تعطى للاصلاح الاقتصادى فمن الممكن التدخل للعب دور فى الانتعاش الاقتصادى وهو ما يعنى على المدى البعيد اقامة علاقات اقتصادية ذات مصالح مالية وتجارية مشتركة يصعب تجاهلها .

ويمكن الاشارة هنا إلى بعض جوانب القوة التى تتمتع بها الدول العربية مثل :

ـ القوة المالية العربية :

أسهم النفط فى تحويل العرب لقوة مالية عالمية وصحيح أن هذه القوة قد استنزفت خلال السنوات الأخيرة فى الحرب العراقية ـ الأيرانية ثم فى الغزو العراقى للكويت والخسائر الهائلة التى تكبدتها كافة الدول العربية على اختلاف مواقعها إلا أن الدول الخليجية لاتزال تمثل قوة مالية عالمية يمكنها تمويل استثمارات عديدة خاصة بالنسبة للجمهوريات المستقلة التى تعانى من نقص حاد فى السيولة ، ومن هنا فإن عملية تمويل استثمارات فى الجمهوريات المستقلة وخاصة مجموعة الدول الاسلامية وجمهورية روسيا الاتحادية ستغير كثيرا من مكانة الدول العربية لدى هذه الجمهوريات .

ـ العلاقات التاريخية :

أن العلاقات العربية مع الجمهورية المستقلة لاتبدأ من فراغ أو على ارض سابقة من التوجس أو الخلافات ، فهناك مجموعة كبيرة من الدول العربية حافظت على علاقات طيبة بالاتحاد السوفيتى السابق دامت لمدة قد تزيد على ثلاثين عام ، شهدت خلالها الوانا من التعاون الثقافى والسياسى والاقتصادى وهذه نقطة فى صالح مجموعة الدول العربية .

ـ الخبرة بالسوق :

والعرب يمتلكون فى الاطار الجماعى خبرة طويلة فى التعامل دول مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق وليبيا ، فهناك معرفة مسبقة بطبيعة هذا السوق وإذا ماتمت دراسة صحيحة للتغيرات التى طرأت عليه يمكن للعرب ان يكون لهم سبق التواجد به ، هذا بالاضافة إلى أن مصر تتميز بخبرة خاصة جدا فى التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر .

ـ الكتلة الاسلامية ودورها :

بالاضافة إلى ما تقدم فأن الدول العربية امتدادا ثقافيا طبيعيا يتمثل فى مجموعة الجمهوريات الاسلامية وهذا الجمهوريات وان كانت لاتمثل قوة اقتصادية كبيرة إلا أن ثقلها السياسى لايستهان به وعلى الدول العربية اقامة علاقات تعاون ثقافى واقتصادى حميم مع هذه الدول .

هذه بعض نقاط القوة التى تتمتع بها مجموعة الدول العربية ككل والتى يمكنها إذا ماتم تنسيق جيد فيما بينها أن تحول من مكانة العرب لدى مجموع أو غالبية الجمهوريات المستقلة .

ثانيا - المحور الثانى : وهو حدود التحول فى موقف جمهورية روسيا الاتحادية وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى من موقف مؤيد للعرب تاريخيا إلى اخر يتوافق مع الموقف الأمريكى اساسا وذلك تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى ومفاوضات التسوية الجارية .

لابد من الاشارة هنا إلى أن التغير الفعلى الذى حدث ليس انتقال مواقف الجمهوريات المستقلة إلى مواقع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من مجمل القضايا العربية ولكن فى افتقاد العرب إلى هذه القوة العظمى التى طالما تم الاعتماد إلى مؤازرتها وتأييدها دون بذل جهد لكسب هذا التأييد كما يحدث بالنسبة للدول الأوروبية مثلا .

وافتقاد العرب لهذا النصير المضمون لايعنى بالضرورة اكتسابهم لعدو يمكن ان تحسب مواقفه فى مواجهة العرب خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى . وان كان من الطبيعى فى حالة التفكك التى تعانى منها الجمهوريات والرغبة العارمة فى كسب ود الغرب وخاصة أمريكا أن تتحول المواقف إلى محاولة للتوافق مع المواقف الأمريكية .

وهنا ايضا يمكننا أن نميز بعض النقاط التى يمكن استغلالها لصالح العرب والقضايا العربية :

- انه ليس من المتوقع الانتقال المباشر والسريع من موقف مؤيد للحق العربى ومساند له إلى موقف مضاد له تماما خاصة على مستوى السياسات الخارجية ولابد من المرور بفترة زمنية ولو قصيرة تسمح بالتحول التدريجى وهذا يعنى وجود فرصة متاحة للدول العربية ينبغى اجادة استغلالها وبذل جهود سياسية مكثفة لكسب التأييد والمساندة السياسية .

- أن التحول فى المواقف السياسية للتوافق مع الموقف الأمريكى هو انعكاس للتدهور الاقتصادى الذى تمر به هذه الجمهوريات ومحاولة لضمان المساندة الاقتصادية الغربية . ونتذكر هنا الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية من أجل السماح بهجرة اليهود السوفيت كشرط اساسى لبدء التعاون الاقتصادى وتجدر الاشارة فى هذا الاطار إلى ان الاستثمارات الأوروبية التى سارعت بالتوجه إلى الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا تنتمى فى غالبيتها إلى اتحادات وشركات مالية يهودية ومن الطبيعى أن تحسب المساهمات المالية الأوروبية لصالح دولة إسرائيل ، وهكذا خلال فترة وجيزة ستتكون جماعة ضغط أو لوبى صهيونى مالى واقتصادى يعادل مثيله فى كل من أمريكا وبعض الدول الأوروبية وهو ما يعنى تأثيرا سلبيا أكثر خطورة .

- وفى المقابل فان ورود الأموال العربية للاستثمار فى الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية والجمهوريات الاسلامية يستطيع بناء جماعة ضغط عربية ذات قوة اقتصادية ومالية مقابلة قادرة على التأثير والتفاعل مع

المعطيات الجديدة هذا إذا استطاع العرب الافادة من خبرة جماعات الضغط الموجودة بالفعل فى كل أوروبا والولايات المتحدة .

واسمحوا لى أن انهى تعليقى بالتأكيد على ان التحول فى الأولويات هذا يمكن اعتباره مدخلا جديدا للعلاقات وان التواجد المالى العربى والتعاون الاقتصادى مع الجمهوريات المستقلة هو ركن اساسى فى هذه العلاقات ، ولابد من الاشارة إلى الدور الهام الذى تقوم به الدولة المصرية فى هذا المجال فمن الواضح الاهتمام الكبير بالعلاقات الاقتصادية بالجمهوريات المستقلة وخاصة الاسلامية منها ، فقد بدأت الوفود التجارية بعمل زيارات استطلاعية واقامة المعارض الصناعية كما تم فى اذربيجان كذلك صدرت توجيهات بتوفير كافة الضمانات لتشجيع القطاع الخاص على فتح اسواق جديدة واقامة مشروعات استثمارية هناك ، وقدم الوفد الرسمى المصرى الذى ضم إلى جانب ممثلى الحكومة المصرية العديد من رجال القطاع العام ورجال الأعمال صورة حية لاسلوب التعاون الجديد .

المناقشات

الدكتور / طه عبد العليم

أتصور أن **الأولوية الأولى** : بين أولويات الجمهوريات المستقلة هى اعادة ترتيب البيت داخل كل جمهورية على حدة واعتقد أن هذه الأولويات ظاهرة فى كافة السياسات والمواقف ، ويكفى مثلا أن الكثير من المقالات التى نشرت فى جريدتى الازفستيا والبرافدا اثناء الاعداد لمؤتمر مدريد كانت تركز على ماذا يهم الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن ، وبالذات فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الى تعانى منها البلاد . وبشكل عام ، كان هناك اتجاهان رئيسيان تبلورا فى المجادلات التى احتدمت حول هذا الشأن ، أولها يقف ضد التوجه الخارجى بشكل عام ، وينطبق من نزعة روسية انعزالية وثانيهما يدافع عن التوجه الى مدريد ، ولم يكن هذا الجدل بعيدا عن مجمل الصراع الداخلى فى روسيا ، لاسيما وان السؤال الذى وجهه الى جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى فى مدريد كان وانت تمثل من فى مدريد ؟ وقد تفجر الصراع بين الخارجية الروسية والخارجية السوفيتية ، ولم تكن عملية التفكيك والتوريث قد تمت بعد .

والحقيقة أن عملية اعادة ترتيب البيت من الداخل لاتنفصل عن الصراع الداخلى على السلطة فى روسيا الاتحادية ، ويدور هذا الصراع أساسا حول الاصلاح الاقتصادى ، ولا يتميز البرنامج الذى تبنته روسيا جذريا عن البرنامج الذى كانت قد تبنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى قبل انقلاب اغسطس ، ولايختلف كثيرا عن البرنامج الذى طرحه جورباتشوف عشية الانهيار ، وفى اطار هذا الصراع عندما عقدت الدورة الاخيرة لمجلس السوفيت الأعلى بتكوينه الجديد بحضور سبع دول فقط وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية ، فأن البرلمان الروسى سارع فى غضون يومين أو ثلاثة ايام باعلان برنامجه الاصلاحى الاقتصادى .

اضف الى ذلك ، أن المشكلات الاقتصادية الداخلية أصبحت أكثر تفاقماً فى أعقاب انهيار اقتصاد الأوامر فى الاتحاد السوفيتى ، حيث لم تعد هناك آلية تضمن استمرار التدفقات البينية للوحدات الانتاجية وبين الجمهوريات المستقلة .

ومن ثم فأن **الأولوية الثانية** ، تتركز فى العمل على تسوية مشكلات العلاقات البينية بين الجمهوريات المستقلة ، وذلك لاسباب وضرورات اقتصادية وامنية واضحة ، وايضا بفعل التداخلات الحادثة فى التركيب القومى ومشاكل الحدود .. وما الى ذلك .

وتتمثل **الأولوية الثالثة** ، فى التوجه الى الغرب مع نزعة الاستدارة للجنوب ، وكان الانسحاب من الجنوب قد بدأ فى عملية البريسترويكا . وتثير هذه الأولوية بشكل عام مسألة العلاقات الخارجية لرابطة الدول المستقلة ، فهناك توجه نحو الغرب بصفة عامة ، ونحو الولايات المتحدة بصفة خاصة ، وينطلق هذا التوجه من أن الولايات المتحدة تمتلك تأثيرا كبيرا على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، علاوة على القضايا المعلقة بينهما فى مجالات نزع السلاح والسيطرة على الترسانة النووية السوفيتية .

وبعد ذلك ، تأتى **الأولوية الرابعة** ، وهى العلاقات مع دول الجوار الاقليمى تحت تأثير عوامل واضحة على كافة المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وهنا تبرز فيما يتعلق بالجمهوريات الاسلامية اولوية منطقية للعلاقات مع ايران وتركيا بالمقارنة مع الوطن العربى ، أى أن العلاقات مع الوطن العربى تأتى فى مرتبة متأخرة فى الاتحاد السوفيتى .

وحول تطوير العلاقات قبيل انهيار الاتحاد السوفيتى نرصد مثلا العلاقات الاقتصادية العربية السوفيتية فقد تطورت قيمة التبادل التجارى بين الجانبين خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٧ حوالى ٣٧ مرة فى تلك الفترة ، بينما لم تزد التجارة السوفيتية سوى بنسبة ٤ مرات مع العالم الخارجى كله ، وحوالى ٧ مرات مع كل الدول النامية .

وقد زادت قيمة الصادرات السوفيتية الى العالم العربى حوالى ٤٨,٥ مرة فى فترة صعود هذه العلاقات ، كما زادت قيمة الواردات بمعدل كبير ، وكانت مصر وحدها تأخذ حوالى ٦٣,٤٪ ـ ٦٠,٢٪ من اجمالى التجارة السوفيتية ـ العربية وكان الاتحاد السوفيتى يجد فى مصر سوقا متسعا لاكثر ٢/٣ من تجارته (صادرات وواردات) مع كل القارة الافريقية .

وقد تدهور هذا كله خلال الثمانينات ونلاحظ أن التجارة الخارجية المصرية مع الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ،، حيث كانت التجارة بينهما متساوية تقريبا ، على الرغم من ان بعض التقديرات غير الدقيقة كانت تتحدث عن انغلاق مصر أو تبعيتها للكتلة الشرقية ، أى ان الحركة التجارية الخارجية لمصر كانت متوازنة . أضف الى ذلك أن المعونة الاقتصادية السوفيتية لعبت دورا هاما فى مضاعفة المعونة الغربية ذاتها ، حيث ساهمت المانيا الغربية فى بناء الكثير من منشآت القطاع العام الصناعى فى مصر ، بهدف قطع الطريق على السوفيت والحيلولة دون انفرادهم بالعلاقات مع مصر ، وايضا بهدف اضعاف النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة ثم تغيرت الموازين بعد ذلك فى فترة الثورة النفطية خلال السبعينات ، حيث اصبحت العلامات السوفيتية ـ العربية تميل نحو البلدان غير الصديقة للسوفيت ورغم أن المنطقة العربية سوف تبقى منطقة هامة للعلاقات الاقتصادية الدولية لورثة الاتحاد السوفيتى فإننى أتوقع المزيد من التدهور فى العلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والدول

المستقلة ولا يرجع ذلك ألى العواقب الاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتى فقط ، وانما يعود على اسباب أخرى كانت موجودة من قبل ، وتتمثل فى :

أولا ، أن الاتحاد السوفيتى حقق انجازات كبيرة فى مجال الصناعات الثقيلة والخفيفة ، وفى الكثير من الصناعات التى تنتمى الى الثورة الصناعية الأولى والثانية ، ورغم أن العالم العربى يحتاج الى تحقيق الحد الادنى من تطوير وتكامل البنية الصناعية حتى يقفز الى الحلقات الأحدث فانه بحاجة الى السير الى الأمام فى مجال بناء الفروع الأحدث بالتعاون مع الدول الصناعية الغربية التى حققت بالفعل نجاحات أكبر فى هذا المجال .

ثانيا ، أن ظروف انهيار النظام الاقتصادى ونظام الادارة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى سوف تحد من قدرة دول الكومنولث على انتاج النفط فى المدى المباشر الأمر الذى ينطوى على مصلحة حيوية بالنسبة للعالم العربى ، لاسيما ان النفط السوفيتى كان يعتبر احد المصادر البديلة للنفط العربى ، وكانت تنمية وتوسيع الصادرات السوفيتية من النفط تعتبر عاملا بالغ الأهمية لخفض اسعار البترول العربى ، وفى الوقت الراهن ، فأن الانتاج الروسى من النفط يتدهور ، كما ان حصة الكومنولث من الصادرات العالمية للنفط تقل بشكل مستمر ، وبيد أن قدرة الكومنولث فى مجال المنافسة مع النفط العربى قد تتعاظم بدعم غربى .

الدكتور / على الدين هلال (رئيس الجلسة)

اننا ازاء حالة متغيرة ، تتمثل سماتها فى السيولة واشكال من الغموض الخاضعة للسيطرة فى تلك المناطق (الكومنولث) أو غيرها من مناطق العالم ، أو حتى عند قمة النظام الدولى . ومن ثم ، فأن تحليل هذه الحالة ينبغى ان يركز على المواقف السياسية والاستراتيجية القائمة ، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار اننا ازاء حالة ذات طابع طرفى من الناحية الزمنية ، أى انها تقبل التعديل والتطوير ، ومن هنا ، فاننى اختلف مع الحديث الذى ينطلق دائما من منطق الحزم واليقين فيما يتعلق بالعلاقات العربية مع تلك الدول ، وأود ان اورد فى هذا الشأن عدداً من الملاحظات :-

الملاحظة الأولى فى هذا الاطار عن التغير أو الثبات فى المصالح القومية - الاستراتيجية لدول الكومنولث فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الغربية ، فالتغير الذى حدث ربما يمثل إحدى الملاحظات الخارقة فى تاريخنا . وبالتالى ، فأن مثل هذا التغير سوف يؤدى الى انحسار التصورات الاستراتيجية القديمة عن المنطقة ، وهو ما تؤكده ملاحظة د . طه عبد العليم فأن قضية اعادة ترتيب البيت الداخلى تعتبر القضية ذات الاسبقية الأولى لدول الكومنولث .

الملاحظة الثانية تتعلق باسرائيل ، حيث انها ستكون ابرز الاخطار الاقليمى الكبرى فى الاستفادة من التشكيل الجديد للكومنولث ، ليس فقط فى مجال الهجرة ، وانما ايضا كسوق سوفيتى كبير لتوسيع هامش المناورة الاستراتيجية الكبيرة التى تقوم بها فى المنطقة ، خاصة فى ظل الثورة الصناعية الثالثة . وتعتبر هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية ، لأن اللوبى الصهيونى قوى جدا ، ولعب دورا بالغ الأهمية مع جورباتشوف فى عملية اعادة البناء الداخلى وهنا ، يمكن ان نستعيد بعض اجواء التفكير الاستراتيجى فى الليكود ، لاسيما لدى شارون الذى تحدث عما اسماه بـ « الامبراطورية الاسرائيلية » وتركز بعض جوانب هذا التصور بتحويل الشرق الاوسط الى سوق مشتركة ، تلعب فيها اسرائيل الدور الرئيسى والمحورى .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بما الذى يمكن ان يقدمه الكومنولث الجديد ، والسؤال الآن ، لماذا إلا نحاول من جانب أن نمارس تأثيرا على رابطة الكومنولث ؟ اننا مازلنا ندور فى اطار التفكير القديم بشأن كافة مجالات العلاقات مع الكومنولث ، ولذلك اعتقد اننا يجب أن نعطى اهتماما اكبر بشأن كافة مجالات العلاقات مع الكومنولث ، ولذلك أعتقد اننا يجب أن نعطى اهتماما اكبر لبلورة تصور اقتصادى يتميز بالجدية لادارة العلاقات الاقتصادية مع الكومنولث ، بدلا من الاكتفاء بترديد افكار مبسطة مثل التعامل من خلال الصفقات المتكافئة .. أو غيرها .

الدكتور / ابراهيم سعد الدين :

هناك ثلاثة اهداف اتصور انها ينبغى ان تحكمنا فى علاقاتنا مع الدول المستقلة :

الهدف الأول : فتح مجالات التصدير امام رجال الأعمال ، حتى لو كانت هذه المجالات محددة فى الوقت الراهن ، كما يجب العمل على خلق سوق تتسع فى المستقبل ، لاسيما امام بعض القطاعات الاقتصادية المصرية والعربية .

الهدف الثانى : دعم عملية التنمية ، ويختص هذا الهدف بالمستقبل ، اكثر مما يتعلق بالوقت الراهن ، حيث لايتصور أن تتوافر لدى رابطة الكومنولث حاليا القدرة على تحقيق هذا الهدف ، وانما يمكن تنفيذه خلال مرحلة تاريخية معينة ، لاسيما وان الاتحاد السوفيتى كان احد القوى التى تساعد فى تسيير عملية التنمية فى بعض البلاد العربية ، وفى مقدمتها مصر .

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية الضخمة التى تمر بها روسيا الاتحادية ورابطة الكومنولث ، إلا انها سوف تتحول الى قوة اقتصادية فى فترة لاحقة ، حتى لو كانت قوة اقتصادية مكملة لأوروبا ، وفى مثل هذه الحالة ، يمكن البدء فى تقوية العلاقات الاقتصادية معها ، طالما ان ذلك سوف يولد آثارا ايجابية على عملية التنمية فى المستقبل أو أن هذه الخطوة سوف تساعد على الأقل فى فتح المجال للمناورة بين الكتل الاقتصادية .

الهدف الثالث : دعم الاهداف والمواقف العربية فى الصراع القائم فى الشرق الأوسط ، أو على الاقل تحويل الموقف الروسى الحالى القائم على عدم العداء تجاه العالم العربى الى موقف دعم الاهداف العربية .

أن هذه الاهداف مختلفة ومتعددة ، وبعضها يختص بالعلاقة مع جمهوريات معينة دون غيرها ، إلا أن السؤال المطروح هو : ماهى أولويات العالم العربى تجاه تلك الجمهوريات ؟ وكيف يمكن السير فى اتجاه تنفيذ هدف محدد ، دون الاقتصار على اجراء بعض ردود الافعال كما يحدث بالفعل فى الكثير من الأحيان . ونستطيع الحديث فى هذا الاطار فى مستويين رئيسيين للعمل :-

أولهما : المستوى العربى أو المصرى ، واعتقد ان العالم العربى ينبغى أن يعمل على بناء تكتل عربى لصياغة وبلورة وتنفيذ اهداف محددة فى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى بصفة عامة ، ومع رابطة الكومنولث بصفة خاصة .

ثانيهما : المستوى الاسلامى ، فالدول الاسلامية تعتبر من ورثة الاتحاد السوفيتى السابق ، ويحظى السلوك الايرانى فى هذا المستوى باهمية خاصة ، فالملاحظ ان الاهتمام الإرانى بالجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى هو بالدرجة الأولى اهتمام اقتصادى الامر الذى يعنى ان هناك تحولا فى توجهات القيادة الايرانية من الاهتمام بتصدير الثورة الاسلامية الى الاهتمام باقامة نوع من التكتل الاقتصادى الذى ترتبط ايران من خلاله مع مجموعة من الدول هى بطبيعتها معتدلة فى توجيهاتها .

والواقع ان بناء التكتل العربى المشار اليه سوف يلعب دوراً كبيرا فى معالجة الكثير من المشكلات القائمة ، إلا انه من غير المستبعد ان تنشأ كتلة اسلامية فى مواجهة أى نوع من التكتل العربى ، كما لايستبعد ان تنشأ كتلتان ، إحداهما عربية ، والأخرى اسلامية ، وترتبط بينهما علاقات صداقة وتعاون . ويبقى الامر متوقفا فى نهاية المطاف على نوع السياسة التى تتبعها الاطراف المعنية .

الدكتور / محمد الدبيكى :

تعتبر كازاخستان ذات اهمية خاصة بوصفها مركز الثقل السياسى الاستراتيجى والقيادى لمجموعة دول آسيا الوسطى المستقلة ، ولكن هناك عددا من الملاحظات :

أولاً : أن كازاخستان ربما كانت الدولة الأكثر تفضيلا لبناء رابطة قوية مع روسيا الاتحادية بالمقارنة مع أى جمهورية من الجمهوريات المستقلة ، الأمر الذى يحول دون حدوث تسرب للاسلحة النووية منها الى العالم العربى .

ثانياً : أن هناك صعوبة كبيرة فى تنفيذ الأفكار المطروحة عن التعاون العربى ، لأن المعونات الخليجية ذاتها اصبحت تمر عبر البوابة الأمريكية .

ثالثاً : أن مصر تستطيع تقديم خبرة الاصلاح الاقتصادى الى دول رابطة الكومنولث ، أى خبرة الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق ، حيث ان هناك فرقا كبيرا بين الاقتصاد المصرى فى الستينات وبين وضعه الراهن ، وهو ما يمكن تقديمه الى تلك الدول .

السفير / صلاح بسيونى :

أود التركيز على نقطة بالغة الأهمية وهى النظرة المصرية أو العربية الى السياسة الروسية وسياسة دول الكومنولث تجاه الشرق الأوسط . واستطيع ان اقول من واقع التجربة والمتابعة الدقيقة لسياسة الاتحاد السوفيتى السابق انه ليس هناك تغير فى جوهر السياسة السوفيتية تجاه المنطقة العربية . وكان ما هنالك ان المتغيرات والاوضاع الدولية الجديدة ولدت اعتقادات بأن هناك تعديلا اساسيا فى سياسة روسيا وباقى دول الكومنولث تجاه المنطقة العربية ، وانا ازعم إن ليس هناك ادنى تغير فى اسس السياسة الروسية ، حيث سوف تستمر فى تأييدها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما أنها سوف تواصل دعوتها الى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، ويعنى ذلك انه ليس هناك تغير فى سياسة روسيا ، ولذا أرجو من إلا ننساق وراء الاعتقاد بأن هناك تحولا جذريا فى هذه السياسة .

وفى نفس هذا الاطار ، يدخل موضوع إسرائيل باعتبار روسيا تمثل قوة مستمرة اضافية الى الحقوق العربية ، وهو ما لاجدال فيه من الناحية السياسية ، ولابد من أن تتحرك السياسة المصرية والسياسات العربية كلها بعيدا عن التصورات الخاطئة ، كما ينبغى ان تعمل تلك السياسات على استقطاب كافة القوى التى يمكن ان تدعم الموقف العربى فى مواجهة إسرائيل .

وتثير أعمال التكتل الجارية فى الوقت الراهن على الصعيد الاقتصادى تساؤلا حول مايمكن ان تسفر عنه ، لاسيما فيما يتعلق بدورها فى تحديد مسار سياسات معينة ، وكذلك حول احتمالات الصداقة أو العداء التى يمكن أن تطبع علاقات تلك الكتل فى العالم العربى ، والحقيقة ، أن الأوضاع الدولية تؤكد على ضرورة وجود تعاون اقليمى بين دول المنطقة ، بدلا من التنافس الاقليمى، الأمر الذى يتطلب اجراء مزاوجة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية فى حركة التفاعلات مع هذه الدول ، وفى هذا الصدد ، يصبح من الضرورى بلورة اهداف اقتصادية واضحة . والقضية هنا ليست قضية تصدير مستحضرات التجميل ، وانما القضية تتلخص عموما فى ضرورة معالجة ضآلة وزن الصادرات المصرية الى روسيا الاتحادية وسائر دول الكومنولث ، والتى تتراوح فقط بين ١٠٪ ـ ١٥٪ من حركة من حركة الصادرات المصرية . اضف الى ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات المصرية

الى تلك الجمهوريات يذهب الى روسيا الاتحادية وحدها ، بينما لم يكن يصل الى باقى الجمهوريات سوى قدر قليل للغاية من الصادرات المصرية ، وبالرغم من أنه كانت مطلوبة بشدة علاوة على أن هناك الكثير مما يمكن استيراده من تلك الدول فى نفس الوقت ، والواقع ان هناك الكثير مما يلزم التعامل مع دول الكومنولث خلال المرحلة الراهنة ، فقد واجة الوفد الذى سافر الى تلك الدول نقصا فى الرؤية ونقصا فى المعلومات ، الأمر الذى يتطلب توفير المعلومات الضرورية اللازمة .

أن دول الكومنولث تمتلك اسواقا كبيرة للغاية ولمصر عدد من الأهداف الاقتصادية الهامة للتعامل معها ، حيث تستطيع ان نستورد منها الكثير فى ظل امتلاكها لقاعدة صناعية كبيرة للغاية ، والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلاقات المصرية الاقتصادية مع تلك الدول هى أن لايوجد أى نوع من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون الاقتصادى مع باقى الجمهوريات خارج المركز ، حيث كان التعامل يقتصر على وزارة التجارة الخارجية فى موسكو . وكانت هذه الوزارة تنوب عن الجميع فى كل شىء ، ومن ثم ، يصبح من الضرورى دراسة الأوضاع الاقتصادية فى تلك الجمهوريات للوقوف على ما يمكن أن نستورده أو نصدره منها أو اليها ، وبالتالى يمكن أحداث نوع من الانتعاش فى مجال التبادل التجارى .

وفى مجال التعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، تمتلك روسيا الاتحادية السبق فى مجال دعم جهود التنمية . حيث اثير موضوع التعاون الاقتصادى خلال الزيارة الاخيرة التى قام بها الوفد الحكومى ورجال الأعمال وطلب وزير الكهرباء مساعدة الجانب الروسى فى مجال تجديد شبكة الكهرباء واقامة محطات كهرباء أخرى ، واعتقد انه ليست هناك مشكلة على الاطلاق فى صياغة العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول على اسس جديدة ، وبالذات مع روسيا أو روسيا البيضاء أو اوكرانيا ، وانما المشكلة فى كيفية تنظيم وتقوية التعاون مع باقى الجمهوريات واعتقد ان العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول تعتبر مطلبا حيويا وركيزة هامة للعلاقات ، بل اعتقد أن اقامة سفارات فى تلك الدول يعتبر أكثر أهمية من افتتاح سفارة لمصر فى اكوادور . ولابد من ايجاد توازن فى حركة التمثيل الدبلوماسى طبقا لمصالح مصر . وهناك امكانات كبيرة للتعاون الاقتصادى مع دول رابطة الكومنولث . ولابد من عدم ترك المجال خاليا لاسرائيل ، ولاينبغى ان ننظر نظرة تخوف الى التكتلات الاقتصادية التى تقيمها تلك الدول ، حيث من الضرورى أن نقيم صور التعاون الاقتصادى ، مع تلك المنطقة . والقضية الاساسية التى تواجه تلك الدول تتمثل فى قضية التمويل . ومن ثم ، فان لاإيران ولاتركيا تستطيعان تلبية الاحتياجات التمويلية لدول الكومنولث ، وإنهما رأس المال العربى هو الذى يستطيع تحقيق ذلك على الرغم من افتقار الجانب العربى إلى التنسيق الضرورى فى هذا الشأن ويتطلب الأمر بناء تنسيق عربى فى مجال الاستثمار فى دول الكومنولث ، واقامة بنك عربى وصندوق عربى لتمويل مشروعات البناء الاقتصادى فى الكومنولث .

الفصل السادس

خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة

السفير / حسن قنديل

أشكر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على ترتيبه لهذه الندوة كمحاولة لاستقراء مستقبل دول الكومنولث وعلاقاتها بالعالم الخارجى وخاصة العالم العربى .

وإن كنت أعتقد أن الدعوة لهذه الندوة جاءت مبكرا نظرا للقصور الشديد فى المعلومات بل والاخطر من ذلك التضارب الشديد فى بعض هذه المعلومات والبيانات وعلى سبيل المثال فأن نسبة الروس والكازاخ فى جمهورية كازاخستان تتناقلها الروايات ولا أقول الاحصاءات بصور مختلفة ، وعلى سبيل المثال ايضا تتضارب الروايات عن تحركات ايران والسعودية مثلا فى الجمهوريات الاسلامية بل وهناك تحركات محدودة لبعض دول الخليج لم يعلن عنها وبالتالى لم ترصد ولم تضف إلى مجالات الدراسات القائمة الآن عن جمهوريات الكومنولث .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن الامانة تقتضى علينا أن نسلم بأن الوضع الحالى فى جمهوريات الكومنولث كوضع الحديد المصهور فى فرن الصهر وانه من السابق لاوانه التكهن بشكل هذا الحديد النهائى طالما لم يصب فى قوالب بعد ليتخذ شكلها ، أو أن ايا من احكامنا التى سنتخذها الآن بالنسبة لما هو جارى أو سيجرى من أحداث فى الكومنولث تقترب كثيرا من الحدس والتخمين لافتقارنا إلى الثوابت الكافية التى تحرك هذه الأحداث بحيث يمكن أن تخرج من دراستها بأحكام علمية يمكن البناء عليها فى المستقبل .

وقد قضى كل من هيدريك سميث مؤلف The Russian وروبورت كايزر مؤلف RUSSIA حوالى الأربع سنوات فى منتصف السبعينات فى الاتحاد السوفيتى ذو الاوضاع الراكدة حينئذ ليخرجوا بأحكامهم التى دقت ناقوس الخطر (لى على الأقل) بأن الاوضاع الاقتصادية والأحوال الداخلية غاية فى السوء .

وعلى العموم فلا بأس من محاولة القاء بعض الاضواء على حاضر ومستقبل جمهوريات الكومنولث كبداية أو تمهيد لرصد دورى يقوم به المركز ربما كل ستة شهور أو كل سنة .

والآن انتقل إلى الورقة السادسة المكلف بكتابتها والتى اراها مرتبطة إلى حد كبير بالورقة الخامسة مما قد يكون سببا فى تناولى عن غير قصد لبعض عناصرها وذلك كمدخل للدراسة المطلوبة منى ، وتكون النتيجة تكرارا غير متعمد ، وللبدء فى تجديد ملامح الخريطة الجديدة للعلاقات العربية فى الجمهوريات المستقلة فقد يستحسن ان نتناول فى البداية اطراف هذه العلاقة من الناحيتين فى عرض سريع ثم نخرج من هذا العرض بمحاولة رسم ملامح العلاقات المستقبلية بين هذه الاطراف :

أولا الطرف الأول : ورثة الاتحاد السوفيتى :

ويمكن تقسيمهم إلى أربع مجموعات :

(أ) مجموعة دول البلطيق :

وهى جمهوريات يمكن القول بانها انفصلت عن الاتحاد السوفيتى فى مرحلة سابقة على انحلال الاتحاد أو اختفائه كما يحاول بعض الساخرين وصف ما انتهى اليه الاتحاد السوفيتى .

وهذه الجمهوريات سيكون توجهها إلى الشمال أى إلى الدول النوردية حيث ترجع اليها جذورها وتتشابك روابطها البشرية والتاريخية ، وهناك محاولة تقودها المانيا لانشاء تجمع لدول بحر البلطيق يضم هذه الجمهوريات . وبذلك يمكن أن نضيف بأن توجهها سيكون شمالا وغربا ، ولانعتقد انه ستكون هناك من المصالح التجارية أو الاقتصادية الخاصة ما يدفعها إلى التوجه جنوبا فى اتجاه الدول العربية اللهم إلا إذا استحكمت الخلافات بينها وبين روسيا الاتحادية فامتنعت عن امدادها بالبترول والغاز وحتى فى هذه الحالة فانها لن تلجأ إلى استيراد ذلك من الدول العربية المنتجة للبترول قبل أن تستنفد امكانيات الاستيراد من النرويج وهى إحدى دول المجموعة النوردية ومجموعة البلطيق .

(ب) المجموعة السلافية :

وتضم جمهوريات اعلان منسك هى روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروس .

١ ـ روسيا الاتحادية :

ويمكن تشبيه هذه الدولة بسفينة ضخمة تخوض بحارا عالية الموج بدون دفع وبدون بوصلة وبدون ربان ماهر ذى خبرة ، ومن زار موسكو اخيرا سيلاحظ فور تعامله مع طوائف الشعب من المسئولين فى القمة إلى عامة الشعب فى القاعدة ـ سيلاحظ فقدان الجميع للوضوح فى تعاملهم ـ سواء فيما بينهم أو مع الاجانب ـ بل وعدم ثقتهم فيما سيأتى به الغد واحجامهم عن الالتزام بتعهداتهم السابقة التى توجبها معاملاتهم التجارية والاقتصادية وذلك لعدم وضوح المستقبل لديهم ـ ولاشك أن مشاكلهم الاقتصادية قد أصبحت تحجب عنهم أى اهتمامات أو متابعات لسياساتهم الخارجية (خاصة مع دول العالم الثالث) وقد بدا هذا واضحا فى تناولهم لمشكلة الشرق الأوسط سواء قبل مدريد أو فى مؤتمرى مدريد وموسكو حيث ظهر للجميع ـ رغم محاولتهم الجادة احيانا للظهور بمظهر الشريك الكفء ـ انهم يسيرون فى ظل الولايات المتحدة .

ولاشك ان ضعف القيادات التى توالت على وزارة الخارجية السوفتية بعد شيفرنادزه وبعدها عن امكانيات التأثير على الرئيس يلتسين الذى تشغله مشاكله

الداخلية عن الاهتمام بسياسة خارجية تغطى العالم كله تليق بدولة عظمى سياسيا واقتصاديا ، ولاشك ان ذلك سيكون له اثره على تعامل روسيا الاتحادية مع الدول العربية والامل معقود الآن على السفير فورونتسوف الدبلوماسى المحنك الذى استدعى أما للعمل مستشارا ليلتسين أو وزيرا لخارجيته فى أن يحسن إستغلال واحدة من اكفأ وزارات الخارجية فى العالم أن لم تكن اكفأها جميعا .

٢ ـ اوكرانيا :

وعلى قدر الحيرة الذى يعانيها مسئولو روسيا الاتحادية على قدر وضوح الرؤيا التى لمسناها فى مسئولى اوكرانيا فهم جادون فى فصل سياساتهم واقتصادياتهم عن الجارة الكبرى روسيا الاتحادية ، ووضح انهم يتميزون عليها بأنهم ليست لديهم عشرات المشاكل العرقية التى تهددهم .

صحيح أن حوالى ربع سكان اوكرانيا من الروس إلا أن هذه الاقلية الضخمة صوتت لصالح استقلال اوكرانيا (وان كان يمكن تفسير ذلك بانه كان تصويتها لصالح اسقاط الاتحاد السوفيتى) .

عموما فأن هذه الاقلية لن تلعب دورا مضادا لاوكرانيا إلا إذا أدت الخلافات بين روسيا واوكرانيا الى التهديد بنشوب حرب .

واوكرانيا دولة غنية زراعيا وصاحبة قاعدة صناعية عريضة ومن المنتظر أن تكون توجهاتها فى اتجاه الغرب إلا انها ستتجه جنوبا (ناحية العالم العربى) لتسويق منتجاتها .

٣ ـ بيلاروس :

وستكون توجهاتها ناحية الغرب اساسا .

(جـ) مجموعة جمهوريات القوقاز ـ اذربيجان ـ مولدافيا وستكون توجهات هذه الدول ناحية الشمال أى فى اتجاه روسيا الاتحادية واوكرانيا وان كانت ارمينيا ستحاول اقامة مصالح مشتركة مع تركيا ، كما ستعزز مولدافا علاقاتها برومانيا .

ويجدر بنا أن نشير هنا الى تجمع البحر الاسود الذى بدأت محاولات تكوينه منذ عام ١٩٩٠ واعلن عن انشائه اخيرا فى استانبول فى ٢ / ٢ وشمل اذربيجان كدولة متاخمة وليست مطلة وستنضم اليه اليونان كعضو مؤسس ويوجوسلافيا ايضا ولم تطلب البانيا الانضمام اليه حتى الآن .

وهذا التجمع يبرز بزوغ نجم تركيا كدولة محورية وربما أكثر الدول الأقليمية استفادة من تفكك الاتحاد السوفيتى .

(د) الجمهوريات الاسلامية :

ويمكن تلخيص أهم الملامح التى تشارك فيها هذه الجمهوريات فى الوقت الحالى على الوجه التالى :

١ ـ انها سعيدة بالانفصال عن المركز والدولة الام سعيدة باجراء اتصالات مباشرة مع العالم الخارجى .

٢ ـ انه سيدور تنافس بين اوزبكستان صاحبة الاغلبية العددية من الاوزبك المنتشرين فى معظم الجمهوريات الأخرى وبين كازاخستان صاحبة الثروات الطبيعية ومقر الاسلحة الاستراتيجية والتى يتزعمها رئيس على مستوى عال من التوجه السياسى .

٣ ـ أن ما يهمها الآن هو محاولة تغيير اتجاه صادراتها ووارداتها عن الشمال الغربى حيث تقع روسيا الاتحادية متناسيا انها جمهوريات لاتطل على بحار مفتوحة وان تكاليف توجه تجارتها نحو الجنوب باهظ فبالنسبة تركمانستان واذربيجان يمكن لهما الوصول الى الخليج العربى عبر ايران (يمكن لاذربيجان الوصول الى البحر الاسود غربا عبر جيورجيا) وبالنسبة لطاجكستان وكرجيرستان واوزبكستان وكازاخستان سيكون الوصول الى بحر العرب عبر افغانستان والباكستان أو ربما عبر تركمنستان وايران .

ولاشك ان محاولة تسويق صادراتها فى غير روسيا هى محاولة محفوفة بالصعاب نظرا لعدم وجود الطرق المناسبة وفداحة تكاليف انشاء هذا الطرق وتكاليف النقل نفسه ، هذا إذا وجدت اسواق أخرى لصادراتها وهو فرض ليس حالا .

٤ ـ أنها فى حاجة الى استثمارات ضخمة للبدء فى تصنيع المواد الخام التى تنتجها (القطن مثلا) بدلا من ارسالها الى روسيا لتصنيعها .

كما أنها تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة فى سبيل تسهيل مواصلاتها واتصالاتها وانشاء وتدعيم بنيتها التحتية .

والملحوظ أن معظم التعاقدات التى وقعتها هذه الجمهوريات مع تركيا تركزت على الاتصالات الهاتفية .

٥ ـ حاجة هذه الجمهوريات ـ وكلها مستوى التعليم فيها مرتفع بما فيه التعليم الفنى والجامعى ـ الى تدريب الكوادر على فنون الادارة الحديثة .

وفى هذا تتفوق تركيا على أية منافسة من اية دولة أخرى حيث انه يمكنها تدريب هذه الكوادر ـ بعد تعودها على اللهجة التركية السائدة فى تركيا ـ بدون مترجم (ربما فيما عدا طاجكستان) .

٦ ـ حاجة هذه الجمهوريات الى العودة الى جذورها الروحية أى الى الدين الاسلامى واللغة العربية القريبة له وهنا يبرز دور مصر ودور الأزهر .

٧ ـ أن كل هذه الجمهوريات تحتوى على اقليات روسية كبيرة (تكاد تعادل السكان الوطنيين فى كازاخستان) وهم يمثلون الخبرة الادارية والفنية فى المصانع ودور

الحكومة ويستمرون فى لعب دور هام فى تسيير أمور هذه الجمهوريات لوقت طويل .

هذا ويهمنا أن نلاحظ هنا :

(أ) أن كل من اذربيجان وتركمنستان واوزبكستان قد ووفق على انضمامها فى ٢/٦ الى منظمة التعاون الاقتصادى .E.C.O التى تضم تركيا وايران والباكستان ومن المنتظر ان تنضم بقية الجمهوريات الاسلامية الى هذه المنظمة .

(ب)أن كل رؤساء الجمهوريات الاسلامية (فيما عدا طاجكستان) زاروا تركيا ووقعوا معها اتفاقيات تعاون ، كما أن تركيا عينت فى كل الجمهوريات الاسلامية سفراء لها فى ٧ / ٢ (سبق تعيين سفير لها فى اذربيجان من قبل) .

وبذلك تبرز تركيا مرة أخرى كمحور للجمهوريات الاسلامية ، وان كانت ايران يمكن ان تعادل هذا التفوق بعض الشيء باعتبارها معبرا لبعض هذه الجمهوريات الى البحر فضلا عن اشتراكها فى المذهب الشيعى مع اذربيجان التى ستكون بؤرة التنافس الرئيسية بينها وبين تركيا وفى الاصل العرقى مع طاجستان .

ثانيا : الطرف الثانى الدول العربية :

ويمكن تقسيم هذه الدول بالنسبة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى :

١ ـ دول تعتمد على السلاح السوفيتى والدعم السياسى السوفيتى وهى دولة واحدة : سوريا التى افلحت فى الفترة الاخيرة بسبب واثناء حرب الخليج ان تفتح الجسور والمعابر مع الولايات المتحدة والغرب بدعم من دول اعلان دمشق إلا انها مازالت تعتمد اعتمادا كليا على السلاح السوفيتى وبالتالى على توجهات ايجابية للسياسة الخارجية الروسية ناحيتها .

٢ ـ دول ذات علاقة طيبة مع الاتحاد السوفيتى وتشمل الجزائر واليمن وليبيا والسودان .

٣ ـ دول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفيتى وهى مصر التى تعتمد فى تسويق كثير من صادراتها غير التقليدية على السوق السوفيتية وحدها ، كما تعتمد على استيراد الانتاج الصناعى السوفيتى وبعض المواد الخام الاستراتيجية كالفحم والخشب والورق .

ومن هنا يأتى اهتمامنا الأول بخلفاء الاتحاد السوفيتى من جمهوريات الكومنولث التى تمثل بعضها مصدرا لآلات ومعدات رخيصة وحيدة وقطع غيار

لازمة لمصانعنا وتمثل معظمها سوقا واسعة لانتاجنا وخاصة غير المتميز منه والذى لايمكن تصريفه فى السوق الغربى ذو مستوى الجودة المرتفع .

٤ ـ دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفيتى كموريتانيا والمغرب وتونس والكويت والسعودية والامارات الخ .

٥ ـ دول ذات علاقة سيئة مع الاتحاد السوفيتى وهى الصومال .

٦ ـ دول ليست لها علاقات بالاتحاد السوفيتى كجيبوتى وبعض دول الخليج .

الخلاصــة

١ ـ سيكون اهتمام روسيا بمصر والعالم العربى فى فترة عدم الاستقرار الحالية مركزا على العلاقات الاقتصادية أكثر منه على العلاقات السياسية .

وكذلك الحال بالنسبة لاوكرانيا وذلك لحين توطد الاخيرة اركانها كدولة وتبدأ فى تكثيف نشاطها السياسى بما يخدم مصالحها الاقتصادية .

والمعروف لنا بالتقريب أن حوالى ٨٠٪ من وارداتنا الصناعية يأتى من روسيا والباقى من اوكرانيا .

٢ ـ سيكون تركيز الجمهوريات الاسلامية على جذب الاستثمارات من دول الخليج وعلى ارسال بعض الكادرات للتدريب وبعض الطلبة للدراسة الدينية والعلمية فى مصر والسعودية وغيرهما .

٣ ـ ستحرص كل الجمهوريات الاسلامية على الانضمام للمؤتمر الاسلامى والاستفادة من بنك التنمية الاسلامى .

٤ ـ ستحرص ارمينيا على خطب ود الدول العربية لتحييدها فى الحرب الخافتة الدائرة بينها وبين اذربيجان .

اطلالة على المستقبل .

أن التاريخ الطويل لتكوين الامبراطورية الروسية التى عرفت فى السبعين عاما الماضية باسم الاتحاد السوفيتى لايمكن ان تمحوه تماما الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسى الذى يسود مركز هذه الامبراطورية فى الوقت الحالى .

وان التفكك الذى طرأ على هذه الامبراطورية قد يدعو الى ذهننا النظرية الفلكية الشهيرة القائلة بأن الكون بدا بسبب انفجار عظيم BIG BANG طرأ على مركز الكون ، وان الكون تبتعد اطرافه عن المركز (يتمدد) ولكن مصيره فى رأيى الى أن يعود الى الانكماش مرة ثانية ناحية المركز .

فهل ننتظر فى العشرين عاما القادمة حينما تؤهل ثروات روسيا الاتحادية (إذا لم يطرأ عليها هى الأخرى التفكك) وسياسة اقتصادية رشيدة الى عودة قوة الجذب الى المركز ليضم معظم أطراف الكومنولث مرة أخرى .

وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى (انظر التقارب الحادث بين النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا وهذه مكونات الامبراطورية النمساوية سابقا) .

تعقيب (١)

الدكتورة / نازلى معوض

أود فى البداية أن اتوجه بالشكر إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على دعوته الكريمة ، وسوف ينقسم تعقيبى إلى جزءين ، أولهما يتعلق بالافكار التى وردت فى الورقة القيمة المعروضة خلال هذه الجلسة . وثانيهما يهتم باستعراض رأى خاص لباحث فى علم السياسة فيما يتعلق بوضع خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

وفيما يتعلق بالجزء الأول ، أود التركيز على النقط التالية :ـ

أولا ، أن هناك تحفظا مبدئيا على ماورد فى مقدمة الورقة حول صعوبة اعداد تحليل علمى صحيح لما يحدث فى نصف الكرة الارضية الذى كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ، وبالتالى ليس لدينا سوى الاستنتاجات وعلامات الاستفهام الضخمة والمعلومات الغامضة والمتضاربة ، وأحيانا غير الحقيقية ويحضرنى فى هذا الشأن انى قد حضرت محاضرة لأحد العلماء السياسيين السوفيت السابقين ، والروس حاليا ، وبعدما سمعت حوالى ساعتين ، كانت حيرتى أكبر مما كانت قبل أن اسمع .

ثانيهما ، أن سعادة السفير حسن قنديل يطرح طرحا ذكياً ولبقاً للغاية مؤداه أن من الضرورى بالنسبة لمركز الدراسات أن يقوم باجراء رصد دورى كل ستة أشهر أو سنة لما يحدث فى ذلك الجزء الخطير من العالم .

ثالثا ، أن سعادة السفير تحدث فى عجالة عن محاولة اقامة تجمع لدول البلطيق تحاول ان تتزعمه المانيا حاليا ، وأحاول ان أتفهم هذا التجمع الجديد من خلال

خبراتى ، فاطلب منه أن يلقى بعض الضوء على هذا التجمع المزمع أو التجمع الذى فى طريقة إلى التكوين ، كما وردت فى الدراسة عبارة هامة عن تقرير صادر عن وزارة الخارجية الروسية ، والتى وصفت فى الدراسة بانها واحدة من أكفأ وزارات الخارجية فى العالم ، بل اكفأها جميعا ، وليتنا نستفيد من خبرة سعادة السفير المهنية العميقة الطويلة ، ويلقى لنا ضوءا على الكفاءة الخاصة لوزارة الخارجية الروسية ، وايضا على تجمع البحر الاسود بين تركيا واذربيجان واليونان ويوجوسلافيا .

رابعا ، هناك عبارة استعصت على فهمى تماما جاءة فى الدراسة ، ومضمونها ان تصدير الانتاج المصرى غير المتميز إلى الجمهوريات المستقلة ينبغى أن يصبح مناط الاهتمام فى التعامل التجارى المصرى مع تلك المنطقة ، طالما ان الانتاج المصرى غير المتميز لايتوافق مع المواصفات والمقاييس الانتاجية العالية التى تتطلبها الاسواق الغربية ، وفى الواقع ، فأننى لم افهم ، هل مثل هذا الاهتمام بهذا الجانب من الانتاج المصرى غير المتميز يعتبر كسباً لاسواق الجمهوريات المستقلة أم فقدانا لها ؟

خامسا ، اؤيد تأييدا كاملا سعادة السفير فى مقولته الختامية عن ان المستقبل سواء القريب أو البعيد سوف يحمل لنا اعادة تجميع الجمهوريات التى تفككت وتناثرت ، واعتقد أن الحتميات الأمنية والضروريات الاقتصادية سوف تجبر تلك الشظايا مرة أخرى على الالتئام فى دولة واحدة فى اطار شكل معين ، لانعلم الكثير عنه الآن .

وفيما يتعلق بالجزء الثانى عن الخريطة الجديدة للعلاقات بين العرب والجمهوريات المستقلة ، فأننى فى الواقع انظر إلى هذه الخريطة الجديدة من ثلاث زوايا أو معطيات موجودة أمامى ، ولابد أن اراعيها وأضع لها الف حساب عند محاولة رسم هذه الخريطة . وبعد ذلك لابد من مراعاة المحاذير والمعوقات القائمة . واخيرا لابد من معرفة المزايا النسبية المتاحة لكل العالم العربى ككل ، ويمكن الاستفادة منها واستثمارها إلى أقصى الدرجات عند وضع وبلورة الخريطة الجديدة . وفى هذا الصدد ، لابد من الأخذ فى الاعتبار هل سوف تبنى هذه الخريطة بحيث تعبر عن المنظور العربى إلى الجمهوريات المستقلة ؟ أم أنه سوف تعبر عن رؤية الجمهوريات المستقلة إلى العالم العربى ؟ أم انها سوف تضم كلا المنظورين معا ؟

ونظرا لصعوبة تقدير الموقف تقديرا واقعيا من كافة زواياه ، فأننى ساركز على البعد الممكن والمتاح لدينا أو المتاح بصفة خاصة فى ايدى واضعى السياسة العربية تجاه دول الكومنولث .

فيما يختص بالزاوية الأولى ، زاوية المعطيات القائمة هناك المعطيات الواقعية الخاصة بالمنظمات الموجودة مثل منظمة التعاون الاقتصادى مابين تركيا وايران وباكستان ، كأعضاء مؤسسين بالاضافة إلى وجود خمس جمهوريات مستقلة أخرى ، ماعدا جمهورية كازاخستان التى لم تنضم حتى الآن إلى المنظمة المذكورة . وهناك ايضا منظمة أخرى تكونت خلال الآونة الاخيرة هى منظمة بحر قزوين ، والتى تضم

ايران واذربيجان وكازاخستان وتركمنستان وروسيا الاتحادية .

بالاضافة إلى هذه المنظمات ، هناك الروابط الثنائية بين الدول والتى لاتقل اهميتها عن اهمية المنظمات المذكورة . وتستند هذه الروابط إلى علاقات طبيعية متجذرة فى تلك انمنطقة من العالم ، ولايمكن ان نفصل الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى عن تركيا وايران وباكستان وافغانستان .

وبالنسبة لايران ، فان الثقافة الفارسية تضرب بجذورها العميقة فى تلك المنطقة منذ العصور الوسطى ، بل كانت ايران فى بداية القرن التاسع عشر موجودة ثقافيا ولغويا وحضاريا فى تلك البقاع المسماة حاليا بـ « الجمهوريات الاسلامية المستقلة » كما أن هناك تسعة ملايين أذربيجانى موجودون مابين ايران واذربيجان ، لاسيما على منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، الأمر الذى يحمل لايران تأثيرا استراتيجيا خطيرا على هذه الجمهوريات المستقلة هناك ، علاوة على ان هذه الدول جميعها (تركيا ، ايران ، باكستان) تعتبر جميعها معابر بين الدول المستقلة والعالم العربى ، أى أنها معابر استراتيجية لايمكن تخطيها .

أما بالنسبة لتركيا ، فأن هناك فكرة الجامعة التركية ، وهناك ايضا التراث الاستعمارى التركى فى ظل الامبراطورية العثمانية فى تلك المنطقة ، فضلا عن أن القوى الغربية تجد لنفسها مصلحة اكيدة فى أن يكون لتركيا اليد الطولى فى هذه الجمهوريات الاسلامية ، بحكم التحالف الاطلسى ، حيث يمثل النظام التركى عنصر توازن أو قوة توازنية من وجهة نظرها فى مواجهة ايران فى المنطقة ، وبالتالى ، لابد من الاعتراف بان هناك معونة غربية قوية لتركيا لمساعدتها على بسط سيطرتها على الجمهوريات الاسلامية المستقلة الست . ونتذكر فى هذا الشأن ان جمهورية تركمنستان التى قد يتبادر إلى الذهن انها اقرب تلك الجمهوريات إلى تركيا ، فانها لاتتاخم تركيا وتوجد بينها جمهوريات حدودية ، إلا أن التأثيرات الثقافية الانسانية والحضارية لاتزال قائمة بين تركيا وعموم الجمهوريات الاسلامية المستقلة .

وهناك ايضا باكستان التى تمتلك تأثيرا استراتيجيا واقتصاديا وجغرافيا قويا على تلك الجمهوريات ، كما توجد افغانستان التى ترتبط مع دول آسيا الوسطى بتجربتين حضاريتين ، أولهما التجربة التى حدثت فى عهد ستالين عندما هاجرت اعداد كثيفة من الطاجيك على وجه التحديد إلى افغانستان هربا من الاضطهاد والعذاب الستالينى ، وتشير التقديرات غير المؤكدة إلى ان هناك ما لايقل عن اربعة ملايين طاجيكى فى افغانستان . وثانيهما تجرب الحرب الطويلة والغزو السوفيتى لافغانستان ، حيث حدث تلاحم بشرى مابين الكثير من ابناء الجمهوريات الاسلامية المستقلة وبين الافغان .

وبالتالى ، فأن لدينا معطيات واقعية عديدة لابد من احترامها ، وينبغى أن ترسم الخريطة الجديدة للعلاقات بين الجانبين العربى والكومنولث على اساس وجود

منظمات قائمة وذات فعالية فى تلك المنطقة ، وايضا على اساس وجود روابط أخرى طبيعية متجذرة لايمكن اغفالها .

وفيما يتعلق بالزاوية الثانية ، زاوية المحاذير والمعوقات القائمة والمؤثرة على خريطة العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، فمن الممكن تقسيمها إلى ثلاثة انواع ، محاذير التنافس العربى ـ العربى فى الجمهوريات المستقلة ، والمحاذير المتعلقة بالقوى الاقليمية ، خاصة إسرائيل ، والمحاذير العالمية .

وبالنسبة للتنافس العربى ـ العربى ، فاننا مازلنا فى نطاق الاحتمالات والاستنتاجات وفى نطاق التصورات ، فأننى اتصور أن من الممكن ان يحدث نوع من التنافس مابين مصر والسعودية على هذه الجمهوريات المستقلة ، كما يوجد فى الوقت الراهن تنافس بين التيارات الفكرية العلمانية بشتى صورها وبين التيارات الاصولية على صعيد العقيدة ذاتها ، أى اقصد التيارات العربية العلمانية والتيارات العربية الاسلامية الاصولية ، وقد ترك هذا التنافس انعكاساته على الأوضاع السياسية الداخلية فى تلك الجمهوريات المستقلة ، ولا ادل على ذلك من ان حزب النهضة الاسلامية (وهو حزب فى عموم الجمهوريات المستقلة.نشأ منذ عام ١٩٨٩ وينتعش بصورة مستمرة فى الجمهوريات الاسلامية) قد اعلن تأييده لجبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر .

أما المحاذير النابعة عن القوى الاقليمية التى تعتبر معرقلة لهذه الخريطة ، فنجد إن اسرائيل بادرت بالتحرك فور بدء تفكك الاتحاد السوفيتى ، بل وقبل هذه البداية فقامت بانشاء مركز احياء التراث اليهودى فى عاصمة جمهورية اوزبكستان كما تجرى اتفاقيات تكنولوجية وعسكرية كثيفة مع اذربيجان وبناء على ذلك ، لابد أن يحدث تناقض بين هذا المد الاسرائيلى إلى الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، وبين محاولة لوضع خريطة عربية للعلاقات مع هذه الجمهوريات . وفيما يتعلق بالمحاذير ، هناك تساؤل ضخم للغاية عن ، هل توجد مصلحة للقوى الغربية المسيطرة على العالم اليوم ان يكون للعرب وجود كثيف وقوى فى الجمهوريات المستقلة ؟ أيا كان معنى الكثافة والقوى ؟ أن هذا السؤال مطروح بالحاح ، واعتقد أن هذا السؤال يعتبر فى حد ذاته من أقوى المحاذير التى تعترض مسار وضع الخريطة محل البحث .

وبالنسبة للزاوية الثالثة ، والمتعلقة بالمزايا النسبية التى يمكن للعالم العربى أن يقدمها إلى الجمهوريات المستقلة فى مواجهة منظمات وروابط وعراقيل عديدة ، فأن السؤال المطروح مفاده : ما الذى يمكن ان يوازن كل هذه السلبيات القائمة ؟ .

بالطبع ، لابد ان تتبادر إلى الذهن القوى النفطية العربية الخليجية والمركز الروحى للسعودية (مواسم الحج والمؤتمر الاسلامى) والقوى المصرية الضاربة فى مجالات التعليم والثقافة والتكنولوجيا . كما يحضرنى على الفور الميراث

التاريخي المشترك بالمعنى الروحي والمعنى الحضاري مابين العالم العربي ولاسيما اجزائه الشرقية ، وبين الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الممكنة في تلك الجمهوريات ، فأنها تعاني من مشاكل البنية التحتية التي ربطتها بالمركز طيلة السبعين عاما الماضية ، وتحتاج الجمهوريات المستقلة لاستكمال بنيتها التحتية إلى استثمارات هائلة يمكن أن تقدمها لها الفوائض المالية العربية اضف إلى ذلك ان هناك بعدا آخر يتمثل في عدم وجود مخاوف بالتعرض للغزو العربي لتلك الدول ، نظراً للبعد الجغرافي للعالم العربي عن اراضي واقاليم الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ، الأمر الذي يمكن أن يزيل عنها بعض المخاوف الغريزية التي كانت تحرك دائما معظم الدول الإسلامية نحو العالم العربي .

تعقيب (٢)

الدكتور / ناصيف حتى

أود في البداية ان اهنيء السيد السفير على الافكار والتساؤلات القيمة التي طرحها امامنا في هذه الورقة ، واود أن اقول انه ليس من السهل تناول نفس هذا الموضوع بعد ان تحدث عنه خبيران ، وايضا في ظل وضع دولي واقليمي يتسم بالسيولة الكاملة ، ويتيح لنا فقط طرح التساؤلات والسيناريوهات والافتراضات اكثر مما يتيح الحصول على اجابات جاهزة ، بل انه لايتيح حتى اسقاط التجارب السابقة على الحاضر ، واود التركيز على ا النقاط التالية :-

أولا : هناك في تقديري ثلاثة عوامل خاصة تحكم الخريطة الجديدة للعلاقات بين العرب والجمهوريات المستقلة ، وقد احسن السفير بتقسيم هذه الجمهوريات إلى اربع مجموعات ، لأن لهذا التقسيم اثره المباشر عندما نتحدث عن هذه العوامل :

١ ـ وجود نوع من التحول من النقيض إلى النقيض في موقف بعض الدول الوارثة للتركة السوفيتية فيما يتعلق بالقضايا العربية ، حيث يلاحظ في سياسات تلك الدول وجود نوع من رد الفعل الآلي تجاه كل ماهو من مصلحة الطرف العربي في أي موضوع كان ، مثل محاولتها الالتصاق بالولايات المتحدة في بعض القضايا ،

والابتعاد عن الموقف العربى لاسيما لدى المجموعة الأولى من الدول التى اشار اليها السيد السفير (مجموعة الدول السلافية) ، كما ان هذه الدول تحاول الحصول على صك غفران من النخب السابقة فى الاتحاد السوفيتى أو أن تتخلى عن تلك الوراثة بشكل أو باخر نتيجة وضع نفسى معين نشأ بفعل العلاقات الوطيدة التى ربطت بين الاتحاد السوفيتى وبعض الاطراف العربية ويبدو أن هذا العامل يحكم العلاقات العربية مع أهم الدول المستقلة .

٢ ـ وجود جهل مشترك بيننا وبين الدول المستقلة ، فقد كان هناك صندوق مغلق اسم الاتحاد السوفيتى ، ثم فتح هذا الصندوق فجأة ووجدناه مليئا بالعجاب التى تتراوح مابين الخلافات الاسمية إلى الخلافات الدينية إلى الخلافات المذهبية . ولم تكن مسئوليتنا ان نستكشف هذا من قبل ، الأمر الذى يجعل من السهل تمرير أو تثبيت أى صور يريدها البعض مهما تكن خاطئة فى ظل هذا الجهل المتبادل .

٣ ـ وجود وضع عربى غير جاذب ، حيث لايوجد قطر عربى جاذب ، وعلى سبيل المثال ، هناك نوع من الهجوم على الجماعة الاوروبية للانتماء اليها ، أى أنه لو فتحت الجماعة ابوابها حاليا لحدث نوع من التداخل بحيث يصل أعضاؤها إلى ثلاثين دولة . وعلى العكس من ذلك ، لايوجد من يسعى إلى الانتماء إلى الجامعة العربية ، ولايوجد ادنى قدر من الانجذاب ، بل الانهيار الذى يحمل فى طياته الحصول على منافع ، اللهم مع بعض الدول العربية التى ظلت فى هذا الوضع لفترات معينة ولقطاعات معينة لانستطيع أن نؤسس عليها موقفا سياسيا مستقبليا .

والى جانب هذه العوامل ، أود الاشارة ايضا إلى بعض العوامل الرئيسية والهامة للغاية التى تحكم علاقاتنا مع هذه الجمهوريات ، كما تحكم كيفية ادارة هذه العلاقات . واقصد بذلك تحديدا كافة المتغيرات القائمة فى عالم ما بعد الحرب البادرة واننهاء الصراع بين الشرق والغرب . فقد تحول الصراع حاليا إلى صراع بين الجنوب والجنوب ، كما صار الشرق السابق جزءا من الجنوب . وبشكل آخر هناك محور رئيسى جديد هو محور الشمال ـ الجنوب ، وهناك محور الشمال ـ الشمال سوف تظهر بنيته مع مرور الوقت ، ويتبلور هذا المحور حول الولايات المتحدة ، واوربا (الجماعة الأوروبية) ، واليابان والنمور الاربعة منطقة آسيا ويعنى ذلك أن هناك محورين رئيسيين سوف يحكمان فى المستقبل سلوكيات الاطراف الاساسية ، ومن بينها العالم العربى ، كما أن هذين المحورين سوف يحكمان كيفية ادارة العلاقات على الصعيد الدولى .

وبالاضافة إلى ماسبق ، هناك ايضا التنامى الملحوظ فى اهمية الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الاطراف ، والتى سبقت السيد السفير والدكتورة نازلى معوض إلى ذكر الامثله فى شأنها . حيث تشير تطورات الاونة الاخيرة إلى ان المنظمات الدولية يعاد استخراجها واستنباطها واقامة منظمات جديدة بغية التأثير على باقى الاطراف من خلال جهود دبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف وقد تحدثنا عن

الايكو ، وتحدثنا ايضا عن رابطة بحر قوزين ، كما تحدثنا عن رابطة البحر الاسود ، وسوف يلى ذلك روابط وروابط اخرى عديدة ، ربما تحمل فى طياتها ظروف وعوامل فشلها ، إلا أن هذه الاتجاه يعتبر بحد ذاته هاما للغاية على الصعيد الدولى .

ايضا من ضمن العوامل واوروبا ان اسرة الدول المستقلة سوف تشكل على الصعيد الاستراتيجى نقطة الترابط العضوى بين آسيا واوروبا ، كما أن تلك الرابطة تشكل كذلك منطقة حدود ثقافية ـ حضارية فاصلة بين السلافيين والتيار الاسلامى ، وينطوى هذا الأمر على أهمية بالغة ، ليس من المنظور الجغرافى ، ولكن من حيث المفهوم الحضارى العام ، الأمر الذى يجعل رابطة الكومنولث تمثل نقطة التقاء بين العالم العربى واوروبا وايضا بين افريقيا واوروبا.

ويدفعنا هذا إلى القاء نظرة بعيدة المستوى بعض الشيء تمتد إلى اكثر من عشر سنوات للنظر إلى ما الذى يمكن أن تكون عليه العلاقات العربية مع تلك الدول فى غضون عقد من الزمن . فمن المحتمل ان تظل روسيا الاتحادية قوة كبرى ، حيث مازالت تمتلك قدرة نووية تفوق القدرة البريطانية والفرنسية المماثلة ، كما أنها مازالت عضوا دائما فى مجلس الأمن ، كما يمكن ان تعود لتلعب دورا على المسرح الأوروبى والدولى ، مع الفارق بالمقارنة مع الدور السوفيتى القديم ، إلا أن الدور المتوقع يبدو أقرب إلى الدور الذى لعبته روسيا القيصرية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ضمن لعبة ميزان القوى على المسرح الأوروبى .

وقد اشار السيد السفير إلى نقطة هامة ، وهى احتمال اعادة بناء جماعة جديدة أيا كانت تسميتها تضم دول رابطة الكومنولث ، تكون روسيا طرفا اساسيا فيها ، ونحن ننظر فى هذا الصدد إلى المثال الأوروبى حاليا ، حيث تلعب المانيا الدور الرئيسى المحرك للجماعة الأوروبية بالرغم من ان حروبا دامية كانت قد نشبت بين المانيا وبين معظم تلك القوى منذ اربعين عاما . ومن الممكن أن يحدث نفس هذا الشيء مستقبلا مع ورثة البناء القائم فى الشرق الأوسط اوروبا أو فى وسط آسيا ، كما يحتمل قيام نوع من التكتل الاقتصادى عندما يهدأ الغبار ، وينتهى التشنج الايديولوجى والذكريات الجاثمة على صدورنا اما فيما يتعلق بما كان يسمى بـ « الاتحاد السوفيتى » فان من الممكن ان يحدث التقارب من جديد بفعل الضرورات الاقتصادية ، وليست العقائدية الامر الذى يمكن أن يؤدى إلى اعادة بناء نوع من التعاون الاقتصادى بين تلك الدول ، والواقع ، أن كلا من ايران وتركيا قد سبقتنا إلى اقامة علاقات وروابط وطيدة مع رابطة الكومنولث ، لاسيما الجمهوريات الاسلامية فيها ، الامر الذى يتطلب قدرا من التعاون بين الجانبين ، بالرغم من استمرار التنافس .

واخيرا فيما يتعلق بمسألة صياغة خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الدول المستقلة . واعتقد اننا لابد ان نتوقف أولا لتعريف طبيعة العلاقات العربية التى

نتحدث عنها ، لقد سبق وتحدث السيد السفير والدكتورة نازلى معوض على ضرورة قيام حد أدنى على الأقل من التنسيق العربى ، بحيث تظهر سياسة متقاربة ازاء آسيا أو آسيا الوسطى او مع غيرها من الدول والمناطق ، ويتطلب هذا الامر توظيف الادوات الاقتصادية لتحقيق المصالح السياسية على نحو ماتقوم الاقطاب والدول الأخرى فى العالم حاليا . أى أن من الضرورى وجود توظيف للعلاقات والسياسات بحيث تؤدى إلى خدمة هدف واحد . ويقودنا هذا إلى التساؤل عما يمكن القيام به فى هذا الاطار وماهى الخطوط العامة التى يمكن أن تبلورها لتوجيد سياستنا تجاه دول الكومنولث ؟ اعتقد ان هذه الامور تتلخص فى :

١ - نظام النفط العربى ، فالدول العربية قادرة على أن تؤثر بشكل رئيسى على روسيا سواء فى تحديد اسعار النفط أو فى تحديد مستوى الانتاج فى النطام النفطى العالمى . ويعتبر هذا المجال مجالا رئيسيا للتعاون بين الجانبين .

٢ - التعاون التكنولوجى والعلمى ، ولهذا التعاون قيود دولية عديدة ، لأنه يبقى هناك تخوف من جانب الدول الغربية من امكانية أن يؤدى هذا التعاون إلى نقل اسلحة متقدمة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة أو بنية عسكرية متقدمة من دول الكومنولث إلى العالم العربى .

٣ - زيادة التبادل الثقافى والاكاديمى مع هذه الدول ، على ان تقوم بهذا العمل بشكل خاص المنظمات غير الحكومية ، ومازلنا فى الوقت الراهن فى مرحلة استكشاف لبعضنا البعض ، ولا نريد ان نغير الكرة مرة ثانية بمعنى ان نرتبط بعلاقات جيدة مع حكومة معينة ، ثم تتغير هذه الحكومة سريعا ، ونعود نؤكد مرة أخرى على اننا مازلنا فى مرحلة سيولة دولية كبرى ، الأمر الذى يهدد بأن تذهب كل استثماراتنا هباء .

ويعنى ذلك ، أن هناك خطوطا ثلاثة رئيسية ينبغى ان نسير فيها فى اطار اعمال التعاون والتنسيق مع دول رابطة الكومنولث ، ويمكننا ان نقوم بها فرادى ومجموعات وفى تقديرى اننا إذا اردنا أن نناقش تركيا وايران بجدية فى تلك المنطقة ، فيفترض أن يكون لدينا مشروع التكامل فى مواجهة المشروع التركى (الذى يطرح تركيا كجسر بين الشرق والغرب ، وبين اوروبا والشرق الأوسط ، وبين اوروبا وجمهوريات آسيا الوسطى ، علاوة على انه يقدم تركيا باعتبارها نموذجا تحديثيا هاما يقوم على المزج بين الاسلام والحداثة فى نموذج جاهز للاستعانة به) وايضا فى مواجهة المشروع الايرانى (الذى يقدم ايران كنموذج اسلامى ثورى) . ومن ثم ، فان علينا ان نقدم مشروعا واضحا ، ليس من وجهة نظر عقائدية ، وانما من منظور سياسى - اقتصادى - اجتماعى - متكامل ، بحيث تأتى هذه السياسات منصهرة تماما فى المشروع الاكبر .

وفى اعتقادى أن هذا هو التحدى الذى يواجهنا كمجموعة عربية مستقبلا للدول أو كمجموعات من الدول . ويتطلب هذا التحدى تعاونا اكبر بين الدو العربية ، بحيث

تقدم دول الخليج مساعدات مالية ، تشترى بها سلعا مصرية ، ثم تقدم كمساعدات إلى الدول الاسلامية فى آسيا الوسطى . ومن الممكن تطوير هذه الصيغة وتوسعها فى المستقبل ، والوصول من خلالها إلى بلورة علاقات حوار تعاون بين الدول العربية والدول المستقلة اسوة بما حدث فى الماضى مع المجموعة الافريقية أو المجموعة الاوروبية . إلا أنه لم يستمر للاسف .

مداخلة (٣)
ماذا يجرى على خريطة العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة فيما كان يسمى سابقا بالاتحاد السوفيتى

الدكتور / محمد الدبيكى

يرى بعض المحللين أن هناك تضاربا كبيرا فى المعلومات والبيانات المتوافرة عما يجرى حاليا داخل هذه الجمهوريات وفيما يخص تضارب هذه المعلومات والبيانات التى لها دلالات على مجريات الأحداث فى هذه البقعة الهامة من العالم ، فمن المعروف أن الحقبة الستالينية من حكم الاتحاد السوفيتى السابق فى العقوذ الثانى والثالث والرابع من هذا القرن كانت تتم بها عملية اذابة القوميات بصفة متعددة من خلال نقل أعداد كبيرة من هذه القوميات خصوصا من المسلمين من آسيا الوسطى إلى الشمال وعلى وجه التحديد إلى سيبريا (جمهورية روسيا الاتحادية الحالية) سوء للعمل أو بدعوى للتعليم من أجل نشر اللغة الروسية والثقافة الروسية أو السوفيتية إلى هذه القوميات عند اعادتهم مرة أخرى إلى مواطنهم الاصلية وايضا لتفرقة هذه القوميات واضعافها واذابتها فى المجتمع الروسى وفى المقابل كانت هناك هجرة أخرى فى الاتجاه العكسى من القوميات السلافية من روسيا واوكرانيا وهى القوميات التى تمثل الكوادر الادارية والفنية فى جمهوريات آسيا الوسطى (الجمهوريات الاسلامية الحالية) نتيجة لعمليات التهجر سواء اذا كانت للتعليم أو لنشر الفكر الشيوعى فان لها الفضل فى انتشار الكوادر الادارية اللازمة لادارة الامور فى هذه الجمهوريات وأغلبها من الشماليين .

وأبلغ ما يطلق على ما يجرى حاليا من الوصف البالغ لما يحدث فى جمهوريات الكومنولث بالحديد المنصهر فى بوتقة التغيير الذى لم يعد له أى شكل من الاشكال بل أن الفوضى التى قد تنتج عن هذا الانصهار قد تكون لها نتائج فى اتجاهات متعددة وستكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية على مستوى كل الجمهوريات بآسيا الوسطى ولا يمكن التكهن باتجاهات فى الوقت الحالى ولكن ابعادها السياسية والاقتصادية لها تأثير مباشر على مناطق الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه التحديد وستظهر نتائجه فى المستقبل القريب .

كما أن هناك اتصالات فعلية مابين الدول الخليجية مثل سلطنة عمان والامارات العربية والكويت مع هذه الجمهوريات كما حدث فى الاسابيع القليلة الماضية من زيارات وزيرى خارجية السعودية والكويت لهذه الجمهوريات خلال الاسبوع الماضى بل أن بعضهم يلجأ إلى تسويق بعض منتجاته عن طريق الدول الخليجيه .

أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن هناك دولاً تحاول أن تكون لها بصمات فى التأثير على مجريات الامور فى هذه الجمهوريات مثل ايران وتركيا وأكثر الامور وضوحا فى الوقت الحالى التحرك الاخير لايران فيما نسميه منطقة التعاون أو التجمع الاسلامى الاقتصادى ويشمل ايران وتركيا وباكستان والذى انضمت اليه طاجكستان واذربيجان وحضرته كل من كازاخستان واوزبكستان بصفة مراقبين ورغم الواجهه المعلنة بأن لهذا التجمع إذا نجح أغراضا للتأثير على مجريات الأمور فى النواحى الاقتصادية فى هذه المنطقة ولكنه بالقطع ذو صفة سياسية غير معلنة .

بل ويكاد يرى المحلل للامور بدقة أن هناك توجها ذا صبغة سياسية تحت واجهة دينية كما هو واضح فى التحرك الايرانى .

والرؤية الخاصة فى هذا التوجه الحالى والمستقبلى فيما يسمى بالمجموعات العرقية الثلاث المكونة من الاتحاد السوفيتى السابق كما يلى :-

(أ) دول البلطيق :

وهى الدول التى استقلت قبل انفراط عقد الاتحاد السوفيتى .

أن التوجه إلى هذه الدول من الناحية السياسية والاقتصادية هو إلى الدول النورديه ، ولو علمنا أن الصناعات بهذه الدول هى فى معظمها صناعات كيماوية ودوائية والكترونية وطبية بصفة عامة كما كان مخططاً لها من الاتحاد السوفيتى السابق ولاهداف معينة حتى لاتكون جمهوريات ذات صناعات لها أهمية أخرى للتجمع الشعبى الكبير داخل روسيا .

ولو علمنا أن الكثافة السكانية لهذه الدول ضعيفة فأن استهلاكها لمنتجات هذه الصناعات الحالية سيشكل لها مشكلات اقتصادية كما أن عدم تطوير قدرتها التكنولوجية وعدم قدرتها فى الظروف الحالية على تطويرها فضلا عن منافسة الدول الاسكندنافية عالية التقنية فى نفس مجال هذه الصناعات الموجودة لدى جاراتها

الاسكندنافية يجعلها خارج التنافس ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أنه بتطوير بسيط فى التقنية لهذه الصناعات الحالية الموجودة لديهم ، وعلى وجه التحديد بمساعدة من الدول النوردية المجاورة فانه ستصبح هذه الصناعات مناسبة تماما لمتطلبات السوق الروسى وتمتلك روسيا كثيراً مما تحتاجه هذه الدول من البترول والغاز والضرورى لهذه الجمهوريات حديثة الاستقلال التى لاتستطيع سداد قيمة احتياجاتها منه بالعملات الاجنبية للدول الغربية حتى لو قامت بذلك مؤقتا خلال الفترة الحالية عقب استقلالها وبمساعدات عاجلة ومؤقته من الغرب . إلا أنه لفترة قد لاتطول كثيرا فأن هذه الدول سوف تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة بسبب عدم وجود مصادر خامات لديها فضلا عن أن قدراتها الصناعية محدودة وغير متميزة وستبرز مشاكل هذه الدول خصوصا فى حالة تقاعس الدول الاسكندنافية أو الغربية عن مساندة هذه الدول فى المجالات الاقتصادية بالحجم المطلوب فضلا عن مشكلات تصريف منتجاتها إلى بعض الدول التى لاتحتاج إلى تكنولوجيا عالية سواء عن طريق شركات متخصصة فى هذا المجال وهو غير متوافر لهذه الدول فى الوقت الحالى أو الشراء منها مباشرة . وأبرز الاسواق التى قد تحتاج إلى منتجات هذه الدول الأسواق الأفريقية وأمريكا الجنوبية وبعض دول أوروبا الشرقية استمرارا لاستبداد المنتجات التى كانت تستهلكها مسبقا .

(ب) روسيا الاتحادية :

من المفروض نظريا وكما يبدو للبعض بل ولكثير من الناس بأن روسيا الاتحادية مؤهلة لكى ترث هذه الدولة فهى الجزء الاكبر من الاتحاد السوفيتى السابق وباعتبار أنها صاحبة المقومات الآتية :

— التعداد الاكبر من السكان أكثر من ١٥٠ مليوناً .

— مايقال بأن ٨٠٪ من عناصر المقومات الاقتصادية موجودة لديها رغم أن المعلومات والارقام التى تطرح متضاربة وليست فوق مستوى الشك حيث أنه عندما تأخذ هذه المعلومات بتمعن وتحليل دقيقين نجد أن مثل هذه المقولات قد لاتكون صادقة بل هى مقصودة فى صياغتها بهذا الشكل لتعطى اقتناعا بأنها هى القوة الاقتصادية المؤثرة فى بقية الامور فى باقى الجمهوريات فضلا عن الثقل السياسى لهذه الجمهوريات ، وإلا كيف نفسر أن دولة لديها سيطرة على ٨٠٪ من اقتصاديات الاتحاد السابق تنهار مرة واحدة بهذا الشكل الهزلى فى وقت قصير ؟ وكيف نفسر ما يقال عن وجود موارد طبيعية كبيرة فى مواجهة أوكرانيا وجمهورية كازاخستان وهى موارد كبيرة مقارنة بالارقام التى تصل الينا والادعاءات الاصلية من روسيا الاتحادية .

— العلاقات الخارجية لهذه الجمهوريات ، التى كانت الواجهه للاتحاد السوفيتى السابق وكان العالم الخارجى على اتصال دائم بها .

ـــ القوة العسكرية الكبيرة لهذه الدول فيما ورثته من الاتحاد .

ـــ المساحة التى تعادل أكثر من ٧٥٪ من الاتحاد السوفيتى السابق .

ورغم كل هذه العناصر إلا أن المشاكل الكبيرة التى تواجه هذه الدولة سواء اقتصاديا أو عسكريا ونتيجة لاحتمالات ضعف سيطرة الدولة وفى وجود المشاكل الحالية سوف « تؤدى إلى مشاكل سياسية قد » تكون لها تأثيرات سياسية خطيرة على العالم أجمع لو حدثت تطورات عسكرية غير متوقعه أو حوادث قد تكون نووية بشكل أو بآخر سواء بالعمد أو بالخطأ .

ومن المتوقع أن تكون لروسيا الاتحادية علاقات سوف تكون استمرارا للعلاقات التقليدية مع عدم وجود العلاقات الخاصة مع الدول العربية مثل مصر وسوريا من منطلق التبادل السلعى وبعض الاتفاقيات ولكن فى نطاق ديناميكية السوق المفتوح .

(جـ) المجموعة السلافية :

وتمثل أوكرانيا وبيلاروسيا إلى جانب روسيا التى تناولنا أوضاعها وعلاقاتها وتياراتها وستكون توجهاتها كلها . ناحية الغرب ولاعجب أن تتوجه هذه الدول عندما تستقر الامور الداخلية إلى بعضها البعض فيما يخص النقل والمواصلات واستقرار الامور العسكرية خصوصا السيطرة على القوات المسلحة وسيكون توجه هذه الدول ناحية أوروبا الغربية وقد تتطلع هذه الدول فى مرحلة لاحقة إلى الاستفادة من السوق الاوروبية بشكل أو بآخر وسيكون أثر المشاكل الاقتصادية لهذه الدول واحتياجاتها إلى حل المشاكل الانسانية الملحة والعاجلة فى المواد الغذائية والادوية كبيرة فى قبولها ماتطلبه الولايات المتحدة والدول الغربية فى تخفيض قدرتها العسكرية خلال فترة قد تكون قصيرة فى مقابل مساعدتها فى حل بعض هذه المشكلات إلا أنه لم يسمح لها بالتمتع بميزات مفيدة وملموسة من السوق الاوروبية والولايات المتحدة إلا بعد ضمان تقليص القوة العسكرية وخصوصا النووية إلى معدلات تقبلها الولايات المتحدة ، والغرب عموما .

وعلى ذلك فأن المستفيد من توجهات هده الدول هو الغرب بشكل عام وخصوصا وان القاعدة الصناعية المؤثرة فى الاتحاد السوفيتى السابق موجودة فى هذه الدول وهى ايضا ذات تعداد سكانى يأتى فى المرتبة التالية بعد روسيا الاتحادية فضلا عن أن مجاورتها لاوروبا تجعل فكرها وتصرفاتها فى اتجاه اوروبا الغربية .

(د) جمهوريات آسيا الوسطى :

أو ما يسمى الجمهوريات الاسلامية لآسيا الوسطى .

ـــ رغم وجود أغلبية اسلامية فى هذه الدول إلا انه توجد بها تجمعات من القوميات الاوكرانية الروسية لايمكن الاستهانة بها رغم أنها تركت مواطنها الاصلية فى روسيا منذ سنوات عديدة سواء رضاء أو اجبارا . وتبرر أهمية الحقائق التالية :

- أن الكوادر الادارية والفنية لمعظم هذه الجمهوريات هى من الاقلية الروسية .
- أنه توجد بعض العناصر الفردية والقليلة التى تمارس أنشطة تجارية وتشبه القطاع الخاص وهى من أصول روسية وأوكرانية ومعظمها عناصر يهودية لها تأثير سياسى وان كان غير ظاهر فى الوقت الحالى .
- أن هناك حرصاً شديداً على استقطاب هذه الدول المستقلة حديثا ناحية الاتجاه العلمانى الذى تتزعمه تركيا وهو يخدم الفكر الاستراتيجى الغربى عموما ، وعلى ذلك فأن توجه هذه الدول إلى الدول العربية أو الاسلامية الليبرالية لايمكن تحديده فى الوقت الحالى .
- أن التفاعلات الاقتصادية الجارية حاليا فى هذه الجمهوريات واسلوب ونتائج حل مشاكلها الاقتصادية يكون له تأثير مباشر على التوجه السياسى والاقتصادى لهذه الدول فى المستقبل القريب والبعيد ناحية الدول العربية التى لها علاقات مع الغرب أكثر من التوجه ناحية الدول الاسلامية ذات الاتجاه الدينى رغم نشاطها الملحوظ فى هذا الشأن حيث أن معظم مشاكل هذه الدول حاليا هى مشاكل اقتصادية ومالية رغم وجود موارد عديدة بها من البترول والمعادن والفحم وخلافه .

- لا يمكن أن نغفل أن هذه الدول ستكون لها علاقات قد تكون قوية مع روسيا الاتحادية بسبب العلاقات الاقتصادية القديمة ونظم المواصلات والنقل بسبب عدم وجود منافذ بحرية لها فضلا عن اعتماد صناعتها وطرق مواصلاتها على علاقاتها مع روسيا الاتحادية وهو مالا يمكن إبداله على المدى القصير .
- إن المشاكل الاقتصادية وطرق المواصلات الحالية لهذه الدول قد تدفع بعضها إلى التعاون مع الدول المجاورة بشكل أو بآخر وقد يكون لذلك تأثير مباشر على توجهاتها السياسية فى المستقبل القريب بغرض ايجاد حلول لمشاكل حادة وعاجلة .
- هناك توجه من بعض هذه الجمهوريات وعلى وجه التحديد كازاخستان نحو الشرق الاقصى من خلال اتفاقيات صناعية واقتصادية وهذه التوجه ناحية كوريا والصين واضح خلال السنتين الاخيرتين .
- قام وزير الاقتصاد الكازاخستانى بزيارة لجمهورية مصر العربية بدعوة من وزير الاقتصاد المصرى وهناك مشروع لاقامة معرض للمنتجات المصرية فى الجمهوريات الاسلامية وعلى وجه التحديد كازاخستان .
- هناك تحركات لبعض الدول العربية مثل التحرك الاخير للعربية السعودية فى هذه الايام والتى يزور فيها وزير خارجية السعودية أربعاً من الجمهوريات الاسلامية لاقامة علاقات ثقافية ودبلوماسية مع (أوزبكستان - تركمنستان - أذربيجان - وكاجستان) ولتمويل بناء المساجد وتجديدها وارسال الآلاف من

المصاحف وأيضا علاقات عن طريق المساعدات المالية والبعثات الدينية وهو توجه لايقدر عليه فى الوقت الحالى إلا الدول العربية الخليجية .

بل يمكن أن تكون هناك تحركات واضحة لاسرائيل فى بعض الجمهوريات الاسلامية مثل اذربيجان وأزوبكستان فضلا عن تحركاتها الدائمة فى روسيا الاتحادية .

أن النشاط الايرانى فى هذه الجمهوريات واضح وله تأثير وفيه أعلنت ايران عن قيام منظمات ذات صبغات اقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادية - منظمة بحر قزوين وكذلك تشكيل منظمة ثقافية للدول الناطقة باللغة الفارسية تشمل طاجكستان وايران ومنظمة المجاهدين لافغانستان) .

وأصبح هناك جدل عن الأهداف الايرانية إلا أن الامور فى ظاهرها تعتمد على العلاقات الاقتصادية والثقافية فقط ولكن الواضح أن لها أهدافا سياسية ولاننسى أن لتركيا نشاطاً آخر فى هذا المجال عن طريق أنشطة رجال الأعمال وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه من تركيا وخصوصا وأنهم من المسلمين السنه مثل تركيا بخلاف أذربيجان التى بها أغلبية شيعية وطاجكستان التى بها أكثرية باللغة الفارسية وعلى ذلك فأن علاقتها بايران أكثر تأثيرا لنظام الدولة الاصولى الاسلامى كايران بخلاف النظام العلمانى السائد فى تركيا والذى تشجعه الولايات المتحدة كما سبق الاشارة ، وعلى ذلك فانه هناك صراعاً غير معلن بين التوجه الدينى الذى تشجعه ايران عن طريق المؤسسات التى انشأتها والتوجه العلمانى الذى تقوده تركيا ويشجعه الغرب .

- وتحاول الدول العربية أن يكون لها دور عن طريق البعثات الدبلوماسية والثقافية وتنشط مصر والسعودية فى هذا المجال لمحاولة اجتذاب هذه الدول اليها فى هذا المجال وحتى لاتترك الأمور إلى نشاط ايران وتركيا منفردة فى هذه الجمهوريات مما يضر العلاقات الاقتصادية والسياسية للدول العربية مع هذه الدول الاسلامية والمستقلة حديثا .

أهداف منظمة (التعاون الاقتصادى للدول الاسلامية) :

١ - اقامة طرق خصوصا فى ايران وتركيا مما يمكنها من الوصول إلى أوروبا .
٢ - اقامة خطوط سكك حديدية خصوصا مع باكستان .
٣ - تشجيع التجارة والتعاون الاقتصادى بين هذه الدول .
٤ - اقامة خطوط داخل هذه الدول لنقل الغاز والزيت إلى موانى التصدير فى كل من الدول الثلاث (تركيا - ايران - باكستان) .
٥ - اقامة بنوك مشتركة داخل هذه الدول المستقلة حديثا وكذلك داخل الدول الثلاث لتشجيع التجارة وباستثمارات كبيرة من ايران وتركيا .

٦ ـ اقامة شركة تأمين مشتركة لتشجيع التجارة بينها .
٧ ـ اقامة شركات نقل داخلى بين الدول المشتركة فى المنظمة .
٨ ـ اقامة شركات مشتركة فيما بينها لتنمية البنية التحتية .
٩ ـ تشجيع التعليم الدينى ونشر الثقافة الاسلامية داخل هذه الدول كما أوردت البيانات الايرانية .
١٠ـ اقامة مناطق بين هذه الدول ذات اعفاءات جمركية فيما بينها وتخفيض الرسوم الجمركية على كثير من السلع والخدمات .

المناقشات

الاستاذ / ياسر هاشم :

تحدثنا فى هذه الجلسة عن الخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، واعتقد اننا ينبغى ان نراعي وجود خريطة قديمة للعلاقات العربية مع الاتحاد السوفيتى القديم ، أى أننا لابد أن نستفيد من الخبرة التاريخية المكتسبة فى التعامل مع الجمهوريات الجديدة . وبصفة خاصة الاستفادة من تجارب واخطاء الماضى ، ثم نطور السياسات المستقبلية على اساسها . وبهذا المعنى ، اتصور أن ورقة السفير حسن قنديل كانت عبارة عن مجموعة تصنيف لتوجهات دول الكومنولث أكثر مما حاولت رسم خطوط عامة لسياساتها .

وإذا كان لى أن اسهم بطرح بسيط فى هذا الصدد ، فاعتقد أننا يجب أن نبدأ بصياغة محددات التعاون مع الجمهوريات المستقلة ، وتحديد الدوافع والاسباب التى تدفعنا إلى التعامل مع تلك الجمهوريات المستقلة ، أو نعمل على بلورة استراتيجية واضحة عامة كما تفضل أحد السادة المحققين ، على أن تنطوى هذه الاستراتيجية على آليات للحركات ، سواء كانت تتم فى اطار منظمات جماعية أو علاقات ثنائية ، لاسيما واننا مازلنا نمر بمرحلة انتقالية بالنسبة لكيفية التعامل عربيا مع تلك الجمهوريات .

ومن ناحية أخرى ، فان اندماج جمهوريات آسيا الوسطى فى منطقة الشرق الاوسط انما يتيح مدخلا ملائما لإعادة صياغة العلاقات مع تلك الجمهوريات واعتقد أن جمهوريات آسيا الوسطى الوليدة تعمل على تكريس استغلالها وطمأنة مواطنيها ، الأمر الذى يدفعها إلى التشكيك فى قدرات روسيا ، والعمل على اظهار أن تلك الجمهوريات تسيطر على شئونها بنفسها ، مع ان الثابت ثقافيا وجغرافيا وسكانيا فى كافة الاطالس قديما أن روسيا القيصرية كانت تمتلك اليد الطولى فى السيطرة على كافة المناطق حتى مضيق البوسفور والدردنيل .

الاستاذ / سامح الدياسطى :.

ورد فى معرض الحديث عن التوجهات المختلفة لجمهوريات الكومنولث ان المجموعة السلافية ذات توجهات غربية ، كما ورد أن جمهوريات آسيا الوسطى ذات توجهات نحو ايران وتركيا . والواقع أنه ليست هناك فى العالم توجهات حاليا غير التوجه نحو الغرب وفى هذا الاطار ، أعتقد ان من الممكن القول أن هناك نوعا من التعاون بين جمهوريات آسيا الوسطى والدول المحيطة بها الذى يتم على اساس اقليمى .

وفيما يتعلق بحيز التحرك العربى ، نلاحظ ان هناك افتقارا إلى ادنى درجات التنسيق على كافة المستويات ، الامر الذى يدفع الدول العربية إلى التحرك فى اتجاهات فردية دون وجود استراتيجية ، بل ان وجود د . نصيف حتى يجعلنا نسأل عن دور الجامعة العربية فى هذا التحرك . اضف إلى ذلك ، أن مجمل هذا الوضع يثير التسأول حول مدى الحيز الذى يمكن ان تسمح به الولايات المتحدة الامريكية امام العالم العربى للتحرك فى اتجاه دول آسيا الوسطى . وعلى الرغم من أن قد جرى التركيز على التنافس الايرانى - التركى ، إلا أنه لم تجر الاشارة إلى دور إسرائيل . وإذا وصفنا العلاقة بيننا وبين تركيا وايران على انها علاقة تنافس ، فلابد ان نقول ان العلاقة بيننا وبين إسرائيل هى نوع من الصراع ، وفى الوقت الراهن اعتقد ان إسرائيل كسبت كثيرا فى هذا الصراع . وفى نفس هذا السياق ، أعتقد أننا لم ننتظر طويلا حتى نرى روسيا الاتحادية تستعيد دورها مرة ثانية كقطب من اقطاب العلاقات الدولية .

الاستاذ / عمرو رشدى :

أجمع الحاضرون على أن المنطقة تمر بحالة سيولة ، ونحن نعرف السيولة باعتبارها حالة وسطاً بين التجمد والتبخر فاذا انتظرنا حتى تقتضى حالة السيولة فسوف تواجهنا اوضاع لاتناسبنا ايا كان شكلها . وبالتالى ، فأننا يجب أن نتحرك فورا ، إلا أن التساؤل يتمحور حول من الذى يتحرك . وأعتقد أن التحرك العربى المشترك سوف يكون غير ملائم ، لأن التحرك الجماعى عادة مايكون مدفوعا بالرغبة فى درء خطر مشترك أو السعى وراء تحقيق مكاسب معينة . وإذا كان العمل العربى المشترك قد فشل فى تحقيق اعمال دفع الخطر الصهيونى الماثل امام الوطن العربى منذ اربعة عقود ، فكيف نتصور أن هذا التحرك العربى المطلوب سوف يتحقق سعيا وراء مكاسب ، لاينظر اليها جميع العرب نظرة واحدة ؟ .

الاستاذ / أحمد عليوة :-

أود الاشارة إلى نقطة تتعلق بالاستثمارات العربية وتوجيهها إلى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى ، حيث أن العالم العربى لايملك القدرة على توجيه هذه الدول التى تحتاج للاستثمارات .

السفير / صلاح بسيونى :-

ذكر د . محمد الدبيكى بعض الاشارات بخصوص منظمة التعاون الاقتصادى ، وكما هو معروف فقد كانت تلك المنظمة وليدة الحلف المركزى ، كما أن كافة المشروعات المشار اليها كانت بمثابة جزء لايتجزأ من الميثاق الاصلى والقرارات التى صدرت عن منظمة الحلف المركزى عند اجتماعها وقت التأسيس .

الدكتور / طه عبد العليم : -

إن روسيا الاتحادية ستبقى من حيث الامكانية قوة عظمى ، ويكفى أن نشير إلى أن مساحتها وحدها تبلغ حوالى ضعف مساحة القارة الأوروبية شرقا وغرباً ، نحو

ضعف مساحة الولايات المتحدة الامريكية . ومن المنطقى الحديث عن كيفية التركيز على الحفاظ على مستوى حد أدنى من العلاقات الطيبة والمفيدة للطرفين العربى والروسى بصرف النظر عن من يحكم فى روسيا ، وعلى الرغم من حالة الشلل التى تمر بها روسيا الاتحادية ، إلا أننا فى النهاية امام قوة عظمى من حيث الامكانيات والقدرات . وإذا كان هناك اتجاه معاد للقضايا العربية لدى صانع القرار الروسى بشكل أو باخر ، فمن الواجب على الجانب العربى أن يقطع الطريق على مثل هذا الاتجاه ، كما لاينبغى إلا نترك اسرائيل تنفرد بالعلاقات مع روسيا وينبغى وجود حد أدنى من التوازن الدولى فى العلاقات العربية وإعادة بناء العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى الاخرين تعتبر أمرا بالغة الاهمية ، مع ادراك ان الوضع الحالى هو وضع اضطرارى انتقالى ، بما فى ذلك احتمال بعث الامبراطورية الروسية من حديد .

الدكتور / محمد الدبيكى : -

اننى لست سياسيا ، وانما رجل أعمال احلل الامور . واعتقد أنه إذا كانت روسيا الاتحادية قد تمكنت من بناء الاتحاد السوفيتي من خلال السيطرة على عدد من الدول المجاورة بالاعتماد على مواردها الذاتية ، فأن ذلك يعنى أنه بدون روسيا الاتحادية ، فأن تلك الجمهوريات ربما ماكانت تستطيع الاستقلال ذاتيا .

واود التأكيد ايضا على ان من غير الواجب الغاء دور روسيا الاتحادية من المعادلة ، حيث انها سوف تبقى قوة كبرى رئيسية وحاليا ، توجد مرحلة تعارض بيننا وبينها بسبب الاوضاع والمتغيرات القائمة ، إلا أنه من الطبيعى أن يحدث فى النهاية نوع من التطبيع لهذه العلاقات .

السفير / حسن قنديل :-

أشكر السادة المتحدثين على اضافاتهم واثرائهم الموضوع الذى نناقشة فى هذه الجلسة ، واحب أن اجيب على بعض الاسئلة بسرعة ، خاصة من الدكتورة نازلى معوض بالنسبة لبعض التجمعات التى ذكرتها فى الورقة . فقد أصبح العالم فى الوقت الراهن مقبلا على نشوء تجمعات اقليمية ، خاصة فى أوروبا التى كانت موضوع المنافسة بين الدولتين العظميين . وقد انتزعت دول البلطيق اعتراف الاتحاد السوفيتى القديم بانفصالها واستقلالها ، وكانت وراءها الدول الغربية . وكانت من أهم المساندين لها الدول النوردية (ايرلندا ، السويد ، النرويج ، الدانمارك ، ايسلندا) . اضف إلى ذلك أن لالمانيا ايضا نوعاً من التوجه نحو الشرق ، الذى تقدم له مساعدات ضخمة . ومن هنا نبتت فكرة اقامة تجمع اقليمى لدول بحر البلطيق تكون نواته الاساسية الدول النوردية ، وتنضم اليه المانيا وهولندا ، اما بالنسبة لتجمع البحر الاسود ، فأن هناك افكارا واتصالات تجرى بين دول البحر الاسود ، حيث بدأت اعمال اقامة هذا التجمع منذ عام ١٩٩٠ ، كما انعقد فى هذا الشهر مؤتمر فى اسطنبول ، وتقرر فيه اقامة هذا التجمع من تسع دول ، بعضها يطل على البحر الاسود ، (جورجيا ، روسيا ،

اوكرانيا ، مولدافيا ، بلغاريا ، رومانيا) واذربيجان باعتبارها دولة متاخمة للبحر الاسود ، وليست مطلة عليه ، كما كانت هناك دعوة من المؤتمر إلى دولتين أخريين للانضمام هما يوغوسلافيا والمانيا .

وقد تسببت تركيا بانشاء منظمة البحر الاسود فى اثارة غيرة ايران ، بالرغم من أن هناك فكرة أن تنضم إلى المنطقة باعتبارها دولة غير مطلة ، ولكنها - أى ايران متاخمة مثل اذربيجان ، إلا أن ايران استبعدت من هذا التجمع ، فكان ذلك سبب اعلان تجمع بحر قزوين الذى يشمل الدول المطلة على هذا البحر ،ومنها روسيا واذربيجان وايران ، ومازالت هذه التجمعات فى بدايتها .

أما بالنسبة لموضوع أن الخارجية السوفيتية كانت من اكفأ وزارات الخارجية فى العالم ، فأن من كان يتعامل فى موسكو مع هذه الوزارة يدرك مدى جدية موظفيها فى عملهم ودراساتهم والمعلومات التى يحصلون عليها . ولا اعتقد أن هناك نظاما يميل إلى الكفاءة فى العمل مثل وزارة الخارجية السوفيتية ، واعتقد أن جزءا من عظمة الاتحاد السوفيتى كان يعود فى الواقع إلى كفاءة موظفى وزارة الخارجية .

وفيما يتعلق بالانتاج المصرى غير المتميز وتصديره إلى الكومنولث ،فأن لهذا الامر خلفية تاريخية معينة ، حيث كانت للاتحاد السوفيتى القديم ديون عسكرية ، وكان السوفييت يائسين من امكانية نجاح مصر فى تسديد هذه الديون ، فجرى تقسيطها وتقسيمها إلى نوعين ، وكان يجب على مصر أن تسددها كل سنة عن طريق إحداث عجز فى الميزان التجارى لصالحها ومن خلال هذا العجز كان يجرى تسديد الاقساط ، حيث كان ممثلو الشركات السوفيتية يقومون بشراء اية سلع أو معدات ، الأمر الذى كان يغرى الكثير من المصانع على اخراج منتجات رديئة المستوى طالما أن ممثلى الشركات السوفيتية سوف يشترونها حتما .

وفى الوقت الراهن ، ارتفع مستوى الانتاج المصرى كثيرا ، ويغزو هذا الانتاج الاسواق الغربية ذاتها ، إلا أن هناك نسبة من السلع مازالت اقل جودة مما تتطلبة وتقتضية المواصفات القياسية الغربية . ولذلك نحن محتاجون إلى تصديرها للشرق .
وفيما يتعلق بالنفط ، فقد ذكر بعض المتحدثين أن العالم العربى يستطيع التأثير على سياسة روسيا الاتحادية من خلال سلاح البترول . واود هنا الاشارة إلى معلومة هامة ، فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى يعتبر بالفعل اكبر منتج للبترول فى العالم إلا أن انتاجه يتناقص ، والمفروض انه قد حدثت لديه نهضة صناعية ضخمة ، وقد تزايدت هذه المشكلة لديه حينما اضطر إلى التوقف عن استخدام الفحم لاغراض حماية البيئة ، الأمر الذى قد يضطر دول الكومنولث إلى استيراد النفط من الدول العربية .

أما بالنسبة للمنافسة مع ايران وتركيا ، أود الاشارة الى أن مصر مازالت فى موقع يسمح لها بالمنافسة مع هاتين الدولتين خاصة فى المجال التجارى حيث تستطيع السلع

المصرية الوصول الى تلك الاسواق وتتنافس مع السلع الايرانية أو التركية . إلا آن تركيا وايران تتمتعان من الناحية الجغرافية بميزة نسبية . تتمثل فى القرب المكانى من الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى ، فايران وتركيا تعتبران دولا متاخمة لتلك الجمهوريات ، بل وترتبط معها باصول واحدة ، علاوة على أن لها علاقة جوار مع الجمهورية الاسلامية .

الفصل السابع

الانهيار السوفيتى والتفاعلات المستقبلية بين الوطن العربى ورابطة الكومنولث

« حوار مفتوح »

مداخلة الدكتور أحمد صدقى الدجانى :

اسهامى فى حلقة النقاش المفتوحة هذه فى ختام ندوتنا ، يتمثل فى طرح افكار حول الموضوع بلورتها من خلال دراسة زالزال أوروبا الشرقية ، وكان لبحوث هذه الندوة والمناقشات التى جرت فيها فضل فى اغنائها . وتتناول هذه الافكار التغيرات . أما الحال والعلاقات مع الوطن العربى ، فلها حديث آخر فى موضع آخر .

حول التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية بعامة والاتحاد السوفيتى بخاصة تبدو الحاجة ماسة للتأمل فى هذه التغيرات التى وقعت بفعل احداث تتالت على مدى عامين بين خريف ١٩٨٩ وخريف ١٩٩١ ، وتشتد هذه الحاجة لاعمال الفكر وسط جو أحاط بالاحداث بفعل « اعلام الأزمات » الذى يسود فى عصر ثورة الاتصال ويتردد الحديث فيه عن « تصاعد التاريخ بسرعة البرق » وعن « التحولات السريعة فى البنية الاستراتيجية العالمية » وعن « العالم الذى يتغير بسرعة » بل وعن « نهاية التاريخ » .

- لاشك فى أن التغيرات التى حدثت كانت عميقة ومتسارعة بمعدل فاق كل وصف ولكن وقوعها فى الوقت نفسه ليس فريدا فى تاريخ المنطقة التى تعرضت للتغير مرات من قبل . فالتغير الذى وقع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فيها لم يكن أقل عمقا حين الحقت اوروبا الشرقية كلها بالاتحاد السوفيتى . ويعود تكرار ظاهرة التغير هذه الى عدة عوامل جغرافية سياسية .

حقا أن تسارع الاحداث جاء بمعدل فاق كل تصور وفاجأ العالم ، ولكن حدوث التغير لم يكن مفاجأة لعدد من المفكرين الاستراتيجيين ، ولم يكن ايضا بدون ارهاصات سبقته شهدتها المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وبولندا فى الثمانينات وحين نعود الى ما كتبه بعض الاستراتيجيين نجد اجماعا على أن التغير متوقع وعرضا لعدد من اشرطة المشاهد للكيفية التى سيحدث عليها . ويستوقفنا بخاصة ما كتبه عالم الجغرافية السياسية العربى جمال حمدان فى الطبعة الثانية من كتابه « استراتيجية الاستعمار والتحرير » التى صدرت عام ١٩٨٣ حين عرض مختلف الآراء بشأن الآفاق المستقبلية لما بعد الوفاق وعدم الانحياز ، ومنها رأى يقول بامكانية أن يتحلل الاتحاد السوفيتى أو يتآكل وينهار من الداخل . وهذا على حد قوله « تصور » آخر وأخير ، أن استبعده الكثيرون فى الغرب فانه مع ذلك يخامر عقول البعض فى الاعماق أو فى الوعى الباطن أو على الاقل من قبيل أحلام التمنى ، فالكتلة الشرقية - يشير اصحاب هذا الرأى - موحدة بالقوة فقط والقهر . وهى تطفح بالتذمر والغليان والرفض المكبوت والانتفاضات أو الانتفاضات على « أخوة » المعسكر تنتظر مسيرته منذ البداية ، بل وتكاد ترسم سلسلة من الحلقات تقريبا على اقصى تخومه الغربية بالذات ، أى فى أبعد مدى عن قبضة الاتحاد السوفيتى ابتداء

من يوجوسلافيا الاربعينات والبانيا فى الظل الى « مجر » الستينات وتشيكوسلوفاكيا السبعينات ثم أخيرا بولندا الثمانينات ، دون أن نؤكد نزعة رومانيا الاستقلالية الرافضة كل أجناب الاتحاد السوفيتى نفسه مباشرة ، وكان أصحاب هذا الرأى يرون « أن الاتحاد السوفيتى نفسه ليس أكثر من شرق اوروبا تجانسا أو تمكاسكا بنظامه القهرى المفروض ، فحتى بغض النظر عن الجدل الايدلوجى ومبدأ الشيوعية والطبقة البروليتارية .. فان هذا الاتحاد ليس إلا عصبة أمم متنافرة لارابط بينها وبين جنس أو قومية أو لغة أو دين أو تاريخ مشترك . وهو متحف سياسى هائل ، مجمع موحد بالضم والغزو وبقوة القهر والجيش الاحمر . وأيا كان الامر والرأى فالذى لاشك فيه موضوعيا أن كثيرا من اقاليم الاتحاد السوفيتى على استعداد ان لم تكن تواقه لان تغادره فورا وتخرج من الاتحاد إذا ماسمح لها بذلك كما ينص دستوره على هذا الحق نظريا وان جبه تماما عمليا . ويصدق هذا على دويلات البلطيق السابق فى الغرب ، واكثر منها على الدول والخانات الاسلامية القديمة فى آسيا الضغرى » . وقد رأينا بأم العين كيف تحققت هذه الرؤية وانهار الاتحاد .

- تمت هذه التغيرات فى الغالب سلميا ، إلا فى حالات استوجبت استخدام العنف كحالة رومانيا حيث حاول شاوشيسكو الوقوف فى وجه تيارها المتدفق ، فكانت العملية الجراحية التى استأصلته . وقد تطلب حدوث هذه التغيرات توافر عاملين داخلى وخارجى . وتمثل العامل الداخلى فى قادة جورباتشوف وانتهاجه سياسة اعادة البناء . وشهد هذا العامل تفاعلات حادة فيه بلغت ذروتها فى محاولة الانقلاب الفاشل صيف عام ١٩٩١ التى عجلت باسدال الستار على الاتحاد السوفيتى .

- أن حدوث هذه التغيرات ذكرنا بالموقف العقيدى أو الفلسفى من التغيرات فى الاجتماع الانسانى وهو موقف ينطلق من التسليم بأن التغير سنه من سنن الحياة ، وهناك عوامل تقف وراء هذه السنة ، وقد حرص اجدادنا المؤرخون الذين ظهروا فى دائرة الحضارة العربية الاسلامية على ابراز هذه السنة فى خطب كتبهم - كما اوضحت فى كتابى - « الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج » . فهذا ابن الاثير صاحب « الكامل فى التاريخ يقول « الحمد لله القديم ، فلا أول لوجوده ، الدائم الكريم فلا آخر لبقائه ولانهاية لجوده . المقدس فلا تقرب الحوادث حماه ، المنزه عن التغيير فلا ينجو منه سواه ، مصرف الخلائق بين رفع وخفض وبسط قبض وابرام ونقض واماته واحياء وايجاد وافناء واسعاد واضلال واعزاز واذلال ، يؤتى الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء . » وهذا ابن خلدون صاحب العبر يقول « .. وتبلينا الايام الوقوت ، وتعتورنا الاجال التى خط علينا كتابها الوقوت ، وله البقاء والثبوت ، وهو الحى الذى لايموت » وها هو الجبرتى صاحب عجائب الآثار يقول « الحمد لله القديم الأول الذى لايزول مكله ولايتحول ، مفنى الامم ومحيى الرمم ومبيد النقم وكاشف الغمم .. » ويقف المرء امام حرص أجدادنا على معالجة التاريخ من منطلق الايمان واستخدام أهم عبر التغيير وتوظيفها لتحكم الاخلاق والممارسات .

مداخلة اللواء / أحمد فخر

أسمحو لى أن أطلب منكم طلبين ، الأول أن تتحملوا بعض الشطط الفكرى الذى سوف تسمعوه منى فى هذه الجلسة لأننى سوف أحاول هنا ممارسة دور الباحث والمفكر ، لأننا عندما نتفق على جميع الأمور ، تضيع منى فرصة الأفكار الجديدة . والثانى الا يؤخذ اى شطط فكرى على انه خلاف شخصى بينى وبين أى متحدث ، ولكنه مجرد محاولة لفتح آفاق جديدة فى صياغة خريطة العلاقات الجديدة أو صياغة محاولة التحرك كما أطلق عليها فى هذا المؤتمر . وقد أستمعت إلى بعض المسلمات التى قد تصل إلى درجة الحقيقة ، ولذا سوف نبنى خطواتنا على أساس ماطرحناه من الحقائق كأننا نتحدث إلى أنفسنا .

الحقيقة الأولى التى تفضلتم معظمكم وطرحتموها - بما فى ذلك التعليق الأخير للاستاذ الدجانى - هوان روسيا جمهورية أتحادية ورثت الأتحاد السوفيتى الشرعى صاحب المقعد الدائم فى مجلس الأمن ، وسوف تصبح قوة عظمى . ومن هنا ، علينا جميعاً أن نركز أبصارنا وأفكارنا وتوجهاتنا تجاه روسيا الأتحادية القادمة . وأعتقد أن السؤال المطروح : فى أى مجال يمكن أن تصبح روسيا الأتحادية قوة عظمى ؟

أعتقد أننا جميعا نعلم المستوى الأقتصادى المتدنى الذى وصلت إليه روسيا ، بحيث أصبحت تسعى إلى الحصول على المعونات الغذائية وتسعى وراء الخبرات الأدارية والتكنولوجيا الزراعية والصناعية ورؤوس الأمول الأحنبية . والسؤال المتعلق بالمستقبل فى هذا الشأن هو هل سيسمح النظام الدولى الجديد فى إطار المستقبل المنظور بأن تعطى الفرصة لروسيا الأتحادية للنهوض أقتصاديا ؟ والحقيقة أننى أشك أن تتاح مثل هذه الفرصة لروسيا فى ظروف التفكك القائمة داخل رابطة الكومنولث .

وفى المجال العسكرى ، نلاحظ مثلا ان الخبراء الأمريكيين - وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولين باول - يقومون بزيارة المصانع الروسية ويقدمون المشورة إلى نظرائهم الروس لتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية وصياغة أسلوب الأنفاق العسكرى فى ظل تبنى ما يطلق عليه (أستراتيجية الكفاية المعقولة) ، والتى تنطلق من نفى وجود نوايا أو توجهات عسكرية خارج الحدود الروسية ، والأكتفاء بالدفاع عن الأراضى الروسية . أن دولة تتبنى مثل هذه التوجهات كيف يمكنها أن تصبح قوة عظمى من الناحية العسكرية ؟ بل وفى ظل سعيها إلى الدخول فى عضوية حلف شمال الأطلنطى الذى يحول توجهاته ليصبح أداة الترابط السياسى والحيلولة دون نشوء كتل جديدة تفجر حربا باردة جديدة ، بحيث أصبح دوره على الصعيد العسكرى التعامل مع نزاعات وصراعات العالم الثالث . ولذلك ، فأننى أشك بشدة فى أمكانية نجاح روسيا الأتحاد فى أن تصبح قوة عظمى .

من هذا المنطلق ، تطرح فكرة أن جمهورية روسيا الأتحادية لن تغير مواقفها

المبدائية فى سياستها الخارجية ، بمعنى أن هناك نوعا من الدعم المستمر لقضايا المنطقة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية . وقد جاءت تأكيدات واضحة على هذا المعنى على لسان وزير خارجية روسيا الأتحادية أثناء المحادثات المتعددة الأطراف : « إن مصالح روسيا الأتحادية فى منطقة الشرق الأوسط أصبحت مصالح أقتصادية صرفة .. وسوف نتعامل مع دول المنطقة ليس من منطلق الأعداء والأصدقاء ، وأنما وفقا لمنطق التساوى فى العلاقات مع دول المنطقة اذا ماتحققت المصالح الأقتصادية لروسيا الأتحادية » . اذن كيف يمكن أن نأخذ هذه الصيغة الرسمية التى طرحت على العالم ، ونتحدث عن مساندة حقوق الشعب الفلسطينى .

لقد كانت هذه الأشارة واضحة للغاية .

أما الحقيقة أو المسلمة الثانية التى طرحت هنا فهى أن العالم يمر الآن بمرحلة سيولة . أننى أتفق مع هذا التشخيص ، ولكننى أختلف مع ماقيل فيما يتعلق بأهداف الأطراف الدولية والعربية من التعامل مع رابطة الكومنولث الجديدة . وأود أن أصيغ هذا الأختلاف بصورة أكثر وضوحاً فى السؤال التالى : ماهو هدفنا فى مصر والعالم العربى ؟

هناك بالطبع أهداف بعيدة المدى ، ولكن فى مرحلة السيولة الراهنة تقوم معظم الأطراف الدولية باستخدام مايجرى فى رابطة الكومنولث كوسيلة لتحقيق أهدافها الذاتية ، لاسيما فيما يتعلق بصياغة النظام الدولى الجديد . وينطبق ذلك على كل من تركيا وإيران ، حيث تسعى إيران إلى بناء تكتل إسلامى غير عربى يضم الجمهوريات الأسلامية فى آسيا الوسطى للقيام بدور جديد فى تلك المنطقة ، بل وفى منظمة المؤتمر الأسلامى . كذلك فان تركيا تسعى إلى لعب دور جديد فى سياسة المنطقة بالدخول إلى الجمهوريات الأسلامية فى آسيا الوسطى عبر المعاملات الأقتصادية والتجارية والسياسية ، وربما العسكرية .

وفيما يتعلق بالنقطة التى أثارها السفير صلاح بسيونى والخاصة بأقامة تجمع للتعاون الأقتصادى مع تلك الجمهوريات ، فقد طرحت نفس هذه الفكرة فى الحلف المركزى عام ١٩٥٥ ، وذلك بأعتبارها وسيلة جديدة لصياغة وضع جيو - أستراتيجى جديد فى أطار النظام الدولى الجديد ، ومن هذا المنظور ، فأن المطروح فى الوقت الراهن هو أعادة أحياء الحلف المركزى من جديد .

وقد أثارت قضية الدعم الأمريكى لجمهورية روسيا جدلا هائلا فى الكونجرس ومراكز الأبحاث داخل الولايات المتحدة ، وتمحورت التساؤلات حول : ماهو مصير الأستثمارات الأمريكية ؟ وأنتهى الأمر إلى الأكتفاء بكميات ضئيلة من المعونات الغذائية ، وسوف يلقى العبء الرئيسى فى تطوير أقتصاديات جمهوريات الكومنولث على دول غرب أوربا باعتبار ذلك وسيلة لترتيب الأوضاع الجديدة فى الصراع التنافسى الأمريكى - الأوربى فى العلاقات الأقتصادية الدولية القادمة .

وفى هذا السياق ، فأن القضية المحورية المطروحة بأستمرار على الساحة العربية تتعلق بانتاج البترول فى رابطة الكومنولث ، سواء فى روسيا الأتحادية أو أذربيجان أو الأورال .. أو غيرها ، والحقيقة أن المجال الأكثر جذبا للأستثمارات الأمريكية والغربية فى الكومنولث يتمثل فى مجال البترول والغاز الطبيعى . وبالتالى ، فأن علينا أن نتعامل مع القضية باعتبار الغرب يحاول إيجاد بديل عن بترول الخليج فى المستقبل المنظور ، مع توظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية فى مجال الطاقة فى روسيا الأتحادية ، لاسيما شركتى تكساس وشامرون . ولذلك فأن القضية الأكثر الحاحاً الآن تتعلق بمكانة العالم العربى بصفة عامة والدول النفطية بصفة خاصة عندما يصبح بترول رابطة الكومنولث مطروحا للتداول فى السوق العالمى فى ظل العلاقات الأقتصادية الدولية الجديدة ، كبديل عن بترول الخليج .

وقد أثارت التحليلات المطروحة عن مايمكن أن تقدمة منطقة الشرق الأوسط لرابطة الكومنولث قدرا كبيرا من الأحباط ، حيث أفادت أنه ليس هناك مجالا حقيقيا لمصر أو الوطن العربى فى ظل التمزق الراهن وعدم وجود خطة عامة أو استراتيجية عربية موحدة . والحقيقة ، أننى أختلف مع هذا التشخيص ، وأود أن أذكر أخى وصديقى السفير / صلاح بسيونى أننا قد أصدرنا منذ عامين ورقة عن (المتغيرات فى الأتحاد السوفيتى) ، وأشرنا وقتذاك أن الطرف الذى يمكن أن يلعب دوراً أكبر مع تلك المنطقة هو الذى سوف يلبى مصالحها وأهدافها ، وهذا بالضبط ما تفعله أسرائيل فى الوقت الراهن . ومع ذلك ، فأن لدينا فى مصر مجموعة من الخبرات التى يمكن ان تخدمنا فى علاقتنا مع دول رابطة الكومنولث ، لاسيما وأننا نعيش مرحلة ما يطلق عليه (مسيرة السلام) ، ولا أحد يدرى إلى أين سوف تنتهى هذه المسيرة ، بل أن المفاوضات المتعددة الأطراف تنطوى على أشكاليات عديدة لجميع الأطراف ، حيث جرى تقسيم أعمالها إلى خمس مجموعات عمل ، ومنها مجموعة أطلق عليها (مجموعة المياه) ، وسوف تتناول أعمالها إعادة تقسيم الأنهار داخل الكومنولث فيما بين الخمسة عشرة جمهورية الجديدة ، أى أن تلك الجمهوريات سوف تدخل فى مفاوضات حول عدالة توزيع المياه فيما بينها . ومن ثم ، فأن المطروح أمامنا أن ندخل رابطة الكومنولث لتقديم خبرتنا فى هذا المجال ، لاسيما فيما يتعلق بالتطبيق العملى لأتفاقية أستكهولم ، الأمر الذى يمكن أن يعود بفائدة مزدوجة على الطرفين ، علاوة على أن هناك لجنة البيئة ، ودول رابطة الكومنولث هى التى قامت فى الماضى من أحداث تشيرنوبيل والنفايات النووية والتسرب النووى والأشعاع النووى ، الأمر الذى يمكن أن يفيدنا فى صراعنا مع أسرائيل فى ظل أمتلاكها للقدرة النووية ، ويمكننا أن نكتسب منهم خبرة عالية فى مجال البيئة ، خاصة فيما يتعلق بالتلوث البيئى الذى حدث لديهم ، والذى يمكن أيضا أن يحدث لدينا بفعل وجود قدرة نووية لدى أسرائيل . وفوق ذلك كله ، لدينا الخبرات ـ التى يقول عنها الدكتور طه عبد العليم ـ أنها ليست صالحة ، والمتعلقة بالانتقال من الأقتصاد الشمولى

إلى الأقتصاد الحر . وقد وردت بعض المقولات الصريحة عن أفتقار الروس الى مثل هذه الخبرة في محادثاتهم مع المسئولين فى البنك الدولى ، حيث صرح المسئولون الروس أن لديهم كل مايحتاجونه من كتابات وتحليلات عن الأقتصاد المخطط والنظام الشمولى ، وأيضا عن الأقتصاد الحر والتعدد الحزبى ، إلا أنه ليست هناك أية تجارب للأنتقال من هذا إلى ذاك . ولذا ، فأن مصر تمتلك أحدى التجارب التى يمكن الأفادة منها فى هذا الشأن . ولايعني ذلك على الأطلاق أن التجربة المصرية كانت ناجحة تماما ، وإنما هناك بعض الأخطاء ، إلا أننا ينبغى أن نطرحها عليهم حتى يمكن أن يتجنبوها ، كما ينبغى أن نطرح عليهم فى مجال التدريب على تنفيذ مثل هذه التحولات . وأعتقد أنهم سوف يكونون مستقبلين جيدين لها .

ومن ناحية أخرى ، فأن دول رابطة الكومنولث يمكن أن تستقبل قدراً من العمالة المصرية ، طالما أننا نتحدث عن تصدير العمالة المصرية إلى جميع أنحاء العالم . ومن الممكن أن تشارك شركاتنا الضخمة فى أعمال تشييد البنية الأساسية بصفة خاصة ، لاسيما وأن العالم كله يتحدث عن نجاحنا فى أرساء البنية الأساسية فى بلادنا .

وهناك أيضا خبراتنا الادارية والتنفيذية العالية فى مجال الأعمال المصرفية ، ويمكننا أن نشارك بهذه الخبرات فى تلك الجمهوريات . وليست هناك مشاكل فى هذا المجال ، خاصة وأن العسكريين المصريين تعلموا الكثير من الأتحاد السوفيتى سابقا بالرغم من ٩٠ ٪ من هؤلاء العسكريين لم يكونوا يتحدثون الروسية ، وإنما كانت هناك أعداد ضخمة من المترجمين .

والنقطة الأخيرة التى أود أن أطرحها تتعلق بموضوع الشرق الأوسط الجديد . والحقيقة ، أن لدى قلقا كبيرا من تعريف الشرق الأوسط الجديد ، حيث أننى أتصور أن العالم لايتحرك سوى فى أطار المصالح . وبالتالى ، فأننى أختلف مع السفير صلاح بسيونى فيما طرح عن أن أمتلاك بعض الدول العربية والشرق أوسطية للسلاح النووى سوف يحدث نوعا من التوازن مع القدرة النووية الأسرائيلية ، لأننا عندما فتحنا موضوع التسلح النووى فى محادثات السلام فى موسكو ومدريد وواشنطن كان أقترابنا من هذا الموضوع أن أسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تحتكر القدرة النووية ، ولذا أعتبر هذا الموضوع غير مقبول على الأطلاق . أضف إلى ذلك ، أن الطرح المذكور يصبح غير معقول فى منطقة تدعو إلى نزع السلاح النووى ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وأنما المعقول أن الدولة الوحيدة المالكة للسلاح النووى فى المنطقة هى التى تتخلص من هذا السلاح . وفجأة نشبت حملة ضارية فى وسائل الأعلام الغربية والأسرائيلية أن جمهوريات آسيا الوسطى الأسلامية تمتلك أيضا قدرات نووية ، وسوف تنضم إلى الشرق الأوسط ، وسوف يحدث تسرب للأسلحة النووية الأستراتيجية والقنابل النووية ، الأمر الذى قدم ذرائع جديدة لأسرائيل لمواصلة الحفاظ على قدراتها النووية .

مداخلة السفير / حسن قنديل :

أننى هنا لا أمثل وزارة الخارجية ، إلا أن خبرتى نابعة فى الأساس من عملى فيها . وأعتقد أن الأتحاد السوفيتى قد هزم أقتصاديا ، ولم يهزم عسكريا ، وأصبح الآن فى حالة فوضى أقتصادية بالرغم من إمكاناته الهائلة . ومن أبرز الدلائل أن هناك بعض المناطق داخل الكومنولث تتمتع بوفرة غذائية هائلة ، إلا أنها لاتمتلك التسهيلات التى تيسر نقلها إلى مراكز الأستهلاك أو إلى المناطق التى تعانى من المجاعة ، وأعتقد أن هذه الفوضى الادارية كانت السبب الرئيسى وراء المأزق الحالى للأتحاد السوفيتى المنهار . وبالتالى ، فأن من يفقد اعتماده على الذات فى الغذاء والتكنولوجيا ، لا يصبح له سياسة خارجية واضحة أو قوية ، لاسيما بالنسبة للدول العظمى ، طالما أنها تعانى من أضطراب الأوضاع الأقتصادية ، واتصور أن روسيا الأتحادية سوف تستمر فى هذا الأضطراب وعدم التوازن الاقتصادى ، حتى يمكنها أن تصل إلى سياسة اقتصادية رشيدة وتعيد بناء اقتصادها على أسس ادارية حديثة ، وفى تلك الحالة ، تستطيع جمهوريات الكومنولث أتباع سياسة خارجية متوازنة ، بدلا من تركيزها الراهن على تعاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوربا لخدمة الأحتياجات الأساسية للشعب الروسى بالذات . وعندما يصبح لتلك الجمهوريات انتاج قابل للتصدير ، فأنها سوف تبحث عن أسواق خارجية ، وسوف تعود إلى السياسة الروسية خصائص التوسع والتشعب ، بحيث تشمل كافة الأسواق التى يمكن تسويق سلعهم ومنتجاتهم فيها ، وسوف يكون لها وزن كبير فى مجريات الشرق الأوسط وقتئذ ، وسوف تتبع سياسة أقرب إلى سياسة المجموعة الأوربية التى تقدم لهم أكثر من ٨٠٪ من المساعدات فى الوقت الحالى .

ومن ناحية أخرى ، فأن مصر وجدت نفسها مدفوعة إلى تنافس على الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ، ومعها الدول العربية ، ضد قوتين اقليميتين هما إيران وتركيا . وإذا تتبعنا نشاط هاتين الدولتين فى الجمهوريات الإسلامية ، فسوف نجده متسعاً ومتشعباً وطبيعيا ، حيث انشأت الدولتان سفارات فى جميع تلك الجمهوريات ، كما توسعتا فى أعطاء المنح الدراسية لابناء الجمهوريات الإسلامية ، علاوة على أن تركيا انشأت هيئة خاصة ملحقة بوزارة الخارجية للاشراف على السياسة التركية فى الجمهوريات الإسلامية ، وأعلنت أنها تنوى أنشاء جامعة لطلبة الجمهوريات الإسلامية . وأعتقد إن هذا النشاط هو نشاط طبيعى ، حيث أنها تعتبر أمتدادا للحركة القديمة الهادفة إلى توحيد الشعوب التركية فى آسيا الوسطى ، وربما كانت هذه الحركة القديمة سبباً من أسباب النعرة التركية التى سادت الأمبراطورية العثمانية فى وقت من الأوقات ، وكانت أيضا من أسباب ظهور القومية العربية ووقوف العرب إلى جانب الأنجليز والحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ضد تركيا . وتشتمل المطامع التركية أيضا على الحد من نفوذ الجارة التقليدية (إيران) ، والتى تجاور تركمانستان وأذربيجان ، ويمكن أن تكون معبراً لما وراءهما ، علاوة على أن لها أصولا إيرانية

فى طاجيكستان ، كما توجد أعداد كبيرة من أتباع المذهب الشيعى فى أذربيجان . وحتى الوقت الراهن ، مازالت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة الإسلامية أو تتبنى المفهوم الإسلامى للدولة الحديثة كما تراه من منظورها الذاتى ، وتسعى إلى نشره فيما وراء حدودها . ويعنى ماسبق أن التنافس ينحصر فى الواقع بين إيران وتركيا ، أى بين الشيعة والسنة ، أو بين الأصل الإيرانى والأصل التركى ، فأين نحن من كل هذا ؟

أننا نقع فى هامش هذه المنطقة ، وأتصور أننا لاينبغى أن نهتم بالتنافس ، وأنما المهم هو التعاون وأحتواء المذاهب الإسلامية المتطرفة وتسويق منتجاتنا فى أسواق تلك الجمهوريات ، حيث أنها تمتلك أسواقا كبيرة ومتسعة ، ويمكنها إستيعاب منتجاتنا وسلعنا وصناعاتنا المتنوعة التى نحاول إيجاد أسواق لها فى الخارج .

مداخلة الدكتور / على الدين هلال :

لعلنا نتفق أنه سوف يظل لفترة طويلة سؤال : لماذا أنهار الأتحاد السوفيتى ؟ ولماذا أنهار هذا فى الأتحاد السوفيتى ؟ سوف يظل هذان السؤالان موضوع بحث وتمحيص عميقين لمدة طويلة من الزمن ، وربما ستتنوع الأجابات وتتعدد . ومن هنا ، ينبغى أن نتحلى بقدر من التواضع فى أبداء الرأى لأننا شهود على الحادث ، ولأن الحادث لم يكتمل بعد .

من سخرية القدر أن التاريخ يكتبه المنتصرون ، أى أننا الآن نتبارى كمثقفين فى تبرير أنهيار الأتحاد السوفيتى ، فيقدم أحدنا حجة فلسفية ، والآخر يقدم حجة تاريخية ، والثالث يتحدث عن القوميات ، ... وهكذا ، وكأننا نسلم أن هذا الأنهيار كان أمراً لازما وضروريا . ولست ممن يعتقدون فى هذا ، ذلك أن هناك الكثير من الأمور غير العادلة التى عاشت وتعيش فى العالم ، وهناك عشرات الأنظمة الفاسدة وغير السليمة التى تعيش فى العالم . ومن ثم ، وعلى الرغم من أن التاريخ قد قال كلمته ، إلا أن المفكر والمحلل من حقه أن يطرح : هل ماحدث هو السيناريو الوحيد المفترض للأحداث ؟ أم أنه كان من الممكن أن تسير الأحداث فى أكثر من طريق ؟

لقد حدثت فى الشهور الماضية أمور فى الجزائر لم تكن حتمية ، وكان ماحدث فيها مزيجا من الجهل والتآمر . أما ماحدث فى الأتحاد السوفيتى ، فلم يكن الصورة الوحيدة لمسار الأحداث . ومن الجدير بالأعتبار ، أن ننظر إلى النظم المماثلة فى الصين وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا ، ونتساءل : هل ماحدث فى الأتحاد السوفيتى وشرق أوربا اليوم سوف يحدث بنفس الطريقة فى تلك الدول عندما تصل مرحلة النمو التى وصلت إليها دول شرق أوربا والأتحاد السوفيتى ؟

الأمر المؤكد لى أن أستقلال هذه الدول كلها لم يكن نتيجة نزعات قومية ، لأن كثيرا منها صوتت قبل أسابيع بشكل حرفى صالح الأبقاء على الأتحاد ، أى أن تلك الدول أصبحت مستقلة نتيجة أحداث وتداعيات لم يكن لها دور فيها ، وربما لم تكن

تريد لها أن تتطور على هذا النحو . وكما ذكرت من قبل ، فأن هذه الدول ذات أحجام مختلفة وأوزان مختلفة ، بعضها لاينبغى أن نتوقف أمامه ، ولو للحظة واحدة ، وبعضها الاخر دول ذات وزن من حيث العدد أو المساحة أو الموارد ، وتربطنا معها مصالح حيوية .

والسؤال المطروح للبحث وتترتب عليه أمور كثيرة هى : هل الصورة القائمة للعلاقة بين جمهوريات الكومنولث هى الصورة المستقرة التى ينبغى علينا أن نتعامل معها ؟ أم أن هذا الكومنولث قد يفرز صورا أخرى للعلاقات والتحالفات ؟ وهل يمكن أن تقوم وحدة للجمهوريات السلافية وحدها ، أى روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وما هى التوازنات الدولية الجديدة التى يمكن أن تخلقها هذه الوحدة المفترضة حال قيامها ؟

أننى أضم صوتى إلى ما قاله د . إبراهيم سعد الدين أن تحرك إيران فى وسط آسيا ربما كان ينطوى على قدر من الفائدة بالنسبة لنا من زاويتين :

الأولى : أن يشغلها ذلك عن الخليج ، وينصب القدر الأكبر من أهتمامها على منطقة أخرى .

الثانى : أن الجمهوريات الأسلامية هناك تتسم بالأعتدال وأرتباطها الوثيق بالغرب ، الأمر الذى يمكن أن يساعد على أحتواء إيران حال أنخراطها فى هذا التجمع .

أن علاقة مجمل ماسبق بالتوازن السياسى والأستراتيجى فى المنطقة تمثل قضية محورية . فالوضع العربى الراهن فى أسوأ حالة ويشيع فيه قدر من عدم الثقة بين الحكومة والزعامات ، ومازلنا مع ذلك نعيش مرحلة ماقبل الأثارة المباشرة لحرب الخليج . ، ويتمثل التحدى الحقيقى القائم فى الوقت الحالى فيما أذا كنا سوف نسمح لظروف مرحلة طارئة من تاريخنا أن تكون أساسا لمواقف تمس المستقبل البعيد . وبعبارة أخرى ، فأننا نقع بين نارين : نار الواقع الذى يفرض علينا أن نتعامل كدول ، ويجعل من الحديث عن التنيسق العربى باعتباره حديثا حالما أو حديثا غير مبنى على ألمام واقعى بطبيعة الظروف والعلاقات بين الدول العربية ، ونار أن يصبح هذا الواقع أو هذه اللحظة الطارئة من تاريخناأساسا ومنطلقا لتحالفات طويلة المدى . ويصبح من الضرورى فى ظل هذا الوضع أجراء توازن بين ضرورات التعامل مع اللحظة الراهنة وبين ضرورات تجاوزها لخلق مستقبل قد يكون أفضل بعض الشىء .

على أن أحدى الحقائق التى أسفرت عنها أزمة الخليج ، والتى يصوغها البعض بأكثر من طريقة ، تتمثل فيما يدعو إليه بعض الساسة العرب من ضرورة أرتكاز العلاقات العربية ـ العربية على أساس المصالح . وقد أنتهى العهد الذى كان الرؤساء العرب يدثرون مصالحهم القطرية برداء العروبة أو القومية أو الأسلام أو برداء

حضارى . ونستطيع أن ندلل على ذلك بأقتباسات عديدة ، أخرها مثلا تصريح الوزير السودانى السيد الزبير فى التليفزيون المصرى ، والتى قال فيها أن العلاقات المصرية - السودانية ينغى أن تقوم على أساس المصالح .

ويرى بعض الناس أن كثيرا من جوانب العلاقات العربية - العربية كانت هكذا دوما ، والجديد أن يقال هذا صراحة . ولذلك ، فأنه عندما نتحدث عن تنسيق عربى فى التعامل مع دول الكومنولث ، فإنه ينبغى أولاً أن تكون هناك مجموعة مصالح لمصر والسعودية وسوريا والمغرب ... وغيرها يجرى على أساسها التنسيق ، وبدون ذلك سوف يكون من الصعب علينا أقناع تلك الدول بالتعامل معنا .

أن المفارقة التاريخية الكبرى - وهى مفارقة يختلط فيها العبث بالسخرية - أن ما يحدث في المنطقة العربية هو أن الولاءات القطرية لكل دولة تتأكد أكثر فأكثر ، بحيث أن الأردنى يتصرق كأردنى ، والفلسطينى كفلسطينى ، والمصرى كمصرى ، والعراقى كعراقى ... وهكذا ، بغض النظر عن التبريرات الأيديولوجية والفكرية ، لاسيما فى سلوك الساسة والمسئولين . وذلك فى الوقت الذى يقبل منه الساسة العرب أنخراط المنطقة العربية فى أطار أوسع إسلامى أو أطار يسمح بمشاركة دول جوار بعضها أصيل وبعضها دخيل على المنطقة العربية ، والذى فى هذه الفوضى هو المستوى العربى فى العلاقات الأقليمية .

والنقطة ما قبل الأخيرة هنا تتعلق بأن روسيا ذاتها أصبحت تتنافس معنا على المصالح مع الولايات المتحدة . فقد سئل وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى مقابلة تليفزيونية : كيف تعطون لدولتين فى الشرق الأوسط أكثر ماتعطون لروسيا ؟ وماذا تقدمه هاتان الدولتان للولايات المتحدة خاصة بعد نهاية حرب الخليج والحرب الباردة ؟ أى أن السؤال المطروح : ماهى مصلحة الولايات المتحدة أن تعطى دولتين أثنتين فى قرار من الكونجرس خمسة مليارات دولار سنويا ؟ بينما يعطى الأتحاد السوفيتى أو روسيا الأتحادية خمسة مليارات دولار على مدى خمس سنوات ، وقد أضطر جيمس بيكر أن يبرر هذه النقطة .

أضف إلى ذلك أن دول أوربا الشرقية أيضا تتنافس معنا فيما يتعلق بالمعونات الأمريكية والألمانية ، بينما نواجه عزوفا من دول الخليج أو تمنعا عند طلب الحصول على مساعدات منها . والحقيقة أن السياسة الخارجية عبارة عن عملية تخصيص موارد وعملية تعظيم موارد ، فالوقت مورد ، والعنصر البشرى مورد ، ومن أخطر قرارات السياسة الخارجية هى أولويات العمل . فقد يكون هناك عشرة أتجاهات أو عشرة أعمال كلها صحيحة ومشروعة ومطلوبة ، إلا أن الموارد لا تسمح سوى بتنفيذ ثلاثة أو أربعة . ومن ثم ، يثور التساؤل عما نفعل ومالا نفعل ؟ ليس من منظور أن بعضها هام ، وبعضها الآخر غير هام ، ولكن من منظور أن هناك حدوداً لما يمكن أن تقوم به أى دولة أو أى صانع سياسة خارجية فى العالم .

كلمة الاختتام :

الدكتور / أسامة الغزالى حرب

أسمحو لى وأنا آخر المتحدثين فى هذه الجلسة وفى الندوة كلها ، أن آخذ بضع دقائق ايضا لكى اضيف بعض التصورات والافكار ، وربما سوف أقتفى المنهج الذى اتخذه اللواء احمد فخر فى محاولة للتفكير واثارة بعض النقاط ربما تبدو غير تقليدية أو غير موضع للاتفاق ، وان كنت اعتقد أن بعضها ربما يصل الى حد الهرطقة لأن كثيرا مما اقوله الآن كان من المستحيل منذ عشر سنوات أن يتحدث فيه ابناء جيلى على الأقل ، ولكننى اعتقد أن من المثير أن نطرح مثل هذه الافكار لكى نأخذ الفرصة لكى ندرسها فى مناسبات أخرى مستقبلا ونتعمق فيها . ولذلك ، فأنا هنا أؤيد ما ذكره د . على الدين هلال أن مايحدث فى الاتحاد السوفيتى ليس واقعة ماضية ، وانما واقعة نستخلص منها دروساً هامة للغاية فى فهم الحاضر والمستقبل . وفى هذا الاطار ، سوف أثير خمسة تساؤلات ، ربما اثارتها بشكل أو باخر فى الندوة ، أو تمت أثارتها بشكل مباشر أو غير مباشر .

النقطة الأولى : هل ما تزال الثورة فضيلة ؟

نحن ننتمى الى جيل اعتقد أن الثورة قيمة عظيمة ، وكنت انبهر بصفة شخصية بتعبير ماركس (الثورات قاطرات التاريخ) ، إلا ان الثورة كتغير جذرى وسريع وشامل فى المجتمع والنظام السياسى تنتقل بمقتضاه السلطة السياسية من طبقة الى طبقة أخرى . هل ماتزال الثورة بهذا التعريف قائمة ومرغوبة ؟ ثم ماهو المعيار الذى نصف حدث مابه بأنه ثورة أو غير ثورة ؟ اننا ننتمى الى أمة يصف الكثير من حكامها انفسهم بانهم ثوار ، وينظرون الى هذه الصفة باعتبارها شيئا عظيما ، وربما وصفوا انفسهم بهذه طوال حياتهم ، أى يعيشون دائما ثواراً . هل الثمن الذى يدفع فى الثوارات مبرر ؟ وهل العائد الذى ينتج عن الثورة يبرر التكلفة الى تحدث بها ؟ وهى التطور التدريجى للمجتمعات افضل من الثورات ؟

اننى اعتقد ان هذا التساؤل مشروع بعد انهيار دولة قامت فى الاساس على تجميد فكرة الثورة .

النقطة الثانية : وهى ليست تساؤلا ، وانما فكرة نستعملها وتحدثنا عنها كثيرا فى الندوة تتعلق بسقوط الايديولوجية الشمولية ، وماأريده هو توضيح بهذه الفكرة من بعض التشكيك . فقد تحدث بعض الزملاء عن أن مسألة الايديولوجية الشمولية وما

طرأ عليها ينطبق على الايديولوجسة الليبرالية والايديولوجية الأخرى ، وانا اعتقد عكس ذلك ، فكلمة الايديولوجية الشمولية لها مفهوم محدد ، وهى بهذا المفهوم سقطت . أى أنه توجد فى مجتمع ، مجموعة من القيم والافكار التى يعتقد أو يتصور مجموعة من الناس بمقتضاها أن لديهم حكمة مطلقة ورأيا صحيحا صائبا ، فى تصور هذا المجتمع القائم وفى تصور المجتمع الامثل وتحديد وسائل الانتقال الى هذا المجتمع وتوصيف كل من لايتفق مع هذا التصور بانه خائن أو كافر ، واعتقد أن مثل هذه الايديولوجية الشمولية لم يعد لها محل الآن ، لأن البعض فهم على سبيل الخطأ أن سقوط هذه الايديولوجية الشمولية سوف يتيح المجال لأخرى .

النقطة الثالثة ، تحيى نقاشا واسعا وهاما شهده معظم القرن العشرين فى الادبيات السياسية والاجتماعية حول المفاضلة بين الطبقة والنخبة أو بين حكم الصفوة وحكم الجماهير ، وهو النقاش حول الديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية . هل نستطيع القول الآن بشجاعة وصراحة أن الحكم يكون دائما لنخبة ، وعلينا أن نعترف بوجودها ، وان تحسن شروط هذا الوجود أما الحديث عن حكم الجماهير والطبقات العاملة ، فهو فى الحقيقة وكما اثبتت التجارب حتى الآن هو حديث وهمى يقضى فى النهاية الى بلورة نخبة من نوع خاص هى نخبة البيروقراطية الفاسدة . ونزيد على ذلك أن احد اخطاء ثورتنا انه قضت على النخبة فى بلادنا ، ويمكن أن تثير هذه النقطة اشياءء كثيرة موضع للجدال ، إلا اننى اعتقد أن هذه هى أحدى المأسى التى نشهدها فى بلادنا كما يشهدها الاتحاد السوفيتى ايضا .

النقطة الرابعة ، حول دور الدولة فى الاقتصاد ، هل بإمكاننا الأن القول أن أى دور حاكم وتوجيهى للدولة فى الاقتصاد لاينبغى أن يطغى على حقيقة ان الاقتصاد وهو وظيفة للمجتمع كله بمعنى ما ، وان المواطن الفرد العادى ، وطبقة المنظمين هى مناط التطور الاقتصادى قبل أى شىء آخر . ومع ذلك فأن للدولة دورا اشرافيا وتوجيهيا هاماً . فقد تعود جيلنا أن يسخر من المقولة الشائعة فى الاقتصاد الكلاسيكى القائلة أن وظيفة الدولة هى الدفاع والأمن والعدالة ، بل كنا نعتبرها لغوا وكلاما فارغا وبالتأكيد فأن المبالغة فيها كلام فارغ ، إلا اننا وجدنا انفسنا ازاء دول لم تفلح فى هذه الوظائف الثلاث ، عندما هزمت فى مصر فى عام ١٩٦٧ فالدولة لم تفلح فى وظيفة الدفاع ، وعندما لاينطبق القانون فى أى بلد فهذا معناه أن الدولة لم تفلح فى وظيفتى الأمن والعدالة . هل يمكن أن نقول أن على الدول أولا أن تفلح فى تحقيق هذه الوظائف الاساسية قبل أن نتحدث عن التدخل فى الاقتصاد بشكل أو بأخر .

النقطة الخامسة ، تدخل فى تقييم النظم السياسية والاقتصادية . ويبدو لنا الآن ونحن نتحاور أن نستخلص ملامح الحكمة مما وقع للآخرين ، ولنا أن العبرة فى أى نظام سياسى واقتصادى ليس فيما يمكن ان يحققة من انجازات هامة فى وقت سريع ماتلبث ان تتحلل وتنهار ، وانما العبرة بتحقيق انجازات معقولة أو حتى متواضعة ، ولكن بشكل تراكمى متصاعد وراسخ غير معرض للانتكاس

أو الانهيار . كما يمكن ان نقول أن قدرة أى نظام سياسى على اكتشاف اخطائه وتصحيح نفسه هى معيار اساسى للحكم علي فاعلية هذا النظام ، ليس الى عقد أو بضعة عقود ، وانما القيادة أمنة ودائمة للأمة على طريق التقدم والنمو .

هذه النقاط الخمس التى اعتقد انها تثير كثيرا من الجدال وربما الغضب ، يمكن ان تكون محل مناقشات فى مناسبات أخرى كثيرة ، ليس لكى نفهم لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ، وانما لكى نفهم كيف يمكن أن نتقدم بشكل أفضل .

● ● ●

وفى نهاية هذه الندوة يمكن القول انها قد سعت للاجابة عن تساؤلات اربعة :ـ

أولا : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ وكيف انهار ؟ ودلالات هذا الانهيار ؟ وقد تم فى هذا الاطار مناقشة العوالم الايديولوجية والاقتصادية والسياسية التى اسهمت فى ذلك الانهيار وكذلك العوامل الخارجية المؤثرة فيه .

ثانيا : ماهو البديل للاتحاد السوفيتى ؟ وماهى الكيانات الجديدة التى تمخض عنها انهياره ؟ وما مآلهم ؟ وما مصير الكومنولث الحالى ؟ وقد طرحت بالفعل عدة سيناريوهات كلها تفتح الباب لمزيد من التصورات المتابينة .

ثالثا : ما هى نتائج تفكيك العلاقة القديمة بين الاتحاد السوفيتى والعالم العربى ؟ وقد تم استعراض العلاقات القديمة وتشريحها والناتج الفعلى لتفكيكها كما هو واقع في اللحظة الراهنة وأخيرا ، استهدفت الندوة من الدبلوماسيين المخضرمين ورجال الأعمال دورا هاما فى استكشاف ملامح هذه الخريطة الجديدة . ويهمنى باسمى وباسم كافة الزملاء اعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن اقدم لكم جميعاً خالص الشكر والتقدير لما بذلتموه من جهد ثمين اسهم بلا شك فى نجاح هذه الندوة فوق ما كنا نتوقع .

ملحق رقم (١)
مخطط الندوة

هدف الندوة

يشهد النظام العالمى تحولا جذريا بعد نهاية الكتلة السوفيتية ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . وثمة فجوة ظاهرة بين الاهتمام العربى الواسع والضرورى بالتطورات فى الاتحاد السوفيتى السابق وبين الدراسة العلمية الواجبة لتحليل جوهر ونتائج وآثار هذه التطورات . وتتعارض بوضوح استنتاجات المتابعين لهذه التغيرات التاريخية الهائلة سواء بسبب الاحكام الانطباعية ، أو المواقف الايديولوجية ، فضلا عن القصور الشديد فى المعلومات .

لذلك ، سعى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الى تنظيم ندوة ، تهدف الى المساهمة فى توفير المعلومات واستخلاص الاستنتاجات اللازمة للاجابة عن عدد من الاسئلة الجوهرية :

الأول : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟

الثانى : من هم ورثة الاتحاد السوفيتى ، وما هو مصير الكومنولث ؟

الثالث : ماهى أطراف الصراع الرئيسية على السلطة فى روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتى السابق ؟

الرابع : ماهى آثار نهاية الاتحاد السوفيتى على الأمن القومى العربى بمفهومة الشامل ؟

الخامس : ماهى مكانة العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة ؟

السادس : ماهى الخيارات العربية فى مجال رسم الخريطة الجديدة للعلاقات مع الجمهوريات المستقلة ؟

وتغطى أوارق الندوة ، فضلا عن التعقيبات والمداخلات هذه الدائرة من التساؤلات خلال يومى ٢٢ و ٢٣ فبراير ١٩٩٢ .

المحور الأول : انهيار الاتحاد السوفيتى
المقدمات والتداعيات

الورقة الأولى : حول « لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ » ـ تقدم نظرة عامة تحاول تفسير اسباب الانهيار ، وذلك بالاجابة على ثلاث مجموعات من الاسئلة :

١ ـ لماذا انهار النظام الشيوعى ؟ . وهل كان مستحيلا الجمع بين الشيوعية والديمقراطية ؟ وما هو أثر إضعاف الشمولية على انهيار الاتحاد ؟ .

٢ ـ لماذ تفككت الدولة الاتحادية ؟ وهل كان الاتحاد السوفيتى مجرد تكوين امبراطورية ـ وان من طراز جديد ـ وريث للامبراطورية الروسية ؟ .

٣ ـ هل تفسر نظريات الخيانة ـ المؤامرة هذا الانهيار ؟ وماهى مسئولية جورباتشوف وتفكيره الجديد ؟ وما مسئولية الضغوط الأمريكية ـ الغربية عن الانهيار ؟ وما هو دور انقلاب اغسطس ١٩٩١ الفاشل فى التعجيل بالانهيار ؟ .

الورقة الثانية : حول « ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث » ـ تحليل المعلومات التى تصف « حالة الورثة » ، وتوضح « توزيع الميراث » . وترصد الورقة حالة التناقضات بين المركز الروسى والجمهوريات ، وبين الجمهوريات وداخل الجمهوريات . كما تستشرف الورقة مصير الكومنولث . وتركز الورقة فى العرض التحليلى للمعلومات على :

١ ـ بيان القدرات النسبية ، وتوزيع الموارد الاقتصادية ، والنخبة الحاكمة والقوى السياسية ، واتجاهات الاصلاح الاقتصادى ، فى الجمهوريات المستقلة .

٢ - اوضاع القوميات وتطور الحركات القومية الانفصالية فى الاتحاد السابق ، والصراعات القومية والعرقية والحدودية بين الجمهوريات المستقلة وداخلها .
٣ - الروابط الاقتصادية والثقافية والتاريخية بين الجمهوريات ، وتحليل مضمون معاهدة الكومنولث وتحديد دوافع ماسبقها ولحقها من اتفاقيات اقتصاديا متعددة الاطراف وثنائية الاطراف ، وتفسير التحالفات الفرعية الفعلية والمحتملة .
٤ - تقدير فرص بقاء الكومنولث بتغلب عوامل الوحدة ، أو اخطار حرب اهلية شاملة بتغلب عوامل الصراع .. وما هى احتمالات بعث الامبراطورية الروسية أو احياء مركز جديد .

الورقة الثالثة : حول « الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية » . ترسم خريطة للقوى السياسية المتصارعة فى المركز الاتحادى السابق وامتداده فى روسيا الاتحادية بوجه خاص . وتركز الورقة على توضيح :

١ - أهم الأحزاب السياسية الجديدة وتحالفاتها واوزانها فى البرلمانات المنتخبة فى الجمهوريات المستقلة . مع التركيز على ورقة « الحزب الشيوعى السوفيتى » والاحزاب الشيوعية للجمهوريات والجبهات الشعبية - القومية .
٢ - برامج الأحزاب ، التى تتمتع بالاغلبية أو بوزن عام فى البرلمانات والتحالفات الحاكمة ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا : الاصلاح الاقتصادى ، ومصير الرابطة بين الجمهوريات المستقلة ، والتوجهات السياسية - والخارجية ، والخيار الديمقراطى .
٣ - الاجابة على التساؤل حول : هل تمثل القوات الاستراتيجية الموحدة - بالتأثير التاريخى الشيوعى / الاتحادى فى صفوفها - إلى جانب الأحزاب الوريثة للحزب الشيوعى السوفيتى ، رصيدا لاحتمال اعادة بعث مركز جديد ، وخاصة فى حال تفجر حرب اهلية شاملة ؟ .
٤ - الاجابة على التساؤل حول : ما هو احتمال بعث الديكتاتورية فى روسيا ؟ وهل يقود هذا الاحتمال الى بعث الامبراطورية الروسية مجددا ؟ .

المحور الثانى .. العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى والمتغيرات والأولويات

الورقة الرابعة : حول نتائج « فك الارتباط القديم » - تقدم كشف حساب للارباح والخسائر العربية المترتبة على نهاية الاتحاد السوفيتى ، وما يرتبط بهذه النهاية مع تصفية للعلاقات التاريخية التى تطورت فى زمن الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفيتى :

١ - الاثر على اقتصادات الدول العربية التى ارتبطت بعلاقات اقتصادية هامة مع الاتحاد السوفيتى السابق ، والآثار الاقتصادية غير المباشرة المتعلقة بتداعيات انهيار الاتحاد السوفيتى فى اوروبا والعالم .
٢ - الاثر على القدرات العسكرية العربية ، المترتب على توقف تدفقات السلاح من الاتحاد السوفيتى السابق الى الدول العربية التى اعتمد تسليحها على هذه التدفقات والاثر غير المباشر على الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتى .
٣ - الاثر على مكانة الدول العربية فى النظام الدولى ، بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة اثر التغير فى خريطة القوى العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بمقدماته وتداعياته التى تدفع نحو اعادة تشكيل النظام الدولى .
٤ - الاثر على العلاقات العربية - العربية ، وعلاقات الدول العربية بدول الجوار الاقليمى ، فى ضوء الاوضاع الجديدة للتوازنات العربية - العربية ، والاقليمية - العربية ، بعد نهاية التحالفات والتوجهات القديمة التى استندت الى « الدور العالمى » للاتحاد السوفيتى السابق .

الورقة الخامسة : « أولويات الجمهوريات المستقلة » - توضح المخاطر على المصالح العربية والأمن القومى العربى المترتبة على الأولويات الجديدة للجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية . وتركز الورقة على العناصر والفرص التالية :

١ - تحول أولويات الجمهوريات المستقلة الى مواجهة الكارثة الاقتصادية والفوضى السياسية على حساب سياسة خارجية فاعلة ، وتغير مواقفها من التحالفات القديمة والتكيف مع واقع ادارة الغرب للعالم .

٢ - التمايز فى المواقف الراهنة والمحتملة للدول المستقلة تجاه العلاقات مع الوطن العربى والمواقف مع قضاياه ، وخاصة لدول المجموعة السلافية ، والمجموعة الاسلامية ، ومجموعة البلطيق .. والفرص المتاحة من هذا التمايز .

٣ - حدود التحول فى موقف جمهورية روسيا الاتحادية وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى من موقف مؤيد للعرب تاريخيا الى آخر يتوافق مع الموقف الامريكى اساسا وذلك تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى ومفاوضات التسوية الجارية .

٤ - احتمالات بناء تحالفات بين دول الجوار الاقليمى - العربى وورثة الاتحاد السوفيتى على حساب المصالح العربية ، ومن ذلك مثلا تحالفات ايرانية أو تركية مع الجمهوريات الاسلامية بما يهدد أمن الخليج أو موارد المياه ، والفرص المتاحة عربيا وخاصة لمصر ودول الخليج العربية لقطع الطريق على مثل هذه التهديدات .

٥ - الفعل المحتمل للقيود على صادرات السلاح ، وبالاخص تحت ضغط الحاجات الاقتصادية للدول المستقلة ، واخطار تدفقه الى دول الجوار الاقليمى العربى .

الورقة السادسة : حول « خريطة جديدة للعلاقات » - وتستشرف امكانات تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية وغيرها من دول الكومنولث وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى السابق . وتركز الورقة على :

١ - استقرار آفاق تطور العلاقات بين الطرفين فى ضوء الخريطة لها ، وذلك على اساس الاهداف والمصالح المتدافقة أو المتعارضة ، سواء للدول أو المجموعات الاقليمية - الفرعية للطرفين .

٢ - استشراف امكانات اعادة بناء العلاقات مع ورثة الاتحاد السوفيتى سواء بالنسبة لمصر وغيرها من الدول ذات العطلة التاريخية الواسعة نسبيا مع الاتحاد السوفيتى السابق ، أو بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجى التى تدخل صلاتها فى منعطف جديد وهى بالكاد فى طور النشأة .

٣ - تحديد أولويات التركيز فى التوجيه نحو الارتقاء بالعلاقات الجديدة وخاصة مع روسيا الاتحادية وأوكرانيا والجمهوريات الاسلامية ، فى ضوء أولويات السياسة الخارجية للدول الاسيرة بدورها .

ملحق رقم (٢)
برنامج الندوة

اليوم الأول : السبت ٢٢ / فبراير شباط ١٩٩٢

٩,٣٠ - ١٠,٠٠ افتتاح الندوة

١٠,٠٠ - ١٠,٣٠ استراحة

١٠,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الأولى : لماذا انهار الاتحاد السوفيتي ؟

رئيس الجلسة : د . ابراهيم سعد الدين

المتحدث : أ . محمد سيد أحمد

المعقبون : د . محمد السيد سعيد

أ . نبيل عبد الفتاح

مناقشة عامة .

١,٠٠ - ٣,٠٠ الجلسة الثانية : ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث :

رئيس الجلسة : د . مراد غالب

المتحدث : د . طه عبد العليم طه

المعقبون : اللواء أ . ح . أحمد عبد الحليم

د . فيتالي ناوعومكين

د . رضا العدل

مناقشة عامة .

٤,٣٠ - ٦,٣٠ الجلسة الثالثة : الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية :

رئيس الجلسة : د . سعد الدين ابراهيم

المتحدث : أ . لطفي الخولي

المعقبون : د . عثمان محمد عثمان

د . مصطفى كامل السيد

د . احمد عباس عبد البديع

مناقشة عامة .

اليوم الثاني : الأحد ٢٢ فبراير / شباط ١٩٩٢

١٠,٠٠ - ١٢,٠٠ الجلسة الرابعة : نتائج فك الارتباط القديم السوفيتي - العربي

رئيس الجلسة : أ . السيد ياسين
المتحدث : د . محمد السيد سليم
المعقبون : د . مجدى حماد
العميد أ . ح . مراد ابراهيم الدسوقى

مناقشة عامة .

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الخامسة : العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة .

رئيس الجلسة : د . على الدين هلال
المتحدث : أ . السفير صلاح بسيونى
المعقبون : د . على نجم
أ . حسن أبو طالب

مناقشة عامة .

٤,٠٠ - ٦,٠٠ الجلسة السادسة : خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة

رئيس الجلسة : د . ايهاب سرور
المتحدث : أ . السفير حسن قنديل
المعقبون : د . نازلى معوض
د . نصيف حتى
د . محمد الدبيكى

مناقشة عامة .

٦,٣٠ - ٨,٣٠ حوار مفتوح

أدارة د . اسامة الغزالى حرب
- اللواء / أحمد فخر
- أ . السفير حسن قنديل
- د . على الدين هلال
- د . أحمد صدقى الدجانى

اختتام الندوة

قائمة المشاركين فى ندوة
إنهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربية

١) د . إبراهيم سعد الدين	مدير منتدى العالم الثالث
٢) د . إبراهيم صقر	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ بجامعة القاهرة
٣) د . إبرهيم عوض	منظمة العمل الدولية
٤) د . أحمد صدقى الدجانى	مفكر قومى مستقل
٥) لواء أ.ح / أحمد عبد الحليم	المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
٦) د . أحمد عباس عبد البديع	أستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان
٧) لواء أ . ح / أحمد فخر	رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
٨) د . أحمد مختار الجمال	سفير بوزارة الخارجية
٩) د . أسامة الباز	وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية
١٠) د . أسامة الغزالى حرب	مدير مركز الدراست السياسية والاستراتيجية بالانابة / بجريدة الأهرام
١١) د . السيد عليوه	أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة ـ جامعة حلوان
١٢) د . الكسى يرخوف	السفارة الروسية بالقاهرة
١٣) لواء أ . ح / أنور محمد جاويش	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة
١٤) السفير / إيهاب سرور	مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية
١٥) توفيق المبيض	السفارة القطرية بالقاهرة
١٦) السفير / حسن قنديل	مساعد وزير الخارجية
١٧) د . حسن نافعة	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
١٨) د . حسنين توفيق إبراهيم	مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
١٩) د . حسين أبو شنب	سفارة فلسطين بالقاهرة
٢٠) د . خالد محمد خالد	جامعة الدول العربية
٢١) د . رضا العدل	وكيل كلية التجارة ـ جامعة عين شمس
٢٢) لواء أ . ح / زكريا حسين	رئيس هيئة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة
٢٣) د . سعد الدين إبراهيم	مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية
٢٤) د . سلوى على سليمان	مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة
٢٥) د . صبحى عبد الحكيم	أستاذ بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة
٢٦) لواء صلاح بيومى	سفير سابق بوزارة الخارجية
٢٧) لواء أ . ح / طه المجدوب	مستشار جريدة الأهرام للشئون الاستراتيجية
٢٨) د . طه عبد العليم طه	رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
٢٩) د . عبد الجواد عمارة	هيئة الطاقة الذرية
٣٠) عبد الرحمن حمزة	السفارة السودانية بالقاهرة
٣١) د . عبد الله الاشعل	نائب مدير المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية

٣٢) د . عثمان محمد عثمان	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٣٣) د . على الدين هلال	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة
٣٤) د . على نجم	محافظ البنك المركزى المصرى سابقا - رئيس مجلس إدارة بنك الرست
٣٥) د . فتحى عبد الفتاح	رئيس مركز الأبحاث بجريدة الجمهورية
٣٦) السفير / فوزى الابراشى	مساعد وزير الخارجية
٣٧) د . فيتالى ناؤومكين	مدير المركز الروسى للابحاث الاستراتيجية السياسية
٣٨) لطفى الخولى	كاتب ومفكر بجريدة الأهرام
٣٩) مجدى أحمد حسين	أمين مساعد حزب العمل
٤٠) د . مجدى حماد	الامانة العامة بجامعة الدول العربية
٤١) د . محمد الدبيكى	رئيس مجلس إدارة « الشركة الشرقية للاستثمار الصناعى »
٤٢) د . محمد السيد سعيد	المنسق العام للتقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
٤٣) د . محمد السيد سليم	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
٤٤) محمد الميلى إبراهيم	سفير الجزائر بالقاهرة
٤٥) د . محمد بشير حامد	أستاذ بشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم
٤٦) محمد سيد أحمد	كاتب ومفكر بجريدة الأهرام
٤٧) د . محمد عز الدين عبد المنعم	نائب مدير إدارة الهيئات بوزارة الخارجية
٤٨) العميد أ . ح / مراد إبراهيم الدسوقى	رئيس وحدة البحوث العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
٤٩) د . مراد غالب	رئيس منظمة التضامن الأفريقى - الآسيوى - وزير الخارجية الأسبق
٥٠) د . مصطفى كامل السيد	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
٥١) منى مكرم عبيد	عضو مجلس الشعب
٥٢) نادية فؤاد مرسى	مدير البحوث فى بنك الدلتا الدولى
٥٣) د . نازلى معوض أحمد	وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٥٤) د . ناصيف حسنى	مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية
٥٥) نبيل عبد الفتاح	رئيس وحدة البحوث الاجتماعية والقانونية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
٥٦) نيكولاى تيخوميكو	السفارة الروسية بالقاهرة
٥٧) هانى شكر الله	الأهرام « ويكلى »
٥٨) د . هبه أحمد نصار	مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
٥٩) د . هيثم كيلانى	رئيس تحرير مجلة (شئون عربية)
٦٠) يوسولتيف ليونيد	السفارة الروسية بالقاهرة

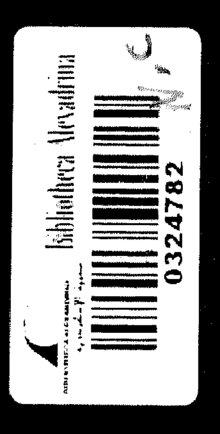
تم بحمد الله

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٣ / ٣٦٤٠

I.S.B.N 977 — 227 — 008 — 0

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر